



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

أوقاف الناصحي

المؤلف

أبو محمد عبدالله بن الحسيني (الناصر)

٢٥ من شهر ربيع

هذه اوقاف قاضي القضاة

اي محمد عبد الله

ابن الحسين

الناصري

رحمته
عليه

٢٦٢٥
٦٤٦٨
هـ



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نتقي
 قال الشيخ الامام قاضي القضاة ابو محمد عبد الله بن الحسين
 الناصبي رحمه الله تعالى لقد همت باختصاص كتاب الوقف
 لملال بن يحيى فتروته فيه زمانا لمست نفسني فيه وفل
 ما وجدت فيه كلمة ساقطة ايضا اليه عن معني فابنده
 ثم استغنت بالله تعالى علي اختصاص كتابي ابو بكر بن هلال
 ابن يحيى واصدق بن عمر والحفاف البصريين رحمهما الله
 تعالى واستغنت اليهم اما وجدته في كتبنا والله تعالى ولي
 تيسيره والاعانة عليه والنفع به وايضا اسأل الله تعالى
 خالصا لوجهه وهو الموفق منه وكرمه باب
 الفاظ الوقف والصدقة اذا قال الله تعالى هذه موقوفة
 او محرومة او وقفنا ما مني او حرمتها وصفا وقفنا
 علي الفقرا علي قول ابي يوسف وعثمان بن عيسى
 العتوي وبهم من ظاهر هذه اللفظ الوقف علي الفقرا والمساكين
 يقال هذه واقف فلان فقد غلب استعمال هذه اللفظ
 في الوقف ولم يغلب في الثوب والمال والحيث وقال
 ابو خالد يوسف بن خالد السعدي صاحب ابي نيفر
 امه وهلال واحمد بن عمرو لا يصير هذه اللفظ وقفا
 وهو باطل لان الوقف يكون للفقير والفقير ويقف
 الواحد لثقتنا دينه وتنفيذ وصاياه ويقول وقفنا هذه
 الامانة بعد موتنا لعمالي فلا يسمونها ويقف الفاظ المال
 علي واحد فلا يصح حتي يبين ويقرن به ما يقتضي معنى
 الصدقة والمساكين كذلك لو قال وجيعة وقف ومديني
 قوله وقف وجيعة مدم لا يباع ولا يورث او قال موقوفة
 علي ولدي وسلي ابدا فانه لا يصح عندهم لانه لم يبين

للصدقة والمساكين ذكر ولم يأت بلفظ بياني عن غير ما بيني
 عنه الوقف وان قال الله تعالى موقوفة علي ولدي او قرائتي
 وهم يجيئون بالوقف باطلا في قولهم جميعا والساجان ابو
 يوسف رحمه الله تعالى اذا لم يسم انسانا بعينه وقال
 بجبر وقف علي الفقرا فاما اذا سمى انسانا بعينه لم يجز
 الا ان يذكر الصدقة ولو قال الله تعالى موقوفة علي الفقرا
 او علي اعمال البرحانة عنده وان لم يقل صدقة ولو قال
 الله تعالى صدقة محرومة وقوله محرومة وموقوفة سوا
 وقال السني هذه الفة اهل الحجاز وهي اقوى عندهم من
 قوله موقوفة وقال لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة محرومة
 بوقف اصلها ويتصدق بفلانها علي المساكين ابدلان علم
 بهذا انه لم يرد وقفها للدين والوصية والعيال وكذلك لو
 قال صدقة محرومة وكذلك لو قال موقوفة لله تعالى ولو
 الله تعالى او لطلب ثوابه او علي وجوه الخير او علي وجوه
 البر او علي اكفان الموتى او علي صغار الغنم او سقى الماء
 او علي مرساة المسجدة او الحصون او الثغور او في عمارة
 ذلك وقال بعض الحكماء انه لو قال الله ابدلان لا يكون
 وقفا لان من ابواب البر الذي يتقرب به الي الله تعالى الغد
 واجب وغير ذلك فاذا لم يبين لم يجز ولو قال الله تعالى هذه
 موقوفة علي الفقرا او علي ابن السبيل او علي الزمي او
 المبتقع بهم او في الرقاب او يفتق بفلانها الرقاب او يعان
 بفلانها المكاتبون جائز لان ذكر وجه لا يقطع او قال صدقة
 موقوفة علي التيامي او لم يسم بالصدقة فهو وقف جائز
 وهو الفقرا التيامي دون اعيانهم الا ترى انه لو قال كنت
 مالي بعد موتي لتيامي بن فلان وهم لا يجنبون فهو الفقرا

منهم ولو قال انا مني موقوفه علي تلاميذي بني فلان وهم لا يحصون
 فهو باطل لانه لم يجعله لوجوه البر الذي لا ينقطع ولو اخبر
 هذا الجملة الفقي والمفتي فيه سوا ومن سخط صحة الوقف
 ان يكون موبدا لا يملكه احد ولا يرجع الي ملكه ولا الي ملك
 لاسنه ولو جوزه ناهذا او مات الموقوف عليه رجع الي ورثه
 الواقع وهذا لا يجوز ولو قال صدقة علي فلان ولم ير عليه
 كان باطلا الا ان سبلحه اليه فيكون ملكا له ولا يكون وقفا
 ولو قال علي فلان ابد لجانيه لانه اذا قال ابد فقد اوجبها
 للمساكين ولو قال صدقة موقوفه علي فلان جانيه ولو
 قال وقف علي فلان صدقة جانيه والتقديم والتأخير
 فيه سوا ولو قال انا مني هذه موقوفه علي فقرا قرابتي
 كان باطلا لانه يحاط بهم ولم يقل صدقة ولم يجعلها
 للمساكين ولو قال علي ارا مني بني فلان وهم يحصوننا
 لا يحصون فالوقف جائز وهو الفقرا منهن لك كانت اولف
 تحدثت والامامة المرواة التي بلغت مبلغ النساء وكان لها
 زوج مات عنها او فاما دخلها او لم يدخل بها ولو قال
 علي ايا مني بني فلان فان كنت يحصين فالوقف جائز والا بيم
 المرواة التي لا زوج لها وقد جوعت بكاح او جوعت غيبه
 كانت او مفتيره ويختلف يحدث فيه فان كنت لا يحصين فالوقف
 باطل وقال اصحابنا اسم الايم يلزمها وان كانت صفيه وم
 ولو قال علي ثيب بني فلان وهي يحصين فهو جائز والثيب
 المرواة التي جوعت صفيه كانت او كغيره غيبه كانت او فقيرة
 كانت لهما زوج او لم يكن فان كنت لا يحصين فالوقف باطل ولو
 قال علي ايا مني بني فلان فان كنت يحصين فالوقف جائز وان
 كنت لا يحصين فالوقف باطل واليكرا التي لم يتكدر بها جانيه

كانت

كانت او كغيره غيبه كانت او فقيرة كانت لهما زوج او لم يكن فان
 كانت العذبة ذهبت بغير جاع فهي بكرا وان قال انا مني صدقة
 موقوفه علي ابي او في العذبة لم يكن وقفا لان ابي والعذبة ليسا
 بصدق فان قال في ابي او في العذبة عيني جانيه وان قال
 صبيعتي هذه السبيل قال ابو القاسم ان كان من اهل الحية
 يغمسون به الوقف صام وقفا قال ابو بكر الاسكافي بيع
 الدار والصدق بثمنها افضل من وقفها ووقف الضيقة
 افضل قال ابو بكر ولو قال ان مت من موصي فقد وقف ارضي
 لم صحيح مات او بر قال ابو جعفر رحمه الله ان قال ان مت
 فليعملوا مني وقف جانيه وقال ابو حنيفة مني انا عنه
 لو قال انا مني هذه صدقة وسعي صدودها فانه ينبغي ان
 يتصدق بها علي الفقرا او يبيعها ويتصدق بثمنها كل صدقة
 لا تقف الي احد من الناس فهي للمساكين وكذلك لو قال
 مالي صدقة او انا مني صدقة في المساكين او قال صدقة
 وسكت ولا يكون وقفا وهي بمنزلة النذر مثل ان يقول
 هذه الدراهم صدقة فعليه ان يتصدق بها وهو بمنزلة
 قوله علي انا تصدق بهذه الدراهم فانما ثقيته ان يتصدق
 ولا يجبره عليه ولا يجوز القاضي بينه وبين ما جعله صدقة
 ولو مات قبل ان يتصدق به كان ميوتا وليس عليهم ان
 يودوا عنه ولو اوصي به فله ثلثه كما لو كان عليه زكاة
 ماله او كفارة ايمان او نذر او حج فانهم لا يودون عنه بعد
 موته وما وي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال ارضي
 صدقة يخرج عن ملكه الي الفقرا واتفقوا انه لو قال توريثت
 او مالي صدقة انه لا يخرج عن ملكه ولو قال يعيرني بدنه
 يخرج عن ملكه وكذلك لو قال انا مني هذه صدقة لاتباع فانه

ق

فان يوموان يتصدق بها ولا يكون وقفاً وكذلك لو قال صدقة
 علي التيامي وفي وجوه كثيرة واجه والبر والعمرة وقال الحسن
 البصري انه يرد ونعنه في هذا كله وان لم يكن يوقف تقول هو
 الحسن ارايت لومات وعليه ديون هل يجشم الخافني تركته
 بينا الفرما والزكاة والكفارة والنجح لانفسه ولكنه يجعل
 تركته للفرما ولو باع الخافني ماله في حياته انقسم ثلثه
 بين غرمائه وهذه الوجوه هذا اذا لم يفعله فاجب في المنتقى
 ابن سماعه عن ابي يوسف ان لو قال في وصيته تصدقت بـ
 هذه علي المساكين فان مات قبل ان يمضي فهو ميراث وان قال
 ذلك في مرضه فهو وصية وهي صدقة علي المساكين وقال
 اذا قال ذلك في وصيته فانه يجوز علي قول من يرى الوقف
 جائز ان قبل ان لو قاله موقوفه علي المساكين جاز فاد
 قال صدقة فهو اجوز وفي المنتقى عن ابراهيم عن ابي يوسف
 في الوصايا جعل شيئا في سبيل او في الرقاب او في الفات
 قال لمجعله في السبيل يعطيه المجاهد في الرقاب والقرو
 والذي يجعله في الرقاب يشتري به الرقاب فيعتقهم وان
 اعان به المكاتبين جاز والذي جعله في الفارصين يعطي
 الرجل المظوم الذي عليه الدين ولا يتبطل باج
 ما يجوز وقفه وما لا يجوز ويجوز وقف الفقار مثل الاراض
 والدور والخوانيت ولو وقفها فيها عبيد وثيران بها
 فيها فهو جائز وما اعليها جاز الله عنه وقفها فيها
 وما فتيها فيها وكذا في الاموال العمل فيها بقبر
 وقفها بها وينبغي ان يسمى عدد العبيد والبقرة وتعتقهم
 من غلة ذلك الوقف فان ضعف احد عن العمل استبدل بغيره
 اذروكم عن الثاني من غلة الوقف ولا يبيعه الا بالار (قاضي)

فان استثنى ان يبيع ما يري بيمينه جاز بيمينه قال الحنف
 والوالي ان يبيع ما يقطر وان يقطر واحد من العبيد وكان
 شرط الواقف ان يجري عليه لعله لم يجري عليه واستبدل
 وان لم يكن شرط هذا يجري عليه فان جازي العبد دفعه
 الوالي او فداه فان كان فداه باكثر من قيمته كان ضامنا
 للفضل وان وقف الرقيق او الثيران وحدها لم يجوز لانه
 لم يجعله يتعا لاصل يجوز وقفه الا ترى انه لو وقف بنا
 داه لم يجوز ولو وقف الداه سنا لم يجز وكذلك الحيوان
 والعروض لا يجوز وقفها وقفها من الخراج والعش
 جائز لانه ملك له وان ضاكون اذ وقفها الذي هو
 مالك لها جاز وان وقفها للاماع الذي له اكانها لم
 يجز وان قطع الامام من اجل الاموال او من امان من
 ملكه فوقفها جاز لانه ملكها وان قطع انسانا ضا
 من حق بيت المال لم يجز وقفه كيف يقطع شيئا من حق بيت
 المال ما في حوائت السوق اذا كانت لصارة في ايدي
 القوم الذين بنوها فالوقف فيها جائز الا ان ارياه
 في يد اصحاب البناء يعمون ويتوان ثمنها لا يرفعهم
 السلطان وانما له عليهم غلة يلخذها جري عليه ذلك
 الخلفا وصفت الدهور ويجوز وقف الكراع والسلع
 اذا جعلها موقوفة في سبيل الله وعن ابي حنيفة انه
 يجوز في الكراع والسلع والحياب المنصوبة وحصر
 المسجد وقال محمد بن مسعود انه تعالى يجوز وقف المصلح
 يقول منها وفي المنتقى ابراهيم عن محمد قال ابو حنيفة
 اذا اومى بمصالح توقف في المسجد ليقرأ منها ولم يجز
 ولجانه نصرته يجزي وابو جعفر وابو الليث وقف الكتب

ولم يجزه ابو نصر وبي بشار بن الوليد عن ابي يوسف في
املايه فيجب سنة تسع وسبعين كل وقف لا ينقطع
عليه الا بد فموجب وكل وقف ينقطع فلا يجوز ان
ما ينقطع فيرجع الي صاحبه والى الموقوف فهو الحبس
المنهي عنه فلا يجوز سيل ابو نصر عن من وقف بقره
عليه ما باط لينها لانه السبيل قال رجوت ان يجوز اذا
غلب وقفها بناحية **باب** شرائط الوقف
الوقف جائز عند ابي حنيفة يفتى باخراج غلة الوقف
وعيره في الوجوه التي وقفها فيها بينه وبين الله
وان لا يشتفع به ويفتي وانه جائز في الواقف به كما
لو قال ما جني صدقة وقد ذكرنا حكمه ولا يزول ملكه
عنه بعقد الوقف ولو باع حياته ولو مات ورث عنه
الا ان يقضي قاضي بصفة الوقف ورثه والملك او
يوصي به ويخرج من ثلثه فيكون نافعا ولا يجوز
بيعه او يقفه في مرضه فيكون بمنزلة الوصية في
الجواز بقدر ما رواه الطحاوي وامر بواقفه على هذه
الرواية غيره وذكر بعض ما ياد في المجلد عن ابي
حنيفة انه كان يقول اذا جعل الرجل امره صدقة
موقوف على المساكين ابد فينبغي له ان لا يفي بذلك
مقدار هبها الله سبحانه وتعالى عليه فعليه ان
يتصدق بثلثها مادام حيا وان مات فينبغي له ان يوصي
بثلثها للمساكين اذا كان يخرج من الثلث فان باعها
حيات بيعة وقد اساء وعليه ان يتصدق بثلثها على
المساكين وقال ابو يوسف ومحمد يبيع الوقف ويخرج
من ملكه في حياته ولا يجوز بيعه وهو قول اهل البصرة

حكي الطحاوي في مختصر اختلاف العلماء عن عيسى بن ابان
انه ابا يوسف لما قدم بغداد كان علي قول ابي حنيفة
فحدثت بحدث ابي عوف عن نافع فقال كيف لنا من
حدث ثناء بهذا عن ابي عوف فحدثنا اسحاق بن ابراهيم
ابن علي فقال هذا الا ببيع احد اخلافه ولو بلغ
ابا حنيفة لقال به قال عيسى فضاء هذا الاجماع
منهم انه جائز فاما حديث ابي عوف فهو واحد ثناء
ابو سعيد احمد بن محمد بن ابراهيم حدثنا ابو عبد الله
احمد بن الهيثم بن منصور حدثنا محمد بن مفضل بن
حدث ثناء بن هاشم بن ابي بصير بن ابي عوف عن نافع
عن ابن عمر بن حنيفة عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي
خبيب فاتي النبي صلى الله عليه وسلم فاجبره فقال
اني اصبت امرضا خبيرا فوالله ما اصبت ما لا فظ هو
انفس عندي منه فقال ان شئت تصدق بها يعني
الا ان وصيت اهلها فعملها عمر صدقة لا يتاع
والانقرضت وتصدق قديها على الفقراء والمساكين والفقراء
والصنف الجناح علي من وليها ان باكل منها ويطعم
صدقة غير منقولة وروى بها الي حفصه ام المؤمنين
ما جني الله عنها ثم الاكاير ومن ال عمر وحدثنا ابو عبد
حدثنا ابو عبد الله محمد بن محمد بن مفضل بن سفيان
ابن عيينة عن عبد الله بن عمرو عن نافع عن ابن عمر
بن عيسى عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي
فقال يا رسول الله اني اصبت ما لا اتم اصب مثله فخط
تخلصت اليه سهم التي خبيب ابي واني اردت ان اتصدق
بها الي الله فخطي فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم تصدق

بأصلها وسبيل الشدة وقدمه ويابو بكر الحنصاف وكان به
 ما ويؤصد عنه النبي صلى الله عليه وسلم وصدقته
 عمرو وعقبة بن علي ومن يبر ومعاذ ومن يد بن ثابت وعما
 واسمها بنتي ابي بكر وام سلمة وصفيته بتتحمي
 وخالد بن الوليد وابي اسوي الدوسي وجابر وسعد
 ابن عباد وعقبة بن عامر وغيرهم من بني امة عنهم
 وقد تركت ما وثقا بالفاظها وذكرها سايفها ايجازا
 وليس في شيء من هذا ما يخالف قول ابي حنيفة لانه
 لم يروا ان الواقف جمع عنها اوان وامائه لم يترك
 الواقف وما ابطاله واذا كان على هذا فهي عند
 ابي حنيفة حامية على ما لجر واعليه والذي يدل
 على جواز ابي حنيفة وجوعه عنه وان للواقف ابطاله
 واحد ثمانية ابو سعيد احمد بن محمد بن ابراهيم العدل
 حدثنا ابو يعقوب الفضل بن دكين عن مسعر عن عون
 عن شريح قال لجامح صلى الله عليه وسلم يبيع للجيسي
 واحد ثمانية ابو سعيد حدثنا ابو عبد الله محمد بن
 حدثنا شريح بن النعمان عنهما دبت سلمة عن يحيى
 ابن سعيد عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن نضر عن عبد
 الله بن ميمون بن مهران عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 تعالى فقال ابو ايه يا رسول الله ما كان لنا مال عيشنا
 غيرها فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوبى
 ثم مات قوم ثمانية وعنف ابن عباس رضي الله تعالى عنها
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لما نزلت
 سورة النساء فقرأت فيها الفرائض لا عسى بعد سورة
 النساء وعنف علي وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى

عنهم

عنهم انهم قالوا لا حبس الا في كراع او سلاح ولا نزاله
 ملك لا الى ما لك فلا يزول عنه الملك بالقول كما لو قال اخذ
 هذه الدار من ملكي ولا يلزم المسجد لانه لا يخرج
 عن ملكه الا ان يجلي فيه والمصلي صام قايضا
 لنفسه ولا ساسميت واما الواقف فليس له قايض
 لان المتولي وكيل الواقف ويده بيد الموكل فلم يصح
 التسليم ولان القرية في الوقف التصديق بخلته
 ولو جعل ماله صدقة لم يزل ملكه عنه يا حنيفة فهذا
 اولى ولان القوي يرد عليه لان اكلفا لو فلبوا على
 بلد فيه اوقف ثم غلب المسلمون عليه بطلت الاوقاف
 فاشبه المتقول على انا هكيتا عن عيسى بن ابيان ما
 يدل على انه لا يقع بين ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد
 خلا في جواز ابيه وان الملك عنه متى جعله وقفا
 قال الحنصاف اخبرني ابي عن الحسن بن زياد قال ابو
 حنيفة اذا كان الواقف على طريق الوصية جلت مصل
 قال في مرضه ابي حنيفة موقوفه بعد موتي على ولد
 فلان ونسبته فهو لولده المخلوقين يوم مات الواقف
 كما لو اوصي بثلاثة لولد فلان فهو لولده المخلوقين
 يوم مات الموصي ولا يدخل فيه من يجده ثاقذا انقضى
 هو لا كان غلته للمساكين ولو اوصي للمساكين يكون
 ان يعطى من حدث بعد موته لانه ليس ليقوم باعيانهم
 وان وقف وقفا ولم يجعل اخذه للمساكين جاز على
 قوله ابي يوسف ومحمد وهلال لانه اذا قال موقوفه
 صدقة فقد جعلها للمساكين قال الله تعالى انا الصدقة
 للفقراء والمساكين وقال ابو يوسف بن خالدا التميمي وجماعة

جت

من اهل البصرة لا يجوز وذكر المضاف ان من شرطه
 التبايد والوقف صحيح وان لم يخرجها من بلد على قول
 ابي يوسف وهلال واخذ البصرة وقال محمد وابن ابي
 ليلى لا يجوز وجه قول ابي يوسف ان لو نصب متوليا
 وسلم اليه وهو يقبضه بامر له ويد من يقبضه كيد
 فان اجهل يقبض ويكسر من يقبضه فلا يجوز يقبضه
 اولى ولا يحتاج اليه القول فلا يحتاج اليه القبض فله
 ان يجعله له صدقة وما يوجبه صدقة لا يجوز
 الا مقبوضه وهي جائزه في قولهم جميعا فالوقف
 الذي اختلفوا في جوائزه اولى ان لا يصح الا مقبوضا
 اجواب بان الصدقة ازالة ملك الى مالك فلا يملك
 في ملكه الا يقبضه الا ترى ان ما اوجب الله تعالى من
 الصدقة والزكاة والعشر وما يوجبه على نفسه لو
 سلمه الى وكيله فلا يصح يقبضه والوقف يصح يقبض
 وكيله فيصح يقبضه والوقف ازالة ملك الى مالك
 فيصح من غير قبض كالعتق قال المضاف قال محمد بن
 الحسن لا يجوز الوقف حتى يثبت فيه باربعة اشيا
 حتى يكون مقبوضا وحتى يخرج من يده وحقق لا يستثنى
 لنفسه شيئا ويجعل لغيره للمساكين وقال المضاف فقال
 ابو يوسف الوقف جائزه الصحة والمرضى فان كان
 في الصحة فهو من جميع المال وان كان في المرض فهو
 من الثلث وقال وقف للشاعر جابر ويجوز وان لم يجز
 ما يده ويجوز وانما استثنانا ان يتفق على نفسه وهما
 ويقضى منه دينه ولا بد ان يجعل لغيره للعقار او باقي
 ما يقوم مقامه وانما وقف على ولد فلان وولد ولده

ونسلم

ونسلم فذكر ثلاثا بطلت فهو وقف موبد فان قيل لم يجعل
 ابو يوسف اخره للمساكين ولم يذكرهم قال لقوله صدقة
 ووقفه ويجب على قول ابي يوسف ان لا يجوز وقف
 عمره والزمير في العوام مني الله عنهما لانها لم يذكر
 ان اخره للمساكين ووقف المشاع جائز على قول ابي
 يوسف وهلال والمضاف لانهم يقولون يجوز غير مقبوض
 ومن اجهله غير مقبوض لجازه شايئا غير انه لا يجوز
 للقيم ان يواجره حتى يسلم اليه وما يوجب عن ابي يوسف
 انه قال يجوز وقف المشاع الا في المساجد والمقابر لان
 صحة المسجد باقطاع حق الادبي منه بدليل انه لو جعل
 العلو مسجدا والسفل ملوك لم يجوز ولو جعل مقبرا لمن
 داهه مسجدا او الطريق اليه مشترك لم يجوز ولم يقطع
 حق الادبي فلا يجوز ولو جاوزنا المقبرة شايئا وجب
 التباين فينتفع كل واحد سنة وهذا يوردي الى ان يقبر
 فيه وينتفع السنة الثانية وهذا فيصح من اجل وقف
 انما فاستحق بعضه فالوقف فيها بقى جائز عند ابي
 يوسف وقال محمد وقف الشايح لا يجوز فيما ينقسم ويجوز
 فيما لا يجزئ القسم وجعله كالبنة والصدقة ومن لا
 يجوز الوقف غير مقبوض لا يجوز شايها ولو وصي
 بالوقف شايها يجوز عند محمد وعند ابي حنيفة ايضا
 ولو قال وقفته صبي من هذه الدار وما وثقت من ابي
 من هذه الدار جازا استحسننا هذا اقواله يجوز الوقف
 شايها قال هلال وبالا سخصنا قلنا فان سمع مال
 من ذلك فالقول قوله ان ما مات فواته يقوم مقامه فان
 افترانه وقف جميع حصته من هذه الدار وهي الثلث

فكانت حصته النصف او اكثر كانت حصته كلها وفقا لاول
 قول وصيبت ثلث ما لي لغلاتي وهو الف درهم وكان ثلثه
 الذي به هم كان للموصي له الا لغان جميع ثلثه ولو قال
 بعنت حصتي من هذه الدار وهي الثلث فكانت حصته
 النصف لم يكن للمشتري الا الثلث لانه ازال ملكه
 فوقع البيع على ما يبيح بذلك الثلث والوقف والوصية
 تقع فيجعل على انه على طريقة التسمية فان كان الوقف
 على قوم باعيانهم فصدق قوله انه انا فصدق الثلث جعل
 له ولا القوم باعيانهم الثلث وجعل فضل ما بين الثلث
 الي النصف للمساكين بصدقون على انفسهم ولا يقبل
 قولهم على المساكين وانه وقف الف ذراع من دار جاني
 عند ابي يوسف كما يجوز بيعه عنده وان وقف مرييا
 من داره بطريقه جائز وان لم يقفه بطريقه لم يجز لانه
 لا يجوز ولا يسكن ولو وقف عشرة اجوبة من ارض
 وحده الا من جاني منزله الزمان ولو وقف جديا
 من بستان ولم يسم اجوبة البستان جائز ولو كان في جوفها
 نخيل كان تجريب من البستان تنابعا بقتله من النخيل
 وقفا ولو وقف عشرة نخلات من بستانه كان بالطلا
 لانه لا يبري اي عشرة والنخيل متفاوت ولو وقف
 شيئا من هذه الامور لم يجز لانه لو بين شيئا يسير الا يكون
 مثله وقفا وجب قبوله منه جعل وقف نصف ارضه
 على وجهه والنصف الاخر على وجهه اخر ثم اراد ان
 يقسم بين الوقفين لم يكن ذلك ارض بين مسلمين
 وقف احد هما حصته جائز فان طلب شريكه القسمة
 قاسمه دون القاضي لانه ولاية الوقف اليه ولو وصي الوا

ووكيله

ووكيله ان يقاسم ايضا من غير قضا قاض وان لم يوجد الواقف
 الي احد لم يقسم الا بما امر القاضي من اجل وقف نصف ارضه
 ثم اراد ان يقسمها لم يجز لانه يقاسم نفسه فيكون الوقف
 هو الذي يقسمها او يوكل من يقسمها فان وصي في مرضه بوقف
 ثلث ارضه تنابعا للموصي ان يقاسم الوارثة فان كانوا
 كتابا او صفايا انقسم وجعل حصته النصف حينئذ واحد او
 للموصي ان يقسم بين الوقف والايام والموصي لا يقسم بين
 الاصا غير جلان وفقا من ضا كل واحد على جنة واحدة او
 بخلافه ثم اراد القسمة فلهما ذلك فانه كانت ارضين او
 فاراد ان يجمع نصيبه في ارض واحدة او دار واحدة فجاء
 على قول ابي يوسف وعنه ابي القاسم في جعل وقف ضيعة
 على ابنه وابنته فاراد احد هما قسمة متمة الواقف
 ولو وقف نصف ارض له وولاه ارضه جلان ثم وقف النصف
 الاخر وولاه ارضه جلان لهما ان يقسمها وياخذ كل واحد
 النصف الذي جعل ولايته اليه ولو قال وقتت ضيعتي
 هذه وهي معروفه بكذا او هي مشهورة مستغنية عن
 التحديد جائز ولو قال لم تدخل هذه الاقضية فيه فان
 كان ينسب اليها مشهورة عند الصلحا دخل فيه وكذلك لو تجدد
 في الدار ان حواه الدار دخل فيه ولا يخفى على صلحا
 الحيوان اسد الحجد والقياس ان يكون القول قوله الواقف فان
 لم يكن موقوفا عليه نحب القاضي فيما قلنا
 ان جعل ارضه مسجد ارضا مسجد ايا القول وان لم يصير فيه
 على قول ابي يوسف وهلال والحضاف وقال ابو حنيفة رحمه
 لا يصير مسجد حتى يصير فيه وكذلك ان جعله معصيا
 لصلاة العبد او صلاة الجنان ويصير مسجدا وان لم يصير

وان لم يجعل علي هيئة المسجد اجتمع هلال بان من بني مسجد
كما بنى المسجد واشهد عليه قن قال انه اذا مات يكون
ميراثا فهو قتيح ومنا اراد ان يهدم مسجد او يبنيه احكم من
ذلك قال ابو القاسم لا سبيل له اليه اذا خرب المسجد عاد
ملكوا عند محمد وعند ابي يوسف لا يعود وهو قول ابي حنيفة
وكذا اذا بنى صلصبه مسجد اجنبية واستغنى الناس عن
الاول فله ان يزيد في دأه عند محمد وكذا لو خرب ما
حول المسجد ولا يعرف صلصبه الذي بناه واجمع اهل العلم
علي بيعه واستغناؤا بشئ في بناء مسجد اخر جلتا عند محمد
ابن الحسن وقال ابو يوسف لا يجوز بيعه بوجه من الوجوه
ولو اراد اهل الحلة نقضه ليزيد واقبه لم يكن للموات
منهم ولا يزيدون فيه من الطريق ولو جعل جنازه لحلة
فقطت اهلها نقلت الي حلة اخرى قال ابو الليث ولبس
كالمسجد عند محمد لان اجنائة تستقل بجل وقف دأه
علي مسجد فخر المسجد قال ابو نصر بن سلام تصرف
غلته الي اقرب المسجد اليه وقال ابو جعفر جمع غلته
الي نقض المسجد فيبنى مسجد اخر باط له غلة استغني
عنه وبقره ما باط قال ابو نصر تصرف غلته الي ذلك
الرباط فان لم يكن بقربه ما باط يجتأج اليه واستغني
الناس عن الاول فالوقف راجع الي ومنه الذي يخر الرباط
او قاف يخر غلته علي مسجد اخر باط ثبوت منها فلا بأس
بان يهر من هاتون اخر وان كان واخرها يخر غلته قال ابو
جعفر وهذه استحسان وكذا لو يخر من وقف الرباط
علي القنطرة اذا لم يكن الانتفاع بالرباط لانه كل واحد منها
للعامة سبيل ابو جعفر عن ميرني بالاجد علي شارع قرية

خرت

خرت القنطرة وفي قرية اخر موصى يحتاج الي الاجر قال
عرف صلصبا البيهون جمع الي ملكه ولا يتصدق به علي انسان
ثم ينفقها في المنفق عن ابي حنيفة انه اذا طرح البوارى في
المسجد لم يكن ميراثا وعن محمد في البوارى والحصى لم يكن
لنه طوحه ان يلقه وله ان ياخذ القنادر والحباب وروقه
عن محمد رواية اخرى انه لا يلقه القنادر بل طرح حشيشه
المسجد اذا لم يكن له فتره جاز وقت الدرع وكل احد
الانتفاع به ولبس لبنى المسجد ان يلقه سقفه لبني بيت
لنفسه ويشترى مكانا اخر حاله ان يبيعها ويزيد على ثمنها
فيشترى به اجدا عا للمسجد وما خلق من البوارى فله ان
يتصدق بها ويشترى مكانا ولا اهل الحلة ان يفعلوا ذلك
ايضا وعن ابي بكر ان اهل المسجد اذا باعوا غلة المسجد
او نقضه ارجوا ان تحرقه وعن الاسكاف من بني المسجد
فمواحق بنصب الموزن والامام الا ان يريد القوم اصلاح منه
سبل ابو القاسم عن القامي يجعل خادما المسجد من غلة
المسجد شيئا قال يجوز للفاضي ذلك الا ان يكون الوقف
شرطا في الوقف ويجوز للفاضي ان يجعل للقيم بامر السيد
نقد اما اجرو مثله وقال ابو بكر يجوز ان يبنى من غلة
المسجد مائة اذا كان فيها مصلحة ومنه وقف علي حارة
مسجد فاما اذ القيم ان يبنى من الغلة مائة او يخرشه
بالاجر فالجوز وهو من البناء وقال ابو الليث لا يشترى
من الغلة مائة الدرس والحشيش والمصرفان كان
وقف علي مصلحة المسجد فالقيم ذلك فان لم يعرف شرط
الوقف اجري علي ما كان يجري عليه من قبل قال الاسكاف
يجوز ان يتوك سراج المسجد من قبل وقت المغرب الي الشا

ويجوز ان يتورك سراج المسجد من قبل وقت المغرب الى العشاء
ويجوز ان يدبر من الكتاب بسراج المسجد الى ثلث الليل
اذا كان في الدهن متسع لانه لو اخر السلاة الى هذه الوقت
والسراج في المسجد لم يكن به بأس في المنتقى عن محمد بن
الطريق الواسع بيني فيه اهل المجلة مسجد وهو لا يند
بالطريق فعلم ما جلت باس ان يبنوا ما جلت بيني مسجد اوي
فوقه غرفة لم يكن له ذلك ومن غرس شجرة في المسجد
فهو للمسيح ولو قال هذا الشجر للمسيح لا يصير للمسيح
حتى يسلم الي قديم المسجد ثم في شامع يضرب حائط المسجد
يقدم الي اصحاب النهر باصلاحه فان لم يفعلوا ضربوا قتيه
ما انكسر منها بيط المسجد قال ابو الفاسم لا ينبغي في جوار
المسجد وفنايه حوائث ولا صحنه مسكنا فتسقط طرفة
المسجد عنه ويضيق الفنا عليه المصلين والمارة ما جلت
وقف داه عليه مسجد ولم يجعل لغرة الفقرا قال ابو بكر
الا سكاف ينبغي ان يبطل في قولهم جميعا لانه يتوهم
انقطاعه وقال ابو بكر بن ابي سعيد ينبغي ان يجوز في
قولهم جميعا لان المسجد بيني للناس وخلا به موهم
قال ابو الليث وبه قال ابو جعفر وبه نأخذ وان جعل
خاتما منزلا للمارة او ارضه مقبرة او دارا في الثغر مسكنا
للموالي طين او دارا مكنة سكني للحاج او بيلا سقاية
للمسلمين جاز ذلك على قول ابي يوسف وقوله في حائط
القبض في الوقف شطاد في الامن واحد او لم
يوقف وقال محمد لا يصح حتى ينزل الخزان ويحد من المارة
بانه او يغير في الارض او تشكك الدار في القصر او
مكة او يستحق من البيرو يجعل هذه بمنزلة القبض في الوقف

قال

قال هلال وما في قول ابي حنيفة فلا يجوز شي من ذلك
يعني بالقول ان يخرج هلال من يدي في طريق المسلمين
من ملكه انه جائز وكذلك الفتوة بتخذها الرجل من
المسلمين انه لا يكون سيرا قال الحنفية علي قول ابي
حنيفة في المسجد ينبغي ان لا يكون قفانا للحار حتى ينزل
الناس فاذ انزل الناس كان بمنزلة القبض وسار السابله
في المنتقى المعلي في نوادره عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
ان جعل ارضه مقبرة او قفانا او سقاية للمسلمين او
جعل الارض طريقا للمسلمين فله ان يرجع وليس له
ان يثبت الموقف وعن ابي حنيفة اذا جمع في المقبرة لم يثبت
وتدع هكذا او يجعله سكني للحاج يسكنه الحاج دون
الحاج وما في فاذ لخرج الحاج من مكة او جرت وسقطت عنها
الي العمامة وما مثل فهو الفقرا سبيل ابو جعفر عن
محمد ارضه مقبرة وفيما اشجار المواسم قلع الشجر
وما الداه لان موضع الاشجار مشغول فلا يصالح
للمقبر فلا يد عليه المقبرة باب ما يجوز من
الوقف وما لا يجوز انه اوقف وقفا علي انه بالخيار ثلاثة
ايام فالوقف جائز في الشوط جائز علي قول ابي يوسف
وبه عن محمد ان الوقف باطل وهو قول هلال ولو
قال ابطال لتعني ما ي وجعلها صدقة جاز وقال ابو بكر
ان خالدا الوقف جائز والشوط باطل وكذلك لو قال علي
انه قلنا بالخيار فبها فالوقف باطل لانه لم يثبتها وشوط
الحياة اجيزة كشرطه لنفسه ذكر في المنتقى عن ابي يوسف
انه اذا شرط الرجوع في الوقف لم يكن له ذلك والوقف
ماض ولو وقف ارضا علي انه بالخيار في ابطاله متى بداه

مسجد ما قبل
في الدار التي

او علي انه اذا اشترى سنة فلي ان ابطالها او ان يرد ها
 او علي ان يبيعها فاقطعها لتقريب او اعطي فلانا او علي
 ان ياصليها او علي ان ياتي ان اذ لعب اصيلها او علي ان لا يورثه
 ملكي عن اصيلها او علي ان ابيع اصيلها او اصدق بثمنها
 او علي ان ابيعها متى ثبنت واخرجها عن حال الوقف او
 قال انه ثبنت او ما نصته فالوقف باطل لانه اذا اباها بطل
 الوقف وليس له بدل لان هذا خلاف وقف السلف لم يكن
 في وقفهم ثمنه وفي كان فيه الرجوع فهو باطل وليس
 كذا لانه اذا اعتق علي انه بالحيا فاعتق جابر والشرط
 باطل لان شرطه في غلة الوقف جابر ولو وقف علي العقار
 وجعل غلته سبيغ فلا تمنعها الشرط في اصل
 الوقف ولو اعتق علي انه ولده لغلان لم يجز الشرط في
 غاية سبب يكون في اصله قال هلال اذا شرط الحيا
 لنفسه في ابطاله لم يزل ملكه فلا يكون وقفا الا شترى
 لوباع علي انه بالحيا فليبيع في ملكه وذكر في الحضاف
 عن ابي يوسف اذا جعل ارضه وقف علي المساكين
 وشرط ابطال ذلك وبيعه ولم يقل يستبدل بثمنه ما يكون
 وقفا ان الوقف جابر والشرط باطل ولو وقف ارضه
 علي ان يستبدل بها ارضه اخرى فالوقف جابر والشرط
 جابر في قول ابي يوسف وهلال والحضاف استحسننا
 والقياس عندنا ان الوقف جابر في قول ابي يوسف
 وهلال والحضاف استحسننا والقياس عندنا ان الوقف
 جابر واشترطه ابيع لا يجوز هكذا قال الحضاف في علي
 وقال يوسف بن خالد الوقف جابر والشرط باطل والشرط
 الاستبدال في المسجد باطل لان المسجد لا صلاة ولا صلاة

في الثاني لا يكون خيرا منه الصلاة في الاول والوقف المقتل
 فتحوليه الي ما يكون خيرا منه الاول جابر في جابر شرط
 الاستبدال فيه لان هذا الشرط لا يبطل اصل الوقف
 الا ترى ان مبالا لو استملك ارضه موقوف حتى لا يفتد
 علي ما د هلكم عليه قيمتها واشترى به لغيره وقيل
 موقوفه علي ما كانت المستهلكه عليه وذكر هشام عن
 عبد الله الوقف اذا ساء بحال لا يتفع به المساكين للقياس
 ان يبيعه ويشتري به غيره وايضا ذلك لغير القاصي
 ولو وقف وقال علي ان ياتي ارضه واشترى بها ارضه
 ولم يرد عليه جاز استحسننا وكون الارض بدلا
 والقياس ان يكون الوقف باطلا في يقول يكون بدلا
 او يقول ارضه ارضه علي شتر وطها او حلام يستبدل به علي
 البدل قال هلال ولو علي ان يستبدل بها ولم يرد عليه
 استحسننا ان اجعل ذلك علي العقد خاصة قال
 الحضاف ولو اشترط بيعة والاستبدال بثمنه ولم يقل
 غير هذا فالوقف باطل لانه لم يقل ويستبدل به ما يكون
 وقفا مكانه قال فان قال ويستبدل به ما يكون وقفا
 مكانه استحسننا ان لغيره لانه يصحير كانه شرط ان
 يكون علي شرط الوقف الاول فان قال علي ان استبدل
 بها ارضه لم كيف له ان يستبدل بها ارضه وان قال علي ان
 يستبدل بها ارضه فانما ارضه البصيرة لم كيف له ان يستبدل
 بها غير ارضه البصيرة ولو قال علي ان يستبدل بها غيره
 كان له ان يستبدل بها ما اراد من الدوم والارضين
 وان باع الواقف واشترى بثمنه ارضه فان بدل الاول
 وان لم يشهد انه بدل الاول اذا علم انه اشترى بثمنه

الاول كان وقفها كانا وانما استحق الاول لم كيف الثاني
 وقفها استحقنا لانه بدل ما وقف لم تكن وقفها قال علان
 والعياض والعياض عندي ان يكون الا وقفها
 وقفها ويضيق لنا الاول وان شرط الواقف الاستبدال
 ثم مات لم يكن لوصيه ولا لمولى ذلك الوقف انه يستبدل
 بها الا ان يكون شرط ان لم يولي هذا الوقف الاستبدال
 به وان مات قبل ان يبيعها ووصي الى ما قبل ان يبيعها
 واستبدل بثمنها لم يكن للغير ان يبيعها وانما شرط
 له خاصة وان شرط الواقف لغيره الاستبدال وجب له
 ايضا ما وجب لوصيه فاذ اخذ الوكيل او مائة الواقف
 خرج عنه الوكالة فان باع الموكل والوكيل فالاول اولى
 فانه لم يعلم ان المشتري المانيا في ان يخلو كل واحد
 نصفه فانه باع الواقف وقد شرط الاستبدال بالمال
 يتخاف فيه لم يجز وان باع بما يتخاف فيه جاز لان بيعه
 على وجه المنظر والاحتياط فهو كالاب والقاضي والاشبه
 الوكيل فان باع بثمن متناع من يده لم يضيغ والقول
 قوله مع بيينه وقد جلد الواقف كالواقف انما شرط
 وعليه عليها الا ان يتخلف الثمن ثم مات قبل ان يقو
 ثمنها فالتخلف دين يملكه فان باع ووهب الثمن من
 المشتري جاز على قوله اي يضيغ ويضيق ويشتري به
 ارضا اخرى وعند اي يوسف لا يجوز فان باع واشتري
 به ارضا لم يكن له ان يبيع ويستبدل به ثانيا الا ان يكون
 اشترط لنفسه فان باع الاولي ثم اقال لبيع ثانيا
 لانه بمنزلة اشترايه لها بعد بيعها وليست له ان يبيعها
 لانه لم يجد الملك الاول فانه مادي الذي باع بخيار شرط

او ما وينا وعيب نقصا فله ان يبيعها لان الملك الاول عاد
 فانه باعها واشتري بثمنه ارضا وقفها ثم رد الاول ببيع
 بقضا قاض عادت الاول الى الوقف والارض التي اشترها
 ملك للواقف كما لو اوصى بدنة عن ولجب فضاغت فابدها
 ثم وجده الاول في يدي البدنة والثانية ملك له وليس
 كذلك اذا قال يبيعوا عبيدي واشتروا بثمنه فاشترى فاشترى
 عبي ففعل ثم رد العبد ببيع بقتضا فانه الوصي ببيعة ثانيا
 فانه كان الثمن الثاني مثل الاول فالعقود عن الميت وان
 كان اقل او اكثر فالعقود عن الوصي لانه العتق استهلك
 فكانت عن الوصي المستهلك والوقف ليس باستهلاك لو
 اعتق المربي وعليه دين مستغرق عتق وصي الوصي
 ولو وقف ببيع الوقف ولو خلف عبدا قيمته الف درهم
 وعليه تسعماية درهم دين فاعتق الوارث مجاز ولو كان
 بدله العبد ارضا فوقفها الوارث كان الوقف باطلا ولو
 اوصى بنسبة فعتق عنه فاعتقها الوصي عنه ثم كلف الميت
 دين مستغرق ماله جاز العتق ولو كان في الوقف ابطلت
 الوقف واوباع جرد جاز عند اي يضيغ وعند اي
 يوسف ومحمد لا يجوز الا ان يبيع بدله ارضا غير
 ارضا اخرى يكون وقفها كانا ولو وهدب الواقف
 الا ارضا التي شرط الاستبدال به ولم يشترط عوضا لم يجز
 وان شرط عوضا فهو كالبيع ولو لم يشترط له ان يبيعها
 والاستبدال به لم يكن له ان يبيع وان كان خيرا للوقف
 لان الوقف لا يطلب به التجارة ولا يباع في كل يوم ولو شرط
 ان يبيع بما راي من الثمن قليلا كان او كثيرا كان الوقف باطلا
 لانه لو فتح هذا الشرط كان له بعه بثمن لا يوجد به ارضا

توقف ولو شرط انه ان يبيع ويجوز فانه فيها اي
من اخلع البرا ويشتري به عبدا فيعتقه كان الوقف باطلا
لانه شرط اخراجه عن الوقف ولو قال انا في صدقة
موقوفه تنهد او يوما فتوحا يروى وقف ابد الا انه
لم يشترط بعد الشهر ما جبه فهو كما لو قال صدقة موقوفه
علي فلان فتوحا يروى امانة فلان فهو وقف على المساكين
ولو قال اشهد واذا جعلت اليوم انا في صدقة موقوفه
بان وكان وقف ابد او ذكر الحضاف ان الوقف باطل لانه
لم يجعله موبدا ولو قال انا في صدقة موقوفه شهرا
فاذا احبني الشهر فهي مطلقة كان الوقف باطلا لانه
شروط الرجوع وكذلك لو قال سنة وسنة لا او يوما او
لا او قال اذا جاعدا وان دخلت الدار فانا في صدقة
موقوفه فالوقف باطل لانه وقف بعد فاية فلا يكون
وقف صحيح وقف الاترك ان له ببعه اليوم فانا قبل لم
يجعلها صدقة غير موقوفه لقوله صدقة قلنا لانه
لا قام به بقوله موقوفه فقد اخرجته من ان يكون
ندرا او كذلك اذا جاعدا فهذا العبد هبة لك او صدقة
وسلمه اليه فهو باطل قال الحضاف لو قال انا اكلت فلانا
فانا في هذه صدقة موقوفه هانا وهو يتولى الندى
يكون صدقة ولا يكون وقفا لانه الوقف لا يكون على غايه
ولو قال انا اشتريت هذه الاء من اوملكها في صدقة
موقوفه فهو باطل لو قال ان بريت من مدني او قدم ابني
من السفر فهو باطل لو قال ان بريت من مدني (كان دا)
كذا في ملكي فانا كان حين قال ذلك في ملكه فهي صدقة
موقوفه والا فالوقف باطل ولو وقف انا من غيره ثم

ملكها

ثم ملكها فهو باطل ولو وقف انا من غيره فبلغ المالك فلان
كان وقف انا قبله ولو قال انا في صدقة موقوفه
سنة فالوقف صحيح وهي موقوفه ابد او لو قال انا في
موقوفه علي فلان بعد موتي سنبجله واذا مضت
السنة جفت الي الوارث لانه لما لم يقبل صدقة فلم
يقصدق منها بشي وانما وقف عليه مدة واذا قال ان
مضت السنة فهي صدقة موقوفه هانا ويكون بعد
السنة موقوفه علي السبيل الذي ذكرها وان اوصي
بفلان انا من سبيل معلومه لولاحد ثم مائة فقال ابنه
جئت الاء من التي اوصي ابي بفلانها بعد انفقنا
السنة التي اوصي بها صدقة موقوفه هانا جاز الا ان
ان الاء لو قال اوصيت بفلانها فلان ما عاش فاذا مات
فهي صدقة موقوفه هانا في ان ذلك جاز ذكر هذا
الفصل الحضاف قال ولا يشبه هذا عند قول الرجل
جعلت انا في هذه صدقة بعد سنة فهذا لا يجوز لانها
ليست بمشغولة في الحال وهي مطلقة له لعل الحضاف
يريد ان له بيعها في الحال فكذلك لا يجوز الوقف ولو قال
انا في صدقة موقوفه علي بني ادم او علي اهل بغداد
او علي قرا القران او علي الفقهاء او اصحاب الحديث او علي
الزميني او علي العميان او علي الموتى فهو باطل لانه
فيه الغني والمفقير لا يخصصون ولم يقصد به المساكين
فلا يحصل لهم ولو قال علي العميان ومن بعدهم علي
المساكين فالعلة للمساكين وكذلك لو قال علي اهل بغداد
فاذا انقضت اهلها المساكين لان اهل بغداد لا يخصصون
وكذلك لو قال علي من يبعه او علي من يبعه من يبعه علي

للمساكين لانه لم يجعله لاحد منهما ولم يجعله للمساكين
 الا بعد مناجاة الوقف له فان قال علي ان يحج بفلان عني
 كل سنة او يقرض عني بها او يقضي ديني فهو جائز ولو قال
 ان شافلان فقال فلان قد ثبت فهو باطل قال الحضاف
 لو وقف ارضا على ان تستقله وتقرق غلته في الغزاة
 والمواطين جائز ولا تحل تلك لغني لانه مال صدقة والصدقة
 لا تحل لغني **واما الخان** الذي تنزله السابلة ودور مكة
 التي تجعل لسكنى الحاج ينزله الغني والفقير استحسن
 ذلك ولو قال يقضي عني بخله هذه الدار فانه بدفع
 الى قوم من اهل الجدة اغنيا كانوا او فقرا فانه وقف على
 ان يحج عنه بخلها كل سنة فان كان مكيا او كوفيا فقد
 ملكه حج عنه مائة مرة وان كان عراقيا وقف بالمرافق
 عنه مائة مرة وان وقف ارضا على ان يحج عنه كل سنة
 خمسة الاف درهم حجه ومبلغ نفقه حج للراكب الف
 درهم صرف الف درهم الى الحج والباقي الى المساكين
 احسن ان يادع اعمامه ان ياتيوا به ان يكف
 بالفاديين كفت وسطه والباقي للموتى واذ وقف
 في اعمال البر فقال فيها يشتري حباب بجمه فيها ما
 او قال في تطهير الارامل واليتامى او يشتري بها اكسية
 للفقراء او يتصدق بها كل سنة مكان ما كانت الخ فوط
 فيها فهو جائز اذ جعله اجرا ما يتاحل للفقراء كما كان من
 ذلك من ابواب البر فكل من قام بانيته بعد موته فهو
 جائز وما كان يحج عن الوقف فله الخصم فيه وفي البيت
 او وانه ولو وقف على موته مسجد ولما يورثه به
 او على موته سفينة او مائة سنة او على ما يبلغ به الموتى

واهل

واهل البلاد فهو باطل لانه ينقطع وما لا ينقطع حيون الوقف
 فيه فان اراد تخيير الوقف وقف على مائة مائة الاشياء
 وجعل اخرها للمساكين فان وقف على مائة مائة الميراث
 المسجد لم يبين من غلة الوقف لانه الباقي مائة مائة
 تطبيق السطح وتازر حيطانه باب الوقف
 على خمسة اذ وقف وقفه وشرط غلته لنفسه مادام
 حيا او وقف على نفسه ثم على الفقراء فهو جائز على قول
 ابي يوسف وبه قال الحضاف وبه ابي شيخان بلخ وذكر
 الطحاوي في مختصره عنه انه لا يجوز وهو قول هلال
 وذكر محمد بن كتاب الوقف انه لو وقف على امهات اولاده
 ومدرسه فهو جائز بحجة ابي يوسف ما وي في بدنه ثابت
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأكل من صدقته ولو لم
 يشترط لنفسه لم يأكل وما وي في حديث عمر بن الخطاب
 عنه انه شاطفه وقفه وللجملح عليه من ابيه ان يأكل منه
 بالمرور وقد وليه عمر بن الخطاب من ابيه من اكله
 هذا الكلام عليه وعليه غيره كما لو وقف على الغنم مبيع
 وفي الرقاب علي ان من ولها فله ان يصرف غلته الى
 الغنم مبيع وفي الرقاب وهو يدخل فيه ويكون له صدق
 الهم وعثمان بن حني الله عنهم وقف بدين ومه وشرط انه
 ما شاء فيه كرش المسلمين وما وي ان النبي صلى الله
 عليه وسلم ابي مجلايس وقف بدنه فقال اتركها فقال
 بدنه فقال اتركها وان كانت بدنه فقله جعل البدنه صدقة
 والبلخ صلى الله عليه وسلم الانتفاع بها وما وي ان انا
 وقف دارا بالمدينة على سبيل ساجها وكان اذ دخل
 المدينة ترابها واذ لجأ له ان يشترط لوكيله الذي يلي الوقف

لو وقف مائة مائة

السجدة
 الألوكة

ان ياكل منه جان شاة له نفسه كما لو شاة طاعيره ولا يبه
 الوقف فانه يكون له ان ياكلها ايضا وتعتقه على نفسه قرته
 وبن عايشة مني الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال تعقه الرجل على نفسه وعياله صدقة فحان شرطه
 لنفسه كما يجوز للفقر ولو بني مسجد او وقف يبر او شرط
 ان يصلي هو فيه وان يستقي من البئر حيا كذلك هذا او يبيع
 هلالا لنفسه اذا لم يجوز ان يكون متقدقا على نفسه وواجبا
 لها لم يجوز ان يكون واقفا عليها واذا وقف على نفسه فلم
 يخرج منه ملكه في الوقف ولو استثنى ثلثه لنفسه فباي
 شيء تصدق ولو قال هذا الخبز صدقة على ان اكلها واحدة
 الجاء به صدقة على ان اعتشاها فباي شيء يصدق وتناول
 حديث عمرو بن مكي الله عنه على ان قوله لا جناح على غيره من
 الولاة وذلك الموعوم من كلام الناس الا ترى ان هلالا من بني
 العباس لو وقف على بني العباس لم يدخل فيه ولو قال
 اوصيت بثلث مالي لولد ابي لم يدخل هو فيه حتى اذا مات
 بطل حصته وكما بقوله ولد ابيه على غيره ولو قالت لولاة
 لرجل من جني خلا فزوجها من نفسه لم يجوز وكان مع كلامها
 على غيره وما عثمان بن مكي الله عنه فقد جعل نفسه
 كواحد من المسلمين وهذا له وان لم يشترط ولو بني مسجد
 كان له ان يصلي فيه شرط او لم بشرط وما البدنة فقد
 اياقة على الله عليه وسلم الاتعاذ بها المضروبة
 والبدنة جازية ولو ملك صاحبها لان لو ساق قبل الفرس
 ان يبيع كانت ميراثا وحديث انس بن مكي الله عنه يحول على انه
 يتركها باحد الوقوف عليهم واحتج اهل الابل بالسلها
 من تكلم عن ابي يوسف وقد منع هلالا لغيره فله صدقة

له

لو وقف ابراهيم على نفسه وعلى فلان فانه يصح صدقة وبطل
 الوقف في النصف الذي وقفه على نفسه فان قال على نفسي
 وعلى ولدي وسبيلي فالوقف كله باطل لان حصته مجهولة
 وكذا كل حصنة الولد في المسئلة الاولى حصته معلومة الا
 ترى انه لو قال اوصيته بثلثي لفلان وفلان فان اصد هما
 قبل موت الموصي ان للاخر نصف الثلث ولو قال لفلان
 وولده فمات ولده قبل موت الموصي ان جميع الثلث
 لفلان ولو قال ابراهيم موقوفه على فلان وفلان فمات
 احدهما كان للاخر النصف ولو قال لفلان وولده وسبيله
 فانفردت ولده فالوقف كله لفلان ولو قال موقوفه
 على فلان ومن بعده على نفسه فالوقف باطل والوقف
 اذا كان في وقت من الاوقات ليس فيها صدقة موقوفه
 فليس بموقف ولو قال على ان يفي هذا عليا كل سنة مائة درهم
 فالوقف باطل وان كان يعلم ان عليا عشرة الاف درهم هم
 لانه يجوز ان لا تقل في سنة الامانية درهم فكانه شرط
 الفلانة لنفسه **باب** الرجل يشتري الارض شرا
 صحيحا او فاسدا ثم يوقفه اذا اشترى الرجل ارضا شرا صحيحا
 ونقد الثمن ووقفه قبل القبض فهو صحيح كما لو وهبه
 واذن الموهوب له في قبضه قال الشيخ الامام انما يقع الهبة
 على قول محمد وعلى قول ابي يوسف لا يجوز ولو باع قبل
 القبض لم يجوز لان الجبر وسد باب الهبة عنه في خصناه من
 القياس لان لو لم يكن نقد الثمن فالوقف موقوف فان
 نقد الثمن جاز وان مات قبل نقد الثمن فالوقف موقوف
 فان نقد الثمن جاز وان مات قبل نقد الثمن او كان قد
 بطل الوقف وبيع الارض كما لو كان كاتبه فانه يباع فان قيل

التثنية شيء كان لو مات المشتري بصدق به وان نقص من
 التثنية الاول كان النقصان في مال المشتري وليس كذلك
 العتق لان العتق لا يلحقه النقص فلا يتحقق عتق
 المشتري والوقف يلحقه النقص فاشبه الكتاب وما
 استشهد به هلال من الفرق بين الوقف والعتق وقد ذكر
 قبل هذا وانه اعلم فحسب **فصل** فان لم يتخذ المشتري
 التثنية وعتق المبيع بغير اذن البائع فوقفه فان دفع
 التثنية او سلم له البائع المتبض جان الوقف والا فالوقف
 باطل وان كان مبنيا باذن البائع ولم يتخذ التثنية فالوقف
 جائز ومفلسا كان المشتري او غير مفلس فان نفذ التثنية
 وعتق الام من فوقها ثم استحققت الام من بطل الوقف
 كما يبطل العتق لانه وقف ما لا يملك ويرجع بالتثنية على
 البائع ويضمن به ما يشاء فان اجله المستحق البيع فالوقف
 باطلا كما يكون العتق باطلا قال الشيخ الامام بطلان كالعتق
 قوله فو ومعه واحدي الروايتين عند ابي يوسف الا ان
 انطوا شتره اما ضا على انه البائع بل الجاني ثم وقفها البائع
 جانا الوقف وكان نقصا للمبيع وان قبضها المشتري ووقفها
 ثم لجانا البائع المبيع لم يجز كما لا يجوز العتق وكذلك العتق
 الوقف وان ضمن المستحق البائع المتبض جان البيع والوقف
 كما يجوز البيع والعتق وان ضمن المشتري العتق فالوقف
 باطل لان البيع باطل وان استحق نقص الام من ثابها
 فالنصف الاخر وقف وهذا عند ابي يوسف وكذلك
 الموهوب له اذا وقف قبل العتق ثم سلم الواهب الموهوب
 اليه لم يصح الوقف لانه وقف قبل ان يملكه كذلك الموصي له
 اذا وقف قبل موت الموصي ثم مات الموصي والام من تخرج

من التثنية فسلم للموصي له لم يصح وقفه والمجوز عليه
 او لعنقه لا يجوز وقفه لانا لو جوزه ناه لم يكن للموصي واذا
 اشترى امضا شرا فاسدا وقبضها وبني فيها فملكها ان
 ان يتخذ التثنية وباحه بالشفعة فان قال البائع اذا تعضينا
 عاد حقي ويطلب الشفعة قاله الحنفية قال اصحابنا ان كان فقي
 بالعتبة للبائع لم يجدها وان لم يكن فقي له بالعتبة كان
 البائع اولى بها وبطلت الشفعة واذا اشترى دارا بغيره
 وتعا بها فوقفه لانه ثم استحق العبد فالوقف ملحق على
 المشتري فبينة الام من البائع يوم قبضها الا ترى ان هـ
 المشتري لو كان باع الام من كان بغيره جازا ولو وجد العبد
 حرا كان الوقف باطلا كما يكون العتق باطلا ولو وجد المشتري
 بالام من عيبا بعد ما وقفها لم يرد ما يرجع بنقصان العيب
 من التثنية يضمن به ما يشاء لانه لم ينفذ النقصان لان الوقف
 انزاله ملكه لا الي ما انك ولا يجوز ان يعود الي حكمه فاشبه
 العتق وكذلك لو اشترى الدمي ارض عشرين موضع عليه
 الخراج وجد به عيبا فانه لا يرد ويرجع بنقصان العيب واذا
 باع المشتري فانه لا يرجع بنقصان العيب لانه يجوز ان يعود
 الي ملكه وكذلك اذا اشترى بدنة فملاها هديا وقبضها ثم
 وجد بها عيبا فانه لا يرجع بالنقصان لانه عليها ملكه ولو ما
 ومات عنه وليس كذلك الوقف لانه على ملكه وام مات لم يورث
 عنه قال الحنفية وعندي انه يرجع بالنقصان الا ترى انه
 لو اشترى عبدا فهداه فانه يرجع بنقصان العيب والتدبير
 لم يرد ملكه عنه والرافع اذا وقف الام من الموهوبه فان
 اقبضها صح الوقف وان لم يقبضها باعها القاطن في الدية وبطل
 الوقف اذا مات الرافع فان كان له مال فقي الدين من ماله والام

وقف به المال اذا وقف جائنا في حصته من راس المال والرك
 اذا اشترى المادون دارا وعليه دين يحيط بقيته وبقية
 بعض الدار فوقه المولي لك الدار لم يجز ولا يشبه المظا
 لان ما به المال شريكه وفي المادون يجب بيعه وبقية الدين
 منه ولو اجد دارا ثم وقفها جائنا الوقف والاجاره تنقص
 الاثرية انه لو وجد بها عيبا كان له ان ينقص الاجارة ويرد
 بالعيب وفي الرهن لا يرد ولا يرجع بالنقصان ولو اشترى
 دارا فوقفها ثم حضر الشفع يريد اخذها فله ذلك ويصل
 الوقف والشفعة بشرطه الاستحقاق الاثرية انه لو جعل
 مسجد او للشفعة اخذه الابن واية كسب ثمانية عن
 ابي يوسف ولو باعها كان للشفعة نقضه ولو اشترى ايضا
 شرا فاسدا او اشترى بمجرى وقته فوقف قبل القبض لم
 يجز وان قبض بعد ذلك وان قبضها ثم وقفها لجائنا وعليه
 فتيمة الا ان المبيع كان الوبايع ويرجع بالثمن الاثرية انه
 لو جعله مسجد اجائنا وهذا قول اصحابنا في المسجد والوقف
 على قياسه وقال ابو حنيفة انقطع حق البايع منه اذا
 جعله مسجد او لو كان اشترىها مجزومينته فالوقف باطل
 وكذلك الهبة القاسدة اذا قبضها الموهوب له ووقفها جاز
 وعليه قيمته الموهوب ولو قبض المشتري وقد اشترى مجزوم
 فوقفها البايع لم يجز وقته وان ما د عليه كما لو كان مكانه
 عبد فاعتقه البايع ثم ما د عليه فانه العتق باطل ولو وقفها
 البايع قبل قبض المشتري جاز ولو اشترى شرا فاسدا او وقفا
 بعد القبض وبقا فاسدا اطل البايع والوقف جميعا كما لو
 باع بيضا فاسدا فانه ليس فيه بنقصان رجل اشترى شرا
 فاسدا او قبضها ووقفها على البايع وسامها اليه فالوقف

جائز وعليه فتيمة الا ان البايع وليس هذا الهبة من
 البايع فانه يكون فسحا للبيع ما قبل اشترى شرا فاسدا وقبضه
 فوقف نصفها ثم وجد بها عيبا لم يرد النصف الذي بقي في
 ملكه ولا يرجع بنقصان العيب في النصف الذي وقف عند
 ابي حنيفة ما به اية نقالي وعند ابي يوسف يرجع هو
 بان ما يدخل مع الاصل في الوقف وما
 لا يدخل اذا وقف ارضا فيها بنا وشجر فخلا في الوقف
 وان كان ارضا مقوضا او لشجر مقضروا لم يدخل وان كان
 بمقوقها وما فيها ومنها من قليل او كثير لانه باين منه
 فهو كمتاع موضوع منه وكذلك البيع ولا يدخل الثمرة والزرع
 المزروع فيه وهو للواقف كما لا يدخل في البيع ولو كان
 للاماض حصته من ثمر او مغيب او طريق لم يدخل فيه قبا
 اذ لم يخل بمقوقها وفي الاستحسان يدخل لا يخل لو لم يفعل
 ذلك خربت الاماض ولم يكن بها ثمر ولا مغيب ولا طريق
 الاثرية انه يدخل في اجامة الاماض وان لم يخل بمقوقها
 استحسانا لان امور الناس على هذا فان وقف الارض
 بمقوقها دخل فيها الثمر والطريق قياسا واستحسانا
 ولو اوصى باماض وفيها ثمره او زرع لم يدخل في الوصية
 لانه لا يكون ثما للاماض ولو وصى باماض لم يدخل الثمره
 فيه والهبة باطله ويجوز في قياسه قول من يجز الهبة
 الشاحبه ان يجز الهبة في الاماض ويطلب في القلة ولو اوصى
 باماض فيها ثمره او زرع دخل الجميع في الوهن ويكون رضا
 مع الاماض وفصلوا بين الرهن والبيع والهبة اذ ازال الملك
 عن الاماض فاقلة لرب الارض واذا لم يزل ملكه عنه كانا
 كالشيء الواحد فلذلك يدخل في الوهن ولو اقر باماض وفيها

وفيها شجرة على راس الاشجار كان الشجر المقدر ولو كان
 مضروباً كان المقدر كما لو اقتربت قد ولدت قبل ذلك فالو
 المقدر ولو وقف قربة ولم تزل يحرقها واليكمل قليل او
 كثير هو قربة ما دخل فيها المصنف والتميز والرحا والدا
 ولو وقف ما فيها بصله الفرجس والزعفران لم يدخل
 الحمل والوراء في الوقف ودخل البصل ولا يدخل قصب
 السكك لانه يجصد في كل سنة فهو كالزراع بان كان فيها
 خلاف وطرفا او شجر القطف والباد بجانها كان يقطع
 في كل سنة لا يدخل وما لا يقطع يدخل ومكان من شجر
 يقطع في السنين او الثلاث يدخل في الوقف والديوان
 داخل في الوقف والداية والزماني في الوقف ولو وقف
 عما داخل القدر في الوقف لانه مصلحة للمعام ويدخل
 فيه موضع ما فيه وعلق ما داه اذا كانت داخله في
 الحد وان كانت خارجة من الحد لم يدخل ولو وقف داهما
 دخل الساباط والروشن فيه وان لم يذكره فان كان له
 الداهما طريحا ومسبل ما في داهما اخرى لم يدخل وان وقف
 حائوتا فكانت من الرفرف في البناء خليف الوقف وما لم
 يكن في البناء لم يدخل وخوري الدياسين وقد والفلان
 الذي في البناء لم يدخل في الوقف ولو قال انا ضي صدقة
 موقوفه فما اخرج الله تعالى من غلاتها فهو الفقير او فيها
 شجرة قايه قال في الوقف وقوله فما اخرج الله تعالى
 الحادث ولو قال انا ضي صدقة موقوفه بجميع حقوقها
 وما فيها ومنها فاني استحسن ان يجعل الفلة القايه
 كانه قال الشجرة صدقة قاموه فيما بينه وبين الله تعالى
 ان يتصدق به ولا اجبره عليه وكان القياس ان لا يتصدق

ليه

به لقوله موقوفه والشجرة لا تكون موقوفه ولا يجعل
 الفلة القايه فيه في وجوه الوقف ما يحدث الله تعالى
 بعد ذلك يكون في الوجوه التي وقفت عليها ولو قال انا
 صدقة موقوفه بعد وفاي علي ان ما اخرج الله تعالى من
 غلاتها فهي لعبد الله فان وفيها شجرة قايه فالشجرة للشجرة
 في القايه وبخلاف الاستحسان يكون الفقير على ما قسمت
 وبخلاف الاستحسان يلحق وما يخرج الله تعالى من غلاته بعد
 موت الموصي يكون لعبد الله فان حصص الزراع فقال الموصي
 زرع غلة لنفسي بيزماني وقال اهد الوقف زرع الوقف
 فالقول قول الواقف فان البذر له وعليه نقصان الارض
 وسقدم القايه اليه بان يزرها للوقف ولا يخرجها من
 يده وان طلب اهد الوقف ذلك لان البذر له ويقول له
 القاضي استندوا بشتر البذر وادفع ذلك من الفلة
 فان قال لا يمكنني قبيل الامساك استند بقول انتم ثم اخرجوا
 من الفلة فان قال الواقف استندت وزرع الوقف وقد
 اصاب الزرع افة قد حبت وقال اهد الوقف زرع
 لنفسك فالقول قول الواقف وله ان ياخذ من الفلة الزرع
 ما اتفق فان نصب الواقف وكيله فقال الوكيل زرع
 لنفسي وقال الامساك زرع الوقف فالقول قول الوكيل
 ويجوز من يده ويثبت ما اتفق الامساك باط فيه شجرة
 مشجرة قال ابو القاسم لا يباين يتناولها الفل قال ابو
 الليث ان لم يكن من ساكني الرباط فالحوط ان يجتر من
 واصحابه وتعالى اعلم باب الوقف اهل
 الذمة واهل الحرب والذين ينفون من كتاب الخصاف فان جعل
 الذمي داهما كمنسفة فهو باطل وهو مبطل وان وقف انا

عليه بيعة او كنيسته او بيت نام قال وقف باطل وبيعه جائز
لانه معصيه واجبا فانه يقطع ولا يكون موبدا وكذلك
لو وقف علي اصلها او ذهبا او سراجها ولو وقف علي
الزبدان او القسيسين او قال علي ما هبان بيعة كذا او
باطل وان قال علي فقرا بيعة كذا اجاز لانه قصد به الله
الانبياء لو وقف علي فقرا المختارين كان جائزا ولو
وقف علي بيعة فاذا خربت مبيعا فقرا المختارين كان جائزا
ولو وقف علي بيعة فاذا خربت مبيعا الفقرا اجاز ولا يفتق
منه علي البيعة شي ويصرف الي الفقرا فاي فقيرا اعياه
جائز مسلما كان او ذميا فان قال فان خربت البيعة فهو وقف
علي مساكين اهل الذمة جائز بشرطه ويحلي منه اليهود
والنصارى والمجوس فان خص فقرا المختارين بجاز بشرطه
ولم يعط غيرهم وكذلك لو كان الوقف نصرا بيا فحمل
علته لفقرا اليهود او المجوس او لفقرا المسلمين بآثار
لان هذا ما يتقرب به اهل الذمة وكان للذين سماهم هذا
فان قيل اليس اكفر كل ملة واحدة قتلهم ولكنهم
قوما يفتخرون به على السلام اذا اوصي لجيرانه او لفقرا بعدد
فانه لا يعلو غير من سمي ولو وقف في ابواب البقاع ابواب
البر عند معاشرة البيعة وبيت النيران والصدقة علي
المساكين فاجيز من ذلك الصدقة وابطل الباقي نصرا في
وقف وقفه وقال يفتري به بخلته الروم لم يجز لانه لا يفتق
به فان قال يفتري به قوم تحت الفوق لم يجز الدين واهل دينه
يتقربون به جائز ولو قال يفتق عنته الي اكنان الموتى
او يفتق قلوبهم جائز وصرف الي فقرا فهو موقوف لهم ولو
قال يبيع به بيت المقدس ويجعل في مرفقة بيت المقدس

جائز لانه يتقرب به ويحذف تقرب به فان قال يشتري به
عبيد فيعتقون عبيد في كل سنة جائز علي ما شرط فان وقف
علي ولده وسلمه او علي قرابته او مواليه وجعل اخذه
المساكين فهو جائز وسيله في قرابته ومواليه واهل
بيته سيلة المسلم فاذا كان له اب عروفا دخل واحد ذلك
الاب في اهل بيته فان اسلم ولده لم يجز من الوقف فان
شروطه من اسلم من ولده او تنود او تنصرا او جرح من
دين النصرا فيه فهو خارج من هذا الوقف فهو كما شرط
وان وقف علي قتل جيرانه وجعل اخذه الفقرا اجاز وكان
لقتل جيرانه من المسلمين وغيرهم سلم وقف علي اهل
بيته وهم من اهل الذمة جائز ذمي يفتق ووقف لفتق
قال بعض احنافنا يترك وما احتكامه وتوضع عليه بخرية
ولا ارده من كفرا في كفرو وقال بعضهم لا يفتق علي الزدقة
حري دخل داء الاسلام با مان فوقف جائز منه ذلك ما
يجوز من الذمي ولو اوصي بما فيه بده كله جائز لان وراثته
في داء الكفر لا يجزي عليه ما من رد وقف مبي في قول
ابي حنيفة ان قتل او مات فهو باطل وقال الكوفيون منه
كما يجوز من اهل الدين الذي اتحله ما جله وقف علي
المساكين او قال يجزي اوصي وجهه من وجوه القرب بما
يتقرب به الي الله تعالى ثم ان دعاه الاسلام بطل الوقف
وكان سيرا ثا وكذا لو اسلم بخله دنة لا ترمي النجاسة وسلا
تظلم وما كان مستهلكا مثل الفسق والحمد لله علي انسان
وسلمه اليه فهو باطل لا يبطل واوقف علي نفسه ثم
علي المساكين ثم ان تد بطل الوقف لان جهة المساكين تبطل
فيجوز صدقة علي ولده فتبطل علي قولنا لا يجهز الوقف

اذا لم يجعل لغيره للمساكين بابا من وقف
 عليهما الفقرا وعلي واحد جبينه ولم يشترط العمارة اذا وقف
 عليهما المساكين ولم يسم العمارة فان القاضي يبدأ فينفق
 من غلة الوقف علي عاماته واحدا له وحفر سواقيه
 واصلاح بستانه وما ما انهدم منه وما فيه المستفاد
 لفلان ثم يقسم الباقي في الفقرا وهذا مستحسن لانه لو لم
 اعمر ههنا وبه والغللة الفقرا وليسوا باعيانهم فيؤخذ
 بالعمارة فينفق عليها من غلتها الا ترى ان الامام في ارض
 يخرج يدع لهم قدرا ما بعده ويلخذ هم بالعمارة ويكون
 نصيب الامام والخراج ما فضل بعد العمارة لان ارض الخراج
 للمسلمين عامة وكذلك يفعل في ارض الوقف يستترك
 للعمارة ولا يخرج اليه ثم يأخذ الخراج ما بقي ولو كانت
 ارض فيها غلة شي ذهلها اشترى شيلا بخرسه كي لا يقع
 الخلل ويخلف بعضه بعضا ولو كان فيها ارض سبعة لا تثبت
 كسج ما فيها من سبعة ولو اراد ان يبني قرية لاكمها فخل
 ويجوز فيها شجرها ولو اراد ان يبني بيوتا يستعملها لم يكن
 له ذلك لان غلة الاما ض لا يطلب بها لاجازة البيوت اما بطلب
 الخلل والشجر والارض الا ان يكون منفصلا بدور المصدر
 اذ ان بني فيها حصلت من اجرة بيوتها غلة وافده فيكون القم
 باسم الوقف ان يفعل ذلك وله ان يستلجد الجدر فيلج
 اليه فان اجتمع عنده من غلته شي كثير ولم يكن في تلخيصها
 الي الغلة الاية منزهة فله تلخيصه وصرف الغلة وجوه الوقف
 وان كان في تلخيصه منزهة بالعمارة وان شرط الوقف ان يبني
 بالعمارة صح الشرط وان جعل لولد غلة الاما من سنة كان
 له غلة تلك السنة ولم يكن عليه من عمارة الارض شي كما قال

ابو حنيفة انه لو اوصي لولد بغلة امه منه سنة او سنتين لم
 يكن عليه سقي الخلل فان كان اوصي بغلة ثلاث سنين كان السقي
 والعمارة عليه وهذا مستحسن فان قال غلته لفلان سنة
 ثم هو لفلان ولخلج الي العمارة استحسن ان اخرج عمارتها
 حتى تنفي هذه الغلة لسنة فاذا صار الي الاخر عتبه من غلتها
 وان قال دام يصدق موقوفه علي ان سكننا فلان باعنا
 فان هلك فلان ثم هي للفقرا قدم الدائم علي فلان ما عتبه
 وعليه من ذلك ما يمنع تغييرها عنها الي التي وقفنا عليها
 عليه الزيادة فان هلك الاول فعلي الثاني الذي صار سكننا
 له ما علي الاول فان مات الثاني وصاء سكننا المساكين
 انفق عليها من غلتها فان ابي الموقوف عليه ان ينفق لم يجر
 عليه وان شرط الواقف مرمتها علي الموقوف عليه جازا
 وهو علي ما قال وليس كاجازة لان المرمه علي الموقوف
 عليه وان لم ينفق فله عليه لا يبطله وان كان الواقف شرط
 ان ينفق عليها الموقوف عليه لا يجبر الموقوف ولكن توجب
 الدائم بغلته ما ينفق عليه ثم يرد الي الموقوف عليه وهذا
 مستحسن وليس بغيره فان انهدمت الدائم فقال الموقوف
 عليه انا ابنيها واسكنها فله ذلك لان السكني له فله ان ينفق
 به علي الوجوه كلها ما لم يكن فيه ضرر فان مات فالبنو شره
 الباق فان قال اهل الوقف تقدم قيمة البناء لم يكن لهم ذكر وكان
 لوامد الثاني رافعه الا ان يسطحوا عليه وهذا قول ابي حنيفة
 في الفصب كما لو بني دارا ثم استخفت الدائم فالبنو الباقي برفع
 الا ان يكون مع البناء ضررا له فان كان الباقي ارض حيط
 بالاجر وادخل فيه لجد وعاء بني عليها فيقال للذي صارت
 السكني له اعزم للموا ثم قيمة البناء ان ثبت وزاعي قيمة يوم

يوم نصير الداء اليه واللاجرت الدار وما ددت علي الوفا ثم
 فتمت للموتة كما لو اوصي بعتة بستان اخر وبرقنته لاضر
 فالسقي علي صاحب العلة فان ابي وسقي صاحب الوقفة جمع
 بما اتفق منذ ذلك في غلة السنة المستقبله فان رضي من صلات
 السكي له برفعه لم يرفع لان فيه ضرر علي المساكين التي
 نصير السكي لهم الا ترى انه لو اوصي بغيره بغير اذنه وكان
 يوم مفعه ضرر لم يكن له رفعه وقيل لصاحب الدار اعدم
 له قبلة الموتة فان عني صاحب الداء برفعه رفع لان الضرر
 ما يقع اليه خاصة فان لم يكن للموتة التي فعلها الموقوف عليه
 عين قابضة وكانت مستهلكه مثل غسل الحيطان بالماء
 وطبخ السطح وسقي الخيل لم يكن للوصي شيء الا ترى
 لو اشترى امرا ضارح صاحبها وطبخ سوطها ثم استحققت
 لم يرجع علي البايع بقيمتها وما يكون له ان يرجع بقيته
 ما يمكنه ان يهدمه وسيله ثم يرجع بقيته منبيا
 الا ترى انه لو اوصي امرا ضارح انسان لم يكن له شيء ولو غصب
 ثوبا فقصره لم يكن له شيء ولو صبغ بعصفه لم يكن
 لصاحب الثوب هذه الا ان يعطيه ما اذا الصبغ فيه
 لان الصبغ عين قابضة الا ترى ان الصبغ كان يقول لو
 اوصي بخدمة عبده لو اوصي برفقته لاضر وبعتة بستانه
 لو اوصي برفقته لاضر فتمت العبد وما يصلحه كطعامه
 وكسوته علي الموصي له بالخدمة وسقي الخيل وما لا بد
 له من المعاشة علي صاحب العلة ثم لا يرجع به علي صاحب
 الرقبة ولو جني العبد جناية فقد اده الموصي له بالخدمة
 ثم مات قيل لصاحب الرقبة ان ثبتت فرد علي وما شئت ما
 فداه به والايصح العبد في العدا وهذا قول ابي حنيفة رحمه

رحمه الله تعالى في العبد اذ لجني وفولنا فاذا كان الموقوف
 عليهم سكي الدار جماعة فقال بعضهم يرم واوي الاخرون
 فتمت السكي بينهم يرم من شان يرم وبسكنه وسنا
 اوي ان يرم ترع الفاضي حصته من يده واجده وما قد بينا
 اجرتة فان استقني عنه ما دة علي ماله السكي فان وقف
 داهه علي ان يسكنها ولده ونسله فكثير الا ولاد فانه ينفق
 بينهم علي عدد هم فالاصاب الابن فله ان يسكنها مع شابه
 وما اصاب ابنت فلها ان تسكنه مع شابهها اذا كان جدد
 بغيره كل واحد ان يعلق علي ما اصابه فان لم يكن جدد
 فالسكي لمن وقف عليه وولعيره والموقوف عليه الذي
 جعل له السكي ان يسكن الداء من يحب ويعير لانه لا يحب
 بالعام ينفق للمستعير وليس له ان يواجره كالاستعير
 ولا يواجره المعوي له بخدمة العبد وسكي الداء ليس
 له ان يواجره وان كان فضل فيه عن سكنه فليس له ان
 يواجره ايضا وان وقف علي استقلاله فله ان يواجره وان
 يسكن لان سكنه وسكي المستاجر لا يختلف به ابي انو
 وهو قول ابي بكر الاسكافي وقاله لا غش ليس له ذلك لانه
 ما يظهر علي البيت دين فيقضي ولو سكن لطلحق البيت
 وقد ذكر الحنفية انه لمن جعل له غلة داه ان يسكنها وان
 قال علي ان يستقلها ولا يسكنها فهو علي ما شرطه فان سقط
 شيء منه بنا الداء فله ان يبيع ما هو الوقف ان يبيع ذلك يرم
 الداء بشئ لانه المنقص لما ابدل الداء خرج عن ان يكون
 وقف وليس كذلك البنا القاييم لا يجوز بيعه اذ لم يستند
 ليهدم ولا يبيع الخلد ابي ليضره وكذلك ثروة الا ان
 لم يفسد لشي لا يجوز بيعه ليصلح به الباقي لانه توقف

هذه القطعة من الاء من جانه فان تجاع الغنيم بامر الوقف البنا
 القابض او التخل فقدم البنا وضرب التخل ضمنه القاضى ان
 شأنا لا يبيع وان شأنا المشترك ويجوز تلك الغنيمه الى الميراث
 وللغنيم بامر الوقف بيع الغنيم الذي يخرج من اصل
 التخل وهو بمنزلة الفلة وكذلك السقف والفراخ الذي
 لا يخرج اليه وهو بمنزلة الشاء فان صام الغنيم للمخرج
 من اصل التخل فخرج من ان يكون مثل الفلة ولم يحكم
 التخل قال الا تركه ان اهل المسجد يبيعون بعض المسجد
 ويبيعون في بناءه ولا يبيعونه اصله ولا يبيعون من ثمنه
 النقص والتخل الساقط الموقوف عليهم لا ينفصل من الفلة
 فان لم يكن في يد الغنيم ما يبرها به لم يكن له ان يستدين عليه
 وانما العمارة من الفلة ولو في الغنيم ان يستدين على
 الصبي لانه ان يشتري الصغير شيئا ما يوجبوا عليه زكاه
 وليس للغنيم بامر الوقف ذلك فان وقف ما على ان ينفق
 على عمارة منها ما ضل له اخبره جانه فان قال نعم فنفقها
 من غلة اخبره فلم يخرج تلك الاء من غلة انفق على عمارتها
 النقص كلها من غلة الاء من الاخذ الا تركه انه لو قال لفلان
 على تمام الفدان هم كان عليه الالف كلها واسه سبحانه ونفالي
 اعلم باجـ الولاية في الوقف والولاية
 الوقف الى الوقف وان لم يشترط لنفسه الا تركه انه فتمت
 الزكاة الى مال ولو اوصى الى محل ثم مات كانت ولاية
 اوقافه الى وصيه وان لم يذكره في وصيته فهو لورثته ان يكون
 اليه وقال اقوام ليس للواقف فيه ولاية لانه زال ملكه
 عنه فاشبه الفلق الا ان يكون الوقف غير مامون على نفسه
 الوقف او وقف على قوم ولا يوصل اليهم ما شرطه لهم فان القا

ينزعه

ينزعه من يده ويوليها غيره وان كان الوقف شطآن ولا يتيه
 اليه ليس لاحد ان يخرج منه لانه ملكه قد ضاع عنه وصار
 كالحاقط للمساكين ولو ترك الوقف عمارة وفي يده من
 غلة الوقف ما يبرها جبره القاضى عليه فان فعله والاء
 اخبره القاضى من يده وكذلك لو جعل الموقوف عليه متوليا
 وهو غير مامون فان القاضى ينزعه من يده وان كانت الفلة
 كلها له لان مرجعه الي الفقرا فلا يثبت ان يخرجها وان جعل
 الوقف ولا يثبتها لورثه كانت الولاية الى من جعله متوليا
 للوقف ان يليها دونه وله ان يعزله متى شاء وان كان شرط
 انه ليس له اخراجه من الولاية فهذا الشرط باطل الا ترك
 انه لو قال فلان وكيلي في حياتي ووصي بعد وفاتي علي
 انه ليس لي اخراجه كان له اخراجه من الولاية والشرط
 باطل فان مات الوقف اعزله المتولي لانه كالوكيل الا ان
 يكون شرط ان يليها في حياتها وبعد وفاتها يكون كالوصي
 بعد الموت وكذلك لو قال وكلتك في حياتي وبعد مماتي اوقافا
 جعلتك وصيا في حياتي وبعد مماتي فاقباض ان يكون
 وصيا بعد المات ويؤالا مستحسانا ان يكون وكيل في الحياة
 ووصيا بعد المات فان نصب الوقف متوليا للوقف واوصى
 عند موته الى اخبره لم يسم الوقف في الوصيه فوصيه
 يلي امر الوقف الذي رقبه ايضا وما كان في يده من الوقف
 مع من جعله متوليا وكذلك لو كان له اوقاف وكل واحد
 متول فوصيه ان يشاء كل واحد من المتولين في ولاية الوقف
 ولو وصيه ان يوصي الى غيره وهذا ميتا قول ابو حنيفة
 وسع وان مات احد الوصيين واوصى الى جماعة لم ينفرد
 واحد بالتصرف ويجعل نصف الفلة في يد الوصي الباقي

هذا لو ترك الوقف الثمان
 وجود الفلقة
 احسن العاقل على التواريخ
 فان فعل فيها والا امر
 العاقل في

ونصفه في جماعة الذين قاموا مقام الهالك وان اوصا
 اليه رجل وشروط ان ليعطيه ان يوصي الي غيره فالشرط
 جابر وكذلك لو جعل الموقوف عليه متوليا فوصيته بغيره
 الا ان يكون اوصي اليه في شيء خاص فيكون وصيا فيها
 اوصي اليه خاصة ولا يلي امر الوقف ولو وقف ارضين
 واوصي في كل واحد ابي وصي فهو وصي فيهما خاصة هذا
 قول هلال وقول محمد وعلي قول ابي حنيفة والحدود الروا
 عن ابي يوسف يكون وصيا في الجميع فان قال اوصيت الي
 فلان وصيحت عن كل وصيته في كان ولاية الوقف اليه
 وخرج المتولي من ان يكون متوليا فان قال وصيحت عن
 اوصيت به ولم يوص الي واحد نصيب القاصي من يتق به
 وان شرط الواقف ان ولاية الوقف الي فلان بعد الوصي
 فهذا الشرط جابر فان جعل الواقف الولاية الي اثنين
 او صا الى المتولي والوصي لم يكن لاحدهما بيع غلة
 الوقف ويغني علي قول ابي يوسف ان يجوز ان باع
 احدهما واجازة الاخر وكل واحدهما مصلحهما جاز فان
 اوصي احدهما الي الاخر كان له ان ينفرد به وعلى رواية
 ابي يوسف عن جابر لا يجوز له ان ينفرد به لان المبيت
 ما في بولي الا شيف ونضم القاصي اليه اخر ولو شا
 القاصي اسنده الي الاخر وان اوصي الي رجلين فابي
 احدهما ان يقبل ضم القاصي الي الذي قبل اخر اوصي
 الي رجل وصي اقام القاصي بدل الصبي رجلا فان اوصي
 الي رجل وقال اذ بلغ ابني فهو الوصي وقال هو شريك
 مع فلان في ولاية الوقف لم يجز ما فعل الي ابنه من ذلك

هذا رواية الحسن ع ابي حنيفة وقال ابو يوسف هو
 جابر وان جعل ولاية وقفه الي من يخلق منه ولده ولي
 القاصي امر الوقف مطلقا حتى يخلق ولده ويكون موصيا
 للولاية فيكون الولاية اليه وهذا استحسن وكذا لو
 اوصي الي حبي في وقفه فهو باطل في القياس ولكنني هو
 استحسن ان ابطاله ما دام صغيرا فاذا اكبر كانت
 الولاية اليه واذ جعل الي غايه نصيب القاصي مطلقا
 حتى اذ لحضر الغايه مده عليه وان اوصي الي عبد جاز
 لان فضل العبد جاوز في الرق وما لا يجوز في الرقيق
 بعد الفتح ولو اوصي الي خضراني فهو مثل العبد ولو
 اخرج القاصي العبد والنصرا في ثم اسلم النصرا في
 واعتق العبد لم يكن لولده منها ولاية ولو قال ولاية
 الي عبد اسمه ثم من بعد ه الي شريك فات عبد اسمه واوصي
 اليه رجل كانت الولاية الي شريك وكذلك لو قال الي
 عبد اسمه حتى يقدم من يد فهو كاشروط وقد قال اقولم
 ان شريك اذا قدم كان شريك عبد اسمه وهذا المبيت
 بشي عندي وان اوصي الي رجل ان يشترى ارضا بعد
 موته ويقعها علي وجوه سماها جاز ويكون ولاية
 للوصي وان مات الواقف ولم يجعل ولاية الي احد
 جعل القاصي ولاية الي من يتق به فان جعل ولاية
 الي الافضل فالأفضل منه ولده كان جازا يرايلها
 افضلهم ذكر انا واثني فان صار غيره بعد ذلك فقبل
 منه جعل اليه الا ترى انه لو جعل غلبته للاخر قال
 منه ولده فكان واحد افضل كان اليه فان صار غيره
 افضله منه كان اليه فان كان اولاده في الفضل سوا

فاعلموا انهم من اولي قان مات الا فضل ولايته اليه بلية
 فان ابي الا فضل ان يقبل فالقاضي ان يعينم القاضي
 له خلا ما دام حيا فاذا مات صاب اليه من بليته في القتل
 فاذا لم يكن الا فضل موضع الولاية ولاه القاضي
 خلا قلو قال ولايتها الي عبد الله ما اقام بالبصرة
 فهو علي ما شرط وكذلك لو قال الي امرأت ما تزوج
 فاذا تزوجت فلا ولاية لها فان وقفت امضا وجعل
 ولايته الي احد ثم وقفت وقفا اخر لم يكن الا اول متوليا
 فيه فان قال ولاية هذا الوقف الي ولدي لا يخرج
 عنهم فلم يكن في ولده من يصلح له نصيب القاضي له
 متوليا ولا يلتفت الي قوله لا يخرج عنهم **فصل**
 من كتابه المختار ان شرط الواقف ان متاع الولي من
 اهل هذه كالصدقة او طعن فيه فهو خارج من الصدقة
 فالشروط صحيحة ومن تناع في طلب حق له فهو خارج الا
 ترى ان الواقف لو قال من تناع الولي في طلب حق فهو
 خارج صحيح الشرط ولذلك لو قال من تناع امره الي الولي
 او الي فلان فان ثلث اقربه وان ثلث اخرجه فان تناع قاقه
 ثم تناع قله اخرجه وان تناع فله اخرجه لم يكن له ان يعيده
 لانه فعل ما شرطه فلا ينفذه وان اقرب لم يفعل فعلا
 واما تزكته الا ان يقول فان ربي الوالي رده فان تناع مغار
 خارجا رده ثم تناع لم يكن له ان يخرج ثانيا ما هو
 علي مرة واحدة الا ان يكون قال كلنا تناع فهو خارج
 والوالي رده فيكون له رده مرة بعد اخرى وكذلك لو
 شرط هذا الشرط لرب يودي اليه الوالي فانه يصح وان جعل
 الواقف للقائم بامر الوقف ما لا معلوم كل مستعجز كما

صدقه عمرو بن حنبل عنه لو ابي ان ياكل منها غير ما ثل
 مالا ويكلف القاييم بامر الوقف ما يفعله مثله وهو
 العادة به من عمامة الوقف واستغلا له ورفع غلته
 ونقر بنيه في وجوه الوقف وما يفعله الوكلا والجر
 قليس عليه لانه لو جعل القاييم امراة لم تكلف الا ما
 يفعله النساء فان حدث بالوالي افة مثل كجنون او
 العمي او الخرس فان امكنه مع ذلك الامر والنهي فالاجر
 له قاييم وان لم يمكنه لم يكن له من الاجر شي فان طعن
 في الوالي طاعن لم يخرج القاييم من الولاية الاجباية
 ظاهرة فان اخرجه فطعن عنه الاجر الذي جعله الوقف
 لقيامه وان ادخل معه غيره اجرى له المسما وان كان
 اكثر من اجر مثله وجرى له نصيبه لجر مثله

القاضي فيه للواقف ما ليس للقاضي وان صلح
 من اخرجه القاضي رده عليه ولايته الوقف وان جعل
 الواقف للوالي ان ياكل من ربي ويجعل له اجرا فهو جائز
 وله اخراجه والاستبداد به فان جف الوالي بطلت وكيله
 وان قال الواقف يجري للقيم هذا المسجي وان اخرجه
 القاضي من الواقف او قال يجري ذلك الاولاده واولاد
 اولاده ان مات صحيح الشرط فان قال اذا حدث واحد
 من اهل هذا الوقف فبنيته هدا يودي الي سادة فهو
 خارج من هذه الصدقة ونصيبه مردود علي اهل
 هذه الصدقة فهذا الشرط جائز فان تشكى اهل الوقف
 القيم وقالوا لا يوصل حقوقنا اليها وقالوا عمل به ما
 يودي الي الضماد فطعن القاضي فيه وعمل علي ما يصح
 عنده واذا جعل الواقف للقيم بامر الوقف ما لا فضل

القيمة فيها وجعله ذلك المال له لم يجز ان لم يكن الوقف جعل
 له ذلك واما الوصية فله ان يوصي باموال الوقف الى غيره
 وان كان الوقف جعل له ذلك فجعله للقيم التاخير فان
 جهة الاول جنونا مطبقا بطل توكيله والجنون المطبق الذي
 يخرج به عن الامر سنة لانه نزول العقل بجهة كلها وكذلك
 لو كان اوصي بوصايا او بدبر فانه يتطلد وصاياه اذ لجن
 منه ولا يبطل التدبير واما البريما فانه لا بدوم فلا
 يتطلد به وصاياه سبل او يفسد عن قيم الوقف اذ هو
 اشترى بخلة الوقف ثوبا فاعطاه للمساكين قال لا يجزى
 وكلف بعمل الدرهم وسيل عن قيم وقف طالبه
 السلطان بشي فاستدان فهو عليه من ماله ولا يرجع به
 قال ابو الليث ان لم يكن له منه يد فانه يستيت بامواله
 ثم يرجع في الغلة عن اري بكر في متولي وقف ادخله رعا
 في دار الوقف ليرجع في غلتها فله ذلك كالودي يتفق
 من ماله على اليتيم فله ان يرجع في ماله اليتيم ولا يعلم
 باب اجارة الوقف ودفعه من ماله
 ومما مله اذ الجدر الوقف الامانة او المتولي الذي نصبه
 او وصي الوقف او القاضي او امين القاضي الدار الوقف
 مدة معلومة او دفع الامانة من ماله بالثلث او النصف
 او الثلثين معا ملة بالثلث او النصف بما يتخاف فيه
 جازما واذ كان لا يتخاف فيه او من يخاف منه على رتبة
 الوقف او مدة طوبيله يخاف منه على الوقف مسخ القاضي
 العقد واخرج القاييم بالوقف عن الولاية ان لم يكن مملو
 فان كان مملونا وكان ذلك سهوا منه فسخ العقد وقدر
 على الولاية وللجدر قبض الغلة فان قال قبضت فضاغ

او فرقته على الموقوف عليهم وانكروا فالقول قوله مع
 يمينه فان كانت الاجرة والقاضي او عدل القاضي لم تتفق
 الاجارة استحسننا لانه اجدر للموقف ولللك لم يتغير
 وليس كذلك اذ الاجرة من نفسه ثم مات فان الاجارة
 تنتقض لان الملك من الاله الوارث وان مات المستلجد
 من واحد من هؤلاء او مات المزارع انتقضت الاجارة ولو
 وكله جله وكيله في اجارة دامة ففعل الوكيل ثم مات
 الوكيل لم تنتقض الاجارة لانه عقد لعينه ولو مات هو
 الموكل انتقضت الاجارة لان العقد له فان كان الموقوف
 عليه هو المتولي فاجرت ثم مات لم تنتقض الاجارة وان
 كانت الغلة له لانه من الغلة ما وجب في حال حياته
 وما يجب بعد موته لاخلفه فيه ووصي اليتيم اذ الجدر
 دار اليتيم واستلجده ثم مات الوصي لم تنتقض الاجارة
 واذ اجزا القاييم باموال الوقف فالمرقة عليه من الغلة
 ولو دفع الامانة من ماله ففعل من ماله من ماله
 الوقف وكذلك العشر واما وجب المشي في ارض الوقف
 لان ارضه تقالي سب وصورهما فلا يبطل ذلك بوقف العا
 وشي كذا لو كان له ما يناديهم تدعى التقديق بها وحال
 الحول فانه ينفذ في خمسة دراهم عن الزكاة وبالباق
 عن الدرهم فان شرط المرونة على المستلجد من ماله الاجارة
 الا ان يبين للمرونة دراهم معلومة سبل ابو جعفر
 عن حانون وقف عمامة لاجراي صاحب العازة ان
 يستلجد بالهجرة المثل قال ترفع العمامة ولو اجرا اكثر
 فان لم يستلجد اكثر ترك في يده بذلك الاجرة واذ اجزا
 القاييم باموال الوقف ارض الوقف لاجارة محجبه فغلب

ر

قف

عليها الا سقط الاجر فان قبضها المستاجر فلم يزرعها
فعليه الاجر واذ كانت الاجارة فاسدة فقبضها
المستاجر فلم يزرع الا ما من اوله لم يسكن الدار فلا شيء
عليه ليس يلزم الاجر في الفاسدة لكونها في يده فان
اجد الوصي وبني الدار من عليها او اذن للمستاجر في
البناء وحاصره بالجدجاء والمقاييم باموال الوقف ان يبتاع
الاجر في عملها وحفر سواقيها وتنقية حواشيها وينبغي
ان يفعل ذلك اذ كان محتاجا اليه وان اجرا جارة فاسدة
فعلي المستاجر اجرا للمثل لا يجاوز به ما في الوصي به
اما من فيها فخل اجرت رتبة الامانة والتجمل لا يمنع زراعتها
فهو جائز ولا يجوز للوصي ان يولج من نفسه ولا من
عبده وكاتبه فان اجرت ابنه او ابنته لم يجز عند ابي
حنيفة ويجوز عندهما وان اجرت مريضه عند ابي حنيفة
وسعه وتقدر في وجوه الوقف وعندهما لا يجوز
الا ان يولج ربهما هم او نائبه وان اجد الوصي بخطه
او شعير حائنا فلا شرط من خطه او شعير من ماله ربهما
مستدرة الاجارة فان اجرت مبيد فاعنت الوصي العبد لم
يجز لانه لا يملكه ولو اجرت مبيد ماله على قول ابي
حنيفة ويوسف ومحمد وهو قول هلال والوصي ان يوكل
باجارة الوقف والوقف والقاييم باموال الوقف ان يزرعها
بنفسه ويتاجر فيها الاجر ويؤدي الاجر من الفلانة وليس
للقايم ولا القاييم باموال الوقف ان يسكن دار الوقف لجد ابي
اجر وهو من ماله فاجرة الدار اعطيت ولا يثبت من فدية
السكنى شاو ليس للموقوف عليه ان يولج ولو وصي ان
يولج من الموقوف عليه فان اجد الوصي من واحد ثم لجد

من اخر لم يجز فان وقع العقد على سبيل بعد الاجارة
الاولى جاز فان اجرت سنة بامانة ومنهم والوقوف عليهم
ثلاثة وهو يرجع من بعضهم الى بعض فان واحد بعد
انقضاء ثلث السنة ويخرج بعد انقضاء ثلثي السنة قلت
الاجر ثلاثا بين ومنه الاول والباقيين والثلث الثاني
بين ومنه الثاني والحي والثلث الثالث الحي الوصي
اذ الجدة تجعل الاجرة فهذا الاول سوا في القبايل فيجب
انها استخسفت اذا قسم المجلد بين قوم ثم مات بعضهم قبل
انقضاء الاجل ان لا اراد المنفعة واجبوا له كل فان شرط
الوقف ان ليس لوارثيها ان يولجوها او شرط ان لا يعقد عليها
عقد اجارة او مزارعة او معاملة اكثر من ثلاث سنين او لا
يعقد عليه عقد اخوحي ينقض العقد الاول فان فعل
واحدث فيه حدثا يريده ابطاله فهو حاكم على ولاية الوقف
فهو كالمستط فان قال له ذن السعي في مصلحته وقال اهل
السعي في الفساد عمل الفاضي علي ما يصلح عنده رجل
وقف دامه علي ان يسكنها فلان مدة حياته او عشرين
او اقل او اكثر ثم بعد ذلك المساكين فهو جائز وليس له
ان يولجوها وله ان يسكنها بنفسه وماله وصيفه وكذلك
العصبة بالسكنى فاذا انقضت المدة في الوصية عادت الدار
الى الولاية واذا اوقف دامه عليه ان غلبت له مدة حياته
ثم هي المساكين فله ان يولجوها وكذلك الوصية وله
ان يسكنها فان كان الموقوف عليها علة فاراد بعضهم
ان يسكنها واراد بعضهم ان يولجوها اموال الحاكم بالنهاية
ثم من اراد ان يسكن سكن ومن اراد ان يولجها لجد فان قال
الوقف علي ان يسكنها او يولجها او يسكنها لهم ان يسكنوها فهو

علي ما شرط باب ————— الوقف علي الاولاد والاولاد
 الاولاد ما جعل ارضه موقوفه علي ولده ثم من بعد
 ذلك علي المساكين فهو جائز وهو الموجود بين من ولده
 ومن يحد من بعد يدخل فيه الذكور والاناث وبسبب
 فيه لانهم يدخلون في الاسم فان كان له ولد واحد فالوقف
 كله له وكذلك لو كان له اولاد فانتزعتوا ولم يبق الا
 واحد الا ترى ان ابا عبيد الله كان يقول لوا وصي لولده
 عبيد الله وله ولد واحد ان الوصية له واجبة لعل
 علي من قال بان من يحد من ولده لا يدخل فيه وهو
 يوسف بن خالد فقال لو وقف علي قرابته فهو لك فان
 ويكون من القرابة الا ترى ان عمرو بن الخطاب رضي الله عنه
 جعل سهمان وقفه اقربائه وهو الان يجرى عليهم ولو
 قال علي ولده وولد ولده فان يحد من ولد الولد
 يدخل فيه فكذلك يدخل من يحد من ولد الصلب
 ومحال ان يعطى ولد الولد وقد حدثوا ولا يعطى ولد
 الصلب لانهم حاد ثون ولو وقف علي نسبه دخل فيه
 من يحد من نسبه فكذلك يدخل من يحد من ولده واي
 فضل بينهما ولو وقف علي اولاد من يحد له ولدان فالفضل
 لهما وان مات واحد فللباق النصف والنصف للمساكين
 لان اقل ما يقع عليه الاسم الاولاد اثنان ولو قال علي
 ولد من يحد وهم فلان وفلان وعد خمسة لم يدخل سائر
 اولاد من يحد ومن يحد له من ولد فيه ومن مات من هؤلاء
 الخمسة قسمه للمساكين ولو وقف علي فقرا الاولاد
 عبيد الله وفيهم اغنياء فقرا فانتزعت الاغنياء واستبقى

تخلع وتغير حارث ولو الفقرا فانه يعطى من كان فقيرا يوم خلع الفقرا وهذا
 قلنا خلاف هذا ما كان قبيحاً وما اذا وصي لولد عبيد الله فانه يعطى من كان موجوباً
 يعطى الاغنياء ويخرج الفقرا
 من

من ولده يوم يموت الموصي دون من يحد لان الملك وجب
 للموجودين فلا يجوز وغلة الوقف يجب للموقوفين عليهم
 يوم تخلق الغلة فكل من كان موجودا في ذلك الوقت دخل فيه
 ومن يحد من بعده لا يكون له في تلك الغلة شي وحقه فيها
 يحد من غلته وكذلك من يحد من يحد من ان يكون حاد ثا فان يحد
 امرأة الواقف بولد يحد يحد الغلة لا قبل من سنة اتم
 من بعد يوم جات الغلة فهذا الولد اسوة سائر الاولاد
 في تلك الغلة وكذلك لو طلق امراته وجات بولد ما بينهما
 وبين من يحد لا تلحقنا بانه كان مخلوقا يوم جات الغلة
 وكذلك لو مات الواقف ساعة جات الغلة وجات امراته
 بولد ما بينهما وبين من يحد كان الولد اسوة لغيره بقا
 تلك الغلة لانه كان مخلوقا يوم يحد فان كان بين موته
 وبين يحد الغلة وقت يحد علي الوصول الي اهله لم
 يكن للولد في هذه الغلة شي لانه يجوز ان يكون حاد ثا
 بعد ما جات الغلة وكذلك الوصية في جميع ذلك فان
 جات جاما بته بولد لا قبل من سنة اشهر من جات الغلة
 فادعاه المولي ثبت نسبه ولم يشترك الاولاد في تلك
 الغلة الموجودة لان تلك الغلة وجبت لهم فلا اصدقه
 في انتقام حقه الا ترى ان مكاتباً لو كان له اخ حومات
 وترك اخ عم فادعي المكاتب ولد جاما بته او ولد من امره
 حرة ثبت نسبه ولم يحد الميراث من ابن العم لا اصدقه
 المكاتب علي ابيها وما وجب لابن العم هذا قول اصحابنا في
 المكاتب والوقف قياسه ولو وقف علي ولده ومات
 الواقف ساعة جات الغلة وجات امراته بولد ما بينهما وبين
 من يحد كان الولد اسوة لغيره في تلك الغلة لانه كان مخلوقا

يومئذ فان كان بينه موته وبين مجي اللمة وقت تقدم على الوصل
 الى امرائه يوما او يومان فجات بولد لم يكن له حصنة لا يجوز
 ان يكون نكاحا ثامنا ويلي بعد مجي اللمة الا ان يجي لا قبل منته
 اشهر من يوم جات اللمة فيه خل في تلك اللمة لانه لا يجوز
 ان يكون نكاحا ثامنا فان وقف على ولده وله امرأة طلقا فجات
 بولد ما بينهما وبين سنتين كان له حصنة من اللمة لانه
 كان مخلوقا وكذلك الوصية في هذا كله فان وقف على
 ولده فهو لولده لصلبه ولا يدخل ولد الولد فيه فان
 لم يكن له ولد وكان له ولد فهو لولد ولده خاصة واذا كان
 له ولد لصلبه فالوقف لهم خاصة دون ولد الولد فان لم
 يكن ولد الصلب وله ولد فالوقف لولد الولد لان
 المعني انا وقع لهم فان لم يكن له ولد الصلب وله ولد الولد
 فالوقف لولد الولد لان المعني انا وقع لهم فان لم يكن له ولد
 ولا ولد لولده وله ولد اسفل من ذلك دخل فيه من قريب
 ومن بعد منهم اذا كان من ينسب اليه ثلاثة ابا فصاعد او دخل
 الغريب والبعيد فيه وصاما كالنجد الا ترى انه لو اوصي
 لولد العباس فانه يطعمهم جميعا وهو لولد الذكور دون
 الاناث كذا ذكره هلال وذكر الخصاف انه يدخل فيه ولد
 البنات مع ولد البنين فقتل له البنت قد يروى عن ابي
 حنيفة وابي سعيد ولد البنات لا يدخلون فيه فقال
 ما وجدنا احدا يقوم برواية ذلك عنهم واما يروى عن ابي
 حنيفة انه لو اوصي بثلاث ماله لولد له ولم يكن له ولد
 ولد كان له ولد ولم يدخل ولد الاناث فيه فليص
 اصحابنا قالوا الوقف بالوصية لان عامة ما قالوا في
 الوقف على قياس الوصايا وقال محمد بن الحسن يدخل

ولد الاناث فيه لانه يقال لهم ولد ولد فان وقف على ولده
 وعليه اولادهم كان الوقف لولد الصلب واولادهم ولاه
 يعطى من دون ذلك البطن لانه سمي هذينا البطنين ولو
 وقف على ولده وولد ولده واولادهم فالقياس ان
 لا يعطى الا البطون الذي سماهم خاصة ولكنني استحسن
 اذا سمي ثلاثة بطون ان اعطى من هو اسفل منهم ما تاسلوا
 فان وقف على ولده فاذا انقضوا فعلى الفقهاء فهو
 لولده فان لم يكن له ولد فهو للفقهاء لانه لما قال صدقة فهو
 وجب للفقراء وصاما في المعنى كانه قال صدقة على الفقراء
 فان حدث لي ولد فهو لهم فان حدث له ولد ما دالي ولده هو
 وكذلك لو قال علي فقرا فدايتي فاذا استغنوا وانقضوا
 فعلى الفقراء فاستغنوا فاللمة للفقراء فان انقضوا وبعد
 ذلك ما د عليهم ولو قال صدقة موقوفه على فقير فالوقف
 باطل فان قيل فلم لا يجعل كانه قال علي ولدي ولا ولد له
 قيل لان وقف غيره عليه جائز واليجوز وقفه ووقف
 غيره علي ولد فلان ولا ولد له الا ترى انه لو اوصي بثلاث
 ماله لابنه ولفلان كان لفلان النصف ولو اوصي لعمد له
 ولولد فلان ولا ولد لفلان ان الثلث لعمد له ولو قال صدقة
 موقوفه علي ولد فلان وابي له فلان ولد فهو للفقراء
 وكذلك لو قال علي الموتي الا ترى انه لو اوصي لفلان وللموتى
 بثلاث ماله كان الثلث لفلان فان قال ابي صدقة موقوفه
 علي من يولد لي من الولد فهو للفقراء فاذا احدثوا كانت لهم
 فان قال علي ولدي وولد ولدي ولم يكن له ولد ولد فهو
 لولد الصلب فان لم يكن له ولد صلب وكان له ولد ولد فهو
 له وان كان له ولد وولد ولد فم شوكا فيه فان قال علي

ولد عبد الله وولد من يده ولم يكن له زبده ولد قال الوقف كله
 لولد عبد الله وكذلك الوصية وكذلك لو قال لولد اخوتي
 ولم يكن لبعضهم ولد فانه قال لولدي وولد ولدي الذكور
 فهو المذكور منه ولد ولد ولد من البنين والبنات الا تربي
 انه لو قال علي ولدي وولد ولدي الغفران يعطى مكان
 قضيه من ولد البنين والبنات فانه قال علي المذكور من
 ولدي وعلي ولد المذكور من ولدي دخل المذكور من ولده
 ودخل المذكور والانا من ولد المذكور فانه وقف علي ولده
 وولد ولده ما توالدوا وقال من خرج من مذهب الانثى
 الي مذهب المعتزله فهو خارج من الوقف فهو كما شرط وكذلك
 سائر المذاهب فان خرج الي مذهب المعتزله ثم عاد الي الا
 لم يرد الي الوقف ولو وقف علي من يسكن من ولده بغداد
 ومن خرج من بغداد فهو خارج عن الوقف فان عاد الي بغداد
 ما د الي الوقف ولا يشبه هذا المذهب وعند الاسكاف انه اذا
 وقف علي امر ولده ما لم تتزوج فتزوج ثم طلقها فلا شيء
 لها قال ابو بكر من خرج من بلخ سنة ولم يبلغ مسكنه ولم
 يتخذ مسكنا اخر فهو من سكان بلخ وكذلك لو قال ان خرج
 من مذهب المعتزله الي مذهب الانثى فهو خارج عن الوقف
 فهو كما شرط ولو قال من خرج من مذهب الانثى فهو خارج
 عن الوقف فاما تدوا العباد باسمه او كانت امراة فارادت
 خراج عن الوقف لا يخرج من مذهب الانثى والاسلام
 ولو ادعى بعضهم علي بعضهم انه انتقل ومحمد هو القول
 قوله وعلي المدعي البينة ولو قال علي ولدي واولادهم
 واولاد اولادهم ما توالدوا كان له اولاد ما توالدوا ان
 وقف وخلعوا اولادهم بدخلوا في الوقف لانه قصد الي

ولده

ولده النصيبا ولو قال علي ولدي وولد ولدي وعلي اولادهم
 دخلوا فيه لان ولد من مات من ولده ولد ولده فدخل فيه
 ولده الذكور والانا وولد ولده واولاده بينهم بالسوية
 ولو قال علي ولده العموم او العيان قال الوقف للاعمور والاعيان
 منهم يوم وقف ومن عور او عمي بعد ذلك من ولده لم
 يدخل في الوقف وكذلك لو قال علي اصاغرو ولدي فهو
 للصغار يوم وقف وان حدث بعد ذلك ولد لم يدخل فيه
 لان العموم والعيان والصغار بمنزلة الاسم اذا العا
 والعموم لا ينتقل صلحيه عنه والصغار لا يعود بعد ما كبر
 فهو كما لو قال علي ولدي فلان وفلان والسكنى والفني
 والمقرضة تعود فاذا مات الت منه العنقه لم يعط فان
 عاد الي الصفة اعطيته فانه قال علي اصاغرو ولدي فهو
 علي من لم يبلغ لحيته من ولده يوم وقف وان قال علي
 اكادرو ولدي فهو علي من ادرك من ولده يوم وقف والوا
 ولو قال صدقه موقوفه علي بني وله ابنا وصا عدا
 فالوقف لهم فان كان له ابن واحد فله نصف الغلة وما
 بقي فلافقرا لقوله في اول كلامه صدقه موقوفه الا توي
 انه لو اوصي لبني فلان ولم يكن له الابن واحد ان له
 النصف وما بقي فهو ميراث عن الموصي وان وقف علي بني
 فلان وهو اب فقبله دخل فيه الذكور والانا ان كانوا
 وان كان فلان اب صلب او قال علي بني فانه يلصيقه قال
 اذا اوصي لبني فلان فان كانوا كلهم انا ثم لم يدخلوا في الو
 وان كانوا ذكورا دخلوا فان كانوا ذكورا وانا ثا فان يقول
 ابي حنيفة القري رواه ابو يوسف وهو قول ابي يوسف
 وذكره ابو الحسن في مختصره انه يلصيقه رجع الي هذا

العقول فالوصية للذكور منهم دون الاناث قال ابو لؤك
 انه لا يجسب ان يقول هذه المرأة من بني فلان اذا سبها
 الي ابنها فان سبها الي قبيلة قلت هي من بني فلان وعلي
 قول ابي حنيفة الذي رواه يوسف بن خالد وهو قول
 يدخل فيه الذكور والاناث قال هلال الانزي انه يجسب
 ان يقال هذه المرأة من بني فلان ولو قال صدقة موقوفة
 علي لحيوت دخل فيه الاضوة والاخوات قال ابنه نغالي فان
 كان له اخوة والاخوة والاخوات فيه سوا وان وقف علي
 بئانه كان للبنات دون البنين فان لم يكن له بنات وكانت
 له بنوت فهو للفقرات قال علي الاناث من ولدي وعلي
 اولادهم فهي علي الاناث من ولده لصلبه وعلي اولاد
 الذكور والاناث فيه سوا فان قال علي ولدي اوبي وليس
 له ولد ولا ابن فالوقف للفقرات اذ لم يلد له ولد او بنون
 كان ذلك لهم وان قال علي ولدي الذي يسكنون داري او
 يسكنون بغداد فالوقف لمن سكن داري او سكن بغداد
 يوم يجي الفلة دون من انتقل عنها كما قلنا في قوله لفقر اولدي
 باب الوقف علي ولده واصله ما جيل
 قال ابن حنيفة صدقة موقوفة علي ولدي وسلي فالوقف
 ويدخل فيه الذكور والاناث من ولده وولد ولده الابا
 والابنات قري ولادته ومن بعدت من ولد البنين والبنات
 لحوار كانوا او مملوكين وحصه المملوك يكون لولاه وبنوه
 فيه وكذلك لو قال علي سلي فهو جائز وهو مثل الاول
 لانه السبل اسم جامع لك كان ويكون وكانه قال علي ولدي
 ومن جددت لي من الولد وسلم ولدك لو قال علي ذمي
 فالذمي والسبل واحد فان قال علي ولدي المخلوقين وسلم

لم يدخل فيه من جددت له من ولده ويدخل فيه من جددت من
 اولاد المخلوقين لانه اضاف السبل اليهم ولو قال علي ولدي
 المخلوقين وسلم من جددت لي من ولده لم يدخل فيه
 من جددت له من ولد ويدخل فيه اولادهم لانه لم يسمهم
 وسمي اولادهم وكذلك لو قال علي ولدي المخلوقين وولد
 ولدي ولو قال علي ولدي المخلوقين واولاد اولادهم
 وسلم دخل فيه ولد ولده لصلبه فان قيل لم يدخلون
 وقد استقطم قبيلة لانه قال وسلمهم وهم من سبل ولدي
 لصلبه فهو علي سبل كل من سمي ولو قال علي ولدي المخلو
 وسلم اولادهم لم يكن لولد ولده لانه تخطاهم واضاف
 السبل الي الاولاد الاولاد ولم يضيف الي ولد الصلب ولو
 قال لزيد وعمر وسلم لم يكن لولد من سبي لانه اضاف
 السبل الي عمر ولو قال لزيد وعمر وسلمها دخل اولاد
 من سبي وعمر وفيه فان قل سبل لهما وكثر سبل الاخر قسم
 علي عدد الروس فان وقف داما علي ان يسكنها بناته
 ومن تزوجت فلا سكني لها فقروجت واحدة فلا سكني لها
 فان طلعتها وجها لم يبعها وكذا لك امهات اولاده فان
 قال علي ولدي لصلبي لا يخرج عنهم حتي يتقوضوا فاذا هم
 اتقوضوا فلولد ولدي وسلمهم علي ان من مات من ولدي
 لصلبي فتصبيه لولده فان ولد له فتصبيه لولده فان
 قيل البس قد قال لا يخرج عنهم حتي يتقوضوا قيل لو
 سكت عنه كان كذلك لكنه نقض ذلك بقوله كل من مات
 من ولدي فتصبيه لولده فهذا نقض لذلك وانما ينظر
 الي اخر الكلام مريضة وقفت داما اليها لاما لها غيرها
 علي ثلاث بنات لا وراثتها لها غيرها قال ابو بكر ثلثها وقفا
 عليها وثلثها وحق ملك لها قال ابو الليث هذا اذا لم يجزوا

فاذا جازوا فاجتمع وقف قص ل ولو وقف علي
 عقب من يد عقبه ولده وولد ولده ابدا ما نواله وامس
 الاولاد الذكور الذكور والانات فيه سواء لا يدخل اولاد
 البنات لان عقبه من ينسب اليه وولد البنات ينسب اليه
 اخبرني ذكر ابو بكر الخطاف باسناده عن الزهري قال
 العقبة الولد وولد الولد من الذكور وذكر باسناده عن
 سعيد بن المسيب انه قال العقبة الولد من الرجال وولد
 الولد من الرجال ليس فيه النساء وذكر باسناده عن
 عبد الرزاق بن ابي الزناد عن ابيه قال اصحابنا الواسطي
 لعقب من يد بثلاث ماله ومن يدحي وله اولاد لم يجز الواسطي
 لولد من يد لان عقبه من يعقبه بعد موته فاذا كانت هو
 حيا لم يكن الولد عقبا قص ل ولو وقف علي
 ومن ثمة من يد ومن يدحي فلا شيء للومث له لان وارثه من
 يرثه بعد موته ولانه يجوز ان يموت قبل من يد فلا يكون
 من ومن ثمة من يد فيكون الفلانة للمفتر اذا مات فلان من يد
 الي ومن ثمة فان مات من يد فالفلانة بيعة ومن ثمة الموجود
 علي عدد هم يستوي فيه الذكر والاني فان مات بعق
 سقط سهمه وكانت الفلانة له كان منهم حيا يوم تاتي
 وان بقي واحد كان له نصف الفلانة والنصف الباقي
 للمساكين لان اقلها يقع عليه اسم الواسطي ثمة اثنتان فان
 قال الواسطي ثمة من يد علي قدر موارثهم فان مات وخلف
 منهم اولاد اذكر او اناثا ومن وجهه وابون فالفلانة
 بينهم علي قدر موارثهم فان مات واحد منهم كانت حصته
 للمساكين ولا يرد علي الباقيين لانه اذا مات وخلف
 اثنين واثنين كانت الفلانة بينهم علي ستة اكل ابن
 سهمان وكل ابنة سهم فان مات احد الابنيين فلوردا

نصيب

نصيبه علي الباقيين كانت الفلانة بين الابن الباقي والابنتين
 علي اربعة فلا يكون علي مقدارهم موارثهم من الميت الاول
 وهو من يد ولذلك قلنا لا يرد ويكون نصيب الميت للمساكين
 واذا قال علي من يد ومن ثمة عمر وفتت الفلانة بين من يد
 ومن ثمة عمر وعلي عدد هم في اصحاب ومن ثمة عمر ومنهم
 بينهم علي قدر موارثهم ولو قال بين من يد ومن ثمة عمر
 كان لزيد نصف الفلانة ونصفها لومث له عمر وفان قال
 الاولاد من يد فان بعضهم فان بقي اثنين فالفلانة لهما
 وان بقي واحد فله النصف واقل ما يقع عليه اسم
 الاولاد واثنين فان قال علي ولد من يد وهم فلان
 وفلان وعلم حسبه لم يكن له عدا هذه الحصة واللف
 جدد من ولد من يد فيها نصيب فان مات واحد من الحصة
 فسهمة للمفتر باب الوقف على الاقرب
 او ذوي القرابة اذا قال اءني صدقة موقوفة علي
 اقرباي فليقول قول ابي حنيفة يجب لاثنتين فصاعدا من
 ذوي الرحم المخدم الاقرب فالاقرب فان كان له عمان
 وخالان فهو للمصنف فان كان له عم وخالان فللمصنف
 والنصف للخالين فان كان له عم وعمه وخالان فالفلانة
 بين العم والعمة نصفان وقال ابو يوسف ومحمد يدخل
 فيه كل من يحميه واباه قرابة الي اقربي ابي في الاسلام
 قبل ابيه ومن قبل امه يدخل فيه كل ولد لا بعد ابي
 في الاسلام للواقف ومعني قوله اقربي ابي في الاسلام
 اي من ادناكم الاسلام وان لم يسلم وكان ابو يوسف يقول
 من يدخل فيه كل ذري منكم محرم ولا يقربوا الا اقرب
 فالاقرب وكلهم قالوا ان قرا بنة من قبل ابيه ومن قبل

امه سوا او لو قال علي اخوتي وله ثلاث اخوة متفرقين فـ
 الغلة بينهم بالسوية وهذه الحجة على ابي حنيفة في الخالين
 والعين وقال يوسف بن خالد القرابة عندنا على ولد
 اجد الذي ينتسب اليه الواقف بثلاثة ابا فيكون ولد
 ذلك لجد فيه سوا الا ترى ان الصدقة حوت على قرابة
 النبي صلى الله عليه وسلم وهم بنوها شتم والنبي صلى
 الله عليه وسلم ينتسب بثلاثة ابا اليها شتم وقال قوم
 القرابة الي اربعة ابا ولحقوا في ذلك ببعض الاشياء
 وسينوي في الاستحقاق بالقرابة علي قولهم جميعا الذكور
 والانثى والمسلم والكافر والحر والمملوك الا ان ما يجب
 للمملوك يكون للمولي الذي يكون مملوكا له يوم خلق
 الغلة والمقول الي العبد دون المولي وبعد الفتق تكون
 له ويدخل فيه من كان له من قرابة ومن يحدث من القرابة
 ويكون لهم ما تأسسوا ولا يفضل بعضهم علي بعض الا ترى
 ان السهم الذي جعله عموم في الله عنه لقرابته جار
 الي يومنا هذا ولا يدخل ولدان والولد فيه ذكورا
 كان الولد او اثنا لان الله تعالى قال في الوصية للموالدين
 والاقرنين خرج الوالد من القرابة فالولد ايجز بخرج
 منه لانه اقرب من القرابة واما ابن الابن واعد فقد
 ذكر في الربادات انهما يدخلان فيه وهو قول محمد خاصة
 يدخل فيه من قرابت قرابته ومن يحدث ويدخل في القرابة
 ولدا البنات واليه ذهب هلال والحضاف وفي قول ابي
 حنيفة وابي يوسف لا يدخلان فيه ذكر قول ابي حنيفة
 في رواية الحسن وقول ابي يوسف في الامالي وقال يوسف
 ابن خالد لا يدخل ولد الولد في القرابة وهو اقرب من ان

يقال له قرابة ويدخل فيه القريب وولده وليس كذلك
 اذا وقف علي ولد عبد الله وله ولد وولد فانه ولد
 الولد لا يدخل فيه الا ترى انه لو اوصي لقرابة عبد الله
 دخل الولد وولد الولد فيه لانهم كلهم قرابة اما اذا اوصي
 لولد عبد الله فولده ينتسب اليه وولد ولده له والدة
 اخوان ينتسب اليه اولي وكذلك لو قال صدقة موقوفه
 علي ذري قرابتي فهو بمنزلة قوله علي اقربائي وكذلك
 او قال لقرابتي او علي قرابتي وفي قرابتي وذكر الحضاف
 انه لو قال علي قرابتي فلم يكف له الا ما جلد واحد من
 القرابة ان جميع الغلة يكون له لان الولد يسمى قرابة
 وهو بمنزلة قوله علي ولدي فانه يكون لولده ولو
 كان واحدا او ذلك لو قال علي اسبابي او علي ذري وحي
 فهذا كله سوا وهو بمنزلة قوله علي اقربائي وكذلك لو
 قال في القرابة او علي القرابة او للقرابة ولم يضيفه
 الي نفسه فهو كما لو اضاف ويكون لقرابته وكذلك لو قال
 للاقارب او للاسباب او لذري الامحام لم يضاف الي نفسه
 ولو قال علي ذري قرابتي من قبل ابي وامي او لقرابتي
 من قبل ابي وامي فهم جميعا فيه سوا فيقسم علي عدده
 ورواهم كما لو قال اوصيت لبني اعمامي ولاحد اعمامي
 خمسة بنين المخذ ثلاثة وللآخر اثنان فانه يقسم علي
 عددهم فان قيل لم لا يجعل كنهه قرابته من قبل
 الاب والام قيل لا يريد بذلك هذا الكلام هذا الا ترى ان
 محلا لو كان من بني هاشم وبني امية فقال اوصيت
 بثلاثي لقرابتي من بني هاشم وبني امية انه يعطى
 كل واحد منهما ويضيف علي قوله من خالفنا ان لا يعطى الا

يعطي الامن كان قريبا من بني هاشم وبني امية جميعا وهذا
ليس بشي فان قال بين قرايتي من قبل ابي ولا من قرايتي
من قبل ابي قال اخصاف هذا عندني يقتسم نصفين كما لو
قال ثلث مالي بين زيد وولد عبد الله وعبد الله خمسة
سيف كان لزيد نصفه الثلث والنصف الاخر لولد عبد الله
ولو قال لزيد قرايتي والقياس ان يقع هذا على واحد
ولو كان له عم وخالات ان يكون الجميع للعم ولو اخصاف
هم جميعا سواء ولذلك لو قال لزيد شبي مني فان قال على
اقرب قرايتي فهو لا قرب القراية فان كانوا في القرب
سواء فهو لهم جميعا لا يبدل ولد الواقف فيه لانه اقرب
من ان يقال له قراية ولو قال لا قرب الناس الى دخل فيه
ولده لانه من الناس ولو قال على قرايتي من العرب لم
يعط الموالي ولا يعطى الاقراية من العرب ولو قال على
قرايتي الذي يسكنون البصرة اعطى من كان منهم ساكن
البصرة يوم خلف الغلة ومن كان غافجا في البصرة يوم
لم يعط كما لو قال على قرايتي الفقراء فان كان غنيا يوم
تخلف الغلة لم يعط وان كان فقيرا قبله باب
الرجل يقف على فقرا قرايته وفقرا ولده وسله اذا
قال امضي موقوفه على فقرا قرايتي او فقرا ولدي وسلي
فهو جائز ويجب الغلة لمن كان فقيرا يوم يخلف الغلة
وان كان غنيا قبله ومن كان غنيا يوم يخلف الغلة فقيرا
قبله لم يكن له شي وكذلك لو قال على من افتقر من ولدي
فهذا والاول سواء وقال محمد بن الحسن ويوسف بن خالد
لا يعطى من ولد فقيرا وانما يعطى من افتقر بعد الغنى
ثم قال هلال معاني كلام الناس ان يعطى الفقرا غنيا

كانوا

كانوا قبل ذلك او فقرا الاثري انه لو قال على من يسكن
البصرة من قرايتي او من اقام بالبصرة فانه يعطى
فيه من كان بالبصرة او من كان مقيما بها يوم يخلف الغلة
وان لم يكن قبل ذلك ساكنا وكذلك لو قال على من حفظ
القران فانه يعطى من حفظ بعده وكذلك لو قال على
من احتاج اليه من قرايتي فانه يعطى من لم يزل محتاجا
هذا معنى كلام الناس وقال قوم من ينسبون الى الفقة
انه يجب الغلة لمن كان يملو قراية القراية دون من يملك
وهذا ليس بشي لانه يقتضي انه اذا قال على فقرا قرايتي
وله قراية فقرا وقراية غنيا فاستغني الفقرا او فقرا
الاغنيا ان يعطى الاغنياء دون الفقرا وان يعتبر فقرا
يوم وقف وليس هذا معاني كلام الناس ومن ذهبهم في
الوقف وكذلك لو قال على من كان فقيرا يتعاضد من سليلي
فكان في سليلي يتيم فقير وضامن رجلا والسبب ما لا فعل
ما يقول هو لا يوجب ان يعطى وهذا ليس بشي ومن كان
مقيما يوم جات الغلة ثم استغني بجهة في تلك الغلة ثابت
قال ابو بكر الحنفي والصواب عندني ان يراعى حال الفقة
فمن كان فقيرا عند جلي غلة غنيا عند الفقة لم يعط
شيا ومنع فيما يستقبل اذا استغني كما لو قال ثلث مالي
لفقراي فلان فاستغني احد بعد موته فلم يصب
منه الثلث واذا مات رجل من فقرا القراية بعد ما جلت
الغلة فنصيبه من الغلة ميراث عنه يفتي منه ديونه
ويبعد وصاياه ويجعل الباقي لورثته الاغنياء والفقراء
وان لم يكونوا من قراية الواقف فان قال على فقرا قرايتي
فولدت امرأة من قرايته ولد الاقل من ستة اشهر ومثلها

الغلة لم يكن له من الغلة شيء لان ملي في البطن لا يوصف ه
 بالعقر والحاجة لا ترى ان الجامل المتوفى عنها زوجها
 لا ينفق عليها من مال من في بطنها وانما ينفق عليها من
 حصتها قال اخصاف يعطى هذا الولد لانه كان مخلوقا
 في البطن وهو فقير وكذا لو قال له علي من كان فقيرا
 من ولدي وسلي ولو قال له علي من كان فقيرا من
 قرايتي ولم يكن في قرايتي الا فقير واحد فجميع الغلة
 له ولو قال له علي فقرا قرايتي فلهذا الواحد النصف
 لانه لا يقال فقرا الا قل من اثنيف فان كانت اثنيف كانت
 الغلة لهما وكذا لو قال علي محتاجي قرايتي فلهذا واحد
 النصف ولو قال علي من كان محتاجا فلهذا جميع
 الغلة ولو قال علي فقرا قرايتي فمن الفقير من كان له
 من الدراهم اقل من مايتي درهم او من الدراهم اقل
 من عشرين دينارا فهو فقير يعطى من غلة الوقف وكذلك
 من كان له مسكن وخادم وثياب واثاث لا فضل فيه ومن
 متاع البيت ما لا غني به عنه او من كان له مال كثير غاي
 عنه او دين على مفسد او جاحد ولا يبين له اوله مال
 وعليه مثله فهو لا فقرا يعطون من غلة الوقف والزكاة
 ومن كان له مايتي درهم او عشرين دينارا او كان له
 علي احد مال يقدر عليه اخذه فهذا غني لا حق له في الوقف
 والزكاة وقال يوسف بن خالد الغني خمسون دينارا
 او قيمتها وكذا لو كان له فضل متاع به عنه غني قيمته
 مايتي درهم او فضل مسكن لا يحتاج اليه يسكنه
 او كانت له ارض قيمتها مايتي درهم وان كانت غلتها
 لا تكفيه او كانت له اصناف قيمته كل واحد اقل من مايتي

ولو

ولو جفت بلغت قيمتها مايتي درهم او من مايتي درهم
 او قيمتها ولم يقبل اليه فهو لا غنيا ولا في السبيل اذا
 لم يقو على نفقة السفر اوله مال في معصره بغيره
 دفع الوقف والزكاة اليه وان يستقر حقه خير له من
 قبول الصدقة والكتاب الذي يعمل بيده وبجيبه
 الكفاف يعطى من صدقة الوقف واكره ان يعطى الزكاة
 وجيب ان يقف بنفسه فان اخذ اجزاه فان قيل من ايت
 افترقا الوقف والزكاة قيل لو وقف علي بني هاشم
 اعطيتهم من غلة الوقف والزكاة لا يجز لهم شيء عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الصدقة للحال الغني
 ولا الذي مره سون ولو قال علي من اخذ الخراج اليه من
 قرايتي ولم يبق من قرايتي الا فقير واحد اعطى جميع
 الغلة وان بلغت قيمتها عشرة الاف درهم الا تركة
 انه لو قال اوصيت بثلاث مالي لمن كان فقيرا من قرايتي
 ولم يكن الا قريبي واحد فقيرا من يعطى وان كان الثلث
 ما لا كثير وهذا قول ابي حنيفة في الوصية فان قال
 علي فقرا قرايتي فلم ياخذ الغلة الا في حاجات
 الغلة الثانية من اصابه من الغلة الاولى مايتي
 درهم فلاحقه في الغلة الثانية ومن غني له عند
 جمع الغلة الثانية اقل من مايتي درهم اعطى من الغلة
 الثانية ولو وقف ما جاز علي فقرا اولد عبد الله
 وقال كل واحد منهما يعطى كل فقير منهم مائة لست
 بحاجات الغلمان معا اعطى كل واحد من الغنيين مائة
 بالمعروف وكذا لو كان الوافقون عشرة وان جازت
 الغلمان في مئتين واصابه من الغلة الثانية الاولى

الاول ما يتا درهم لم يكن له من الغلة الثانية شئ لانهم
 صابوا اغنيا بما في ايديهم من غلة الوقف الا ترى ان
 عطين لو اوصي كل واحد منهما بثلث ماله لغفر اولد
 عمرو فوقع عليهما بيت فاما معا ان ثلث كل واحد منهما
 لغفر اولد عمرو ولو ماتا لحدها قبل صاحبه واصابه
 كل واحد منهم من ثلث الاول ما يتا درهم لم يكن له من
 ثلث الاخر شي فكذلك الوقف مجل اوقف اما صنف
 علي ما وصفت فان وقفها معا فليس لواحد منهما الا
 قوت واحد وان وقفها وقفتين مختلفتين فلكل واحد
 قوتان ولو قال ارضي صدقه موقوفه علي فقرا قوتي
 وله قريب غني وله ولد صغير فقير لم يعطى الولد من
 غلة الوقف وهو غني بخنا ابيه قال ابو يوسف استغنى
 ان اعطى من الزكاة ابنه الخليفة وقال ابو حنيفة بخور
 ان يعطى ولاد الاغنيا من وقف العقرا ومن الزكاة
 وهو اغنيا ما يبي بكر لخصاف في الزكاة والوقف جميعا
 والذي ذكره في الكتاب قول هلال ولي يوسف ومجل
 ذكره في شرح كتاب هلال قال ابو جعفر يعطى من الزكاة
 ولا يعطى من الوقف وكذلك لو كان له ابن كبير من
 او بنات مسلمات او كتابا او اب فقير له ابن غني سوا كان
 الاب زنيا او لم يكن وحده له ابن غني او امرأة فقيرة
 لها زوج غني فهو لا يعطون من غلة الوقف لانه يوجب
 لهم التقه عليهم ولا يجوز له دفع الزكاة اليهم فان
 اجتمع المعنيان لم يعط من غلة الوقف شيئا وجعلوا
 اغنيا يعني هؤلاء بنو البني وبني النيات منزله البني
 وكذلك لو كانت الام غنية والاولاد فقرا فهي بمنزلة الا

ابن

فان كان للغي ولد فقير وللولد مسلمات فقرا فانه
 يجوز ان يعطى ولده لخصاف لانه كبير ولا زمانة به
 ولا ثقة له ولا يعطى اولاده لان ثقتهم علي احد ولو
 كان الزوج فقير وامرأته غنية اعطى الزوج فان كان
 للقريب اخ مقبر واخت او ابن اخت او ابن اخ او عم
 او خال او حاله فانهم يعطون من غلة الوقف وان كان
 يفر من لهم التقه لانه يجوز دفع الزكاة اليهم فلم
 يجتمع المعنيان فلم يجعل ماله كمالهم والذي يدل على
 الفضل بين الوالد وبين الولد واحد والجد وبينه
 سائر القربايات انه يفرض التقه في ماله او للدين
 والجد والجدة والزوجة اذا كانوا اغنيا ولا يفرض في ماله
 سائر القربايات واذا اختلف الاديان لم يفرض الا علي
 الوالد والدين والولد واحد والجدة والزوجة ولا يجوز
 الشهادة هؤلاء ويجوز لسائر القربايات قاله لخصاف
 والصواب عندي ان من يجوز دفع الزكاة اليهم يجوز
 ان يعطى من غلة الوقف ولا يكون من يفرض تقه علي
 والده او ولده او غيرهما غنيا تلك الفريضة لا يصير
 المقبر غنيا يعني غيره وقد قال بعض الفقهاء يعطى
 البنت الكبيرة اذا كانت مقبره را بوهان غني وهذا ليس
 بشي لانه يفرض لها التقه علي الاب ولا يجوز دفع
 الزكاة اليها فهي كالابنة الصغيرة فان قيل ينبغي ان
 يعطى ولده الغني اذا كان صغيرا فقيرا لانه يفرض له التقه
 علي الاب لغفره فكذلك يعطى غلة الوقف لغفره ولو كان الولد
 ماله لم يفرض له التقه علي الاب قيل لو اوصي امقر لغيره
 ولم يجبر ان اغنيا لهم اولاد فقرا لم يعط اولاد الاغنيا ولم

القاضي اسماوهم ولم يحبس نصيبهم علي بلوغهم اذ لم يكن لهم
من يقبضه وكذلك الزكاة والعقود لا يعطى اولاد الاغنياء
الناس قال هلال وقد راينا فقنا تاركين لقربى الاقرباء اذ ارادوا
اثبات فقرهم اليه انه فقير ليس له احد يقره فقره فقته وكذلك
لا يعطى عبد الغني ومدبره وام ولده ويعطى مكانته ومن كان
اصابا لا قبل مجي الغلة ثم افتقر لم يعط من تلك الغلة شيئا
ويعطى من غلة السنة المستقبلية اذا بقى المقر فان قال
صدقه موقوفه علي الصالحات فقرا قرايتي فالصالحات
من كان مستويا ليس بمنتهك ولا صلح ربه وكان مستقيم
الطريقه سليم الناصية كاف الاذي قليل الشر ليس بها
لنبيك ولا ينادم عليه الرجال ليس بقذاف ولا معروف
بالكذب فهذا من اهل الصلاح وكذلك لو قال من اهل العفاف
او من اهل الخيا او من اهل الفضل فهذا وقوله من اهل
الصلاح سواء كان وقف علي ايتام قرايته فاليتيم كل صغير
ذكر او اناث لم يبلغ الحلم ولم يحض الجارية وقد مات
ابوه حي فان مات ابوه وجده اب ابيهم فهو يتيم فان كان
ابوه حي وامه ميتة فليس يتيم فان لم يجتمع ولم تحضر
حسنة عشر سنة فقد ادرك والاعلام والجارية فيه سواء
وهذا قول ابن يوسف ومحمد وعلي قول ابن حنيفة في الاعلام
سبعة عشر سنة وفي الجارية سبع عشرة سنة وفي الجارية
سبعة عشر سنة وهذا ما واياه يوسف بن خالد السلمي
عن ابن حنيفة وعلي قول من فرسوا والادراك بشايد عشر
والقول قول الاعلام في الاعلام وقوله الجارية في المبيع
باب الوقف علي الاقرباء باب الوقف علي الاقرباء
قالا اقرب اذ قال اما مني صدق موقوفه علي قرايتي الاقرب

قالا اقرب وحسب الاقرب قرايته اليه فانه كان الاقرب ولهد
جميع الغلة له وان زاد عليه ما يتي درهم وان كانوا اجماعا
فتسعت بينهم بالسوية يستوي الذكر والانثى فيه فاذا انقروا
فالغلة لمن بينهم في الاقرب في جميعهم الي ابعد هم قرايته وهذا
قولهم واليه ذهب هلال وقال ابو يوسف من انقله لاقل
وا بعد هم الي الواقف بالسوية قال هلال وهذا القول عند
ليس بشي والقول هو الاول من قولنا وقولهم فان قال بعضهم
لا اقل سقط سهمه وكانت الغلة للباقيين ولذلك لو قال
علي قرايتي ثم الاقرب فالاقرب او علي قرايتي الاقرب فالاقرب
وكذلك لو قال يعطى الاقرب فالاقرب فضاء يعطى الغلة دون
الاصل وكذلك لو قال هو الاقرب قرايتي الي سواهما
ولو قال فقرا قرايتي بيدي الاقرب فالاقرب فيحصلت
الغلة بيدي باقربهم الي الواقف فيعطى ما يتي درهم حي
يا يتي علي اخره فان كانت الغلة ثلثا يتي درهم اعطى الاول
ما يتي درهم والذي له مائة درهم يعطى للاخر ما يتي
ان كانوا اكثر من ذلك اساق قلنا اذا قال علي قرايتي الاقرب
فالاقرب انه يعطى الاقرب ان كان واحدا جميع الغلة لان
الواقف لم يدك غنيا ولا فقيرا فلم يكن مقصده المقتر
واسا اراد الاقرب اليه واذا قال علي فقرا قرايتي الاقرب
فالاقرب فالقياس ان يعطى الاقرب جميع الغلة ولكن
استحسن ان لا يوزد الاقرب علي ما يتي درهم لانه اذا ذكر
المقر مقدا ادا المقر والقراية فاذ اعطيت ما يتي
درهم ذهب المقر ثم يعطى من يليه في الاقرب علي ما يتي
وكذلك لو قال علي ان ما اخرج الله تعالى من غلاتها في
للاقرب فالاقرب من فقرا قرايتي فان قال علي فقرا قرايتي

يبدأ بالأقرب فالأقرب فيعطى جميع غلاتهما فانما نأخذ فيه
 بالقياس ويعطى الأقرب ان كان واحد جميع الغلة لانه
 كذلك سأل قال هلال وقد قال ناس من قضاة البصرة
 انه اذا قال علي فقرا فترايتي لم يزد هم علي لقوت لاني
 اذا اعطيت القوت فقد ذهب الفقر ويحتمل بقوله كانه
 قال اعنت الأقرب فالأقرب من فقرا فترايتي فيعطى مايتي
 درهم وان قاله الأقرب فالأقرب وكان اقربهم اثنين
 او ثلاثة ولا نصيب كل واحد من الغلة مايتا درهم فانهم
 يتخاصمون فيه ويجتر كل واحد الغلة مايتا درهم فان
 كان نصيب كل واحد من البطن الاول مايتا درهم وبفضل
 فضل لا نصيب كل واحد من البطن الثاني مايتا درهم
 فينضم الفضل بين البطن الثاني بضر فيه كل واحد مايتا
 درهم فان ضاع بعض الغلة فانه يبدى بالبطن الاول
 فيعطون علي ما منته وما ضاع يكون منحصه من بينهم
 لانه ليس للبطن الثاني سى الا بعد ان ينتهي البطن
 الاول ولو قال علي فقرا فترايتي يعطى منها الأقرب
 فالأقرب اعطى الاول مايتي درهم ثم الذي يليه كذلك
 لانها قال عنها علمته انه لم يزد ان يعطى الاول الجميع
 ولا يشبه هذا قوله يعطى غلاتهما فقرا فترايتي الأقرب
 فالأقرب فان جميع الغلة للأقرب وكذلك لو قال علي الا
 فالاحوج من فترايتي او علي الا فقرا فالأقرب وعلي الا فقرا
 ثم الا فقرا فكله سواء قال احسبه اذا قاله اوصيت
 بثلث مالي للاحوج فالاحوج من فترايتي وفي قتلته من يملك
 مائة وفيهم من يملك خمسين واعطى كل من يملك خمسين
 يستووا كلهم في المائة ثم ينقسم الباقى عليهم جميعا قال

الحضاف

الحضاف الوقف عندي مثل هذا ولو قال علي فقرا فترايتي
 يبدأ بالأقرب فالأقرب فيعطى من غلته ما يغنيه يدي
 بالأقرب فيعطى مايتي درهم يعطى الذي يليه قتلته
 وقد ذكرنا في باب قتل هذا انه لو قال علي اقرب الناس
 الي دخل الولد فيه ولو قال علي اقرب قرايتي لم يدخل
 الولد فيه فان قال علي اقرب الناس الي وبعد المساكين
 وله ابن وابوان قال ابن اولي لانه اقرب اليه من ابويه
 فان مات الابن كانت الغلة للمساكين وكذلك لو كانت
 مكان الابن ابنة فان قيل لم لا يكون الغلة بعد موت
 الابن والابنة للابوين قيل لان اقرب الناس اليه ابنة
 ثم جعل بعد الاقرب للمساكين ولم يقل للأقرب فالأقرب
 وان لم يكن له ولد وله ابوان فالغلة بينهما نصفان فان
 مات احد هما فنصف الغلة للباقي والنصف الباقى للمساكين
 وكذلك البنون والبنات فان قيل ليس النسب الى الابا
 قيل له ليس هذا علي النسب وهو علي القرابة والاب والام
 في اقرب سواء ولو قال صدقة موقوفة علي فترايتي يبدأ
 بالأقرب فالأقرب الي سبا ومنها يعطى في كل سنة
 ما يكفيه لطعامه وكسوته ثم يعطى من يليه في القرب
 حتي ينتهي الي من يكفيه هذه الصدقة فالوقف فجايز
 علي ما شاء كانه كان له اخوات احد هما لاب وام والاخر
 لاب او لام فالذي من قبل الاب والام اولي وكذا اولاد
 الاخوة والاخوات والاعمام والعمان والاخوان والحالات
 منه كان من قبل الاب والام فهو اولي من الذي يكون من
 قبل الاب والام ذكر الحضاف انما سألنا الذي من قبل
 الاب ان يكتفى بمعية صلبه الرجل والذي من قبل الام ان يكتفى

مع في رحم الام فليس احد هما باقرب من صلحبه ولا يكون
 هذا علي المولى يشقانه كان له جد ابواب وخوة فيقول
 من يحمل لجد ابايحي ان يكون لجد اولي وعلي القول الاخر
 يجب ان تكون الفلة للاخوة لانهم انما تكفون في رحمهم اولي
 من كان بينه وبينه الواقف حايل ابيه وابنه ابنا فالاب اولي
 لان بينه وبينه ابنا الابن دماجه ثلاثة احوال متفرقة
 وعم لام بيده ابا الحال من قبل الاب والام فان كانوا اخوين
 احد هما الاب والآخر لام والذي من قبل الاب اولي علي
 قوله ابي حنيفة وعلي القول الاخرهما سوا وهو قولهما
 وكذلك اولاد الاخوة والاخوان والاعمام والعلمات
 والاحوال والحالات من كان من قبل الاب فهو اولي من
 الذي يكون من قبل الام علي قوله ابي حنيفة وعلي القول
 الاخرهما سوا وابن الاخ من الام اولي من العم من قبل الاب
 والام لانه اقرب والعم اولي من الحالا ليد ابيه عند ابي حنيفة
 وعلي القول الاخرهما سوا ولا يعطى ولد ابي حنيفة يفرغ من
 ولد الاب ونسبهم ولا يعطى ولد جد الاب يفرغ من ولد
 اجد ونسبهم وعلي هذا اكلما ارتفعت وكذلك من كان من
 ولد اجد من قبل الام فهو علي ما وضعت ابنة الابن اولي
 من ابنة ابنة الابن لانهما اقرب وعلي هذا القياس يجرى
 اولاد الاخوة واجد من قبل الام اولي من ابنة الاخ علي
 قول ابي حنيفة وعلي قوله ابي يوسف والاد الاخوة
 والاخوان اولي من اجد من قبل الام وقوله جدهم قول
 ابي يوسف وابنة الابنة اولي من لجد من قبل الام وابنه
 ابنخاله اولي من خاله امه وهذا اولنا منه دخل في
 الاصل الذي ذكرته باب الرجل يعطى
 ما في رحمته علي الفقرا فيحتاج اليه بعض ولده او ينفق

في رحمته او مرضه علي الفقرا فيحتاج اليه بعض قترته او
 بعض قترته يشترط ما دة علي من يحتاج اليه من ولده
 او قترته اذا قال ابي حنيفة انه موقوفه علي الفقرا او في
 ابواب البر فلينما هو اليه لم يعط شيئا ولا يبقى منه
 دينه ولا يكتفي منه ميتة وهو الفقرا وذكر الخضاف ان
 الواقف اذا احتلج اليه فله ان ياكل منه وفيما صنفت نحو
 عن ابي يوسف انه يعطى الواقف اذا احتلج ولو احتلج
 اليه ولده اعطى استحيانا والصدقة من ابواب البر
 قاله لاله انه لو وقف علي نفسه لم يجزه وهذا مذهبه
 ولو وقف علي ولده جازا وكذا ما جازا ان يعطى عليه جاز
 ان يعطى من غلة الوقف علي الفقرا اذا احتلج قال ابو
 القاسم يعطى ولده المحتلج اذا كان الوقف في العمة
 فلا يعطى ولده وولد ولده واباه وحده من الزكاة
 والتدوير والتفاريق لانه ملك له ولو وقف لملكه
 عنه فله ان يعطيه ولو اوصى بثلاثة للفقرا لم يعط ولده
 ما كان محتلجا ويعطى ولد ولده ولو قال ابي حنيفة
 بعد وفاته علي المساكين لم يعط منه ولد ولا وامرث ويعطى
 ولد الولد لانه يجوز الوصية له لانه وصيه وذكر الخضاف
 رحمه الله انه يجوز ان يعطى وهذا ليس بوصية ولا هو
 واجب للمولى وانما هو الفقرا فن اعطيته في وجايد
 وقال بعض فقهاء البصرة لا يعطى وامرات الطاقف لانه
 وصيه ولو احتلج اليه واحد من قترته اعطى اقل من
 ما يجزىهم لانه فقير والعقير لا يعطى من الزكاة الاقل
 من ما يتى وهو قياسي وقوله ابي حنيفة في الزكاة وهو قول
 ابي يوسف واقر بانه اخاف به من المساكين لان صدقته
 علي قترته اعظم اجلا ولحقنا ان النبي صلى الله عليه وسلم

سبيل عنه الزوجة معطى من وجهه الصدقة فقال لها احران
 وبلغنا ان رجلا من الانبياء رخصه فاني ابواه النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال ما لنا ما له غيرهما فردها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عليهما وبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم
 صدقه ووجهه مختلفه وبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اعطى المظاهرة ما يكفونه فقال ما بين اليتيم واليتيم لزوج
 اليه من اهلي فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجعل
 ذلك فيهم قال بعض مشايخنا لا يطون نخشبة ان يحسوه
 وطيفة لهم قال ابو جعفر اننا مع الاقرب لم يطون وان
 لم يبارعوا اعطوا بعض الفلة واعطى يتيما الا جانب وان
 جاء واحد من القرابة وقال انما فقير فاعرف ذلك اعطى
 على ما وصفتنا ولا تقطع امراته وان كانت فقيرة الا ان
 يكون من القرابة وان اعطى الواقف الفقير اجاز ولا
 ضمانا عليه وليس ذلك بحق لهم ولكننا امر به ونكحنا
 الا ترى ان امره يعطى الزكاة فقرا قرابته ولو اعطى
 المساكين اجزاه وكذلك لو قال هذه الدراهم صدقة ولا
 يعطى قرابته الواقف منعوا هذه بلده وهو بمنزلة الزكاة
 تقسم في بلد المكي ولو اعطاهم المنول لم يمتد ولو
 اعطى لولد اقل من ما يتدبرهم فانقصه وقد يقمن الفلة
 اعطى ثانيا اذ لم يكن انقصه فساد الامانة اعطيه على
 الفقير هو في الحال الذي اعطيه فقير وكذلك الزكاة في
 القرابة فان كانت الفلة لا تسع الولد والاقربا يدي بولد
 الصلب فيعطى كل واحد اقل من ما يتدبرهم ثم يولد الولد
 ثم بالاقرب فالاقرب منهم الى الواقف فان فضل للفقير
 المولى والحيوان ثم فقيرهم على ما يراه القاييم باموال الصدقة

ولا يعطون ما يعطى القرابة ولكف خطون على قدم ما يرى القا
 باموال الصدقة ولومات واحد من الولد او القرابة لم يورث
 عنه ولو استغنى لم يعط ولو افتقر جدي الفلة اعطى
 ولا يشبه هذا الوقف على فقرا ولده او فقرا قرابته
 لانه اذ مات ولده منهم جدي الفلة ورث عنه نصيبه
 ولو استغنى جدي الفلة اعطى لان جعله لهم نصيبه
 فحاشا ان لا ترى ان القاييم باموال الصدقة لو اعطى الفلة
 الفقرا ضمنته ولو شهد شئ هذا من فقرا القرابة انه
 وقف على الفقرا جلات غنيين كانا وفقيرين ولو لم
 يعط القرابة سنة لم يعطوا ما سوي ويعطون للمستقبل
 اقل من ما يتدبرهم ولا يشبه هذا الوقف عليهم ولو جعل
 نصفا الفلة الفقرا والنصف لولده ونسبه او لفقرا
 قرابته والذي ينبغي ان لا يعطى لم يعطوا من نصيب
 الفقرا شي لان الواقف على لهم شيئا معلوما فلا يراة
 عليه ولو وقف ما ضاع على الفقرا او ما ضاع على فقرا قرابته
 في عقد بين فلم يكف في وقف القرابة ما يعطى اكل لهم
 الغني من وقف الفقرا وان كان العقد واحد لم يكمل الخوان
 وقف كل واحد ما ضاع على فقرا قرابته وكان واحد قريبا
 لهما اعطى من الوقفين فان كان وقف واحد لهما على المساكين
 لم يعط الاقرب منه الا ان لا يميز نصيبه منه وقف القرابة
 فيكمل له انما وقف المساكين ولو جعل الفلة للفقرا من
 ولا بنا السبيل او في سبيل الله او في الحج او في الوقاية فالحق
 فقرا الولد او القرابة اليه لم يعطوا شي لان يكون الولد
 او القريب منهم فيكون غار ما او من اينا السبيل فيجوز لهم
 قبل المساكين على ما ذكرنا ولو وقف على الفقرا والفقرا

فلجئتم في واحد المعينين اعطيت السهمين ولو وقف علي
المساكين فلجئتم ولده او قدريه وفع الامر في القاض
نا عطاءه او قال للقيام بامر الصدقة اعطيه القوت لم يكن
له ذلك حكما بالقوت لهم وهذا الذي رآه القاضي وله ان
يرجع عنه ولو عزله بطل ولو اعطى القاض بغير امر القاض
اياه غيرهم لم يضمن الا ان يقول القاضي فثبت بذلك
لهم وجعلته ثابتا لهم فيجوز ذلك ولو وقع الي قاض لغير
ير كخلا فذلك لغيره ويجوز للقاضي الوصي ان يضعها
في مقترق قرائته وينزع من يد الوصي فيدفعها اليهم ان كان
ذلك فان دفعها الوصي الي غيرهم لم يضمن ولو كان
للقاض امارة او للواقعة من وجع لم يكونا من القرائة ولا
يبدأ بقرائته ولده وانما يبدأ بقرائته الميت وقرائته ولده
اسوة بالمساكين ولو وقف علي من يد ولده ماتا بطلوا
علي أنه ان احتج اليه قرائته ردت اليهم فلجئتم اليه
جميع قرائته او بعضهم وبعضهم اغنيا ردت علي اهل
الحاجة منهم وكذلك لو قال ان لجناب مواليه اليه فان قيل
يتبع ان لا يرده الا ان يحتاج جميع القرائة وجميع الموال
كما لو قال ان لجناب ولدني اليه ردت امة علي عمرو
ولدي اولاد قال لم يجز جميعهم اليه لم ير علي عمرو
كما لو قال لخدم عبدي سالم وثلثي منه ثم هو حر فانه
بعض المولى فانه العتق يبطل ثلثها مقترق فانه لانه
يقوله يرده علي عمرو ولم يقصد الحاجة فصا كما لو قال
ان ما نورا ردت علي عمرو كما لم يجوزوا جميعا لم يرده و في
مسبيلتنا فقصد الحاجة فيرده الي المحتاج وقد ماتوا القرائة
منه مقبور وعتي ولو قلنا علي ما تقول لم يرده الي القرائة

اصلا وليس به هذا قصد الواقف ولو اخرج جميع القرائة
فردت امة اليهم ثم استحق بعضهم لم يقطع عن اهل الحاجة
وعلي ما تقول ينبغي ان يقطع وليس به هذا معاني كلام القاضي
فانه قال صدقة علي المساكين فان مات فلان فعلي قرائتي
فهو كما يملك فان قيل فاصح ان مات فلان ولا منفعه افلا
قبله هذا انما لم يجز علي من يملكه واسمها منه والموقوف
باب الرجل ينفق علي قرائته فيدعي
واحد انه من القرائة ما يوقف ارضا علي قرائته فادعي
ما جله انه من القرائة كلف اقامة اليه ولا يقتل بينه الا على
الخصم وكذلك لو اخرج من كان من قاض اخر علي لده
انه قضى بانه من قرائته واراد اثباته لم يقبل الا على خصم
والخصم هو الواقف ان كان حيا لان الاصل في يده وهو يملك
اكتف فيه والمدعي عليه مانع فهو خصم فان مات الواقف
قال الوصي الذي لا ينفق في يده وان اقر الوصي لواحد بانه
من قرائته الميت لم يصح اقراره وانما هو خصم في اقامة اليه
عليه واما ان الواقف لا يكون خصما لانه ليس بميراث وليس
في يده والواقف ولي الوصي القارم به دون الميراث وليس
كذلك اذا مات وترك ووجه عنده فصار في يد الميراث
فادعاهما مجل واحضر الميراث فانه يكون خصما وان كان
الميراث لا يرث الوديعه كما لا يرث الوقف لان الوديعه
مساكنات ويملك مال الميت اذ لم يمتي فان كان الميت وصيا
فا قام القرضية اليه علي واحد منهم جائزا ولا كفا عاذا
الشهود علي الاخر الا ترى ان احدى الوصيين خصم عن الميت
والقضا عليه فضا عن الميت وكذلك لو كان الوقف في يد ميراث
فا قام اليه علي احدى ميراثه اثبت قرائته لم يجز اعداء الشهود

علي الحد فانه قد دعي ان مقرب واحصر قريبا للوقوف
 البيته عليه فان كان الاول اخذ شيئا من غلة الوقف فهو
 خصم لانه يدعي قبله شيئا وان لم يكن فقد شيئا لم يكن خصما
 استخصف ذلك وادى قضيته ان يقضي لقريب على قريب
 لا يدعي قبله شيئا وقد قال اصحابنا انه لو ادعى له رجل
 بثلاث ماله فاحذه او عبده فاحذه فادعي احدا انه
 ادعى له بالثلاث او بذلك العبد فان قدمه الي القاضي
 الذي يقضي الاول فمضى الثاني عليه وان قدمه الي قاض
 احده لم يقض عليه فالقضاة عندنا ان الوقف مثله
 قال هلال اما انما فاستخصف ان لا يقتل ذلك فان قضى
 لغريم علي وامرته بدين له علي الميت فاحصر اخر الغريم
 الاول يدعي علي الميت وما لم يكن خصما لان الدين يقضي
 به علي الميت وامرهم ليس بخصم عنه واليد الوصية
 يقضي له علي امره له الاول وفي الوقف علي الموقوف
 له وهذا قول اصحابنا في الامر والموصي له فان كان الوقف
 في يد امين القاضي فيسبغ القاضي ان يجعله وصيا للميت ويخيه
 مقامه ويحصر خصما لمن تريد ان يثبت القرابة وان جعل
 القاضي غير من يدعي الوقف خصما جاز فان احضر المدعي
 مبعولا فاقربا به قريبا الميت وان يدعي من غلة الوقف
 شي فهو خصم فان اقام البيته انه قريبا الواقف وقريبه
 من قبل امه لم يقتل حتى يفسر لان القاضي لو قضاه هذا كما
 فعله بسبب مجهول وكذلك لو قال الشاهد اخ الواقف لم يقتل
 حتى يقول اخوه لابي وامه اولاديه اولامه وكذلك هذا
 في الحال والعم والعمة والحالة وابنة عمه وابنة عمته وابن
 خاله وابن خالته لا يقتل ذلك حتى يفسر القرابة وكذلك هذا

في الميراث لو اقام البيته انه اخ الميت وامرته لا يعلمونه وانما
 غيره لا يقتل حتى يفسر فيقول الاب والام اولاديه اولامه والموت
 والميراث في هذا سواء ولو كان من اقربا الواقف غلهم لم اشيا
 ويقال للشهود احصاوا ومولوا لا تعلم غير ذلك وكذا ولو
 وقف علي ولده وولده وولده ونسبه فولد البيته والبنات
 ومن قارب قرابته او بعدت به ذلك سواء فان اقام مبعولا
 البيته انه من نسل الواقف لم يقتل حتى يفسر الولاد فيقول
 ولده لصلبه وولد ابنته وانته لا ولد له غير هؤلاء
 شهدوا انه سواه مولي عتاقه وامرته لم يقتل حتى يقولوا
 اعتقه وهو بيته ولو شهدوا انه سواه لا يقتل الواقف وفسر
 لهم انهم الغلة بينهم حتى يقولوا لا تعلم له قريبا غير هؤلاء
 الا ان يطول الامر فاستخصف ان انقسم الغلة بينهم واخذ
 منهم كقبلا وكذلك لو اقام البيته انه ابن الميت وامرته او امره
 لابي وامرته وامرته ولم يقتل الشهود لا وامرته له غيرهم
 يحصر الميراث الا ان يطول ذلك فيبطل استخصافا فان شهدوا
 ان القاضي يقضي بانه قريبا الميت سألهم عن تفسير القرابة
 فان فسروا شاهدان قرابته براه هذا القاضي به قرابته
 انقذه وان كان لا يراه قريبا لا ينفذه فان قال لا تقسم قال
 القياس عندنا ان يقضي بالقرابة ويجعله اسوة الاقربا
 في الوقف قال اصحابنا لو شهد شاهدان ان القاضي يقضي
 بانه وامرته فلان ولم يردا عليه انقذه له ذلك وقالوا لم
 هذا علي العجوة وكذلك القرابة عندنا كالوراثة ولو فسرها
 قرابة فمضي بها قاض وهذا القاضي لا يراه قريبا لم ينفذ
 ذلك ولا يقال فمضي الاول بما يختلف فيه لانه فمضي بانه
 قريبا ولم يقض بانه من وقف عليه فان كان الاول فمضي بانه

م

من وقف عليه القدر الثاني وان كان خلافا ما اية ان كان بعض
 الفقهاء يجيز ذلك فان اثبت واحد قربة واقام اخرا البيعة
 انه ابنه او ابن ابنته كقضي به ولم يوجب الي تفسير القربة الي
 احتياج الاول اليه فان اقام البيعة انه اخ الذية ففني له
 لابييه وامه ففني له وان اقام البيعة انه اخوه لابييه نظر
 القاضي فان كان ففني لاهليه بالقربة من قبل ابيه اخذ
 له ولا يحتاج الي اعادته تفسير القربة وان كان ففني الاول
 بانه اخوه لامه لم يقف للتاخي حتى يقيم البيعة انه اخ الاول
 لامه فان اقام البيعة انه اخ الاول مطلقا لم يقبل لانه يجوز
 ان يكون للاول اخ لابييه والام ولا يكون لهذا مثل قربة فلا
 يكون بيعة وبين الواقف قربة وان ففني لواحد بانه ابن عم
 الميت ففسر واقام اخرا البيعة انه ابن الذي ففني له بانه
 ابن عم الواقف جاز ذلك وكذلك بجهد والحال والامه والحالة
 فان اقر الواقف لواحد انه قريب له قربة معروفة لم يقبل
 ذلك فان لم يكن استمسكت ان اعطيه العلة ان فسروا اقرار
 الميت بذلك قال ابو حنيفة اذا اقر الرجل ان هذا اخوه لابييه
 وامه وله ابن عم معروف او مولى فالميراث لابن العم والمولى
 فان لم يكن له وامه معروف فالمال للمقر له فالوقف عند كذا
 فان اقر الواقف بانه قريب فان اقر في عقد الوقف قبل وان
 كان اقراره بعد عقد الوقف لم يقبل لانه الوقف وجب لقربته
 المعروفة فلا يقبل قوله في انتقام محققهم وان اقر لومى بانه
 قريب لم يقبل وان شهد اثنتان من القربان ان هذا قريب الواقف
 قبل لانهما يضمنان بانفسهما الا ترى انه لو شهد ابن الميت ان
 هذا ابن الميت فان شهدا جميعا عليهما وعلي سائر الوصية
 وان شهد اثنتان لا تثبت بالقربة وشهد ذلك الاثنان لهذين

فشهد

فشهد بعضهم لبعض لم يقبل الا ترى انه لو شهد اثنتان لا تثبت
 انهما ابنا الميت وشهد ذلك الاثنان لهذين انهما ابنا الميت لم يقبل
 الا ترى انه لو شهد اثنتان لا تثبت وكذلك الوصية بالثلث ولو
 سجلان من القربان لواحد بالقربة فلم يجد لا شاركهما فيها
 في ايديهما غلة الوقف الا ترى انهما لو شهدا الواحد بانه
 اخوهما والميت وماتت سواهما فلم يجد لانه يشتركهما في
 الميراث وكذلك الوصية اخوان شهد الاخوين بالقربة
 فان كان ثبت قربة تمام الميت بشهادتهما لم يقبل وان كان قد
 ثبتت بشهادة غيرهما قبلت لانهما يضمنان بانفسهما ان اقر
 ما جله من القربة بان لم يجد ق علي غلة قد غلقت ويشاد
 فيها جدد واستشهد بكات مات اخوه وله ابن عم فاقدر
 الكات بان من امواته الحرة لم يقبل قوله في الميراث الذي وجب
 لابن العم وان مات قريب له بعد ذلك ومات هذا الابن ويقبل
 الشهادة علي الشهادة وشهادة ما جله واموات علي اثبات
 القربة ولا تقبل شهادة النساء وحدهن فان اقام البيعة ان
 الواقف او القاضي كان يعطيه من الوقف ما يستحق به شيئا
 لانه يجوز ان يعطيه الواقف ما ليس له او القاضي يعطيه
 لان بعض اهل الوقف اقره بشي من العلة واسم اعلم
 باب الرجل يقف علي فقره او فقرته فيما
 ما جله يثبت قربة وفقره اذا وقف علي فقره قربة فادعي
 قريب له انه فقير كلف اقامه البيعة علي انه فقير محتاج الي
 هذا الوقف ليس له احد يلزمه نفقة وهذا استحسان والقنا
 ان يكون القول قوله انه فقير فان قال سلف فقري فساله
 فثبت فقره بسبيل التقات فلا باس بان يدخله في الوقف
 واما المحبوس في الدين شيئا لعمه بعد شهر وشهرين فان اناه

بينهما
 كهم

ن

انه فقير خلا عنه قال هلال واما تحت فنقول كلف البيه علي ه
اعداده فان كانت المسيلة موافقة للشهادة انقله اعداه
وذكر ابن كاس في ادب القاضي انه يقبل فيه معتبر عدل ثقت
انه فقير وقال الجدل لا يقبل فيه الا ما جلال وهذا مثل الاختلاف
في المكي والمنزح فاذ اقام البيه علي فقره حلفه مال
ولا احد تلزمه نفقته ولا يقدر فقره واعداده الا بعد البيه
لان الشاهد يشهد علي الطاهر ويقول لا اعلم له مالا ولا احد
تلزمه نفقته واذ شهد شاهدان بالفقر وشاهدان بالثني
ووضع ما يراه القاضي به غنيا فالغني او لا لانهم عرفوا ما
لم يعرفه شهود الاختلاف الثبت اولي وذلك لوجاهة المسيلة
مير عدلين ووضعا ما يراه القاضي به غنيا ويكون قول هذا
كالشهادة وان شهد قريبا له بالفقر قبل ويقضي من الغلة
اذ ثبت فقره قبل ان يورث الخلل ويجعله القاضي فقيرا يوم
شهد الشهود انه فقير والوالد والورث ان ثبت قرابة الصغير
وفقره وان لم يكن الولد قريبا لانه مطالب بحق ولده الصغير
فان لم يكونا وكان الولد فقيرا له او حرجا جلا يورثه فلم ان
يشترط فقر الصغير كما يكون لهم قبول البيه له وهذا استحسان
وتدفع الغلة الي من يكون فيه حرجه يفتق عليه وان لم يكن شرا
له دفع الي ثقت يجرى عليه ولو شهد قريبا له وهما غنيان
لواحد بالقرابة والفقر وثبت قرابة الشاهدين به لم يقبل
وكذلك لو شهد غنيا نعت القرابة باصل الوقت لم يقبل لانه
اذ اصاب احد ولو شهد لبيبان بالقرابة وشهد غنيان
من القرابة بالفقر قبلت ولو قضى بفقره ثم جاء بطلب من وقف
اخر بفقره لم يملك اعادة البيه علي الغلة وكذلك لو قضى
باعداه بالدين فهو فقير في الوقت لان القاضي قضى بفقره

فهو

فهو فقير في كل وقف الا ترى انه لو قضى لو احد من الال العباس انه
فقير لقت به من كل وقف علي فقر الال العباس وكذلك لو قضى
بفقره في الوقت فهو معدم في الزكاة ولا يكون معه ما في الدين
ولا يشبه اعدام الدين اعدام الفقر في الوقت والزكاة
الا ترى انه ما جلا لو كان له داء ومسكن كان معه ما في الوقت
ولا يكون معه ما في الدين وكل من اضاف قال اذا ثبت فقر
ما قبل عند القاضي بسبب وقف فطالبه ما جلا بدين فقال
انا فقير هل بعد من القاضي بذلك قال نعم هذا عندنا على انه
ليس له مسكن وخادم فانه كان له مسكن وخادم لم اعد له
في الدين فان اقام البيه ان قاضي كذا قضى بفقره قبل فان
طالت المدة كلفه اعادة البيه علي فقره وهو استحسان ه
وقيل للمول المدة سنة فان طلب بعضها وبينه ما اصاب غني
بعد ذلك حلف ما هو غني اليوم ولا يحلف ما اصاب مالا لانه قد
يجيب ثم يخرج منه بده فان قضى بفقره ثم اصاب مالا فقال
اصبته بعد عجي الغلة وقال ثما كاهه قبله فالقياس ان يكون
القول قوله ويؤ الاستحسان لا يقبل قوله لانه مطالب وهو
غني الا ترى ان احد الشريكين لو اعتق وقال كنت فقيرا يوما
اعتقت وقال شريكه كنت غنيا وهو في الحال غني ان القول قول
الشريك لانه غني في الحال وهو قول ابي يوسف الاول وقوله
الاخذ القول قول المستقل لان الاصل الفقر وهو يدفع به
الاستحقاق وان قال وهو غني كنت فقيرا يوم جات الغلة لم
يصدق الا بيته لانه لم يكن حكم بفقره وكذلك لو قرانه
كان استغني وقال افتقرت قبل عجي الغلة فانه لا يصدق
لانه اقرب بطلان الفقر وكذلك لو قال ومات مالا وعيدين
مثله فانه لا يقبل الا بيته تشهد بالدين قبل الميراث ولو

قال لم اقتض الميراث الا بعد مجي الفلة فهو منزلة الغني فان
كان الميراث غاييا عن البلد الذي هو فيه ولم يقتض منه
شيئا فالقضاء ان يعطى منه الوقف ويكون اسوة الفقراء
له مسكن او خادم يعطى من الزكاة والوقف ولا يكون مع
في الدين يتبع القاضي مسكنه وخادمه في الدين فان
اجي ماله وانتمه بالثلجية لم يعط منه الوقف ولم يخرج
من الحس في الدين ولو كان له مال على ماله او معدوم او كان
له مال غايي فقد بينا في باب قبل هذا فان قال الشاهد
ان لا يعلم له مال لم يقبل الا ان يكون له اهل لخصومه
باب الرجل يقف على اله وجنسه
من اله وجنسه اذا وقف على اله العباس بن عبد المطلب
قاله من ينسب بابيه الذكور الى العباس ذكر كان او انثى
قربت ولادته او بعدت عنها كان او قريبا فلو كانت امه
من اله العباس وابوه من غيرهم لم يدخل ويدخل فيه
ان الواقف وابنه ولا يدخل الواقف فيه ولو كان العباس
حي لم يدخل ولو قال علي اهل بيت العباس فهو مثل العباس
ولو قال علي بن جني فجنسه من ينسب بثلاثه ابا ذكور الى من
ينسب اليه الواقف ذكر كان او انثى وابن انثى وابن اخته
وخاله لا يكون من جنسه اذا كان ابوه من قوم اخرين وكذلك
اذا قال اهل بيتي فاهل بيته من ينسب بابيه الذكور الى اهل
الثالث والجنس والاول بمنزلة اهل البيت ولو كانت الواقعة
امراة لم يدخل ولدها فيه اذا كان ابوه من قوم اخرين وكذلك
لو قال جني ولو قال علي اهل عيلة امه فهو علي امراته حتى
عند اي حبيبه قال هلال وكنت استحسن فيجعل الوقف
على جميع من يعوله من يجمعه بينه من الاحرام دون المالك

ولا يدخل فيه وامه المومي اذا كانت وصيه ولا يدخل عبد
فيه فان كان من يعوله في بيت لخدمه يدخل فيه فان كان له
امراة واحدة احدى هاتين احدى بالبرية والاخرى بالبصرة وكل واحدة
ولده من غيره ينفق عليهم معها فانهم يدخلون في الوقف
ولو قال علي عيلة عبد امه فهم الدين نفقتهم عليه فان
قال علي حشم عبد امه فالحشم الذين يعولهم سوى
ولده وقربائه وقد قال بعض اصحابنا الحشم بمنزلة العيال
باب الوقف على المولى رجل الاصل
وقف علي مواليه فالوقف جائز والفلة لنا اعتقهم ولنا
يعتق من قبله بعد الوقف ولنا يعتق بونه من امهات
والاداه ومدبره ولنا اعتق بعد موته بوصيه مونا
كان المولى او كافرا ذكر كان او انثى ويدخل فيه اولاد مواليه
لانه لا مولى لهم غير الواقف فان اعتق عبد له ولد ولدت
امراة حرة دخل الولد من الوقف وان اعتق امه لها ولد
من عبد دخل في الوقف ولدها فان اعتق العبد جارا لولا
ولم يكن للمولد من الوقف شيء ومولي العتاقة ولد مولي العتاقة
او مولي مولي المولاة فان لم يكن له يوم وقف مولي عتاقته
وله ابن مولي عتاقته وله مولي مولاة فالفلة لهم الا ترى
انه لو وقف علي ولده وله ولد وولد مولده لصلبه اولى
فان لم يكن فالفلة لولد الولد وهذا قول اصحابنا في الوصية
والوقف قياسية وقوله علي مولي وفي مولي ولو لم يوص
وكذلك لو قال للموالي فهو لواليه وان لم ينفقهم الي نفسه
ولو قال علي مولي لوالدي اعتقتهم ووليت نفقتهم او انهم
العتق مخي لم يدخل ولد المولي فيهم لانهم ولدوا احراما ولم
ينلهم عتقته ونفقتهم ولا يدخل مولي ابنه فيه وان مات

ابوه ووصته ولاهم لانه يجوز ان يكون الابن من قبيلة اخرى
وموالي الموالي يرجع ولاهم الي قبيلة الوافق فيها مقصود
قال هلاله استحسن ان يجعل لموالي ابيه ان لم يكن له موالي
عليه قياس موالي الموالي ولو كان قال علي من يرجع ولاه
الي رجل من ذرية ولابه وان كان الابن حيا لم يدخل لانه
ولا له لم يرجع اليه ولا يدخل الذي اعتق الوافق فيه ولو
قال علي موالي وله مولى واحد او مولاة واحدة فلها النصف
والاثنتين فصاعدا الجميع وهذا قول اصحابنا في الوصية
ولو قال علي موالي واولادهم وفيهم امرأة فانت وتزك
ولدا فان لم يكن الوافق شوطا من مات منهم ونصيبه
الي ولده من نصيب المرأة الي جميعهم هكذا في ابوالقاسم
ولو قال علي موالي وله موالي ومواليا دخلوا فيه كما
لوقال علي اخوتي فانه يدخل فيه الاخوة والاختوات
فان قال علي موالي واولادهم ونسبهم فهو كما لو قال
ويدخل فيه ابن ابنة مولاة لانه من ولد ولده وان كان
ولاه لقوم اخريف وكذلك لو كانت امه مواليه وابوه
من العرب لانهم اولاد مواليه والنسل ولد الذكور والانثى
فان قال علي موالي ونسبهم الذين يرجع ولاهم الي من
لم يدخل فيه من كان مولا لقوم اخريف فان قال علي موالي
ونسبهم الذين ينسبون اليهم الذكور الي موالي دخل
فيه من ينسب الي مواليه بابيه وان كان ولاده لقومهم
لانه كذلك شوط ولو قال علي مواليه وموالي ابيه حار
ويعطي ان كان مولا لاحد هما وان لم يكن مولا لهما كما لو
قال علي موالي اخوتي لم يجب ان يكون اخوته كلهم اعتقوا
عبد اقد ذكرنا انه لو اعتق وقف علي مواليه دخل فيه

امهات اولاده ومدبروه ولو اوصي لمواليه لم يدخلوا في
الوصية لان الوصية يجب لمن كان مولي يوم مات الموصي
حدث ولاهم بعده والوقف يجب لمن كان مولي يوم يخلق
الفلة وقد كان الاثري انه لو اوصي لولد عبد الله وجب
لولده يوم يموت الموصي دون من حدث بعده ولو وقف علي
ولد عبد الله كان لولد عبد الله يوم يخلق الفلة وكذلك
لو قال صدقة موقوفة بعد وفاتي دخل فيه امهات
اولاده ومدبروه ولا يشبه الوصية فان اقد الوافق لو
اشمولاه ولا يعرف له ولا دخل في الوقف الاثري انه لو
قال علي ولدي فاقول لحيي انه ابنه ولا يعرف له نسب
انه يدخل في الوقف لانه ثبت نسبه ولو كان الموالي لخذوا
الفلة فيما مضى لم يرفع عليهم ولم يصدق علي ما مضى
ولكن علي ما يتنازع الاثري ان جاءته اوجات بولد
فقطعه جلد يده فغلبه نصف القيمة فان اقد بانه ابنه
ثبت نسبه ولم يكن علي الفاطم الا نصف القيمة ولو قال
علي موالي وموالي والذي لم يدخل معتق جده فيه ولو قال
علي موالي اهل بيتي لم يعط موالي امراته واخواله الا ان
يكونوا من اهل بيته ولو قال علي موالي ال عباس لم يعط
موالي العباس ولا يعطي الاموالي ال العباس الصليبي
من بني العباس ولو قال علي موالي وقد اعتق هو ولقوه
عبد الله لم يدخل في الوقف لانه جميع ولاته ليس له ولو
قال علي من يرجع ولاوه الي وقد كان اعتق ابوه عبد
موسى فهو ولقوه دخل في الوقف لانه اخوة مولا له لم
يكن له ولد اخر وفي الاول لا يجوز ولاوه ولو قال علي
ولدي وقد جاءته بنته بنته وبنته بولد فادعياه دخل

في الوقف لانه ابن لكل واحد منهما يورث من كل واحد ميراثا
 تاما وولد العبد المشترك ليس كذلك جاء به بين خليف
 جاته بولد فادعياه ولكل واحد من الابوين مولي اعنته
 وقد وقف علي مواليه دخل الولد مع هو لا ومع مولا
 فياخذ حقه من الفرقتين ولو قال علي مولي وموالي مولي
 لم يعط مولي المولي الا ترى انه لو قال علي ولدي وولد
 ولدي لم يعط البطل الثالث وان سمي الفرقه الثالثه
 اعطي الفرقه الرابعه ومن كان اسفل منهم الا ترى انه
 لو قال علي ولدي وولد ولدي واولادهم اعطيتهم ما
 تناسلوا ولو قال علي مولي الذين يلزمون ولدي عن
 لزمهم دخل في الوقف ومن تركه المزموم فلا حق لهم فان
 عاد عاد حقه وكذلك لو قال علي من سكن البصره ولو
 قال علي مواليه واه مولي اعنتوه وموالي اعنتهم لم
 يكن لهم في الوقف شي وكانت الفلة للعقرا الا ترى انه
 لو اوصي لمواليه كانت الوصيه باطله وما جمع الثلث الي
 الوصيه وما وصي بشريين الوليد عن ابي يوسف عن مطرف
 عن الشعبي انه قال لا ولا الا الذي نفعه وهو قول ابن ابي
 ليلى وعثمان البتي مجله وقف علي امهات اولاده وله
 امهات اولاد اعنتت وامهات اولاد لم يعنتت فالفلة
 لمن لم يعنتها وتنتق بونه لانه اللواتي اعنتت موليانه
 وقد اخذون باسم وصي بشريين الوليد عن ابي يوسف
 انه قال العتاس في هذا علي وجهين احدهما ما قلناه والو
 الثاني ان الفلة لمن يعنت جميعا قال المضاف والوصي
 عتدا ان يكون لمن يعنت بونه وان لم تكن له ام ولد الا فله
 عنت بونه فهي له فصد

امني هذه صدقه علي سالم مملوك من يد فباعه زيد
 فالفلة لسالم تدويه معه لان الوقف لسالم والقبول اليه
 دون المولي وهو في الفلة دون الام من فتملك سالما
 وقتصدت الفلة فالفلة له فان باعه من يده في الوقف
 بطل الوقف عن يده وعن سالم وكانت للسالكين لان
 وقفه علي مملوكه لا يصح ولو وقف علي مملوكه ومن
 جده علي السالكين كانت الفلة للسالكين ولم يكن
 لسالم فان باعه الواقف لم يكن لسالم ومولاه شي لان
 الوقف بطل عن سالم قال المضاف هذا قول بعض فقها
 البصره ولا يحفظ من اصحابنا في الوقف علي مملوكه
 شي والمحموظ عن اصحابنا انه لو اوصي لمملوكه ثلث
 ماله او جزاوسهم فانه يعير مدبرا لانه اوصي له بعين
 ما قبضه وان اوصي له بالمال او بعرف كانت الوصيه باطله
 لانه لم يوص له بشي من ماله فانه وقف علي ام ولد
 من يده ومدبره ومكاتبه جاني وما وجب لمدبره ومكاتبه
 قبل عنتها يكون للمولي وما يجب بعد عنتها يكون لهما
 وما يجب للمكاتب وهو الثلث يكون له فانه عنت كان له
 وان عتد فهو لمولاه باب الوقف
 علي الجيران ان اوقف علي فقرا جيرانه صح وكذلك لو قال
 لفقرا الجيران او لفقرا جيرانا والجار هو الملازم سواء
 كان الساكن مالكا او غير مالكا في قوله ان يحنضه وما قد
 وقال محمد في الزيارات جاءه اهل مسجده وكذلك رواه
 احمد بن محمد بن يادة عن ابي يوسف لان الجيران هم الذين
 يتجمعهم محله واحده بعد ان يكون المسجد ان يحنضه ان يحنضه
 فان بناه ما بينهما او كان المسجد عظيم فاهل كل مسجد

جيران دونه الاخرين وقال هلال الجاني من سمعه النبا
 وروي عن علي بن ابي طالب ع في ابع عنه انه قال لا
 صلاة لجار المسجد الا في المسجد فقتل له ومنجار المسجد
 قال من اسمعه المنادي قال الجاني عندنا علي ما قال علي
 ولو وجد قتيلا بين قريتين قريعتان فكان ما بينهما سوا
 فالقسامة عليهما وان كان بين القتيلا وبين القريتين
 اكثر من ان يسمع منه القتل فلا شيء علي القريتين فحمل
 اصحابنا هذا الحد القريب ويعتبر في القتل الصوت الواجب
 ويدخل فيه الجاني مسلما كان او كافرا ذكر كان او انثى
 حرا كان او مكاتبيا صغيرا كان او كبيرا ويقسم للآل علي
 عدد دماء ونسبهم لا يفضل بعضهم علي بعض فان فضل من
 ولبيس كذلك اذا وقف علي الفقرا فان الوصي يعطي
 فقرا القراية فان اعطي بعضهم لم ينجف لانه اوصي الفقرا
 والمساكين فاعطي الفقرا لم ينجف وفي مسيلتنا لو
 اعطي غير الجيران ضعف ولا يدخل فيه عبيد الجيران
 ومدبروهم وامهات اولادهم ولا يدخل فيه ولد الواقف
 لانه اقرب من ان يقال له جاني وكذلك ابوه وجدوه ونسبه
 والقياس ان يعطي ولد الولد اذا كانوا جيرانا فقرا وفي
 الاستحسان لا يعطونه لان معاني كلام الناس على غيرهم
 ولا يعطي فقرا قرايته اذا لم يكونوا جيرانا ويعتبر فقرا
 جيرانه يوم تقسم الفلة وان كان غنيا قتل ذلك ولو
 كان الواقف علي فقرا قرايته اعتبر فقرا القراية يوم
 تقسم الفلة لان الجوار يتحول وينقطع والقراية لا تتحول
 ولا تنقطع ولو تحول الجيران بطل ولم يتبعوا في القبايل
 فان قال قائل يتبعونه قبل لو وقف علي فقرا مسيلتنا

او فقرا سجن البصرة فأت واحد منهم لم يعط وارثه شيئا
 وعلي قياس قول من قال ما ينبغي ان يعطى وامر الناس
 على خلافه والذي يدل علي ان الجوار يعطى القراية
 الاثر ان مسلما لم يخالوا قولا بانه وهو نصراي يام
 لم ينجف الاقرا لم ينجف لانه ينجف ثم تزوجها صبي الاقرا فمات
 القراية غيرها ويجب الجيران جاني التي كان فيها دية
 التي تحول عنها بيعت دامت بعد موته ولم ينجف الاقرا
 او لم يتحولوا وان كانت له دامت لغيره للفلة لم ينجف
 اليه فان كانت امراه فغيره الجيران دامت زوجها التي
 تحولت اليها دون جيران دامت ايها التي تحولت عنها وكذلك
 الرجل اذا تحول الى دامت امراه فان لم يتحول وكان ينجف
 اليها فغيره جيران دامت دون دامت امراه ولو تحول
 فغيره الى دامت ايها او ابنته لم ينجف هذا التحول وهو
 تحول الزاير والضيف ولو كان له دار في كل دار له
 وجه فالجيران الدائم وان مات في دار له دار له
 كان لدارها بالكلية والاهلي بالبصرة بصري تحول
 الى مكة فان اتخذ مكة دامت فالفلة للفقرا جيرانه بمكة
 وان لم يتخذها دامت فالجيرانه بالبصرة ومن تحول من
 حواره بعد موته واتخذ دارا مساها قبل فسمته الفلة
 لم يعط لانه ليس بجاني فان اقد الواقف لولداته من فقرا
 جيرانه اعطي وان قال علي فقرا جيرانه بعد وفاتي ولم
 يعلم من جيرانه لم تقسم الفلة حتى يشهد الشهود
 علي المنزل الذي توفي فيه فيعطي جيرانه ذلك المنزل
 فان ادعى جانيه انه فقير طفا ان يقيم اليه علي فقره
 ولو ادعى جيرانه ولده فهو كالجوار وصي جيرانه فان قال

الواقف او الوصي اعطيت الفلة مقرا الجيران قال يقول
قوله مع يمينه وان يجد ذلك الجيران ولو قال عليه فقرا
فلان قد كثر قبيلة وهو نال فيها فالقياس ان يكون
لغيرهم واستحسن ان يعطى سكاك تلك القبيلة منه
العرب والموالي لان معاني كلام الناس في وصاياهم
عليه هذا وان قال علي مقرا بني فلان وفلان ذلك اب
قريب كالنجد او كاليث اعطى العرب دون الموالى بعد
فيه بالقياس باب الرجل يقف على قوم
فلا يقبلونه او يقتل بعضهم بعضهم دون بعض من جمل قال
ابي صدفه موقوفه علي عبد الله فقال عبد الله
لا اقبل بطل حقه ولم يكن له ان يقبل بعده وكانت الفلة
للمفقرا لو قال صدفه موقوفه وسكت وكف لك لومات
الموقوف عليه بطل القبول فهو منزلة منه ولو قال قبلة
واخذ غلته سنة او اخذ بعض غلته ثم كان رده باطلا
كما لو وصي لرجل ثلث ماله فلهذ بعضه فهو مقبول للكل
لما لو قال ابو جعفر السند واني يجوز رده الموقوف في
الستقبل لان له حقا وليس له ملك وابطال الحق جازمه
كالشفعة فان قال الموقوف عليه قبلة سنة ولا اقبل
ما سوى ذلك او قال لا اقبل سنة واحدة واقبل ما سوى
ذلك او قال اقبل نصف الفلة ولا اقبل النصف او قال الوصي
له بالثلث قبلة نصف الثلث ولا اقبل النصف فهو كما
قال وما لم يقبل في الوقف فهو للمفقرا وما لم يقبل في الوصية
عاد الي وصيه الوصي فان قال علي فلان وفلان واحد هما
ميت فالفلة للحي وان قال بين فلان وفلان فلان النصف
وهذا قياس ما قلنا في الوصية ولو قال ثلث مالي لزيد

ولرجل

ولرجل سماه مجهول لا يعرف فلزيد نصف الثلث وكذلك لو قال
والابني فلم يجز الوصي ثلث لاميته ولو قال علي يزيد وعبد
ما عا شافا فاحد هما فللهذا النصف وقوله ما عا شافا لا يتناول
حصته الباقية وذكر الحنفيا انه مروي عن زرارة لو وصي ابني
عليه يزيد وعمرو من ثلثه كل سنة درهم فاحد هما بطلت
الوصية للمفقرا ايضا وان قال لعبد الله ومن بعده لزيد فابي
عبد الله ان يقبل فهو لزيد الا ترى انه لو مات عبد الله
كانت الفلة لزيد وماله منزلة موته وان قال لزيد لا اقبل
فمولى عبد الله فاحد مات عبد الله كان للمفقرا فان قال علي
عبد الله ومن بعده فاحد اهلكا فابي للمفقرا فان احدهما نصف
الفلة للمفقرا لانه لا وجه لتخصيب الميت فيكون للمفقرا ولو
قال وقفت علي يزيد وعمرو ما لو وقف باطل وكذلك لو قال
وقفت ما بقي هذه او ما بقي هذه فلو وقف باطل ولا يقال
يجبر العريث علي ان يبيع او ما اذا وصي بعبد لزيد او عمر
مزوي عن ابي حنيفة ان الوصية باطله ومروي عنه وهو
قول ابي يوسف انه يجزى الوصية يعطون العبد ابهما شافا
ذكر الحنفيا في الحنفيا فان وقف علي ولده وسلسلة فابي
واحد منهم ان يقبل فيبيع الفلة للباقيين من ولد عبد الله
وجعل من لم يقبل كالميت ولا يشبه الوصية لو وصي بثلث
ماله لا ولا لعبد الله وهم اربعة فابي واحد ان يقبل
عاد تنقصته الي وماله الميت ولم يجعل للباقي لان لو قبل
في الوقف ثم مات ما تنقصته الي الباقيين من الوصية
لو قبل واحد ثم مات لم تزد الي الباقيين وكان تنقصته للوصي
فالوقف يجزي علي من بقي والوصية لا تجزي فان قال ولد
عبد الله كلهم لا يقبل فالوقف للمفقرا فان ولد لعبد الله

ثم

بعد ذلك او ظهر نسل فقبلوا ردة اليهم فان قال لا قبل لي
ولا لنسلي جازا ردة في حقه ولم يجز في حق نسله وولده وان
كان الولد صغيرا فان بقي من ولد عبد الله واحد استحق
الجميع لانه يستحق الاسم وهو ولد عبد الله وان اقال علي
عبد الله ومن يدعي ان احدهما ان يقتل او مات قبل القول
والباقي النصف وقد ذكرنا انه لو قال لولد عبد الله فأت
احد هم او ابي ان يقتل انه يرد نصيبه علي الباقيين هـ
باب الرجل ينفق علي وجوه كيف تقسم
الغلة واذا قال انا مني صدقة موقوفة علي عبد الله وزيد
فالغلة بينهما نصفان فان مات احدهما فللباقي النصف وما
بقي فللعقرا فان قال علي ولد عبد الله وهم فلان وفلان
فالغلة بينهما فان مات احدهما فنصته للفقراء وليس كذلك
اذا قال علي ولد فلان وسكت فأت واحد فالغلة للباقي
منهم لانه يدخل في اسم الولد فان قال علي ما يد وعمر وزيد
منها الثلث او قال لزيد منها مائة درهم فلزيد ما سمي والباقي
لثمن سكت عنه وكذلك السبيل في كل شيء سمي به يعطي صاحب
المنية ما سمي له والباقي للذي لم يسم له قال الله تعالى
ورثة ابراهيم ملامه الثلث فيكون الباقي ثلث سكت عنه وهو
الاب فان قال لزيد النصف وامرؤ الثلثان فنقسم علي سبعة
بخبر ما يد بثلاثة وعمر واربعة فان قال علي ما يد وعمر
لزيد منها مائة وامرؤ مائتان فنقصنا الغلة فنقسم لهما
بينهما الثلثان فان زادت الغلة علي المسمي كان الزايد بينهما
نصفين يقسم علي عدد الدروس لا علي المسمي فان قال صدقة
موقوفة لزيد منها مائة درهم وامرؤ مائتان اعطي كل واحد
ما سمي له ولا العقل العقرا لان قوله صدقة موقوفة يقتضي

ان يكون الغلة للعقرا فان قال فلان منها كذا اعطي ما سمي له
والباقي للعقرا وفي المسئلة الاولى جعل الجميع لزيد وعمر
ولو سكت كان بينهما نصفين فان سمي كل واحد شيئا كان له
المسمي والعقل بينهما نصيبين وكذلك الوصية الا ان الفضل
الذي في الوقف يرجع الي العقرا وفي الوصية يرجع الي الورث
ولو قال اعطي من غلاتي ما كان فقيرا من قرايتي في كل سنة
ما يكفيه في طعامه وسوته ففضل ما فضل للعقرا لانه
لم يجعل للقدابة الا التقه فان قال لزيد منها مائة درهم
وما بقي فلمرؤ فلم تكن الغلة الاماينة فهو لزيد وكذلك
لو كانت الغلة الف درهم ففضلت الاماينة فهي لزيد وكذلك
الوصية وكذلك لو قال ينصف ق عني كل سنة مائة درهم
والباقي لمروفا ضاع فهو منحصنة عمر وكذلك لو قال ينج عني
حجة او ينفق شهرة ولو قال يعطي كل واحد من قرايتي ما يكفيه
بالمعروف فخاصوا منه بقرب التكبير بما يكفيه وللصغير
بما يكفيه وذلك يختلف والافوات والتفقات تختلف لان
تفقه الصغير والكبير تختلف فان نقصت الغلة فنقسم
بينهم وان زادت فالزيادة علي عدد الدروس لقوله في اول
كلامه للعقرا قرايتي وكذلك لو قال اوصيت بثلث مالي للعقرا
قرايتي اعطي كل واحد ما سمي له والعقل علي عدد الدروس
ويظن اني من كان فقيرا يوم تخلق الغلة واسقط من
استغني منهم او هلك ولو قال فما فضل فهو للعقرا لانه
نقل الفضل عن القداية الي الفقرا لا ترى انه لو قال ثلث
مالي لقرايتي يعطي كل مائة درهم في فضل للعقرا فالفضل
للعقرا لانه سجع عن الفضل فجعله للعقرا فان قال صدقة
موقوفة لعبد الله المساكين فهو علي الغلة دون الاصل

فان قال الفقار مبيته فهو لفقرا الفارصيف فان قال للفقار مبيته
 وفي سبيل الله فنصف الفقرا الفارصيف ونصف في سبيل الله
 فان قال لعبد الله وللمساكين فنصف عبد الله ونصف
 للمسكائين وفيه قول اخر ان لعبد الله الثلث والثلثان
 للمسكائين وهذا قول صحيح ولو اوصي للمسكائين فاعطى واحد
 جائز والا فضل ان يعطى اثنين وعليه قول محمد لا يجوز ان
 يعطى اقل من اثنين ولو قال الفقرا بني والمسكائين ضرب لكل
 واحد من الفقرا مائة للمسكائين مائة وعشرون للمسكائين
 بمسكين وهذا عندنا قبيح ولو قال لليتامى ولجيرانى
 وموالي والمسكائين ضرب لكل واحد منهم وعليه القول
 الاخر للمسكائين بمسكين قال هلال وهذا عندنا قبيح ولو
 قال لعبد الله وللفقرا والمسكائين فالفقرا والمسكائين نصف
 واحد وفي هذا اختلاف عندنا فان قال لوجوه الصدقات
 فهي للفقرا والمسكائين وفي الرقاب والفا مبيته وفي سبيل
 الله وابن السبيل فاما سهم العالمين والمولفة قلوبهم
 ذهب وسهمهم مردود في الصدقات علي السهام فكذلك
 في الوقف وليس لوالي الوقف ان يزيد بعضهم علي بعض
 فان قبل في الصدقات لو وضعها في نصف واحد جاز قبل
 ما خص الفقرا في ذلك ولم يبلغنا انها مخصصة في الوصايا
 والارواق فان الاسكاف اذا وقف علي ساكني داما المختلفة
 يعطى لكل واحد شئ معلوم وكان لواحد بيت في الرباط وله
 هناك شئ وهو يخرج بالتمام بكتيب لم يخرج وطيفته اذا
 بعد من المختلفة وان اشتغل بكتابة ثلث من الفقه فله ان يلحق
 وطيفته وان اشتغل بغيره لم يبيعه فانخرج الي مسيرة
 ثلاثة ايام لم يأت بما مضي من الوطيفة وانخرج الي الكرك

اقل

اقل من خمسة عشر يوما تستحق ان يكون وطيفته علي حاله
 فان قال علي وجوه الصدقات ووجوه البر ضرب الفقرا واليتامى
 بهم وللرقاب بهم وللغار مبيته بهم واسبيل الله بهم
 ولا في السبيل لهم ووجوه البر ثلاثة اسهم ووجوه البر
 اقله ثلاثة وعليه القول الاخر للفقرا والمسكائين سهمان فان
 قال للفقرا والفا مبيته وفي سبيل الله واجح وسمي لكل وجه
 دس اتم مساهة فدارت الفلة فسمت علي عدد الوجوه وقال
 اصحابنا في الوصايا ينظر الي كل من سمى منه بما طهرهم فنضروا
 لكل واحد منهم ويضرب لكل وجه من الوجوه التي لا يحاط بها
 بهم وكذلك الوقف علي قبا من الوصايا فان قال صدقة
 موقوفة لعبد الله مائة درهم ولزبد تسمايه درهم
 فان كانت الفلقة تسمايه فسمت علي عشره لعبد الله درهم
 ولزبد تسعة فان قال لعبد الله مائة درهم ولزبد مائتي
 درهم يعيد الله فيعطى مائة درهم وان فضل شئ كان لزبد
 وكذلك الوصية فان قال انا ضيعة موقوفة لعبد الله
 نصفها ولزبد منها مائة درهم اعطى لعبد الله نصفها واعطى
 لزبد من النصف الباقي مائة درهم والفضل للفقرا وان لم
 يكت الفلقة الامانة فهي لزبد ولا شئ لعبد الله الا ترى انه
 لو قال لعبد الله ولزبد منها مائة درهم ولم تكن الفلقة
 الامانة اى اعطيا كلها لزبد فكذلك اذا قال نصف الفلقة
 لعبد الله وان كانت الفلقة مائة وخمسين فلزبد منها مائة
 درهم وما بقي لعبد الله وفيها قول اخر اذا قال قال الصدقة
 الامانة من غلاتها فلزبد من عبد الله منها النصف والعمر من
 في كل سنة فلزوجه الامانة مائة ضرب لزبد بخمسين ولو لم
 ياتي بقي يكون ما يعيب عموما مائة فان كان نصيب عمر مائة

مائة اعطى من يد المصدق واعطى عسرا مائة والغفل من التصديق
 الباقى للفقر وان قال وقف علي فلان وفلان فان ما رت
 احدهما ولم يكن له وامر فهو للباقى منهما فان احدهما
 وترك اسراة كان نصيبه للمساكين لانه جعله للباقى ان لم
 يكن وامرته والمرأة وامرته وان كانت لا تحوز الميراث فيكون
 نصيبه الميت للمساكين لان الوقف اصله للمساكين وكذلك
 ما اشبهه فان قال لزيد الف درهم كل سنة وامر وقوته لسنة
 فمات زيدا وجات الغلة وبلغت ثلثه الاف درهم فلم يدر
 قوته لسنة والغفل يكون نصفه لمرءى والباقى يبيع حصته
 من يد الفقرا باب وقف المديون
 وقف امرأته على الفقرا او وصي ان يوقف بعد موته والامال
 له عيونه فهو جائز من الثلث فيكون ثلث الاموال وقفا وثلثاه
 للورثة فان كان عليه دين مستغرق فالوقف باطل وان كان
 غير مستغرق كان ثلث ما بقى بعد الدين وقفا فان كان الارض
 الموقوفة ما ايد على الثلث فلجاء الى الورث شيئا فان اجاب
 بعضهم جائز ثلث المال وحصته من اجازتهم فان لم يجيز وامر
 الثلثان الى الورثة فان ظهر له مال يخرج الاموال من الثلث
 ما د الثلثان الى الورثة وقف فان كان الوارث قيمة الثلثين
 باع الثلثين بدينار والقاضي عليه جازي بدينار وثلث الوارث
 قيمة الثلثين فيشتري به امرأته ويكون وقفا على ما شرط
 الواقف وكذلك لو كان عليه دين فبيعت الاموال ثم ظهر
 له مال فبذرا والاول سوا وكذلك لو وصي بجميع ماله فرد
 الثلثان الى الورثة ثم ظهر له مال فان كانت قيمة الاموال
 الف درهم فبيعت بالف وثلثها به وثلثها به ثم ظهر
 للميت مال يشترى الوقف امرأته بالثلث ولم يبق في القيمة وان

وقفها

وقفها او وصي بوقفها وله مال لسرهم مات ولم يبق في الورثة
 ما حال لهم حق ضاع المال يكون الوقف في الثلث ويطلب في
 الثلثين فان وصي ان يوقف عنه امرأته معلومة او وصي
 ذلك بوصا باصري في الثلث الموقوف بقيمة الاموال ولا هل
 الوصايا بوصا يا هم وليس الوقف كالعتق والتدبير فيبين
 بهما لان التدبير يد عن العجاجة انه يبدأ بالعتق وفي التدبير
 عتق ولو قال غلة امرأتي بعد موتي لولد عبده امه او قال وقف
 علي ولد عبدي امه ولم يقل صدقة موقوفه ولم يجعل لغيرها
 للفقرا كانت الغلة لولد عبدي امه المخلوقين يوم يموت المو
 دون من لم يخلق فان انقضوا يرجع الي وراثته الواقف لانه
 وصيه وليس بوقف وقوله وقف باطل لانه الوصية لمن لم يخلق
 لا تحوز وكذلك لو قال لعمسوها بعد وفاتي علي ولد فلان
 وكذلك لو قال في مرضه صدقة موقوفه علي ولد فلان ونسله
 فاذا انقضوا فهي لورثتي او قال اصله لورثتي فالوقف باطل
 لانه غير موصى به حقيقة شرط ما جوعه الى الورثة ويكون وصيه
 للمخاوتين من ولد فلان دون من يحدث لان يجوز في الوصية
 ما لا يجوز في الوقف الا تزمه انه لو قال في حياته غلة ارضي
 لعبدا امه سنة لم يجز وكانت هبة ان سلمها جائزا ولو وصي
 به صح ولو قال ذلك في محضته لم يكن وقفا ولا وصيته ونورث
 عنه وان كان في وصيته فهو جائز وكذلك لو قال بعد وفاتي
 لابيعة فهو مشد الاول ولومات ما جمع الي وراثته الواقف ولو
 وقف امرأته وشروطها ما دها فالوقف باطل وفي الوصية
 لو قال علي ان ياتي انا بطلها واييها اواردها الي ملكي فالوقف
 جائزه لان له ذلك وان لم يشترطها ولو قال امرأتي صدقة
 موقوفه او وقف امرأتي على ولد عبدي امه وجعل لغيرها للفقرا

صح الوقف وكان المخلوقين من ولد عبد الله ولم يخلق من نسله
 لانه الوقف عليه من لم يخلق جابر لانه لا يوجد ميراثا والوصية
 ترجع الي الورثة بعد انقضاء الموصي له بالقلعة ولو قال ارثي
 بعد وفاتي موقوفه علي المساكين صح لانه لو قال بجبابته
 كان جابرا مريضا وقف ام منه علي ولد عبد الله وهو جابر
 من ثلثه لم يكن له الرجوع عنه فانه قبل الوقف في المرض
 وصحية ولو ارثي ان يوقف عنه بعد موته كان له الرجوع
 عنه فلم لا يكون له الرجوع في هذا قيل التدبير وصية
 ولا يكون له الرجوع فان قيل التدبير يقدم علي سائر الوصايا
 فهو كما افترق والموقوف بجابر سائر الوصايا قيل لو جعل الوصية
 مسجد افي مرضه وصلوا فيه وارثي بوسا يا وارثي في اخر
 البو فان احجاب الوصايا بجا صون المسجد وابواب البرقا
 اصاب المسجد وابواب البرج جرف الي المسجد ولا يكون له
 الرجوع عنه المسجد مريض وقف وقفوا له ماله كثير قبل
 ماله قبل موته او بعد موته فثلث الامنه وقف وثلثا ه
 للورثة فان لم يكن له ماله فاصاب ما لا يخرج من ثلثه جميع
 الامنه وقف مريض قال اماني هذه صدقة موقوفه علي
 ولدي فان اجازته سائر الورثة او ابرار الميراث جازا الوقف على
 ما شئوا وكذا ان وقف علي لحيي وهو لا يخرج من الثلث
 من اثم ماله جازا علي ما وقف عليه فانه لم يجز واذا مات
 مرضه لم يبطل الوقف لان مرجعه الي العتق وكانت الامنه
 وقفا من الثلث وتقتسم القلة بين ولده الموقوف عليهم
 وبين سائر الورثة علي قدر موارثهم من الوقف فان
 مات بعض الورثة والموقوف عليه حي فالقلة لجميع الورثة
 ولو مات من هلك علي قدر موارثهم من الوقف فان قال علي

ولدي

ولدي بالسوية فان اجازوا اجازوا كما ذكرنا لم يجز وانتم
 المذنبون مثل خط الاثني فان كان للواقف امرأة فلها الثلث وان
 له والدا فلها السدس لان الوقف في المرض وصية والقر
 للورثة لا يجوز فتقسم القلة منحة الميراث فان انقرضوا
 الاولاد الموقوف عليهم كانت القلة للعقرا ولا شيء للمراة
 والوالدين لان جهة الوارث انقطع وبقيت جهة الوقف
 علي العتق الا ثريه انه لو ارثي لابنه ولاحيي بالثلث للامني
 نصف الثلث ونصف الثلث الذي يكون للابن نصف الورثة
 جميعا مريض قال اماني صدقة موقوفه علي ولدي وولد
 ولدي وسلي وارثي بذلك بعد وفاته ولم يجز الورثة
 كانت القلة بين ولدا الصلب وولد الولد والنسل علي عدة
 رؤسهم فا اصاب ولد الصلب كان بينهم وبين سائر الورثة
 الواقف علي ذرايفه انه نقالي وما اصاب ولد الولد والنسل
 بينهم بالسوية فالوقف عليهم في المرض جاز فان مات بعض
 ولدا الولد وحدث ولدا اخر اعتبر عددهم يوم تعلق القلة
 فان انقرض ولدا الصلب كانت القلة لولد الولد ون سائر
 الورثة مريض قال اماني هذه صدقة موقوفه علي من
 احتاج من ولدي وسلي وبطل كل واحد ما يسع نفقته
 فان لم يكن له ولده ونسله فقير فالقلة للعقرا فان كان
 ولده ونسله مقيرا منحت القلة بينهم علي عدد رؤسهم
 بقدر لكل واحد منهم ما يكفيه لنفقته ونفقة ولده وامراته
 وخادمه بالمعروف لطعامهم وادامهم وكسوة منه لانه
 لا يكون فقيرا الواقف حل بصلته خاصة ثم ما اصاب ولده لصلبه
 تقتسم بينه وبين جميع ورثته الواقف علي ذرايفه اثم
 نقالي فان اخذ منه بعض ما اصابه والباقي لا يكفيه لم يكن

لان الوصية لغير
 الوارث جازة

بكت له ان يرجع فيها احباب ولد الولد لانه اوصي لم يقوله وقد
احذره ذلك لخصاف انه ان كان ما يصبه لا يكتفيه نفقته كيد له
من غلة الوقت ما يسعهم لنفقته ومن كان غنيا من ولده
لصلبه لم يبط شيئا ومنهم بين الفقراء منهم علي عدد وسهم
فانه قال صدقة موقوفه علي وشي فابي الوفاء ان يجيز
ولا مال له غيرها فاشلت منها وقف علي الوفاء وسف
بعد هم علي المساكين والثلثان لجميع الوفاء سطلق لهم
لا وقف فيها وان خرج من الثلث كانت الثلثة جاء به علي جميع
وقد ثمة علي قدر موايتهم فانه انفقوا فعلي المساكين
وان اوصي بوقف اءنه بعد موته حدث فيها شره في حياة
فالشره ميراث للوفاء فانه حدثت الشره بعد موته الوصي
فالشره والثلثة واخذت ان في الوقف ولذلك لو وقف ارضا
في مرضه اوصيته وفيها شره يوم وقف فالشره للوقف
وكذلك الوصية فليحدث من شره قبل موته الوصي لا يدخل
في الوصية وما يحدث بعد موته يكون للموصي له واسد اعلم
باب ما في يدي من اجل اقربائنا
صدق موقوفه قال اقربا بجايز علي ما اقرب لان الاما من
في يده ولا احكم بان المخر هو الوقف ولا غير صحي في ذلك
فانه قال بعد ذلك انا وقفها فالقول قوله الا ان تاتي بيته
بخلاته وولاية الوقف اليه لا يني لا اعلم له والبا غير فلا
اثر عن يده ولو رعت الفقيهة بانه لم يكن له ولست اتفق
به فانه شهد الشهود انه كان في ملكه يوم اقر جعلت المقد
هو الواثق وجعل كانه قال اءني صدقة موقوفه عبد
في يدي من اجل اقربا من جعلته واولم اثبت الولا منه لان
لم يثبت العتق الي نفسه والولا يفا ما وولاية الوقف لان العبد

خرج

خرج من يده باقرا و الالا من لم يخرج من يده فاجعل
ولاية الاما من اليه فان شهد الشهود انه قال اعتقت
هذا العبد جعلت الولا لانه العتق تقدم قبله فان قيل
ان جعلتها وقفا بقوله وجعلت الولا بفتح حمله الواقف
لانها في يده والملك في الظاهر له قيل لا يجعله واقفا لانه
لم يعلم ذلك وجعلت الولاية اليه لانها في يده فلا تنزع
من يده فان اقربا بها وقف عليه وعلي ولده ونسله
لم يجعله الواقف لان اموال الناس ان يكون الوقف عليهم
من قبل غيرهم فانه ادعي اخذ انه وقف عليه فصدقة
المقر صدق في حصته ولم يصدق في حصته ولده ونسله
فان امارات المقر جلد اقربا لانه سقط سهمه وكذلك
لو قال هو وقف علي ان ولاية الي او علي ان اصراف
غلته بولي او علي ولد فلان علي ان يني افضل بعضهم
علي بعض فهو جايز علي ما قال لا يني وصدقة في يده فاقرا
فيه بجايز حتى يثبت خلاف ذلك قال اخصاف فانه قال بعد
ذلك انا وقفها علي هذه الوجوه والسبل كان القول
قوله الا ان يثبت الشهود بخلافه فيكون علي ما شهد
به واستشهد حاله فقال فانه يقول لو قال هو وقف علي
وعلي ولدي وسلي اجماع واقفا وسيطل وقفه علي
نفسه فانه قال لا يجعله واقفا ولا جعله وقف فقد ترك
قوله وان قال هو وقف علي المقر فانه احتاج اليه
واصدحت فزانة فلان اعطي كل شهرد هما والمقر من قبل
فلان فانه قال لا جعله وقف ولا جعله واقفا فقد ترك قوله
وان قال لا يصح الوقف فخرج من اموال الناس وابطل كل
وقف في يدي من اجل وهو من فزانة الواقف فابي شي افتح

من هذا اذ قال وقفها فلان وهو ميت عليا نولايته الي
فان صدقة ابن الواقف ولا وراثته له غيره او كان له وارث
اخر واقدر مثله كان وقفا باقرا لا ابنت والقياس ان لا
يكون ولا يثبت اليه وان لا يقبل قوله الابن وقوله في الولا
واسحق ان اجعل له الولاية فان محمد بعض الورثة
ان يكون له الولاية لم يثبت الولاية له فان شهد اثنان
من الورثة علي الولاية قبلت وشهادته الولاية والابن
فيه سواء فان لم يكن للمقر له وارث لم اخرجها منه بده ولم
اجعلها لبيت المال اذ في يدي ما جل قال هي وقف
وقفها فلان لرجل معروف فان اقر فلان بذلك اقر
به واثمته بعد موته بان اقرامه فان اكر اطلت الوقف
فان قال هذه الاما من موقوفه والذي علي المقر او
قال وقفها والذي وكانت الاما من له او قال او هي والذي
بان توقف فهو حايير ان لم يكن علي ابيه دين ولم يوصيه
فالقياح ان لا يكون ولا يثبت اليه لانه اقربا للواقف غيره
والكفي استحسن ان اجعل الولاية اليه وكذلك لو قال
او هي بولايته الي استحسن ان اجعله وصيا اذ لم يكن
لابيه وارث غيره فان كان علي الابن او اوصي بوصيه
فان قضا الدين وانما الوصية فهو حايير وان لم يقض
دين يبع بقدر الدين والوصية ثم جعل الباقى وقفا علي
ما اقربه فان كان لايه وامثا اخر فاقرب مثل ما اقربه
فهو حايير وان قال محمد وقال هو ميراث فنصيب المقر وقف
ونصيب الميراث وهذا بعد العلوم والثاني سبل
او حفر عن ما جل ما تتركه اعيان في يد احد هما فيصير

يقول

يقوله وقفه اي علي وقال الاخر هو وقف علينا قال وقف
عليهما لانهما قضا دقا انما كانت في يد ابيهما فان قال وقفها
جلي فهو وقوله وقفها والذي سواء فان قال هي وقف
علي والذي في الولاية الاخر قال اقرام حايير وليس
الميراث الاخر شي لحواله ان يكون هو او غيره ووقف عن
والده حتي يثبت انها كانت للميت فيكون نصيب الميراث
ميراثا له فان ثبت ان المقر هو المالك جعلته منقذ قضا
بها عن ابيه وتكون الولاية له لانها في يده وكذلك
لو قال هذا العبد حرعت اي فهو حر ولا يكون الولاية
ولا لايه حتي يثبت ان الملك كان له او لايه فيكون
الولاية له الملك وكذلك لو قال عن فلان ما جل
عربي فهي موقوفه علي ما فسدت ويفصل بين قوله
عن اي ومن اي او من فلان او عن فلان علي ما ذكر
اذ اقال وقف من فلان ففلان هو الواقف واذ اقال
عن فلان احتدل ان يكون الواقف غيره ولو قال كان هذا
العبد لاي اعقته استحسن اصحابنا في الزام الاب
الولا بقوله الابن ولو قال موقوفه علي والذي فهو
حايير واه نصيبه منه لانه منهم فان ثبت ان المقر كان
هو المالك جوزه له ما يجوز ان يقفه وابطلت ما لا يجوز
له وقفه فان قال وقف من قبل فلان بن فلان لم يصح في
غلبته بشي حتى يحضر فلان او وامثه فيقر به فالوجه حكم
امواله فان قال وقف من ما جل لم يسيبه منعت غلبتها لانه
ليس هناك من يتقرر فان قال بعد ما قطع الكلام وقفها
فلان وسماه لم اقبل لان فلانا لو قال لم اقصه بطلت الوقف
وقد ثبت الوقف فلا يقبل ما يورث في ابطاله وانما يقبل قول

جلي

المقر ومقنا فلان اذا كان متصلا ولا يكون الولاء للمقر
في القياس لانه اقربان الواقف غيره ولكنني استحسن
ان جعل الولاء له فان اقر المقر له بالوقف على الوجه
الذي اقر به صاحب اليد وصدقه صاحب اليد بانه هو
الواقف كما ان المقر له فترضة من صاحب اليد لانه لا يزيلها
عن حوزته اذ من يد يجرى اقرارها فلان وكله بها او لصغير
وهو وصيه لم يتقدم القاصي له ولم يزلها من يده لانه
لو حضر القاي وبلف الصبي وصديق صاحب اليد كان هو
القاصي نزع من يده بغير حق وحكم على صاحبه وهو
غايب باخراج ملكه من يده وكيله وليس كذلك اذ اقال هذه
الامانة التي في يدي وقف من غيري فان القاصي يتزعمه
من يده في القياس لانه للمساكين والقاصي اولى به ولو
قال لا امانه في يده هذه وقف ولا يثبت القاصي فلان
لم يصدق في القياس ولم يذكر هلال الاستحسان وقال
غيره من اصحابنا بصدق ويكون ولا يثبت اليه وكذلك لو
قال ولا لها القاصي ابي ومات ابي واوصي الي صدقة موقوفة
عليه كذا هذا كله سواء والقياس ان لا يقبل وتوقف الفلة
حتى يتبين اصلها عنده قال هلال فان قال قائل هذا لجا
فتل فاقول لو قال موقوفة على ولدي وسبلي او قال
دفعتها الي ابياسها القاصي والقاصي يقول لا ادري كيف
امره فان قال هذا القاصي لا يقبل قوله وان قال يقبل
مقد قاس قوله قال هلال وان قال لا امانه في يده ولا يثبت
للقاصي او ولاها والذي لم يقبل قوله الا بينه الا اني هو
استحسن ان كان من الواقف العتيق ان التوم فان لم يظهر
غير اقراره الزمته حكم اقراره وامرته بقبض الفلة

فان

فان قال ولا يثبت القاصي فلان فلان لو اولى بيني افيت
ودفعتها الي وهي لفلان اليتيم وهذا القاصي لا يجتنب
انه ولاه وانه لليتيم لم يقبل قوله في القياس وفي القياس
ينبغي القاصي فان لم يظهر شي اخر يقع الي المقر ولو كان
الوقوف المتقادم فيظهر الي ما يجده منه رسومها ودوا
القضاء وبجانبه عليه فان لم يجد ثابتي فان لم يظهر شي
وقوم يقولون انها واقف علينا ولا نأخذ لهم امضاء
عليه ولم يدع حيزه وهذا المستحسن في القياس ان
يجلوا على التثبت عند تراض فرقة كل فريق يقول
وقفه فلان علينا ما جمع الى ومثله فان قالوا لم يقفه
وهو ميراث لنا فالقول قولهم وان قالوا هو وقف على
احد الفريقين جعلته لهم دون الفريق الاخر هذا اذا
ثبت ان الملك كان للواقف فان لم يثبت لم اخرج من يد امين
القاصي لانه لو ادعى امانا في يده غيره واتهم اليتيم
انه وقفها لم يستحقه شي لاني يستحقه الله هو وانه وقفها
وهو ما يك فان قال مستني القاصي الذي كان عليه القاصي
هم لهذا اليتيم هو مستني الف درهم من ثمن هذه الامانة
الوقف قبل قوله قياسا واستحسانا لان الزمهم التي
يدفعها ملكه وان كانت درهم بعينها او سائرا وعروض
قبل قوله ولا يشبه العقارات فان ابا حنيفة قال بوقفها
في يد قوم اقرها بانه ميراث وطلبوا من ثمنه لم يقسم بقوم
وما سوى القاء يقسم بقولهم ولو قال هذه الامانة
كانت في يده فلان او وصي الي وهي صدقة موقوفة لم يقبل
قوله مستني بخبر رواه فلان وكذلك لو قال او وصي الي فلان
وكانت في يده وقد كانت في يد فلان قبل ذلك او وصي بها

بن

لهم

الي فلان الذي اوصي به الي فالقول قول وامر الذي
 ذكره اوصي الي ولا يخل قوله انها كانت في يد فلان
 ووصي به الي لانه بدا فاقرب اليه فملا يقبل قوله
 انها كانت في يد غيره اما ضيق ايدي ومنه اقروا ان
 اباهم وقفوا علي شئ وطسوها قبل قولهم ونقد علي
 تلك الوجوه فان ساء بعضهم وجوها وبعضهم وجوها
 احدا محلي حصته كل واحد علي ما اقربه ونصب القايح
 فيما يقسيم غلة كل واحد علي ما اقربه فان كان في الورث
 صغيرا وغايب وقف نصيب الصغير حتي يولد ونصيب
 القايح حتي يرجع فان اقر بعضه الورثة ان والدهم وقف
 علي ثلاثة اولادهم ونسبهم وانكو بعضهم فنصيب من
 اقربا لوقف علي ما اقربه ونصيب الجاهدين ملك لهم
 ولا يدخل الجاهد في نصيب الموقوفين الغلة وان كان الموقوف
 اقربا ان الغلة لجميعهم استحسن ذلك وادع القياس
 واجعل ما احده الجاهد من الغلة كالنصيب لانهم اخذوا
 من غلاتها مثل حصصهم من غلة الوقف وبذلك ولد
 الجاهد مع عنهم فيما اخذوا من غلة الوقف اذا اطلبوا
 ذلك واقروا بالوقف ولا يبطل حقهم بانكاهم والادهم
 فان باع الجاهد ون بعض حصصهم ثم جمعوا الي نقد بق
 الموقوف بالوقف صدقوا علي ما بقي في ايديهم ولا يقبل
 قولهم في طلبه عوا الا ان يصيد قلم المشتري فان كذبهم
 عزم الباعه فتيمة ما باعوا فيشتري به ارض فتكون موقوفة
 مع ما بقى علي ما اقروا به وان كان بعض الباعه موقفا
 ودخل مع الباقي في غلة الوقف لانهم اقروا له به وجميع
 هو في نصيبهم وليس كذلك اذا اقربا من لولاه فقال

الموقوف له ليست في ثم قام الي لم يكن له الا ان يجدد الموقوف
 الا فورا لانه لما جدد عاد الي ملك الموقوف لا يحدد ملكه الا
 باقروا جدد به وبخا الوقف لا يجوز ان يملك الموقوف
 موقوفه عليه فان اقر الي اقراس موقوف عليه
 موقوفه عليه صدق ولا يصح بيعه وتحويله من الغلة
 موقفا ما لم يرضه من الغلة لان الغلة موقوفة الاصل
 فلا يصح بيعه وتحويله بالغلة ولو قال اوصي اي كذا بالغلة
 فقال لم يرعي في ثم جمع الي نقد بقه اخذ الثالث لان
 الموقوف قد يثني فعله ابوه فلا يبطل ذلك ولو قال اخذ
 اخي فكذلك به ثم جمع الي نقد بقه اخذ نصيبه بغيره
 من الميراث قال لخصا انهم ان لم يبرروا ذلك عن
 محله فيه لخصه من قبل وقف وقفه علي من يولد ونسبه
 ما قدمه يد بانه وقف عليه وعلي نسبه وعلي فلان فان
 ما يحدث من الغلة يقسم في اصاب من يد ايشا وكمه الموقوف
 فيه ولا يصح في يد غيره نصيب بولده ونسبه فان
 غلت ما ينفذ بطل اقول له وكان ثمة الغلة لولده من يد
 ولا يملك الموقوفه شي وكفى كذا في كذا الوقف علي من يد
 ومن بعده علي المستألف فان الموقوفه يملكه بغيره
 الغلة ما دام حيا فاذا مات من يد كانت الغلة للميراث
 ويبطل اقراسه وبان ذكره لخصا في هذه الدنيا بغيره
 علي ما ذكرت اما من وعبد في يد غيره جلد اقراسه بان الاقراس
 وقف وقفها ابوه وان الميراث هو ثم ما في الميراث ولا وامر
 له غير هذا الا ان نقد اقراسه وكان الا من وقفوا والجد
 حلا فان كان من يد ما لم يقر فنصيبه ملك له فان
 قال اوصي اي الي ان هذه الميراث صدقة موقوفة ولا وار

له غيره كانت الامراء وقفان خرجت من الثلث فان
كانت بقيت علي الحبث ديت يدي به يقضي ثم يجمل الامراء
وقفات ثلث ما بقي فانه قال لا يي مال كثير لم يجمل
الي كان القول قوله وهذا اول سوا يكون وقفا
من ثلث المال الذي وصل اليه امراء وعبد في يد رجل
اقر اخذنا الامراء وقف والعبد حذر ثم ملكه بشمل او
غيره نقد اقرا به في ملكه وكانت الامراء وقفوا والعبد
عدا واذا ولي القاضى مالا ماضيا لم يجز اقراره فيه
فان قال ادعي فلان وفلان هذه الامراء قولاني القاضى
امرهما الخصوم منهما فاقربه لاحدهما لم يجز لا ترى انه
لو قال ولا يي القاضى امر هذه الامراء وهي موقوفه
او هي لي لا يقبل قوله ولو امره القاضى ان يبيع شيئا
للبيتم فيها ثم اقربه فيهما باع لم يجز من جلا ادعي
علي بيتم شيئا فنصب القاضى قضايا خصم عن البيتم
فاقربها ادعي لم يجز ماضيا في يدي مالا اقربها وقفا
ولم يرد ثم سئل عن الوجوه فسمي مالا لم يقبل منه
في القياس وتكون القلة للمفقرا وتبني استحضار
يجوز لك فانه كان حين سمي سبيلها ثم سمي غيرها او
ما اذ او نقضه او قال بيد ابطلان قبل فلان المقرر له
جانب الاول ولم يجز الثاني فان اقربها بوصية لفلان
بعد فالق استحضار ان قبل ذلك وادع القياس فيه
شاهد ان شهد عليه باقرا من مختلفين في وقف في
يده واحد الاقرا ماني ولي فهو ولي والثاني بالجل فان
فان وقت احدي البيتمين ولم نوقت الاخرى فالوقت
اولي فان لم نوقت واحده منهما حكم بالاقرا من وقف وجعل نصفه

علي

علي احد الاقرا من وقف وال نصف علي الاقرا الاخر فان
مات احد هما كانت القلة للميا في منهما لا يي قضيت بالقلة
لكل واحد منهما فاذا لم يبق مني خاصية كانت القلة
له وكذلك ان شهد شاهدان انه قال علي ولد فلان
وسله وشهد شاهدان انه قال علي ولد فلان اخذ
وسله ولم يوقت فالقلة بينهما نصفان وان كان سله
احدهما اقل عدد امنا الاخر فان بقي من احدهما فقرعتين
واحد والفريق الاخر كثير فالقلة نصفان نصف المولى
ونصف للفريق الاخر ومن هلك منهم فنصيبه لولده
ماتت سلوا وباعه الموقوف حكي ابو بكر الحصاف
عن الحسن بن ميا له مسایل منها موقوف اقرب به مام
في بده فقال دفعها الي من يقر وعني او كان في بده
امراء فاقربتا مالا لهما وقفا علي الفقرا
والمساكين فانه لا يجزى المقر علي ان يكون من جميع
المال وكف يكون من ثلثه فان لم يكن له مال غيرهما كان ثلثا
للمولى ثم وبصرف ثلثه الي ما ذكرناه لما لم يقف الي واحد
جعل كانه هو الذي وقفها فيكون من ثلثه وقال المرفيع
هذه الدراهم دفعها الي فلان او قال هي لفلان او هذه
الامراء وقفها مالا علي فلان وفلان بصدق وبصرف
الي ما سمي ويكون من جميع المال ولا يكون من الثلث
وكانه ذهب الي انه يجعل كالا قوام من قبله ولو اقرب به
لواحد بعينه بشي فانه يجوز من جميع المال ولو قال وقف
علي للمساكين او اقربان بصدق او بصرف الي حج او غيره
فانه يكون من الثلث كذلك هذا ولو ان المرفيع قال في رضى
يؤيد ان مالا وقفها علي فلان ومن بعده علي المساكين

كان اقراهما جازلا وكان موقوفا علي ذلك الرجل ومن بعده
علي المساكين قال ابو بكر والفتيا عن عبد الله علي قوله الاول
ان الامانة تكون موقوفة علي فلان فاذ اعات فلان رجح
ثلاثها الي الوارثه وكان ثلثها وقفا علي المساكين قال
ابو بكر مريض قال كنت متولي وقف فاستهيكنت غلته او كان
عليه مائة لم اورد بها قال ان صدقه الوارثه في الوقف
يعطى من جميع المال وفي الزكاة من الثلث وان كذب الوارث
فكله من الثلث والموصي ان يجعل الوارث ما يعلم انه كان
استهلك من غلة الوقف قال ابو الميثاق قال بعضهم اجواب
فيها واحد لانه لم يفرق بين ما بين يديه عند ابي بكر
لانه يقول لو قال عبد الله لقطه فانه يصدق من ثلثه مريض
في يده اما من اقربان جلا وقفا عليه وعليه ولده
ويسلمه كان وقفا علي المساكين ولا يصدق فيها يديه
لنفسه ولده لان الوقف يكون للمساكين فاذا اقربه ثم
ادعي لنفسه ولده شيئا لم يصدق الا بيمينه وليست كذلك
اذا اقربه لغيره فانه يصدق لانه بمنزلة الشاهد لغيره فاما
دعواه لنفسه لا تقبل مريض قال في الامانة في يده وقفا
الي جلا او استلجدها من اجل يملكها لم يتصدق له ولم
تشرع من يده لانه لم يفرقه لاحد يثق وليس كذلك الوقف
لان اصل الوقف للمساكين وهو حق الله تعالى وقد اقر
بالحق لغيره فاذا ادعي لنفسه لم يصدق ذكر مسابيل مس
هذا الحديث بخلاف علي ما قلناه ان شأ الله واسداه لم
فقد لزم في يده اما من اقربان مس
وقفا علي المساكين او يفرق الوارثه او يبيع وجها يتقرب
به المسلمون الي الله تعالى جازا اقراهما ويجوز علي الوجوه

التي سماها فان كان الاقرا في مرضه والامانة يخرج
من ثلثه فهذا والاول سوا وان كان لا يخرج من ثلثه جازا
اقراهما في قدما الثلث منه فان اقرا سلهما وقفا علي البيع
او سمي وجها لا يتقرب به المسلمون بطل اقراهما واخر
الامانة من يده وجعلت لبيت مال المسلمين وان كان الاقرا
في مرضه وهو يخرج من ثلثه فهو كذلك وان لم يخرج من ثلثه
فقدما الثلث يجعل لبيت مال المسلمين وان اقرا في ميا
وقفا جازا اقراهما فيها يجوز وقفه وبطل فيها لا يجوز
وقفه وقد بينا ما يجوز منه وما لا يجوز في باب وقف
اهل الذمة وما بطل اقراهما فيه يخرج من يده ويجوز له
بيت مال المسلمين لانه لم يسم ما لكها علي ما ذكره مس
الفصل بين الصحة والمرض وما باب احوال من يملك الوقف
ما جلا وقف ما في يده غيره سنة خمسين وما بين ما قد
صاحب اليد انه اشترها للواقف بامره وادي الثمن مس
ماله سنة تسع واربعمين وما بين فان اقرا الواقف انه اشتر
له بامره فهو وقف وان محمد الامر كان القول قوله مع يمينه ولازم
بغيره وقفا لان الشراء اقربانه تقدم منه ماله الثمن منه ماله
فكان له ان يفسده الثمن ولا يثبت الشراء فلا يصح وقفه
وكذلك لو لم يقبل المشتري انه نقد الثمن من ماله وادعي انه
اشترى بامره لانه مدعي عليه الرجوع بالثمن وهو يخرج
قال القول قوله مع يمينه ولا يثبت الشراء فان قال اشترى الوقف
بامره واديت الثمن مظلوما عليه وقال ابراهمة من الثمن كانت
الامانة وقفا لانه لا يلزم الواقف موته وقد اقر الواقف بانه
وقفا وكذلك لو اقر المشتري بالشراء بعد موت الواقف ومحمد
الوارث الشراء فهو يجوز علي ما ذكرت من حياة الواقف ومحمد

وبابه التوفيق ومن باب آخر لا يبي كذا الحضاف
 ارض في يدي رجل اذ عاها اخر فاقام صلح اليد ان
 جلا من المسلمين وقفها علي المساكين جعلها للقاضي
 وقفها ولم يدفع صلح اليد خصوصاً للمدعي بهذا الاقرار
 وجعل المدعي فان اقر له او نكل عن اليمين لم يبطل الوقف
 وغرم قيمته الا ان كان للمدعي وليس كذلك اذا قال صلح
 اليد الا ان كان له او دعيها فانه لا يدفع للمدعي
 عن نفسه ويجعل فانه اقر للمدعي او نكل عن اليمين سلم
 اليه فان حضر المعزله الاولى عليه وقيل للمدعي
 خاصه انه ثبت لان الاقرار صامت مستهلك بالاقراء
 بالوقف فلا يسلمها الي المدعي ولم تضر مستهلكه بالاقراء
 للفاييد فلهذا يدفعها الي المدعي ولو قلنا بالوقف كان
 كل اقترابا من يده انا وقف اراد ابطالها باقراره لغير
 ابطالها وهذا لا يجوز فانه قال صلح اليد وقفها رجل
 واقام المدعي اليه انا له حكم له والاقراء بالوقف
 فان اقترابا من جلا ممدروفا وقفها وحضر ذلك الرجل
 فاقترابا بوقف كان خصما للمدعي علي ما فسرت فان سمي
 صلح اليد موقوما وقال هو موقوف عليهم كانوا خصما
 للمدعي فانه اقر القوم للمدعي انه ملك له قبل اقرارهم
 علي انفسهم في القلة فان ماتوا كانت القلة المساكين
 وانه المدعي وان اقر واحد عن الموقوف عليهم للمدعي
 او نكل عن اليمين صدق فيما يصيبه من القلة ولم
 يصدق في حق غيره ولا في حق المساكين فانه كانت الارض
 في يده قيم والمساكنة عليهما لهما فهو خصم للمدعي شمع
 بينه عليه ولا يستحق القيمة لانه لو اقر به لم يمتنع

وكذلك

وكذلك امين اقامي فاجعلها الواقف في يد رجل ولم
 يوله لم يكن خصما للمدعي فان عصب منه غصب كان له
 الطلب بالرد الي يده ويجعل الغاصب باله لغضنتها
 ولا افوجتها من يده امة في يد جلا اذ عاها اخر فقال
 صلح اليد ان جلا حراد برها واستولدها واودعها
 لم يدفع لخصوصه عن نفسه ويجعل للمدعي فانه اقر
 له او نكل عن اليمين فالتبنا ان يقبل اقراره للمدعي
 لانه لم يثبت فيه تدبير ولا ولادة ولا يدري بموت
 من يعقق فانه كان صلح اليد اقران فلان فلان فلان
 وهو رجل مشهور بدورها واستولدها فحضر المقدم
 له فاقترابا لغيره والا سيلا دثبت وان جدد ذلك كما
 ملكا له فانه كان صلح اليد اقترابا الجاسم يخرع اعتقها
 بجل من المسلمين لم يبال عنه دعوى المدعي انه لا يقبل
 اقترابا بعد ذلك لغيره الا ان يعقم المدعي اليه انا له
 منقصي له بها ويبطل اقترابا بالعتق فانه لم يكن للمدعي
 بينه وبينه الا قاضي ان يجعله ماله عليه قيمتها
 وهي كذا خلفه فان نكل عن اليمين الزمة القيمة للمدعي
 وقد ذكر الحضاف في هذا الباب مساييل وهي من مساييل
 الدعوى وذكر مساييل هي من مساييل ما سبق بيانه والله
 التوفيق باب عصب الواقف رجل
 وقف انا اود اراو وقفها الي رجل ولله العظام به
 محمد المدفوع اليه فهو غاصب ويجرح الا من من يده
 والمخضم فيه الواقف فانه كان الواقف ميتا وجا اهل الوقف
 يطالبون به نصب القامي خصما بجاسم فيه فانه كان رجل
 نقص منق ما كان من نقصان بعد محله لانه كان حيا

ت

بالحكم غاصب وبغيره ما تقدم منه فانه تحبها من الواقف
 او من مالها غاصب فعليه ان يرد على الوقف فانه ابي
 غصبه عند القاضي حبسه حتى يرد فانه كان حصل الوقف
 فحق غرم النقصان وحذف المبرمة الوقف وعمره ما تقدم
 ولا يقسم بين هذا الوقف لانه صميم في الوقف دون الز
 وليس هذا بقلة فانه كان الغاصب اتفق عليها في ابارها
 وكريها وسواقيها وتتبعه خرابها فهو متطوع ولا يرجع
 بشي مما اتفق به من الدام وطيف سطوحها فانه امكنه
 اخذه لخدمه وضمت النقصان وان لم يقدم على اخذه
 فلا شي له وان كان غرم الام من شجر او بني بنا قتل
 له اقلعه فانه كان قلعه ينقص الام من قلع وضمت نقصان
 الام من فان صاحب المتولي من الغرم على شي جاز اذا كان
 فيه صلاح الوقف وكذلك العماره فانه كان الغاصب اراد
 حيطانها او ادخل احد اعلى سقفها وبجاف من قلعه
 ذهابه الحائط لم يطلع واعطى قيمته من غلة الوقف فان
 لم يقدم الغاصب على رد الام من والداه ضمت قيمتها
 يوم غصبها قاله لخصافه على قوله من يرى النقصان فان
 اخذ القيمة ما يتبعها فانه ما دلت عليه الام من دت
 القيمة وعادت الام من وقف فانه اراد الغاصب حبس
 الام من حتى يرد عليه القيمة لم يكن له ذلك لانه الوقف
 لا يكون له هناك لو كان المقصود بدمر فانه لا يكون
 الغاصب حبسه اذ اظهر المدبر ومبعض من ابا فانه على ما
 اخذ منه من القيمة فانه كان قيمتها يوم غصبها الغرم
 ثم غصب من الغاصب غاصبه وقيمة القان اتبع العقيم
 به الغاصب الثاني ولا يشبه هذا المالك الا ان يكون الثاني

غير

غير ملي والخط لاهل الوقف اتباع الاول فانه يتبعه وياخذ
 منه القاد ياخذ الاول من الثاني العتق فان ظمير الارض
 سادت الى الواقف وما وكل واحد ما اقدم من القيمة فان
 ضمت الثاني وكان معه ما لم يكن له ان يرجع على الاول فانه
 اخذ القيمة من الغاصب فضا عتق في يده فلا شي عليه والقول
 قوله مع بينه فان ظهرت الام من وادت الى الواقف يرجع
 الغاصب عليه بالقيمة ولا يرجع به العقم على احد في القبا
 وفي الاستحسان يرجع في غلة الام من قبل اهل الوقف
 فانه استوفى كان ما فضل من الغلة لاهل الوقف لانه فبض
 القيمة لهم لانفسه كالوكيل اذا صنع الثمن من يده
 واستحسن المبيع وما جمع عليه بالثمن فانه يرجع على
 الموكل لانه قبض له فانه قيل لم لا يرجع عليهم اذا كان
 قبض لهم قيل لان الوقف لهم ولغيرهم من المساكين
 وليسوا باعيانهم فيرجع في الغلة اذا كان قبض القيمة
 من الغاصب فاشترى بها امضا بدها من الوقف ثم
 سدت الام من الاولى وعادت وقفا وباع الارض الثانية
 وكان في ثمنها نقصان عن القيمة فهو على القارم بامواله
 قيا سا واستحسانا لان الام من الاولى لما ردت كان مستورا
 الام من الثانية لنفسه فالنقصان عليه والزيادة له فان
 كان فوق غلة الام من التي اشترى بها على اهل الوقف
 ما جمع عليهم فحتمهم ذلك في المسئلة الاولى اذا كانت القيمة
 صاعقة لم يكن ثم شرا اذا وقف ارضا وشط ان يستبدل
 بها شيئا عاها وقبض الثمن فضا ع وادت الام من بعيب
 بقضا فانه يضمن الثمن من ماله ويبيع الام من في الثمن
 الذي ادري فانه كان فيه نقصان كان عليه وليس كذلك

الغصيب اذا امتنع المتولي القيمة وصناعت ثم ردت الاءض
 فالقيمة على المتولي ولا يتاع الاءض فيه لان الارض الذي
 شاط ان يتاع يبطل الوقف فيه اذا بيع وما لم يشترط فيه
 ان يتاع لا يبطل الوقف فيه ابد ا فلا يتاع الداء والاءض
 اذا كانت وقفا فغصيبها غاصبه وعدم البناء وضرب الشجر
 وضمت القيمة ثم ظهرت الداء والنقص فانه يرد الثروة
 الى الوقف والنقص والشجر المقطوع الغاصب ويرد حصة
 الثروة على الغاصب لان الثروة لا تنقل عن الوقف والبناء
 والشجر قد ينقل الا ترى ان البناء لو انهدم بيع اذا كان فيه
 حظ للوقف والثروة اذا انقطعت لم تباع وان جني على الشجر
 والبناء بيد الغاصب جاز واخذ الغاصب منه قيمته والفاء
 معدوم لم يكن المتولي ان يضمن الجاني لان الجاني سلم القيمة
 الى من كان في يده يوم جني عليه فانه كان الغاصب ربح الارض
 فالرماع له وعليه نقصان الاءض وتجعل في عما ربحا فانه كان
 الغاصب لجزء التخييل او الشجر شيئا معدوم قيمته مثله ورفق
 في الوجوه التي سلبها الوقف فانه اعلنت الارض في يد الغاصب
 وتلف فلا ضمان عليه ولو كان ثمره فتلغ قبل ان يصر
 او بعد ما صر فيها فهو ضامن لانه غاصب الثمرة مع الاصل
 انه ضيق يدي رجل اذ عين قوم ان قلنا وقفها عليهم وهو
 ملك لها يوم وقفها واقاموا البيعة عليه فذبحها وقفا
 عليهم فان اقاموا البيعة انة وقفها وكان ملكا يوم مات
 قضي بالملك ولم يقض بالوقف لانه يجوز ان يكون وقفها
 وليست له ثم ملكها فكيف تكون وقفها وتكون ملكا يوم مات
 باب الشهادة على الوقف شهد

باطلة

باطله لانهم لم يبيعوا ما شهدوا به ولم يبيع الحاكم ملككم به
 وهو مجهول وهو كالمبيع الا انه يكون ارضا معروفة يبيع
 شهيدا عند يدها فيقضي بالوقف وكذلك لو قال لم
 يجدها لنا ولكنا نعرف احد رد فالشهادة باطلة وذكره
 الخفاف وكذلك لو قال حدد هالنا وشيئا فالشهادة
 باطلة فان شهدا بانه اقترعنا انة وقف ارضه هذه
 او داءه هذه ونحن جيرانه ونعرف حدوده ولم يجده
 لنا فاني اجيز الشهادة واقول للشهود سمعنا لحد ودماع
 بما سمعونه وكذلك لو قال اشهدنا في الارض وهي فيها
 فلم يجدها لنا فالشهادة جازية اذا كانا يعرفانها وكذلك
 لو قال لا اداننا على حد دها ولم يسم لنا فانه يقبل وكذلك
 لو قال ارضه لكذ او سموا حد دها ونحن نعرف حد دها
 فبئس فان شهدا على حد دها وقالوا لا نعرف احد دها
 فالشهادة جازية ويكلف مدعي الوقف ان يبين بشهود
 يعرفان تلك الحدود ولو قال لا اتم يكن له بالبصرة الا تلك
 الداء فالشهادة باطلة وان حد دها ثلثة ارضه حد دها
 وقال انما اقترعنا هذه الثلاثة جازية الشهادة وقال
 رفر لا يجوز ان قيل كيف يحكم بالحد الرابع قال الخفاف
 اجعل الحد الرابع بان الحد الثالث حتى ينتهي الى حد الحد
 الاول اعني تجاذب الحد الاول فانه حد هالنا شاهدان بحد
 فالشهادة باطلة فانه قال احدهما وقف ارضه مكان
 كذا وكذا الاخر موضع اخر فالشهادة باطلة فان شهد
 احدهما بانه وقف يوم الجمعة وقال الاخر يوم الخميس
 او قال احدهما وقف بانكوفه وقال الاخر بالبصرة م
 فالشهادة جازية وقيل الشهادة على الوقف المتيق

بانه وقف وان لم يهدف وجوهه استحيانا ويكون الفقرا
ولذلك قيل في الشهادة بالاستفاضة انه يقبل وحكي
ابو الليث عن ابي جعفر انه يقبل قال وبه يلحق ويجوز
الشهادة على الاوقاف المشهورة فان شهد احدها
انه وقف فيه بحته وقال الاخر في موضعه فالوقف جائز
من الثلث وذكر الحنفية ان الشهادة باطله لا يني اجملة
وقفا في الموضع فالحق دين بطل الوقف فذلك ابطالها
فان شهد احدهما انه وقف فيه بحته وشهد الاخر انه
جعلها موقوفه بعد موته فالشهادة باطله وان كان
يخرج من الثلث لان هذه وصيته وهذا وقف في الصيغة
فهما مختلفان وكذلك ان شهد احدهما انه وقفه وقفا
باتا وشهد الاخر انه وقفها ان دخل الدار فالشهادة
باطله وان شهد احدهما انه وقفه على الفقرا وقال
الاخر على المساكين فالشهادة قبايزه وقد اجتمعا فان
شهد احدهما انه وقفه على الفقرا وقال الاخر على
اعمال البرجاء ثلث الشهادة والفلة للفقرا لا تزي
انه لو اوصى بثلث ماله لابواب البر فصرفه الوصي في الفقرا
كاشعائرا وان شهد احدهما انه وقف على الفقرا هو
والمساكين وفي ابواب البر كان الفقرا سهم والمساكين
سهم ولا ابواب البر سهم لانه سمي لكل واحد سهمها
ولو اراد الفقرا لم يذكر ابواب البر وان شهد احدهما انه
وقفها على الفقرا والمساكين وشهد الاخر انه وقفها على
الفقرا والمساكين ببعضها وفقرا فزايته هذا الا يشبه
ابواب البر لانه انما شهد للفقرا والمساكين ببعضها لا تزي
انه لو اوصى للفقرا والمساكين وفقرا فزايته اني انظر

الي عدة الفقرا القراية فاضرب لهم في الثلث بعدد هم
واضرب للفقرا والمساكين بسهمين فان كان فقرا
القراية عشرة انفس كان له عشرة من اثنى عشر والفقرا
والمساكين سهمان فكذا لك يقتسم الوقف فاصاب الفقرا
والمساكين جعلتها لهم وما اصاب القراية لم يستحقوه
لانه شهد لهم شاهد واحد ولا يصير ما يصيب القراية
للفقرا ايضا لانه لم يشهد لهم الا الشاهد الواحد الذي
شهد بجميع الفلة ولكن يوقف ذلك حتى يبين الحال فيه
وان قيل فيما جعلته وقفا على الفقرا بقوله في ابتداء
كلامه صدقة موقوفه قيل له فان تقول لو شهد واحد
انه وقف على زيد ومن بعده علي الفقرا وشهد الاخر
انه وقفه على عمرو ومن بعده علي الفقرا فان قال
بوقف ذلك فقد جمع عن قوله وان قال يجعل للفقرا
فقد حصل لهم واجمع الشاهدان علي ان الفلة ليست
لهم اليوم فهذا موضع شبهة شاهدان شهدا انه
وقفها على الفقرا وشهد اخوانه وقفها على الفقرا
وقرايته ووقف واحد فالوقف الاول لانه ليس له ان
يغيره وان لم يكن توقيت منسمة الفلة وضربت الفقرا
بجميع الفلة وللقراية بعدد هم فان شهد احدهما
انه وقف هذه الاماكن وشهد الاخر انه وقفها
جانب النصف الذي اجتمعا عليه وبطل النصف وكذلك
ان قال احدهما علي فقرا القراية وقال الاخر علي
فقرا جيرا انه فالفلة للفقرا اظهر من شهادتهما قولهما
صدقة موقوفه وبطل ما اختلفا فيه وان قال لصدقا
وقفها علي عبد الله وقال الاخر علي زيد فالشهادة

جابره علي الوقف والقلعة للفقر ولو قال لحد هما علي عبد
 وقال الاخو علي عبد الله ومن يد فان لجيزت الشهادة
 علي الوقف واجعل لعبد الله نصف القلعة والنصف الاخر
 الفقرا وان قال لحد هما علي عبد الله وقال الاخو علي
 عبد الله وولده منه بعده قال الوقف علي عبد الله ولا
 يكون لولده وكذلك تطالبه ما اجتمع عليه ثبت وما اختلفا
 فيه لا يثبت ويكون ذلك للفقر ان تطرأ الي عدد وللعبد
 فتقسم القلعة علي عدد هم وعلي عبد الله فما اصاب عبد
 اعطيته واجعل ما بقي الفقرا فان شهد لحد هما انه وقف
 علي الفقرا وشهد اخوانه وقفها علي قوم باعيانهم
 ثم من بعد هم علي المساكين لم تجز الشهادة فان شهد
 لحد هما انه وقفه علي مساكين اهل بيت فلان وشهد
 اخوانه وقف علي اهل بيت فلان سجل اخرون علي المساكين
 جازت الشهادة ويجعل بين فقر اهل بيتها نصفين ثم
 علي المساكين فان قال ارضي موقوفه علي عبد الله وولده
 فانقرض ولد عبد الله فالقلعة كلها لعبد الله وكذلك لو
 لم يكن لعبد الله ولد فالقلعة كلها لعبد الله الا ترى انه
 لو قال اوصيت بثلث مالي لعبد الله ولو شهد انه وقف
 حصته من هذه الدار وما وراءها عند ابيه من هذه الدار
 لم تجز الشهادة في القياس ويجوز في الاستحسان قال
 اصحابنا لو قال وصيت لك حصتي من بعد العبد لم يجز قضي
 بسبب حصته وكذلك الوقف في القياس سجل ادعي
 كرميا في يدي سجل فزعم المدعي عليه انه وقف الكرم
 قال ابو القاسم اذا اراد المدعي ان ياخذ العتمة ان نكل
 فله ان يجلفه فان اراد ان ياخذ الكرم لم يكن له ان يجلفه

قال ابو بكر اذا وقف ارضا واخطا في ذكر حد بن فان كان
 الذي ذكره في الجانب لم يكن الي الوقف وذلك لحد
 ارضا اخوي جازا الوقف ولم تدخل ارضا غيره في الوقف
 وان كان الذي سمي لا يوجد في ذلك الجانب ولا بالعبد
 منه فالوقف باطل الا ان يكون مشهورا مستقيما
 التجديد ارضا في يدي سجل يدعي انها له اقام تقوم
 اليه ان فلا تاوقفها عليهم لم يستحقوا شيئا لانه قد
 يتقف ما لا يملك وكذلك لو شهد المشهود انه وقفها وكانت
 في يديه لانه قد يكون في يده وديعة او غصبا او غير
 وكذلك لو قالوا كانت في يديه الي ان مات وفيه شافق
 فان قتلوا شهدوا لانه كان في يد ابيه حتى مات قيلت
 قيلت معناه مات وتوكلها ميديا فان شهدوا ان فلانا ه
 وقفها عليهم وهي في يدي وامرات الواقف يقول ورثتها
 عنه فقي بالوقف وكذلك ان كان في يد وصية ولا يكون
 الخصم فيه الا وامرات او وصي فان اقلعوا اليه علي
 صلحبه التذان فلا تاوقفها عليهم وهو يملكها فقي ه
 بالوقف عليهم ولا يحتاج الي ارضا وامرات الواقف
 ولا وصيه فان كان الواقف نجبا وهو يجحد الوقف
 فشهدوا علي اقرانه بالوقف حكم به وتخرج منه يده
 فان حضروا جل من عد صف الناس فاقام اليه علي
 اقرانه بانه وقف علي المساكين والواقف يجحد قضي
 بالوقف علي المساكين فان شهد انه وقف عليهما او
 علي احد هما او علي اولادهما او علي سبائهما او ابويهما
 او علي قرابته وهو من الغدابة او علي ال عباس وهو
 من ال عباس او علي مواليه وهو من الموالي فالشهادة

باطلة لانهم يشهدون ان لا تقسمهما اولاد اولادها فان قيل
 لانه الشهادة اعتقدت في الوقف فلا يقبل وان شهد
 انه وقف علي المساكين وعلي فقرا جيرانه وهو من
 الجيران قبلت الشهادة وهما متفرقان لان القرابة
 لا تزول والجيران لو تخلوا انقطع اجوارهما وانما نظر الي
 الجيران يوم تقسم القلة والى القرابة يوم تخلق القلة
 الا ترى اني لا اعطي من الجيران من افتقر بعد مجي الصدقة
 ولا من يتحول واعطي القرابة بحيث كان وذكر الخصال فانما
 لو شهد انه وقف علي جيرانه وهما من جيرانه ان هذه
 الشهادة باطلة وعند محمد في الوصية للجيران ان شهادة
 الجاني لا تقبل الا ترى ان ابا حنيفة قال في مريض اقر
 لابنه وهو نصراني قال اقرنا مجازير ولو سلم قبل موت
 ابيه بطل اقراره ولو اقر لا مرداة ثم تزوجها لم يبطل
 الاقرار ففصل بين القرية وميت من لا يكون قريبا
 يوم يموت ويقال لمن يقول اذا شهد بانه وقف علي فقرا
 الجيران وهو من الجيران لا تقبل الشهادة ما تقول ثبت
 شهد انه وقف علي فقرا مسجد الجامع وهو من اهل
 مسجد الجامع او علي فقرا فقرا كذا وهو من اهل فان
 قال هو جازير فقد ترك قوله وان قال لا يجوز فهذا
 قبيح فان شهد انه وقف عليهما او علي قوم اخرين
 فالشهادة باطلة كلها لانه لا يجعل الي بعضهم شي الا
 ويشي كانه فيه فهو يثبت لنفسه شي كانه قال لا تقبل
 ما جعلنا فيها من شهادتها جازيره للباقيين يعطونها
 لهم ويجعل حصه الشاهد للمقرا فان شهد انه وقف
 علي قرابته وهو من قرابة الواقف فالشهادة باطلة

قبلا

قبلا او لم يقبل لا ينفذ او قيلت اجرت لاولادها الذين
 يجد ثوبه ولا تقبل شهادته اولده الذي خلق والذري لم
 يخلق ولو شهد انه وقف علي فقرا قرابته وهما غيبان
 يوم شهد الم تجز الشهادة لانهما لو افتقرا كان لهما
 حصه الا ترى انهما لو قال وقف علي الفقرا من اهل
 البصرة وعلينا ان افتقرا لم تقبل الشهادة على الشهادة
 وشهادة الوحال مع النسي في الوقف جازيره فان شهد هذا
 علي شهادة شاهد بانه وقف علي قرابته والاولاد
 من القرابة لم تقبل لانهما لو حضرا وشهد الم تقبل وكذلك
 لو كان الاولاد ميتين لم تقبل ايضا لان شهادته لنفسه
 لا تقبل سواء كان حيا وميتا وان كان الاخران من القرابة
 لم يجزا ايضا شاهدان شهدا علي ارض مراح انه جعله
 مسجدا او مقبرة او سقاية او خانة السبيل ثم جمعوا
 عن الشهادة فالسجد مسجد علي حاله وكذلك المقبر
 والسقاية ويضمن الشاهدان قيمة الاماكن المشهورة
 عليه يوم قضى القاضي عليه وكذلك لو شهد انه وقف
 علي المساكين او علي فلان ثم علي المساكين فان جازير
 واقام البيته انه وقف علي من يد ثم علي المساكين وثبت
 بحمد ذلك او يدعي واقام المتنوع البيته فان الحاكم يحكم
 به فان كان ما يدعيه جعلته له ومن بعده للمسكين
 وان كان ما يدعيه وقف عليه فالقلة للمساكين
 فانما جمع المشهور ومنه فثبت المشهور عليه سيل
 ابو جعفر عفا باع ارضا ثم اقام البيته انه كان وقفها
 تقبل بمنزلة مشهور شهد واعلي عتق الجارية قال ابو
 الليث وبه نأخذ وقال بعض الناس لا تقبل ولا نأخذ

يا رجل يقف ارضك علي ان يعطى
 غلته من شأ اذا قال اني صدقة موقوفه لله تعالى
 ابد علي ان اعطي غلته من شئت قال لو تغلبنا يز وقد خرج
 منه ملكه وله ان يعطي الغلة من شأ الا ترى انه لو قال
 ثلث مالي فلان يعطيه من شأ ثم مات الموصي فقد خرج
 الثلث من ملكه وللوصي ان يعطيه من شأ وهذا قول
 ابي حنيفة في الوصية وقولنا وليس للموصي ان ياكل من
 غلته فان قيل لم لا ياكل وقد قال اعطي غلته من شئت
 قيل ليس يعني نفسه لانه يكون معطيا لنفسه الا ترى
 انه لو وصي بثلث ماله الي من اجل يعطيه الوصي من شأ
 لم يكن له ان يلهذه لنفسه لانه يكون معطيا لنفسه ولو
 لامرته طلعت اي ساهي ان شئت لم يكن لها ان تطلق
 نفسها ولو قالت امرأة لرجل من وجني لك شئ لم يكن له
 ان يزوجها لنفسه ولو جعل غلته لولد مجاني لانه يكون
 معطيا ولده لانه لو قال اوصيت بثلث مالي الا فلان يعطيه
 من شأ فانه يجوز ولو قال خذ غلته لحيث شئت او لحيث
 حيث شئت فجعلها لنفسه او وضعها في نفسه قال لو وقف
 باطل بمنزلة الذي وقفها علي نفسه فلا يجوز ولا يشتر
 هذا قوله اعطي من شئت ثم جعلها لنفسه فان الوقف
 لا يبطل لانه لا يكون معطيا لنفسه فلا يكون به واقفا
 عليا بنفسه وان قال ضع مالي حيث شئت او جعلها لحيث
 فجعلها لنفسه جائز لانه لا يكون معطيا بنفسه ويكون واقفا
 عند نفسه وجاعلا لها ولو قال جعلت غلتي لولدي
 وسبلي قال الغلة لولده وسبله ماتا سلوا وهو كالو
 وقف علي ولده وسبله وان قال الواقف جعلت غلته

لغلان ما عاش جائز ولم يكن له ان يرجع عنه ويجوز له
 الي غيره وجعل كانه سماه في الوقف وقف عليه وفقد
 انقطعت مشيئته في غلة هذه الصدقة مادام فلان حيا
 الا ترى انه لو قال اوصيت بثلثي الي فلان يعطيه من شأ
 فقال للموصي بعد موته الموصي شئت ان اعطي فلانا لم يكن
 له ان يرجع عنه ويعطى غيره لانه لما قال قد اعطيت فلانا
 فقد ملكه فلان ساعته جعله له وهذا قول اصحابنا
 في الوصية وقولنا فرق ابو حنيفة رضي الله عنه
 في الوصية بين لفظ الوضوع والاعطاء فقال في الوضع
 له ان يضع الثلث عند نفسه اذا كان محتاجا ولا يجوز في
 لفظ الاعطاء ولو قال اعطوا الحد عبيدي بعد موتي فلان
 ان يمتنعوا بها شأ وان قالوا شيئا ان يمتنع هذا لم يكن
 لهم ان يرجعوا عنه ويمتنعوا الا حد فان قيل لم لا يكون
 هذا مثل الهبة لا تتم الا بالقبض قيل هذا بمنزلة من
 وقف عليه وسماه في الوقف وكذلك الوصية لو قال
 يعطى فلان ثلث مالي من شأ فقال قد شئت ان اعطي
 فلانا جائز وان لم يقبضه ولم يجعل كالهبة وكذلك الوقف
 فان مات الذي جعل الواقف الغلة له عادت مشيئته وله
 ان يجعلها الي غيره لان شرط المشيئة في جميع ما اخرج
 الله ابداءا وانما انقطعت مشيئته في بعض الغلة فله ان
 شأ وفيها لم يكن منه مشيئة فيه الا ترى ان الوصي فيها
 ذكرنا لو اعطي لحد النصف كان له ان يعطي النصف الا حد
 من شأ الا ترى انه لو قال جعلت غلتي لفلان هذه السنة
 انقطعت مشيئته في تلك السنة ومشيتته فيما بعد السنة
 عليهما لها ولومات الواقف قبل ان يجعل غلته لولد كانه

العلة للمعقرا لقوله ابتداء صدقة موقوفه والمواقف في
 حياته ان يجعل العلة لغني وان قال في الابتداء صدقة
 موقوفه الا ترى انه لو قال علي ان اعطي علمتها من شئت
 من قرايتي وفي قرايتي الغني والعقير فله ان يعطي الغني
 من قرايته وكذلك لو قال علي ان اعطي من شئت من هؤلاء
 او من شئت في هذا او لو قال جعلتها لاهل الدنيا اغنياءهم
 وفقراهم فالغنياء ان يكون باطلا لكونهم سواهم سبغ
 الابتداء فوقف علي اهل الدنيا اغنياءهم وفقراهم فانه
 يكون باطلا الا ترى انه لو قال او صيت بثلثي لاهل الدنيا
 كانت الوصية باطله فكذلك الوقف ولو وقف على الاغنياء
 ولم يشترط المشيئة كان باطلا لانه لم يجز لهم ولو قال علي
 ان اعطي علمتها في ولدي فاعطي جميعهم لم يجز في القياس
 لانه علي بعضهم دون بعض وفي الاستحسان يجوز
 يلخص وقوله علي ان اعطي علمتها من شئت او نصبت او
 هويت او نصبت سوا وهو علي ما وصفت ولو قال علي
 ان يعطي فلان علمتها من شأفه وجازيrole ان يعطي من شأ
 في حياة الواقف وبعد وفاته استحسانا وكأنه قال
 يعطيها في حياتي وبعد ما يتي والقياس ان لا يعطي بعد
 حياة الواقف فانه مات الذي جعل اليه المشيئة فالعلة
 للمعقرا وهو بمنزلة قوله امخني وقف علي المعقرا الا ان
 اعلان ان يعطي علمتها من شأفه ولم يجعل اليه المشيئة
 ان يعطي ولده وسنله ويعطي ولدا الواقف وسنله
 وليس له ان يعطي نفسه ولا يخرج المشيئة من يده
 بقوله اعطيت نفسي فان قيل اذ اعطي نفسه فقد
 انقطعته مشيئته قيل له فاقول فيمن قال لمده اوقف

اي عبيدي شئت فاعتق نفسه اله ان يعق بعد ذلك
 غيره فان قال نعم فقد ترك قوله وكيف يبطل مشيئته
 وقد شأ غيره وجعل له فيه المشيئة فان جعل علمته
 للواقف فالوقف باطل وكذلك لو جعل علمته للواقف
 وهو بمنزلة قوله جعلت علمتها لنفسه او سنة لم يقبل
 لنفسه ثم سمي بعد ذلك سبيلا فالوقف باطلا لانه
 لا يكون وقفا في هذه السنة فلا يكون وقفا بعد هاه
 ويصير كانه وقفا بعد انقضاء سنة فلا يجوز والفصل
 بين قوله علي ان يعطي فلان من شأفه او يبيع او يجعل
 ما ذكر فاقبل هذا فان قال علي بني فلان علي ان اعطي
 علمتها من شئت منهم فله ان يعطي من شأ منهم فان قالت
 لا اشأ ان اعطي احدا منهم فالعلة لهم وقد ابطال مشيئته
 وصالحا كانه لم يشترط لنفسه مشيئة وقال صدقة علي
 ابني فلان وسكت فذلك لهم الا ترى انه لو قال او صيت
 بثلث مالي للمعقرا علي ان يعطي فلان من شأ منهم فقال
 فلان لا اشأ ان اعطي احدا منهم ان التلث للمعقرا وقد
 بطلت مشيئته فيه فكذلك الوقف وكذلك لو مات
 الواقف فالصدقة لبني فلان لانه لما مات بطلت مشيئته
 فان قال جعلت العلة لابن فلان دون اخوته جازيrole
 يكت له ان يجوله وله ان يفضل بعضهم علي بعض وان
 يحرم بعضهم فان مات ذلك الابن فمشيئته ثابتة علي
 ما ذكرته في الباب الاول وله ان يعطي جميع بني فلان في
 الاستحسان وفي القياس ليس له الا ان يعطي بعضهم
 دون بعض فانه مات فلان الذي جعل العلة له فمشيئته
 ثابتة بعد ذلك فان قال جعلت لعير بني فلان فذلك باطل

والقلة لبني فلان والقياس ان يبطل مشيئته وفي الاصل
يعطى علي قيااس الباب الاول وكذلك لو قال علي قرايتي
علي ان اعطي من شييت منهم فهو جائز وهو بمنزلة قوله
علي بني فلان ولو قال صدقه موقوفه لله تعالى ابد علي
ان اعطي علمتها من شييت من بني فلان ثم قال لا اشأ ان
اعطي بني فلان وكذا اعطي غيرهم فقد بطلت مشيئته
وليس له ان يعطي غيرهم والوقف علي المقرا لقوله
صدقه لله تعالى ابد او فيه شأ في صرفه الي غيره فاذا
لم يصرف او مات فهو للمقرا وكذلك لو انقضى بنو فلان
فهو للمقرا فان قال وصفتها في بني فلان وسلمها جازت
مشيئته في فلان وليس لاولادهم ونسلهم شي لانه
شأ المشيئة فيهم خاصة دون اولادهم فان قال علي
ان يعطي فلان علمتها من حب فقال فلان جعلتها لبني تميم
فالوقف باطل كانه سمي لبني تميم في غلة الوقف فان قال
علي بني فلان علي ان يعطي علمتها من شييت من بني فلان
فقال فلان جعلتها لبني تميم فالوقف جائز لبني تميم
وقوله لبني تميم باطل ولا يشبه هذا الاول لانه جعل
المشيئة في بني فلان فمشيئته في غيرهم باطل وفي الفصل
الا والجعل له المشيئة مطلقا فان جعلها لمن يجوز عليه
الوقف جائز وان جعلها لمن لا يجوز فالوقف باطل وكان
سماء في عقد الوقف باب الوقف

او تسعة اعشاشها او جميع الغلة الا انها ولصدا
لوصد واحد منهم جائز ولا يكون له الرجوع عنه وبصير
كانه شأ طيع اصل الوقف هكذا فان كان وقف على ثلاثة
اخوة ثم قال فضلت فلانا علي اخوتي بنصف غلة هذه
الصدقه كانت له ثلثاها وللأخوين الثلث يكون له النصف
بالتفضيل والنصف الآخر بينهم اثلاثا يكون له السدس
مع النصف فله الثلثان فان جعل جميع الغلة لواحد لم
يجز وهذا القياس واحد وليس بالتفضيل ولا بد ان يعطى
كل سجل شيئا فشيئا الا ترى انه لو اوصى بثلث ماله الي فلان
يعطي ولد فلان علي ان له ان يفضل بعضهم علي بعض
ولا يجزى واحد منهم فلا يعطيه شيئا وكذلك لو قال علي
بني فلان وسلمهم علي ان لي ان افضل بعضهم علي بعض
فله ان يفضل من الولد والنسل ما شأ علي ما ذكرنا فان
قال لا اعطي بني فلان وسلمهم واعطي غيرهم لم يكن له
ذلك لانه لم يجعل لنفسه مشيئة في غيرهم وقد انقطعت
مشيئته فقام وصاى الوقف عليهم جميعا لانه ابطال مشيئته
التي جعل لنفسه في التفضيل فكانه لم يشترط مشيئته
عند الوقف ولو قال علي ان لي ان افضل بعضهم من شييت
فجعلها لواحد جائز لانه اخص واحد ولم يعط الباقيين
فهو لخصها فان قال اخصت فلانا فجميعا فهو
جائز فاذا مات فلان عادت مشيئته وهو بمنزلة قوله
خصصت به فلانا هذه السنة فاذا انقضت السنة عادت
مشيئته واذا اخص واحد او اثنين لم يكن له ان يجعلهم
الي غيرهم فاذا قال لا اشأ ان اخص واحد فالقولة كلها
لهم وقد انقطعت مشيئته فان عصى واحدا ثم عادت

مشيئة ولو قال علي ان احدم من شئت فخرهم الارجلان وليس
 له ان يخدمهم جميعا فليتأمل لانه قال من شئت منهم وفي الاحتسا
 له ان يخدمهم جميعا وقد حرم من الوقف وليس له ان يرد ها
 عليهم ولو صام الوقف للمفقرا الا ترى انه لو قال علي ان احدم
 من شئت فخدم جميعهم وجب ان يكونوا وليس له ان يعيد في
 اليهم لانهم صومهم وانقطعت مشيئته وكذلك لو قال حرم منهم
 هذه السنة فليس له في غلة هذه السنة حق وهي للمفقرا
 والمشيئة له فيها بعد ذلك فان مات في السنة او قال انقطعت
 مشيئتي هذه السنة فغلة هذه السنة للمفقرا وما بعد ذلك
 لبيني فلان وهو بمنزلة قوله عليها للمفقرا هذه السنة وما
 بعده ثاثة بعد ذلك فهي لبيني فلان فان مات قبل ان يخدم
 احد امهم والغلة بينهم جميعا فان قال حرمهم حيا في الغلة
 حيا للمفقرا فاذا مات كانت الغلة لهم ولو قال علي ان امنع
 من شئت فهو بمنزلة قوله اخذ من شئت وكذلك لو قال
 اخذ من شئت منهم فخرج واحد منهم او جميعهم جازوا
 الغلة للمفقرا فان اخذ واحد منهم اراد ان يدخله لم يكن
 له ذلك فضاء الوقف علي الباقي لان له المشيئة في الخروج
 وليس له المشيئة في الارخال ولو قال اخذت فلانا من غلته
 وفيها غلة فهي علي الغلة الموجودة وهو في الغلان الاخذ
 اسوة شركا به وان لم يكن فيها غلة فقد خرج من غلته
 ابد الا ترى انه لو قال او صيت فلان بغلة ام حتى ثم مات
 وفيها غلة فله تلك الغلة وحدها وان لم يكن فيها غلة اعطيت
 غلته ابد وكذلك الوقف وهذا قول ابي حنيفة في الوصية
 وقولنا ولو قال اخذت فلانا او فلانا فقد اخذ لهما
 وله المشيئة في تعيينه فان مات قبل ان يبين فتسقط الغلة

علي

علي عدد من لو خذ جميعهم وصوب لهما من بينهم واحد وقيل لهما
 اصطلاحا فخذ الضيق والوقوف ابد الا ترى انه لو قال فلانا
 او فلان لخدمهم وحلف لهما فان اصطلاحا اخذ او ان لم يصطلاحا
 لم يلحقه او لو قال اخذت فلانا لابل فلانا فقد حرم جميعا
 ولو قال علي ان ادخل من شئت فله ان يدخل من احب وليس
 له ان يخرج منهم احد الا انه شرط الادخال ولم يشترط لحد
 الا ترى انه لو قال فلان حرمي في ان تاذن له في التجارة فله
 ان ياذن وليس له ان يحرم ولو قال علي ان ادخل فيهم من
 شئت فهو حايير علي ما قال فان مات قبل ان يدخل احد اقاله
 لهم وله ان يدخل من احب وليس له ان يخرج فان قال ادخلت
 فلانا في غلته ابد فهو كما قال وان قال ادخلته سنة لم يكن
 د اخلا الاسنة واحدة وان ادخل فيها غنيا او فقيرا جاز ولا
 يكون له ان يخرجها فان قال علي ولد عبد الله علي ان
 ادخل فيه ولدني يد له لم يكن له ان يدخل فيها غيره ولدني
 ولله ان يدخل فيه ولدني يد لهم ويكونونه اسوة لولد عبد
 الله فان قال لا اشأ ان ادخلهم فقد انقطعت مشيئته فيهم
 ولو قال ولد عبد الله فان وقف بعد وفاته علي ولده
 وولد ولده ونسله وهي تخرج من الثلث فاذا انقرضوا
 فللمساكين مشيئة الغلة علي ولده ونسله علي عدد
 الزوجين فاذا اصاب ولد الولد والنسل فهو لهم بالسوية وما
 اصابه ولد الصليب فهو بينه وبين ساير الورثة المذكورين
 حظ الاشقيت وتدخل الورثة فيها اصابه فتلصق منه لان
 الورثة لولد الصليب لا يتخونه لانه وامرث فلو كان بعض
 الورثة قد مات كان نصيبه لو كان حيا بين ورثته علي
 مقداره مواريثهم فان مات واحد من ولد الصليب فسقط الغلة

جهم

علي عدد ولد الصليب فما كان نصيب الهاك لو كان حيا فهو
لولده وولد ولده ونسله وما اصاب ولد الصليب فهو
بينهم وبين جميع ورثته الميت علي قدر موارثتهم قلت
فياخذ ولده من هذه الوقف من جهتين قال نعم
سعي الواقف لذلك من والدهم انقطع وصاحب ولده
وصيته من قبل الواقف وهم تجوز الوصية لهم فيصح
الوقف في الوصي عليهم ويكون بينهم بالسوية وما صار
لابيهم في حياته من الفلة يقتضي دينه منه ويكون الباقي
ميراثا بينهم فياخذون من جهتين فان قال بعد وفاتي
وقف علي ولدي وولد ولدي وسلي فلجاء الوارثه
قال الواقف جاز علي ما شرطه والاقسم منته الميراث فان
قال ما بقي موقوفه بعد وفاتي علي فقرا قراي لم يدخل
ابنه وميراثه من قرايته فيه والمعي عندنا وقع علي قد
الدين لا بد قوله قال اصحابنا لو قال اوصيت بالفسادهم
في قراي لم يدخل الوالد والولد فيه وليس من القراية
وولد الولد من القراية قال يعقوب عندنا بالبحر لا يدخل
ولد الولد وهم عندنا اقرب من القراية فان وقف علي
المقرا وقال من احتاج من ولدي وولد ولدي وسلي فهو
له فاحتاج بعض ولد الولد فهو لهم وما اصاب ولد الصليب
فهو ميراث وما اصاب ولد الولد فهو لهم علي ما سمي الميت
وما ذكر منه هذه الجنس فهو جري علي هذه المعنى فان قال
علي ان يعطي من كان مقيما من ولدي وولد ولدي وسلي في
كل سنة ما يكفيه بالمعروف واجاز الوارثه والاصحاب
من الثلث قال الواقف جاز فان قصرت الفلات عن كل ما سمي
بدي بولد الولد فما فضل كان لولد الصليب والاجاز الوارث

من تجوز له الوصية كما لو قال ان مات فاعطوا هذا الاضي مائة
درهم من ثلثي واعطوا ابني ثلث مائة درهم واجازت الوارثه
فقتل الثلث عنهما فانه بيد ابنا الاضي والاجازت الابن
الاضي الثلث فان فضل من الفلة شيء كان لولد الصليب
لاستكمالهم الوارثه فيه لان الوارثه قد اجازت الوصية
فان لم يكن له غير هذه الاجازة فالجاء الوارثه بثلث
فيكون لولد الولد والثلثان لهم وبين ولد الصليب
بضرب ولد الصليب ما سمي بينهم وبضرب ولد الولد ما
بقي لهم لان الثلث جاء لهم من غير اجازة والثلثان وقف
علي الاجازة فيقتسم علي ما قلنا وان قال ما بقي صدقة
موقوفه بعد وفاتي علي وجوه سماها وسمي اهلها
ثم وقفها علي وجوه سماها غير الوجوه الاولى فالفلة هي
بينها نصفين كما لو وصي بثلثه لرجل ثم اوصي به لآخر
فانه يكون بينهما نصفين وكذلك لو قال علي ما بيد ثم
قال بعد ذلك علي عمرو فهو بينهما فان مات احدهما لم
يرجع نصيبه الي الآخر وكان للمفقرا الا انه جعل لآخرها
للمفقرا فان قال ما بقي صدقة موقوفه علي ولدي وله
ولد وولد ولد فالفلة لولده سواء كان واحدا او اكثر
ولا شيء لولد ولده انقص ولد الصليب او لم ينقصوا
فان لم يكن له ولد للصليب يوم وقف وكان له ولد وله
فهو لهم الا ترى انه لو قال اوصيت بثلثي لولد فلان ان الوصية
لولده للصليب وولد ولده فان لم يكن له ولد وكان
له ولد ولد فهو لهم وقد قال قوم من الفقهاء ان تقضى
ولد الصليب فالفلة لولد الولد ما قلنا سلوا فقرا لاهل لوقا
علي ولدي فاذا انقصوا فللمفقرا فانقص ولده وامواله

ولد فان قال لا اعطيه فقد ترك قوله اليسوا هم الولد اذا لم يكن
 له ولد الصليب وكذا لو قال فاذا انقضوا فللقدر افعلي
 اخوتي ويقال اذا مات ولد الصليب كلهم وقيل ترك كل واحد ولدا
 فان قال ما ترك كل واحد ولده قيل ينبغي ان يبين فيما بينكم
 ان يقسم بينهم على عدد رؤسهم كما نه سواهم وتعالاهم حاجة
 الناس في وقوفهم الى ان يقولوا فهو لولد وولد لولد وهو
 لهم وان لم يقولوا هذا فان قال يريد به التاكيد قيل ينبغي
 على قياس قولك انه اذا لم يكن له ولد لصليبه وكان له ولد
 ولد وولد اسفل ان يعطى الاعلى دون الاسفل كما يعطى ولد
 الصليب دون ولد الولد وباسه التوفيق وبه الحمد والمنة
 قال ابو القاسم لا يجوز ان يجعل من تراث سوه المدينة الا
 ان يكون اهدم ولا ينقطع به سبيل ابو بكر عنما نوت بين
 شريكين وقف احد هما بحبيبه فقال لا يصير لوج الوقف
 بخير من شريكه الا ان ياذن له القاضي عن اي القاسم في
 رجل وقف امنا ثم غرسها اشجارا فان كان من غلة الوقف
 فهو للوقف وان غرس من مال نفسه فان ذكر انه غرس
 للوقف فهو للوقف وان لم يذكر شيئا فهو ميراث عنه وسيل
 ابو القاسم قال جعلت نزل كرمي او غلة كرمي كوما يصير
 الكرم وقفا لان التزل يصير وقفا لوقف الكرم وكذا الغلة
 وعنه في حريجه قال اخرجوا نصيبي من مالي يتعد في ثلث
 مال لان ذلك نصيبه عن نصيبي بن يحيى في دياح الكهنة
 ان اخلق قال لا يجوز اخذه وللسلطان بيعه ويصرفه في
 امر الكهنة سبيل ابو القاسم عنما نوت وقف مال علي بن
 ملوك وقال ذلك الحانوت علي حانوت اخذ فتعطت الحانوت
 وطلب صاحب الملك اصلحه فان كان يريد القيمة من غلة

الوقف

الوقف شي اخذ بان يرد ما مال منه الى حد الوقف وان لم يكن
 يرد غلة ففع الى القاضي ليسند في عليه في اصلحه رجل
 وقف شجرة باصلها وينتفع باوراقها وزر وترك وصرف
 الى سوا وقفه عليه وان لم ينتفع باوراقها قطع
 ونصه في ان اخاف القيمة على الوقف من وارث او سلطان
 روي عنه ابي يوسف انه يجوز له ان يبيعه قال ابو الميثاق
 لا يجزي هذا القول لانه خرج من ملك الادمية اذا وقف
 وقال تخلف غلة الى منتفعه المسجد قال ابو القاسم لاه
 يشترى جنانه وليست فيها منتفعه للمسجد وسيل عن رجل
 حفر مقبرة فقرا لنفسه فدفن فيه اخو ميتة قال لا يكره
 له والمسيكين ان لا يوصف الذي حفر القبر اذا كان في المكان
 سعه سبيل ابو بكر عنم قال ما في هذه السبيل واهل تلك
 المدينة لا يجهلون منه الوقف ولم يبين انه اراد به الوقف
 قال يكون ميراثا من علي بن احمد قال اذا جعل داره رباها
 فهو افضل من ان يشترى بثمنه عبيد ابيعتة قال ابو الليث
 ان وقف علي عمارته الرباط فهو افضل والا فافضل افضل
 وان تصدق بثمن الدار على المساكين فهو افضل من القفق
 سبيل ابو القاسم عن مقبرة المشركين هل يجوز ان يجعل
 مقبرة للمسلمين قال ان لم يكن يفي من اثارهم شي جاز
 وان كان عظامهم باقية فلا بأس ان تبتاع وتدفن كانت
 موضع مسجد سول الله صلى الله عليه وسلم مقبرة للمشركين
 فبشئت واتخذ مسجد سبيل ابو بكر عنم استلجوا ضا
 وقفيه وبني فيها نوتا ثم بنى على الغلة فان كانت القيمة
 لغيره كل شهر فللقيم فسخ الاجارة عند انقضاء كل شهر وان
 كان فيع البنا لا يغير بالامانة فعه المستلجرو ان كان

بضمه عدم القيم لا يفتحه من الغلة الوقف ويكون البناء
 الا وقف وقف وسيل ابو جعفر عن صبغة في يد رجل جاسر
 وصبيحة في يد غائب ادعى رجل ان الصبيحة وقف عليه وعلى
 اولاده وقفه فانه فان شهد الشهود بذلك الوقف وانه
 وقفها وقف واحد ايدها بغير وجهها وموتها وتصرفها في
 في عناية كل واحد منهما فقي بوقف الصبيحة وان شهد
 بوقفين فتصرفين لم يقف الا بنصيب الحاضر وسيل عن
 امر اقبلت ارضها بقبرة ودفت فيها ابنا والارض حال
 يرغب عن دفت الموتى فيها فسادها قال لا تقبى بقبرة
 ولها بيعها والمشتري ان يامر برفع الميت سيل ابو جعفر
 عن مرتد ايدفع الي مرتد بدينهم قال لا ولكن جعفر
 له حفيوه ويلحق فيها قال ابو جعفر لا ينبغي اخراج الميت
 عن القبر فيغير عذر والعذر فيه ان يكون دفت في ارض
 مضمونة ونحوه وقال لا يحكم بالوقف بوجوده حتى يثبت
 فيه خطوط عدول وحكام قد انقضوا ولا بان يكون لوح
 منسوب على باب خانوت ينطق بالوقف ما لم يشهد الشهود
 بدلو اشتري رجل من غلة المسجد المسجد غلة قال محمد بن
 سلمه يجوز قال ابو الليث هذا استحسان وفي القياس
 لا يجوز ينبغي ان يشتري بامر القاضي ولو اشتري خانوتا
 يستقل ويبيع عند الحاجة فهو اقرب الى الجواز سيل ابو
 عن سباط كثير وابوه وعظمت موتها قال ما لا يصالح
 لها سبط له بيع وصرف منه في مصالح الرباط والمحتاج اليه
 وما كان منها لسيل ما ربطت لا يجزي بيعه وكذا ان لم
 يجزى اليها اهل ذلك الرباط فلا بأس بان يرسل ما زاد على
 قدر الحاجة الى اذن سباط الى ذلك الرباط يجوز عليه وقف

وقف

وقف لا يجوز فكذا قال ابو القاسم وقال ابو بكر لو اذن
 له القاضي بانه سيل ابو بكر وقف وقف على هاتين المسجد
 اتخذ القيم من ذلك شرفا ونقش المسجد قال لم يجوز له ذلك
 وهو سباط ابو بكر وقف وقف على اطلاق ما اندر
 من المصالح قال الوقف باطل لانه ليس من اوقاف الناس
 ما جمل وقف دار علي مسجد علي ان ما فضل من عمارته
 فهي للمنفقوا فاجتعت غلة كثيرة قال ابو بكر وابو جعفر
 لا يصرف الى الغنم ولكن يوضع لغلة المسجد والدار تحتها
 اليه وقال ابو الليث لا يختار عندي انه لو اجمع ما يملك
 عمارته الدار والمسجد منه لو اجتمع اليه صرف الزيادة
 للمنفقوا ما جمل بي في ارض الوقف بنا فانه مؤمن بضمين بي
 ان يكون وقف كان وقف وان لم ينو لا يصير وقفها هكذا
 قال ابو بكر وكان ابو جعفر يقول لا بد من وقف لان وقف
 البناء هذه لا يجوز قال ابو الليث يقول اي بكر بل اخذ
 لان البناء يصير وقفه على وجه البيع رجل استاجر
 دارا وقفه فربطه دابة في الرواق في موضع لا يربطه
 ضرب منه بيب عليه ضما نه هكذا قال ابو القاسم وسيل
 ابو القاسم عن رجل وقف صبغة على فقير المسلمين
 وله ابنه محتاجة ولها اولاد محتاجون قال ان كان الوقف
 في الصنف فانه يصرف اليهم وان كان في الموضع لا يجوز ان
 يصرف الى الابنة ويجوز ان يصرف الى اولادها

هذا الخبر انتهى اليه كلامه
 رحمه الله واعاد علينا وعلى المسلمين
 من بركاته وصلى الله على
 سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
 وسلم امين

وكان الصالح من بني
 في يوم الاحد في شهر
 من سنة الف وستمائة

٥٠ غلاف
٥٠ ورق

هذه اوراق فاخر التمام

اي حقه عبيد الله

ابن الحسين

الناصري

محمد بن
علي

١٢١٨
١٢٤٥
١٢٦٨



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نتقي
قال الشيخ الامام قاضي القضاة ابو محمد عبد الله بن الحسين
الناجي رحمه الله تعالى لقد همت باختصاص كتاب الوقف
لملال بن يحيى فترونت فيه زمانا لمست نفسي فيه وقتل
ما وجدت فيه كلمة ساقطة ايضا اليه عن معني فابنده
ثم استغنت بالله تعالى علي اختصاص كتابي ابو بكر بن هلال
ابن يحيى والحمد لله والخصاف البصري من محبها الله
تعالى واستغنت اليها ما وجدته في كتبنا والله تعالى ولي
تيسيره والاعانة عليه والنفع به وايضا اسأل الله تعالى
خالصا لوجهه وهو الموفق منه وكرمه باب
الفاظ الوقف والصدقة اذا قال الله في هذه موقوفه
او محرمه او وقفته امي او حرمتها وصاها ووقفا
علي الفقرا علي قول ابن يوسف وعثمان البيهقي وعليه
العتوي وبهم من ظاهر هذه اللفظ الوقف علي الفقرا والمساكين
يقال هذه اوقاف فلا تفقد غلب استعمال هذه اللفظ
في الوقف ولم يخلط في الثوب والمال والحيث وقال
ابو خالد يوسف بن خالد السعدي صاحب ابن خيضر
الله وملال واحد بن عمر ولا يصير به اللفظ وقفا
وهو باطل لان الوقف يكون للفني والفقير ويقف
الواحد لمقتدا دينه وتنفيذ وصاياه ويقول وقفته هذه
الامانة بعد موته لعيالي فلا يسمونها ويقف الفاني المال
علي واحد فلا يصح عني يمين ويقر به ما يقتضي معنى
الصدقة والمساكين كذلك لو قال وجيعة وقف ومعي
قوله وقف وجيعة عدم لا يباع ولا يورث او قال موقوف
علي ولدي وسلي ابدا فانه لا يصح عندهم لانه لم يبيد

للصدقة والمساكين ذكر ولم يات بلفظ يمين عن غير ما يمين
عنه الوقف وان قال الله في موقوفه علي ولدي او قرائتي
وهم يجزون فالوقف باطل في قولهم جميعا وانما جاز ابو
يوسف رحمه الله تعالى اذا لم يسم انسانا بعينه وقال
يجوز وقف علي الفقرا فاما اذا سمى انسانا بعينه لم يجز
الا ان يذكر الصدقة ولو قال الله في موقوفه علي الفقرا
او علي اعمال البرحانة عنده وان لم يقل صدقة ولو قال
الله في صدقة محرمه مجاز وقوله محرمه وموقوفه سوا
وقال السني هذه الفة اهل الحجاز وهي اقوى عندهم من
قوله موقوفه وقال لو قال الله في هذه صدقة موقوفه مجاز
يوقف اصلها ويتصدق بفلانها علي المساكين ابدلان علم
بهذا انه لم يرد وقفها للدين والوصية والعيال وكذلك لو
قال صدقة محرمه وكذلك لو قال موقوفه لله تعالى ولو
الله تعالى او طلب ثوابه او علي وجوه الخير او علي وجوه
البر او علي اكفان الموتى او علي صغار القنوم او سقى الماء
او علي مرمة المسجدة او الحصون او القنوم او في عمارة
ذلك وقال بعض الحكماء انه لو قال الله ابدلان يكون
وقف لان من ابواب البر الذي يتقرب به الي الله تعالى الفد
واجب وغير ذلك فاذا لم يمين لم يجز ولو قال الله في هذه
موقوفه علي الفقرا او علي ابن السبيل او علي الزمي او
المسقط عليهم او في الرقاب او يفتق بفلانها الرقاب او يعان
بفلانها المكاتبون جائز لان ذكر وجه لا يقطع او قال صدقة
موقوفه علي التيامي او لم يسم الصدقة فهو وقف مجاز
وهو الفقرا التيامي دون اعتبارهم الا ترى انه لو قال الله
ما في بعد موتي لتيامي بني فلان وهم لا يجزون فهو الفقرا

منهم ولو قال انه مني موقوفه علي تلاميذي بني فلان وهم لا يحصون
فهو باطل لانه لم يجعله لوجوه البر الذي لا ينقطع ولو اخذ
هذا الجملة الفيق والمفقير فيه سوا ومن سخط طمحه الوقف
ان يكون موبدا لاسمك لحد ولا يرجع الي ملكه ولا الي ملك
ولاشئ ولوجوهنا هذا او مائة الموقوف عليه رجع الي ورثته
الواقف وهذا لا يجوز ولو قال صدقة علي فلان ولم ير عليه
كان باطلا الا ان يسلمه اليه فيكون ملكا له ولا يكون وقفا
ولو قال علي فلان ابد لجاني لانه اذا قال ابد فقد اوجبها
للمساكين ولو قال صدقة موقوفه علي فلان جاني ولو
قال وقف علي فلان صدقة جاني والتقديم والتأخير
فيه سوا ولو قال انه مني هذه موقوفه علي فقرا قرابتي
كان باطلا لانه يحاط بهم ولم يقل صدقة ولم يجعلها
للمساكين ولو قال علي ارا مني بني فلان وهم يحصوننا
لا يحصون فالوقف جائز وهو الفقرا منهن لانه كانت اولف
تحدثت والامانة المودة التي بلغت مبلغ النساء وكان لها
زوج مات عنها او فاما قد دخل بها او لم يدخل بها ولو قال
علي ايا مني بني فلان فان كنت يحصين فالوقف جائز والا بيم
المودة التي لاني زوج لها وقد جوعت بسكاح او جوعت غيبه
كانت او فقيرة ويخلو من حدث فيه فان كنت لا يحصين فالوقف
باطل وقال امحنا اسم الامم يلزمها وان كانت صفيه
ولو قال علي ثيب بني فلان وهي يحصين فهو جائز والثيب
المودة التي جوعت صفيه كانت او كبيره غيبه كانت او فقيرة
كان لها زوج او لم يكن فان كنت لا يحصين فالوقف باطل ولو
قال علي ايا مني بني فلان فان كنت يحصين فالوقف جائز وان
كنت لا يحصين فالوقف باطل واليكرا التي لم يتكدر بها جانيه

كانت

كانت او كبيره غيبه كانت او فقيرة كان لها زوج او لم يكن فان
كانت العذبة ذهبت بغير حجاج فهي بكرة وان قال انه مني صدقة
موقوفه علي او في الصدقة لم يكن وقفا لان الجاني والصدقة ليسا
بصدق فان قال علي او في الصدقة عيني جاني وان قال
صبيعتي هذه السبيل قال ابو القاسم ان كان من اهل الخبيثة
يغصون به الوقف صاه وقفا قال ابو بكر الاسكافي بيع
الداه والصدق بثمنها افضل من وقفها ووقف الضيفة
افضل قال ابو بكر لو قال ان مت من موصي فقد وقف ارضي
لم يخرج مائة او برا قال ابو جعفر رحمه الله ان قال ان مت
فلجعلوا مني وقف جاني وقال ابو حنيفة مني الله عنه
لو قال انه مني هذه صدقة وسعي صدودها فانه ينبغي ان
يتصدق بها علي الفقرا او يبيعها ويتصدق بثمنها كل صدقة
لا تقف الي احد من الناس فهي للمساكين وكذلك لو قال
ما لي صدقة او ان مني صدقة في المساكين او قال صدقة
وسكت ولا يكون وقفا وهي بمنزلة النذر مثل ان يقول
هذه الدراهم صدقة فعليه ان يتصدق بها وهو بمنزلة
قوله علي انا تصدق بهذه الدراهم فانما ثقيته ان يتصدق
ولا يجبره عليه ولا يجوز القاضي بينه وبين ما جعله صدقة
ولو مات قبل ان يتصدق به كان ميراثا وليس عليهم ان
يودوا عنه ولو اوصي به فله ثلثه كما لو كان عليه زكاة
ماله او كفالة ايمان او نذر او حج فانهم لا يودون عنه بعد
موته وما وي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال ارضي
صدقة يخرج عن ملكه الي الفقرا واتفقوا انه لو قال تو وصيت
او مالي صدقة انه لا يخرج عن ملكه ولو قال يعيرني بدنه
يخرج عن ملكه وكذلك لو قال انه مني هذه صدقة لا تباع فانه

ق

فانه يوموان يتصدق بها ولا يكون وقفاً وكذلك لو قال صدقة
 علي التياحي وفي وجهه خير واجي والبر والصدقة وقال الحسن
 انما يشترط ان يكون في وجهه اكله وان لم يكن يوقف نقول هذه
 الحسن انما لومات وعليه ديون هل يقتسم الخافض تركته
 بينا الفرما والزكاة والكفارة والنجح لانفسه ولكنه يحمل
 تركته للفرما ولو باع الخافض ماله في حياته انقسم ثلثه
 بين غرمائه وهذه الوجوه هذا اذا لم يقبله فاجب في المنتقى
 ابن سماعه عن ابي يوسف ان لو قال في وجهه صدقة قبل ان
 هذه علي المساكين فان مات قبل ان يمضي فهو ميراث وان قال
 ذلك في مرضه فهو وصية وهي صدقة علي المساكين وقال
 اذا قال ذلك في صحته فانه يجوز علي قول من يرى الوقف
 جائز من قبل ان لو قاله موقوفه علي المساكين جاز فاذا
 قال صدقة فهو اجوز وفي المنتقى عن ابراهيم عن ابي يوسف
 في الوصايا جعل شيئا في سبيل او في الرقاب او في الفات
 قال لمجعله في السبيل يعطيه المجاهد في الرقاب والقرو
 والذي يجعله في الرقاب يشترط به الرقاب فيعتقهم وان
 اعان به المكاتبين جاز والذي جعل في الفارمين يعطي
 الرجل المظوم الذي عليه الدين ولا يتجمل به **باب**
 ما يجوز وقفه وما لا يجوز ويجوز وقف الفقار مثل الاراض
 والدور والخوانيت ولو وقفها فيها عبيد وثيران بها
 فيها فهو جائز وما اعطى ما جنى الله عنه وقفها فيها
 وما فتيق فيها وكف ذلك لانه في الاموال العمل فيها بقبر
 وقفها معها وينبغي ان يسمى عدد العبيد والبقرة وتعتقهم
 من غلة ذلك الوقف فان ضعف احد عن العمل استبدل بغيره
 ذكر ويكمل عن الثاني من غلة الوقف ولا يبيع الا بالار (قاضي)

فان استثنى ان يبيع ما يري بيمينه جاز بيمينه قال الحنف
 وللوالي ان يبيع ما تطل وان تطل واحد من العبيد وكان
 شرط الواقف ان يجري عليه لعله لم يجز عليه واستبدل
 وان لم يكن شرط هذا الجوز عليه فان جنى العبد دفعه
 الوالي او فداه فان كان فداه باكثر من قيمته كان ضامنا
 للفضل وان وقف الرقيق او الثيران وحدها لم يجز لانه
 لم يجعله بغير الاصل يجوز وقفه الا ترى انه لو وقف بنا
 داه لم يجز ولو وقف الداه يسايلها وكذا لك الحيوان
 والعروض لا يجوز وقفها وقفها من الخراج والعش
 جائز لانه ملك له وان ضاكونه اذا وقفها الذي هو
 ملك لها جاز وان وقفها للخراج الذي له اكانها لم
 يجز وان قطع الامام بجلالة ضامواتا او ضامات
 ملكه فوقفها جاز لانه ملكها وانما قطع انسانا ضام
 منقطع بيت المال لم يجز وقفه كيف يقطع شيئا من بيت
 المال ما في حوائت السوق اذا كانت لصارة في ايدي
 القوم الذين بنوها فالوقف فيها جائز الا ان ارباب
 في يد اصحاب البناء يعمون ويتوان ثمنها لا يرفعهم
 السلطان وانما له عليهم غلة يلخذها جري عليه كك
 الخلفاء وصفت الدهور ويجوز وقف الكراع والسلطع
 اذا جعلها موقوفة في سبيل الله وعن ابي حنيفة انه
 يجوز في الكراع والسلطع والحباب المنصوبة وحصد
 المسجد وقال محمد بن مسعود انه تعالى يجوز وقف المصلف
 بقول منها وفي المنتقى ابراهيم عن محمد قال ابو حنيفة
 اذا اومى بمصالحه توقف في المسجد ليقرأ منها ولم يجز
 ولجانه نصرته يجزي وابو جعفر وابو الليث وقف الكنت

ولم يجزه ابو نصر سوى بشرب الويلد عن ابي يوسف في
املايه في حجب سنة تسع وسبعين كل وقف لا ينقطع
عليه الا بد فوجايز وكل وقف ينقطع فلا يجوز قال
ما ينقطع فيرجع الي صلته والى الوقوف فهو لم يمس
المهني عنه فلا يجوز سبل ابو نصر عن من وقف بقره
عليه باطل لئلا السبيل قال رجوت ان يجوز اذا
غلب وقفها بناحية **باب** شرط الوقف
الوقف جائز عند ابي حنيفة يفتى باخراج غلة الوقف
وعيره في الوجوه التي وقفها فيها بينه وبين الله
وان لا ينتفع به ويفتي وانه جائز في الواقف به كما
لو قال اصابني صدقة وقد ذكرته حكمه ولا يزول ملكه
عنه بعقد الوقف ولو باع حياته ولو مات ورث عنه
الا ان يقضي قاضي بصفة الوقف ورثه وال ملكه او
يوصي به ويخرج من ثلثه فيكون نافعا ولا يجوز
بيعه او يقفه في مرضه فيكون بمنزلة الوصية في
الجواز عند ابي حنيفة والى ابي يوسف عليه هذه
الرواية غيره وذكر الحسن بن زياد في المجلد عن ابي
حنيفة انه كان يقول اذا جعل الرجل ارضه صدقة
موقوف على المساكين ابد فينبغي له ان لا يفي بذلك
مقدار وجهها لله سبحانه وتعالى عليه فعليه ان
يتصدق بثلثها مادام حيا وان مات فينبغي له ان يوفي
بثلثها للمساكين اذا كان يخرج من الثلث فان باعها
حيات بيعة وقد اساء عليه ان يتصدق بثلثها على
المساكين وقال ابو يوسف ومحمد يبيع الوقف ويخرج
من ملكه في حياته ولا يجوز بيعه وهو قول اهل البصرة

حكي الطحاوي في مختصر اختلاف العلماء عن يمين بن ابان
انه ابا يوسف لما قدم بغداد كان علي قول ابي حنيفة
محدثا جدت ابا عوف عن نافع فقال كيف لنا من
يحدثنا بهذا عن ابا عوف محدثه اسما عيل بن ابراهيم
ابن عليه فقال هذا الا ببيع احد اخلافه ولم يبلغ
ابا حنيفة فقال له قال عيسى مضاف هذا اجماعا
منهم انه جائز فاما حديث ابا عوف فهو محدثا
ابو سعيد احمد بن محمد بن ابراهيم محدثا ابو عبد الله
احمد بن الهيثم بن نصره محدثا محمد بن مفضل بن
محمد ثنا يزيد بن هارون الحصري ابن عوف عن نافع
عن ابن عمر بن حنيفة قال اصابني صدقة
فبيعت ما في النبي صلى الله عليه وسلم فليخبر وفقا
ابن اصبغ اصابني صدقة ما اصابني ما اصابني
انفس عندي منه فقال ان شئت تصدق بها يعني
الا ان وصيت اهلها فمطلوبه عمر صدقة لا يتناع
والا تقربا وتصدق قدما على الفقراء والمساكين والفقراء
والصنف الجناح علي منه وليها ان باكل منها ويطعم
مصدق غير منقول وروحي بها الي حفصة ام المؤمنين
ما في الله عنها ثم الاكاير ومن ال عمر وحديث ابو عبد
الله بن ابي حنيفة عن محمد بن مفضل بن محمد ثنا سفيان
ابن عيينة عن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عبد
الله بن عيسى عن ابي حنيفة قال اصابني النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله اني اصب ما لا اصب مثله فخط
تخلصت اليه سهم النبي فبيعت ما في ردي ان اتقرب
بها الي الله تعالى فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم تصدق

باصطحاب سبيل الشدة وقدمه ويدا بواكل الحضاف وكنا به
ما وري في صدقة النبي صلى الله عليه وسلم وصدقة
عمرو وعثمان وعلي بن عمرو وعاد ومن يد بتايت وعاد
واسما بنتي ابي بكر وام سلمة وصفيه بنت حمي
وخالد بن الوليد وابي اسوي الدوسي وجابر وسعد
ابن عباد وعفنة بنت عامر وغيرهم من بني امة عنهم
وقد تركت ما وثقا بالفاظها وذكرنا ما يندها ايجازا
وليس في شيء من هذا ما يخالف قول ابي حنيفة لانه
لم يروا ان الواقفة جمع عنها اوان وانما لم يوردك
الوقف وما ابطاله واذا كان على هذا فهي عند
ابي حنيفة حامية على ما جردوا عليه والذي يدل
على جواز بيعه ومن جوعه عنه وان للواقفة ابطاله
ولقد ثناه ابو سعيد احمد بن محمد بن ابراهيم العدل
حدثنا ابو يعقوب الفضل بن دكين عن مسعر عن عوف
عن شرح قال لجامد صلى الله عليه وسلم لم يبيع لليسي
وحدثنا ابو سعيد حدثنا ابو عبد الله محمد ثنا محمد
حدثنا شريك بن النعمان عنهما دبت سلمة عن يحيى
ابن سعيد عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن نضر عن عبد
الله بن منبذ الماني عن كان له امر من جعلها صدقة لله
تعالى فقال ابواه يا رسول الله ما كان لنا مال بعيشنا
غيرها فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوبى
ثم مات فورا ثما وعفا ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لما نزلت
سورة النساء فقرأ فيها الفرائض لا تعبدوا ما سوا
الله من شئ وعاف علي وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى

عنهم

عنهم انهم قالوا لا حبس الا في كراع او سلاح ولا نزاله
ملك لا الى مالك فلا يزول عنه الملك بالقول كما لو قال اخذ
هذه الدار من ملكي ولا يلزم المسجل لانه لا يخرج
عن ملكه الا ان يجلي فيه والقبلي صام قايضا
لنفسه ولا ساسميت واما الوقف فليس له قابض
لان المتولي وكيل الواقف ويده بيد الموكل فلم يصح
التسليم ولان القرية في الوقف التصديق بخلته
ولو جعل مال صدقة لم يزل ملكه عنه يا يجابه فهذا
اولي ولان القوي يرد عليه لان اكلفا لو قبلوا على
بلد فيه اوقف ثم غلب المسلمون عليه بطلت الاوقاف
فان شبه المتقول على انا هلكنا عن عيسى بن ابيان ما
يدل على انه لا يقع بين ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد
خللا في جوامعهم وان الملك عنه متى جعله وقفا
قال الحضاف اخبرني ابي عن الحسن بن زياد قال ابو
حنيفة اذا كان الوقف على طريق الوصية جلت سجل
قال في مرضه رضي الله عنه موقوفه بعد موتي على ولد
فلان ونسبته فهو لولده المخلوقين يوم مات الواقف
كما لو وصي بثلثته لولد فلان فهو لولده المخلوقين
يوم مات الوصي ولا يدخل فيه من يجد ثا فاذ انقضى
هو لا كان غلظا للمساكين ولو وصي للمساكين يجوز
ان يعطى من حدث بعد موته لانه ليس ليقوم باعبائهم
وان وقف وقفا ولم يجعل اخذه للمساكين جازم على
قوله ابي يوسف ومحمد وهلال لانه اذا قال موقوفه
صدقة فقد جعلها للمساكين قال الله تعالى انا الصدقة
للفقراء والمساكين وقال يوسف بن خالد التميمي وجماعة

جت

منه اهل البصرة لا يجوز وذكر الحضاف ان من شرطه
الثابت والوقف صحيح وان لم يخرجها من بلد على قول
ابي يوسف وهلال واخذ البصرة وقال محمد وابن ابي
ليلى لا يجوز وجه قول ابي يوسف ان لو نصب متوليا
وسلم اليه وهو يقبضه بامر له ويد من يقبضه كيد
فان اجاز يقبض ويكسر من يقبضه فلا يجوز يقبض
اولي ولا يحتاج اليه القول فلا يحتاج اليه القبض فله
ان يجعله له صدقة وما يوجبه صدقة لا يجوز
الامقبوضه وهي جائزه في قولهم جميعا فالوقف
الذي اختلفوا في جوازها ولي ان لا يصح الاقبوض
اجواب بان الصدقة ازالة ملك الى مالك فلا يملك
في ملكه الا يقبضه الا ترى ان ما اوجب الله تعالى من
الصدقة والزكاة والعشر وما يوجبه على نفسه لو
سلمه اليه ويملكه فلا يصح يقبضه والوقف يصح يقبض
ويملكه فيصح يقبضه والوقف ازالة ملك الى مالك
فيصح من غير قبض كالعتق قال الحضاف قال محمد بن
احمد لا يجوز الوقف حتى يتناط فيه باربعة اشيا
حتى يكون مقسوما وحتى يخرج من يده وحقق لا يستثنى
لنفسه شيئا ويجعل لغيره للمساكين وقال الحضاف قال
ابو يوسف الوقف جائز في الصحة والمريض فان كان
في الصحة فهو من جميع المال وان كان في المرض فهو
من الثلث وقال وقف للشاعر جازي ويجوز وان لم يخرج
من يده ويجوز وان استثنى ان يتفق على نفسه وهما
ويقضي منه دينه ولا بد ان يجعل لغيره للعقد او ياتي
بما يقوم مقامه وان اوقف على ولد فلان وولد ولده

وسئل

وسئل فذكر ثلاثا بطلت فلو وقف موبد فان قيل لم يجعل
ابو يوسف اخره للمساكين ولم يذكرهم قال لقوله صدقة
وقوقفه ويجب على قول ابي يوسف ان لا يجوز وقف
عمر والزبير في العوام مني الله عنهما لانها لم يذكر
ان اخره للمساكين وقف المشاع جائز على قول ابي
يوسف وهلال والحضاف لانهم يقولون يجوز غير مقبوض
ومن اجاز غير مقبوض لجاز شيئا غير انه لا يجوز
للقائم ان يوجبه حتى يسلم اليه وما وي عن ابي يوسف
انه قال يجوز وقف المشاع الا في المساجد والمقابر لان
صحة المسجد با نقطه حق الا في منه بدليل انه لو جعل
العلم مسجدا والسفل ملوك لم يجوز ولو جعل مقبرا لمن
دائمه مسجد او الطريق اليه مشترك لم يجوز ولم يقطع
حق الا في فلا يجوز ولو جوزنا المقبرة شيئا وجب
التباين فيشفع كل واحد سنة وهذا يوردي الي ان يقبر
فيه وينتشر السنة الثانية وهذا فيصح من جعل وقف
امضا فاستحق بعضه فالوقف فيها بقى جائز عند ابي
يوسف وقال محمد وقف الشايع لا يجوز فيما ينقسم ويجوز
فيما لا يجزئ القسم وجعله كالبنة والصدقة ومن لا
يجوز الوقف غير مقبوض لا يجوز شيئا ولو وصي
بالوقف شيئا يجوز عند محمد وعند ابي حنيفة ايضا
ولو قال وقفت على هذه الدار وما وثقت من ابي
من هذه الدار جاز استحقاقا هذا اقواله يجوز الوقف
شايها قال هلال وبالا شخصيات فلهذا فان سمع ماله
من ذلك فالقول قوله وان مات فورا ثم يقوم مقامه فان
اخره وقف جميع صفة من هذه الدار وهي الثلث

فكانت حصته النصف او اكثر كانت حصته كلها وفقا لاول
 قول او صيبت ثلث ما لي لغلاته وهو الف درهم وكان ثلثه
 الذي به هم كان لا يوصي له الا الفان جميع ثلثه ولو قال
 بعنت حصتي من هذه الدار وهي الثلث فكانت حصته
 النصف لم يكن للمشتري الا الثلث لانه ازال ملكه
 فوقع البيع علي ما يبيح بذلك الثلث والوقف والوصية
 تقع فيجعل علي انه غلط في التسمية فان كان الوقف
 علي قوم باعيانهم فصدقوه انه انا فصدق الثلث جعل
 له ولا القوم باعيانهم الثلث وجعل فضل ما بين الثلث
 الي النصف للمساكين بصدقون علي انفسهم ولا يقبل
 قولهم علي المساكين وانه وقف الف ذراع من داره
 عند ابي يوسف كما يجوز بيعه عنده وان وقف مريضا
 من دمه بطريقه جائز وان لم يقفه بطريقه لم يجز لانه
 لا يجزى ولا يسكن ولو وقف عشرة اجوبة من ارض
 وحده الا من جاز من ثلثه الزرع عان ولو وقف جديرا
 من بستان ولم يسم اجريه البستان جائز ولو كان في بعضه
 نخيل كان تجريب من البستان ثانيا بقتضيه من النخيل
 وفقا ولو وقف عشر نخلات من بستانه كان باطلا
 لانه لا يبري اي عشرة والنخيل متفاوت ولو وقف
 شيئا من هذه الامور لم يجز لانه لو بين شيئا يسير الا يكون
 مثله وفقا وجب قتوله منه جعل وقف نصف ارضه
 علي وجوه والنصف الاخر علي وجوه اخر ثم اراد ان
 يقسم بين الوقفين لم يكن ذلك ارض بين مسلمين
 وقف احد هما حصته جائز فان طلب شريكه القسمة
 قاسمه دون القاضي لانه ولاية الوقف اليه ولو وصي الوا

ووكيله

ووكيله ان يقاسم ايضا من غير قضا قاض فانه لم يوجد الواقع
 الي احد لم يقسم الا بما مر القاضي من اجل وقف نصف ارضه
 ثم اراد ان يقسمها لم يجز لانه يقاسم نفسه حتي يكون القاض
 هو الذي يقسمها او يوكل من يقسمها فان اوصي في مرضه بوقف
 ثلث ارضه ثانيا فلو وصي ان يقاسم الواثقة فان كانوا
 كتابا او صفا ما انقسم وجعل حصته النصف حينئذ واحد او
 للوصي ان يقسم بين الوقف والايام والوصي لا يقسم بين
 الاصا غير جلان وفقا من ضا كل واحد علي جنة واحدة او
 بخلافه ثم اراد القسمة فلهما ذلك فانه كانت ارضين او
 فاراد ان يجمع نصيبه في ارض واحدة او دار واحدة فجاء
 علي قول ابي يوسف وعنه ابي القاسم في جعل وقف ضيعة
 علي ابنه وابنته فاراد احد هما قسمة متمة الوقف
 ولو وقف نصف ارض له وولاهه جلا ثم وقف النصف
 الاخر وولاهه جلا جائزا لهما ان يقسما وياخذ كل واحد
 النصف الذي جعل ولايته اليه ولو قال وقتت ضيعتي
 هذه وهي معروفه بكذا وهي مشهورة مستغنية عن
 التجدد بجائز قلوقال لم تدخل هذه الاقضية فيه فان
 كان ينسب اليها مشهورة عند الصلحا دخل فيه وكذلك تجد
 في الدار ان حواه هذا الدار دخل فيه ولا يخفى علي صلحا
 الحيوان اسد الجرد والقياس ان يكون القول قوله الواقف فان
 لم يكن موقوفا عليه نحب القاضي فيما قل
 ان جعل ارضه مسجد اما مسجد ابا الفول وان لم يصلي فيه
 علي قول ابي يوسف وجلال الخفاف وقال ابو حنيفة رحمه
 لا يصير مسجد حتى يصلي فيه وكذلك ان جعله محليا
 لصلاة العبد او صلاة الجنان ويصير مسجدا وان لم يصلي

وان لم يجعل علي هيئة المسجد اجتمع هلال بان من بني مسجد
كما بنى المسجد واشهد عليه قن قال انه اذا مات يكون
ميراثا فهو قتيبي ومنا اراد ان يهدم مسجد او يبنيه احكم من
ذلك قال ابو القاسم لا سبيل له اليه اذا ضرب المسجد عاد
ملكنا عند محمد وعند ابي يوسف لا يعود وهو قول ابي حنيفة
وكذا اذا بنى صلصبة مسجد يحنه واستغني الناس عن
الاول فله ان يزيد في دماه عند محمد وكذا لو ضرب ما
حول المسجد ولا يعرف صلصبة الذي بناه واجمع اهل العلم
علي بيعه واستغناؤا بشئ في بناء مسجد اخر جازا عند محمد
ابن الحسن وقال ابو يوسف لا يجوز بيعه بوجه من الوجوه
ولو اراد اهل الحلة نقضه ليزيد واقبه لم يكن للموات
منهم ولا يزيدون فيه من الطريق ولو جعل جنازة لحلة
فقطت اهلها نقلت الي حلة اخرى قال ابو الليث ولبس
كالمسجد عند محمد لان الجنازة تنقل بجل وقف دماه
علي مسجد فخر المسجد قال ابو نصر بن سلام تصرف
غلته الي اقرب المسجد اليه وقال ابو جعفر جمع غلته
الي نقض المسجد فيسكن مسجد اخر باط له غلة استغني
عنه وبقره ما باط قال ابو نصر تصرف غلته الي ذلك
الرباط فان لم يكن بقربه ما باط يحتاج اليه واستغني
الناس عن الاول فالوقف راجع الي وراثته الذي في الرباط
او قاف بخلقه علي مسجد اخر باطون منها فلا بأس
بان يهدمها تون اخر وان كان واقفا بخلقا قال ابو
جعفر وهذه استحسان وكذلك يتفق من وقف الرباط
علي القنطرة اذا لم يكن الانتفاع بالرباط لانه كل واحد منها
للعامة سبيل ابو جعفر عن ميرني بالاجد علي شارع قرية

خرت

خرت القنطرة وفي قرية اخر موقوف يحتاج الي الاجد قال
عرف صلصبة البيوت جمع الي ملكه ولا يتصدق به علي انسان
ثم ينفقها في المنفق عن ابي حنيفة انه اذا طرح البوار في
المسجد لم يكن ميراثا وعن علي في البوار في الحرمي لم يكن
لن طوجه ان يلقه وله ان ياخذ القنادر والحباب وروى
عن محمد رواية اخرى انه لا يلقه القنادر بل طرح فشيئ
المسجد اذا لم يكن له فتيه جاز وقت الدرع وكل احد
الانتفاع به ولبس لن بني المسجد ان يلقه سقفه لبني
لنفسه ويشترى مكانا اخر حاله ان يبيعها ويزيد علي ثمنها
فيشترى به اجدا عا للمسجد وما خلق من البوار في فله ان
يتصدق قايها ويشترى مكانا ولا اهل الحلة ان يفعلوا ذلك
ايضا وعن ابي بكر ان اهل المسجد اذا باعوا غلة المسجد
او نقضه اجروا ان تحرقه وعن الاسكاف من بني المسجد
فمواحق بنصب الموزن والامام الا ان يريد القوم اصلاح منه
سبل ابو القاسم عن القامي يجعل خادما المسجد من غلة
المسجد شيئا قال يجوز للفاضي ذلك الا ان يكون الوقف
شرطا في الوقف ويجوز للفاضي ان يجعل للقيم بامر المسجد
مقداما اجروا مثله وقال ابو بكر يجوز ان يبي من غلة
المسجد مائة اذا كان فيها مصلحة ومن وقف علي حارة
مسجد فاما اذ القيم ان يبي من الغلة مائة او يفرشه
بالاجد فانما يجوز وهو من البناء وقال ابو الليث لا يشترى
من الغلة مائة الدرس والحشيش والمصرفان كان
وقف علي مصلحة المسجد فالقيم ذلك فان لم يفرق شرط
الوقف اجري علي ما كان يجري عليه من قبل قال الاسكاف
يجوز ان يتوزن سراج المسجد من قبل وقت المغرب الي الفاتحة

ويجوز ان يتورك سراج المسجد من قبل وقت المغرب الى العشاء
ويجوز ان يدبر من الكتاب بسراج المسجد الى ثلث الليل
اذا كان في الدهن متسع لانه لو اخر السلاة الى هذه الوقت
والسراج في المسجد لم يكن به باس في المنتقى عن محمد بن
الطريق الواسع بيني فيه اهل المحلة مسجد وهو لا يند
بالطريق فعلم ما جلت باس ان يبنوا ما جلت بيني مسجد اوي
فوقه غرقة لم يكن له ذلك ومن غرس شجرة في المسجد
فهو للمسيح ولو قال هذا الشجر للمسيح لا يصير للمسيح
حتى يسلم الي قديم المسجد ثم في شامع يضرب حائط المسجد
يقدم الي اصحاب النهر باصلاحه فان لم يفعلوا ضربوا قتيه
ما انكسر منها بيط المسجد قال ابو الفاسم لا ينبغي في جوار
المسجد وفنايه حوائث ولا صحنه مسكنا فتسقط طرفة
المسجد عنه ويضيق الفنا عليه المصلين والمارة ما جلت
وقف داه عليه مسجد ولم يجعل لغيره الفقرا قال ابو بكر
الا سكاف ينبغي ان يبطل في قولهم جميعا لانه يتوهم
انقطاعه وقال ابو بكر بن ابي سعيد ينبغي ان يجوز في
قولهم جميعا لان المسجد بيني للناس وخلا به موهم
قال ابو الليث وبه قال ابو جعفر وبه نأخذ وان جعل
خانا لمزلا للمارة او ارضه مقبرة او دارا في الثغر مسكنا
للموالي طين او دارا مكنة سكني للحاج او بيضا سقاية
للمسلمين جاز ذلك على قول ابي يوسف وقوله في حائط
القبض في الوقف شطاد في الامن واحد او لم
يوقف وقال محمد لا يصح حتى ينزل الخان واحد من المارة
بانه او يغير في الارض او تشكك الدار في القصر او
مكة او يستحق من البيرو يجعل هذه بمنزلة القبض في الوقف

قال

قال هلال وما في قول ابي حنيفة فلا يجوز شي من ذلك
يعني بالقول اخرج هلال بن يزيد في طريق المسلمين
من مكة انه جاز وكذا في الفتوة يتخذها الرجل من
المسلمين انه لا يكون سيرا قال اخشاف علي قول ابي
حنيفة في المسجد ينبغي ان لا يكون قفانا للحار حتى ينزل
الناس فاذ انزل الناس كان بمنزلة القبض وسار السابله
في المنتقى المعلي في نوادره عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
ان جعل ارضه مقبرة او قفانا او سقاية للمسلمين او
جعل الارض طريقا للمسلمين فله ان يرجع وليس له
ان يثبت الموقف وعن ابي حنيفة اذا جمع في المقبرة لم يثبت
وتدع هكذا او يجعله سكني للحاج يسكنه الحاج دون
الحاج وما في فاذ لخرج الحاج من مكة وجرت وسقطت
الي العمامة وما مثل فهو الفقرا سبيل ابو جعفر عن
محمد ارضه مقبرة وفيما اشجار المواسم قلع الشجر
وما الداه لان موضع الاشجار مشغول فلا يصالح
للمقبر فلا يد عليه المقبرة باب ما يجوز من
الوقف وما لا يجوز انه اوقف وقفا علي انه بالخيار ثلاثة
ايام فالوقف جاز في الشوط جاز على قول ابي يوسف
وبه عن محمد ان الوقف باطل وهو قول هلال ولو
قال ابطال منعيا به وجعلها صدقة جاز وقال ابو بكر
ان خالدا الوقف جاز والشوط باطل وكذلك لو قال علي
انه فلانا بالخيار فبطل الوقف باطل لانه لم يثبتها وشوط
الخيار اجيزة كشرطه لنفسه ذكر في المنتقى عن ابي يوسف
انه اذا شرط الرجوع في الوقف لم يكن له ذلك والوقف
ماض ولو وقف ارضا علي انه بالخيار في ابطاله متى بداه

مسجد ما قبل
في الدار التي

او علي انه اذا اشترى سنة فلي ان ابطالها او ان يرد ها
 او علي ان يبيعها فاحد ها لتبيع او اعطي فلانا او علي
 ان ياصليها او علي ان ياتي ان اذ لعب اصيلها او علي ان لا يورثه
 ملكي عن اصيلها او علي ان ابيع اصيلها او اصدق بشئها
 او علي ان ابيعها متى ثبتت واخرجها عن حال الوقف او
 قال انه ثبتت او ما ثبتت فالوقف باطل لانه اذا اباها بطل
 الوقف وليس له بدل لان هذا خلاف وقف السلف لم يكن
 في وقفهم ثوبه وفي كان فيه الرجوع فهو باطل وليس
 كذا لانه اذا اعتق علي انه بالحيا فاعتق جابر والشرط
 باطل لان شرطه في غلة الوقف جابر ولو وقف علي العقرا
 وجعل غلتها سبيغا فلانها في حال الشرط في اصل
 الوقف ولو اعتق علي انه ولده لغلان لم يفي الشرط في
 غاية سبب يكون في اصله قال هلال اذا شرط للحيا
 لنفسه في ابطاله لم يزل ملكه فلا يكون وقفا الا شري
 لو باع علي انه بالحيا فليبيع في ملكه وذكر في الحضاف
 عن ابي يوسف اذا جعل ارضه وقف علي المساكين
 وشرط ابطال ذلك وبيعه ولم يزل يستبدل بثمنه ما يكون
 وقفا ان الوقف جابر والشرط باطل ولو وقف ارضه
 علي ان يستبدل بها ارضه اخرى فالوقف جابر والشرط
 جابر في قول ابي يوسف وهلال والحضاف استحسننا
 والقياس عندنا ان الوقف جابر في قول ابي يوسف
 وهلال والحضاف استحسننا والقياس عندنا ان الوقف
 جابر واشتراطه ابيع لا يجوز هكذا قال الحضاف في علي
 وقال يوسف بن خالد الوقف جابر والشرط باطل والشرط
 الاستبدال في المسجد باطل لان المسجد لا صلاة ولا صلاة

في الثاني لا يكون خيرا منه الصلاة في الاول والوقف المقتل
 فتحوليه الي ما يكون خيرا منه الاول جابر في جابر شرط
 الاستبدال فيه لان هذا الشرط لا يبطل اصل الوقف
 الا ترى ان مبالا لو استملك ارضه موقوف حتى لا يفتد
 علي ما د هلكم عليه قيمتها واشترى به لغيره وقيل
 موقوفه علي ما كانت المستهلكه عليه وذكر هشام عن
 عبد الله الوقف اذا ساء بحال لا يتفع به المساكين للقياس
 ان يبيعه ويشتري به غيره وايضا ذلك لغير القاصي
 ولو وقف وقال علي ان ياتي ارضه واشترى بها ارضه
 ولم يزل عليه جابر استحسننا ويكون الارض بدلها
 والقياس ان يكون الوقف باطلا متى يقول يكون بدلها
 او يقول ارضه افعها علي شئ وطها او حلام يستبدل به علي
 البديل قال هلال ولو علي ان يستبدل بها ولم يزل عليه
 استحسننا ان اجعل ذلك علي العقد خاصة قال
 الحضاف ولو اشترط ببيع والاسبدال بثمنه ولم يقبل
 غيره هذا فالوقف باطل لانه لم يقبل ويستبدل به ما يكون
 وقفا مكانه قال فان قال ويستبدل به ما يكون وقفا
 مكانه استحسننا ان لغيره لانه يصير كأنه شرط ان
 يكون علي شرط الوقف الاول فان قال علي ان استبدل
 بها ارضه لم كيف له ان يستبدل بها ارضه وان قال علي ان
 يستبدل بها ارضه فانما ارضه البصيرة لم كيف له ان يستبدل
 بها غيره فان البصيرة ولو قال علي ان يستبدل بها غيره
 كان له ان يستبدل بها ما اراد من الدوم والارضين
 وان باع الواقف واشترى بثمنه ارضه فان بدل الاول
 وان لم يشهد انه بدل الاول اذا علم انه اشترى بثمنه

الاول كان وقفا كانا وانما استحق الاول لم كيف الثاني
وقفا استحقنا لانه بدل ما دفع لم تكن وقفا قال علان
والعياض والعياض عندي ان يكون الا من الوقف
وقفا ويضمن له الاول وان شرط الواقف الاستبدال
ثم مات لم يكن لوصيه ولا لمولى ذلك الوقف انه يستبدل
بها الا ان يكون شرط ان يكون هذا الوقف الاستبدال
به وان مات قبل ان يبيعها ووصي الى ما جلد ان يبيعها
واستبدل بثمنها لم يكن للغير ان يبيعها وانما شرط
له خاصة وان شرط الواقف لغيره الاستبدال وجب له
ايضا ما وجب لوصيه فان اخرج الوكيل او مائة الواقف
خرج عنه الوكالة فان باع الموكل والوكيل فالاول اولى
لانه لم يعلم ان المشتري المانيا في ان يلحقه كل واحد
نصفه فان باع الواقف وقد شرط الاستبدال بالمال
يتغابن فيه لم يجز وان باع بما يتغابن فيه جاز لان بيعه
علي وجه المظن والاحتياط فهو كالاب والقاضي والاشبه
الوكيل فان باع بثمن متناع من يده لم يضمن والمقول
قوله مع بيته وقد جلد الوقف كالوقف انما شرط
وعليه عليها الا ان يتبع الثمن ثم مات قبل ان يقو
ثمنه فالثمن دين يملكه فان باع ووهبه الثمن من
المشتري جائز على قوله اي يبيعه ويضمن ويشترى به
ايضا الخوي وعند اي يوسف لا يجوز فان باع واشترى
به اما قال لم يكن له ان يبيع ويستبدل به ثانيا الا ان يكون
اشترط لنفسه فان باع الاولي ثم قال لبيع ثانيا
لانه بمنزلة اشترايه لها بعد بيعها وليس له ان يبيعها
لانه لم يجد الملك الاول فانه مادي الذي باع بخيار شرط

او ما وينا وعيب نقصا فله ان يبيعها لان الملك الاول عاد
فان باعها واشترى بثمنه اما وقفا ثم راد الاول يبيع
بقضا قاض عاقبة الاول الى الوقف والاعضاء التي اشترها
ملك للواقف كما لو اوصى بدنة عن ولجب فضاغت فابدها
ثم وجده الاول في يده البدنة والثانية ملك له وليس
كذلك اذا قال يبيعوا عبيدي واشترىوا بثمنه فاشترى
عبي ففعل ثم راد العبد يبيع بقضا فانه الوصي يبيعه ثانيا
فانه كان الثمن الثاني مثل الاول فالثمن عند الميت وان
كانه اقل او اكثر فالثمن عند الوصي لانه العتق استهلك
فكان عند الوصي المستهلك والوقف ليس باستهلك لو
اعتق المربي وعليه دين مستغرق عتق وسي الوصي
ولو وقف بيع الوقف ولو خلف عبدا قيمته الف درهم
وعليه تسعماية درهم دين فاعتق الوارث مجاز ولو كان
بدله العبد اما اذا وقعها الوارث كان الوقف باطلا ولو
اوصى بنسبة فعتق عنه فاعتقها الوصي عنه ثم كلف الميت
دين مستغرق ماله جاز العتق ولو كان في الوقف ابطلت
الوقف واوباع جرد جاز عند اي يبيعه وعند اي
يوسف ومحمد لا يجوز الا ان يبيع بدله ثم راد
او اما من اخري يكون وقفا كانا ولو وهب الواقف
الاسماء التي شرط الاستبدال به ولم يشترط عوضا لم يجز
وان شرط عوضا فهو كالبيع ولو لم يشترط له ان يبيعها
والاستبدال به لم يكن له ان يبيع وان كان خيرا للوقف
لان الوقف لا يطلب به التجارة ولا يباع في كل يوم ولو شرط
ان يبيع بما راي من الثمن قليلا كان او كثيرا كان الوقف باطلا
لانه لو فتح هذا الشرط كان له يبيعه بثمن لا يوجد به اما من

توقف ولو شرط انه ان يبيع ويصرف فانه فيها اي
من اخلع البر ويشتري به عبدا فيعتقه كان الوقف باطلا
لانه شرط اخراجه عن الوقف ولو قال انا في صدقة
موقوفه تنهد او يوما فتوحا يروى وقف ابد الا انه
لم يشترط بعد الشهر ما جبه فهو كما لو قال صدقة موقوفه
علي فلان فتوحا يروى امانة فلان فهو وقف على المساكين
ولو قال اشهد واذا جعلت اليوم انا في صدقة موقوفه
بان وكان وقف ابد او ذكر الحضاف ان الوقف باطل لانه
لم يجعله موبدا ولو قال انا في صدقة موقوفه شهرا
فاذا احبني الشهر فهي مطلقه كان الوقف باطلا لانه
شروط الرجوع وكذلك لو قال سنة وسنة لا او يوما او
لا او قال اذا جاعدا وان دخلت الدار فانا في صدقة
موقوفه فالوقف باطل لانه وقف بعد فاية فلا يكون
وقف صحيح وقف الا ترى ان له بعبه اليوم فانه قبل لم
يجعلها صدقة غير موقوفه لقوله صدقة قلنا لانه
لا قام به بقوله موقوفه فقد اخرجته من ان يكون
ندرا او كذلك اذا جاعدا فهذا العبد هبة لك او صدقة
وسلمه اليه فهو باطل قال الحضاف لو قال انا اكلت فلانا
فانا في هذه صدقة موقوفه هانا وهو يتولى النذر
يكون صدقة ولا يكون وقفا لانه الوقف لا يكون على غايه
ولو قال انا اشتريت هذه الاعمى او ملكها في صدقة
موقوفه فهو باطل لو قال ان يوت من مرضي او قدم ابني
من السفر فهو باطل لو قال ان يوت من مرضي كان دا
كذا في ملكي فانه كان حين قال ذلك في ملكه فهي صدقة
موقوفه والا فالوقف باطل ولو وقف انا في عبده ثم

ملكها

ثم ملكها فهو باطل ولو وقف انا في عبده فبلغ المالك فلان
كان وقفا من قبله ولو قال انا في بعد وفا في صدقة موقوفه
سنة فالوقف صحيح وهي موقوفه ابد او لو قال انا في
موقوفه علي فلان بعد موتي سنبجله واذا مضت
السنة جفت الي الوارث لانه لما لم يقبل صدقة فلم
يقصدق منها بشي وانما وقف عليه مدة واذا قال ان
مضت السنة فهي صدقة موقوفه هانا ويكون بعد
السنة موقوفه علي السبيل الذي ذكرها وان اوصي
بغلة انا في سنين معلومه لواحد ثم مائة فقال ابنه
جئت الاعمى من التي اوصي ابي بعلتها بعد ان تقضى
السنين التي اوصي بها صدقة موقوفه له جاز الا ان
ان الاب لو قال اوصيت بفلان ما عاش فلان فاما
فهي صدقة موقوفه له تعالى ان ذلك جاز ذكر هذا
الفصل الحضاف قال ولا يشبه هذا عند قول الرجل
جعلت انا في هذه صدقة بعد سنة فهذا لا يجوز لانها
ليست بمشغولة في الحال وهي مطلقه له لعل الحضاف
يريد ان له بعبه في الحال فكذلك لا يجوز الوقف ولو قال
انا في صدقة موقوفه علي بني ادم او علي اهل بغداد
او علي قرا القران او علي الفقهاء او اصحاب الحديث او علي
الزميني او علي العميان او علي الموتى فهو باطل لانه
فيه الغنى والمفقير لا يخصص ولم يقصد به المساكين
فلا يحصل لهم ولو قال علي العميان ومن بعدهم علي
المساكين فالغلة للمساكين وكذلك لو قال علي اهل بغداد
فاذا انتقضوا فلي المساكين لان اهل بغداد لا يخصصون
وكذلك لو قال علي من يبع او علي من يبع بعد ذلك علي

للمساكين لانه لم يجعله لاحد منهما ولم يجعله للمساكين
 الا بعد من يجب الوقف له فان قال علي ان يحج بفلان عني
 كل سنة او يقرض عني بها او يقضي ديني فهو جائز ولو قال
 ان شافلان فقال فلان قد ثبت فهو باطل قال اخضاف
 لو وقف ارضا على ان تستقله وتقرق غلته في الغزاة
 والمواطين جائز ولا تحل تلك لغني لانه مال صدقة والصدقة
 لا تحل لغني **واما الخان** الذي تنزله السابلة ودور مكة
 التي تجعل لسكنى الحاج ينزله الغني والفقير استحسن
 ذلك ولو قال يقضي عني بخله هذه الدار فانه بدفع
 الى قوم من اهل البصرة اعيان كانوا او فقرا فانه وقف على
 ان يحج عنه بخلها كل سنة فان كان مكيا او كوفيا فقد
 ملكه حج عنه ماله وان كان عراقيا وقف بالعرفاء حج
 عنه من وطنه وان وقف ارضا على ان يحج عنه كل سنة
 خمسة الاف درهم حج ومبلغ نفقة الحج للراكب الف
 درهم صرف الف درهم الى الحج والباقي الى المساكين **واما**
 الحسن انما بادعنا عما بان انه اذا اراد ان يكف
 بالفاديين مكف وسطه والباقي للموتى **ثم** اذا وقف
 في اعمال البر فقال فيها يشتري حباب بجمعه فيها ما
 او قال في تطهير الارامل واليتامى او يشتري بها اكسية
 للفقراء او يتصدق بها كل سنة مكان ما كانت الخ فوط
 فيها فهو جائز اذا جعل احوالها لاجل الفقراء كما كان من
 ذلك من ابواب البر فكل من قام بانيته بعد موته فهو
 جائز وما كان يحج عن الواقف فالحصم فيه وفي البيت
 او وانه ولو وقف على موته مسجد ولما يورث به
 او على موته سفينة او ما سنان او على ما يبلغ به الموتى

واهل

واهل البلاد فهو باطل لانه ينقطع وما لا ينقطع حيون الوقف
 فيه فان اراد تخيير الوقف وقف على مرفقة هذه الاشياء
 وجعل اخرها للمساكين فان وقف على مرفقة المسجد **واما**
 المسجد لم يبين من غلة الوقف لانه انما ليس بمرفقة والمرفقة
 تطبيق السطح وتازر محيطه **باب الوقف**
 على خسه اذا وقف وقفه بشرط غلته لنفسه مادام
 حيا او وقف على نفسه ثم على الفقراء فهو جائز علي قول
 ابي يوسف وبه قال اخضاف وبه ابي شيخان ليحج وذكر
 الطحاوي في مختصره عنه انه لا يجوز وهو قول هلال
 وذكر محمد في كتاب الوقف انه لو وقف على امهات اولاده
 ومدرسته فهو جائز بحجة ابي يوسف ما وي في بدنه ثابت
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأكل من صدقته ولو لم
 يشترط لنفسه لم يأكل وما وي في حديث عمر بن الخطاب
 عنه انه شاطفه وقفه وللجملح عليه من ابيه ان يأكل منه
 بالمرور وقد وليه عمر بن الخطاب من ابيه من اكله
 هذا الكلام عليه وعليه غيره كما لو وقف على الغمام مبيع
 وفي الرقاب علي ان من ولها فله ان يصرف غلته الى
 الغمامين وفي الرقاب وهو يدخل فيه ويكون له صدق
 اليهم وعثمان بن حني الله عنهم وقف بدينه وشرط انه
 ما شاء فيه كرشا المسلمين وما وي ان النبي صلى الله
 عليه وسلم ابي مجلايس وقف بدنه فقال اتركها فقال
 بدنه فقال اتركها وان كانت بدنه فقله جعل البدنه صدقة
 واليها صلى الله عليه وسلم الانتفاع بها وما وي ان انا
 وقف دارا بالمدينة على سبيل ساجها وكان اذا دخل
 المدينة تزورها ولما له ان يشترط لوكيله الذي يلي الوقف

لو وقف مرفقة المسجد

نسخة
 الألوكة

ان ياكل منه جان شاة له نفسه كما لو شاة طاعيره ولا يبه
 الوقف فانه يكون له ان ياكلها ايضا وتعتقه على نفسه قرته
 وبن عايشة بن عيسى انه عن ابي النبي صلى الله عليه وسلم
 قال تعقه الرجل على نفسه وعياله صدقة فحان شرطه
 لنفسه كما يجوز للفقر ولو بني مسجد او وقف يبر او شرط
 ان يصلي هو فيه وان يستقي من البئر حيا كذلك هذا او يبيع
 هلالا لنفسه اذا لم يجوز ان يكون متقدقا على نفسه وواجبا
 لها لم يجوز ان يكون واقفا عليها واذا وقف على نفسه فلم
 يخرج منه ملكه في الوقف ولو استثنى ثلثه لنفسه فباي
 شيء تصدق ولو قال هذا الخبز صدقة على ان اكلها واحدة
 الجاء به صدقة على ان اعشاها فباي شيء يصدق وتناول
 حديث عمرو بن مكي انه عن علي ان قوله لا جناح على غيره من
 الولاة وذلك المعلوم من كلام الناس الا ترى ان هلالا من بني
 العباس لو وقف على بني العباس لم يدخل فيه ولو قال
 اوصيت بثلث مالي لولد ابي لم يدخل هو فيه حتى اذا مات
 بطل حصته وكما بقوله ولد ابيه على غيره ولو قالت لولاة
 لرجل بن عيسى جلا فزوجها من نفسه لم يجوز وكان مع كلامها
 على غيره وما عثمان بن عيسى انه عن محمد جعل نفسه
 كواحدة من المسلمين وهذا له وان لم يشترط ولو بني مسجد
 كان له ان يصلي فيه شرط او لم بشرط وما البدنة فقد نبت
 اياقة على الله عليه وسلم الاتعاج بما المضروبة
 والبدنة جازية ولو ملك صاحبها لان لو ساق قبل الفرس
 ان يبلغ كات ميراثا وحديث انس بن عيسى انه يحول على انه
 يتركها باحد الوقوف عليهم واحتج اهل الابل بالاسلام
 من تكلم عن ابي يوسف وقد منع هلالا لغيره فانه قد

له

لو وقف ابا على نفسه وعلى فلان فانه يصح صدقة وبطل
 الوقف في النصف الذي وقفه على نفسه فان قال على نفسه
 وعلى ولدي وسبيلي فالوقف كله باطل لان حصته مجهولة
 وكذا كل حصنة الولد في المسئلة الاولى حصته معلومة الا
 ترى انه لو قال اوصيته بثلثي لفلان وفلان فان اصد هما
 قبل موت الموصي ان للاخر نصف الثلث ولو قال لفلان
 وولده فمات ولده قبل موت الموصي ان جميع الثلث
 لفلان ولو قال ابا بن موقوفه على فلان وفلان فمات
 احدهما كان للاخر النصف ولو قال لفلان وولده وسبيله
 فانفرد ولده فالوقف كله لفلان ولو قال موقوفه
 على فلان ومن بعده على نفسه فالوقف باطل والوقف
 اذا كان في وقت من الاوقات ليس فيها صدقة موقوفه
 فليس بوقف ولو قال على ان يفي هذا عليا كل سنة مائة درهم
 فالوقف باطل وان كان يعلم ان عليا عشرة الاف درهم هم
 لانه يجوز ان لا تقل في سنة الامانية درهم فكانه شرط
 الفلانة لنفسه **باب** الرجل يشتري الارض شرا
 صحيحا او فاسدا ثم ينفقه اذا اشترى الرجل ارضا شرا صحيحا
 ونقد الثمن ووقفه قبل القبض فهو صحيح كما لو وهبه
 واذن للموهوب له في قبضه قال الشيخ الامام انما يقع الهبة
 على قول محمد وعلى قول ابي يوسف لا يجوز ولو باع قبل
 القبض لم يجوز لان الجبر وسد باب الهبة عنه في خصناه من
 القياس لان لو لم يكن نقد الثمن فالوقف موقوف فان
 نقد الثمن جاز وان مات قبل نقد الثمن فالوقف موقوف
 فان نقد الثمن جاز وان مات قبل نقد الثمن او كان قد
 بطل الوقف وبيع الارض كما لو كان كاتبه فانه يباع فان فسد

التثنية شيء كان لو مات المشتري بصدق به وان نقص من
 التثنية الاول كان النقصان في مال المشتري وليس كذلك
 العتق لان العتق لا يلحقه النقص فلا يتحقق عتق
 المشتري والوقف يلحقه النقص فاشبه الكتاب وما
 استشهد به هلال من الفرق بين الوقف والعتق وقد ذكر
 قبل هذا وانه اعلم فحسب **فصل** فان لم يتخذ المشتري
 التثنية وعتق المبيع بغير اذن البائع فوقفه فان دفع
 التثنية او سلم له البائع المتبض جان الوقف والا فالوقف
 باطل وان كان مبنيا باذن البائع ولم يتخذ التثنية فالوقف
 جائز ومفلسا كان المشتري او غير مفلس فان نفذ التثنية
 وعتق الام من فوقها ثم استحققت الام من بطل الوقف
 كما يبطل العتق لانه وقف ما لا يملك ويرجع بالتثنية على
 البائع ويضمن به ما يشاء فان اجله المستحق البيع فالوقف
 باطلا كما يكون العتق باطلا قال الشيخ الامام بطلان كالعتق
 قوله فو ومعه واحدي الروايتين عند ابي يوسف الا ان
 انطوا شتره اما ضا علي ان البائع بل الحيا ثم وقفها البائع
 جان الوقف وكان نقصا للمبيع وان قبضها المشتري ووقفها
 ثم لعان البائع المبيع لم يجوز كما لا يجوز العتق وكذلك العتق
 الوقف وان ضمن المستحق البائع المتبض جان البيع والوقف
 كما يجوز البيع والعتق وان ضمن المشتري العتق فالوقف
 باطل لان البيع باطل وان استحق نقص الام من ثابها
 فالنصف الاخر وقف وهذا عند ابي يوسف وكذلك
 الموهوب له اذا وقف قبل العتق ثم سلم الواهب الموهوب
 اليه لم يصح الوقف لانه وقف قبل ان يملكه كذلك الموصي له
 اذا وقف قبل موت الموصي ثم مات الموصي والام من تخرج

من التثنية فسلم للموصي له لم يصح وقفه والمجوز عليه
 او لعنه لا يجوز وقفه لانا لو جوزه ناه لم يكن للمجوزي واذا
 اشترى امضا شرا فاسدا وقبضها وبني فيها فملكها ان
 ان يتخذ البنا وباحه بالشفعة فان قال البائع اذا تعض البنا
 عا وجب ويطلب الشفعة قاله الحنفية قال اصحابنا ان كان قبلي
 بالعتبة للبائع لم يبرهته وان لم يكن قبلي له بالعتبة كان
 البائع اولى بها وبطلت الشفعة واذا اشترى دارا بغيره
 وتعا بها فوقفه لانه ثم استحق العبد فالوقف ملحق على
 المشتري فبطلت الام من البائع يوم قبضها الا ترى ان هـ
 المشتري لو كان باع الام من كان بغيره جازا ولو وجد العبد
 حرا كان الوقف باطلا كما يكون العتق باطلا ولو وجد المشتري
 بالام من عيبا بعد ما وقفها لم يرد ما يرجع بنقصان العيب
 من التثنية يضمن به ما يشاء لانه لم ينفذ النقصان لان الوقف
 انزاله ملكه لا الي ما انك ولا يجوز ان يعود الي حكمه فاشبه
 العتق وكذلك لو اشترى الدمي ارض عشرين موضع عليه
 الخراج وجد به عيبا فانه لا يرد ويرجع بنقصان العيب واذا
 باع المشتري فانه لا يرجع بنقصان العيب لانه يجوز ان يعود
 الي ملكه وكذلك اذا اشترى بدنة فملاها هديا وقبضها ثم
 وجد بها عيبا فانه لا يرجع بالنقصان لانه عليها ملكه ولو ما
 ومات عنه وليس كذلك الوقف لانه على ملكه وام مات لم يورث
 عنه قال الحنفية وعندي انه يرجع بالنقصان الا ترى انه
 لو اشترى عبدا فهداه فانه يرجع بنقصان العيب والتدبير
 لم يزل ملكه عنه والرافع اذا وقف الام من الموهوبه فان
 اقبضها صح الوقف وان لم يقبضها باعها القاطن في الدية وبطل
 الوقف اذا مات الرافع فان كان له مال فقبي الدين من ماله والام

وقف به المال اذا وقف جائنا في حصته من راس المال والرك
 اذا اشترى المادون دارا وعليه دين يحيط بقيته وبقية
 بعض الدار فوقه الموقوف لك الدار لم يجز ولا يشبه المظا
 لان ما به المال شريكه وفي المادون يجب بيعه وقضا الدين
 منه ولو اجد دارا ثم وقفها جائنا الوقف والاجاره تنقص
 الاثرية انه لو وجد بها عيبا كان له ان ينقص الاجارة ويرد
 بالعيب وفي الرهن لا يرد ولا يرجع بالنقصان ولو اشترى
 دارا فوقفها ثم خسر الشئ فبيع يرد اخذها فله ذلك ويحل
 الوقف والشفعة بشرطه الاستحقاق الاثرية انه لو جعل
 مسجدا فمقتضى بيع هذه الابرة لكانت ما ياد عن
 ابي يوسف ولو باعها كان المشتري ينقصه ولو اشترى ايضا
 شرا فاسدا او اشترى بمسجدا وخسر فوقف قبل القبض لم
 يجز وان قبض بعد ذلك وان قبضها ثم وقفها لجائنا وعليه
 فتيمة الا ان المبيع كان الوبايع ويرجع بالثمن الاثرية انه
 لو جعله مسجدا اجائنا وهذا قول اصحابنا في المسجد والوقف
 على قياسه وقال ابو حنيفة انقطع حق البايع منه اذا
 جعله مسجدا ولو كان اشترىها بجرا ومبينة فالوقف باطل
 وكذلك الهبة القاسدة اذا قبضها الموهوب له ووقفها جاز
 وعليه قيمته الموهوب ولو قبض المشتري وقد اشترى كج
 فوقفها البايع لم يجز وقعه وان ما د عليه كما لو كان مكانه
 عبدا فاعتقه البايع ثم ما د عليه فان العتق باطل ولو وقفها
 البايع قبل قبضه لم يشتري جازا ولو اشترى شرا فاسدا او
 بعد القبض وقعا فاسدا اطل البايع والوقف جميعا كما لو
 باع بيضا فاسدا فان البايع ينقصان رجل اشترى شرا
 فاسدا او قبضها ووقفها على البايع وسامها اليه فالوقف

جائز وعليه فتيمة الا ان البايع وليس هذا الهبة من
 البايع فانه يكون فسخا للبيع ما قبل اشترى شرا فاسدا وقبضه
 فوقف نصفها ثم وجد بها عيبا لم يرد النصف الذي بقي في
 ملكه ولا يرجع بنقصان العيب في النصف الذي وقف عند
 ابي حنيفة ما به اية نقلي وعند ابي يوسف يرجع هو
 بان ما يدخل مع الاصل في الوقف وما
 لا يدخل اذا وقف ارضا فيها بنا وشجر فخلا في الوقف
 وان كان ارضا مقوضا او لشجر مقضروا لم يدخل وان كان
 بحقوقها وما فيها ومنها من قليل او كثير لانه باين منه
 فهو كمتاع موضوع منه وكذلك البيع ولا يدخل الثمرة والزرع
 المزروع فيه وهو للواقف كما لا يدخل في البيع ولو كان
 للامام حصته من ثمر او مغيث او طريق لم يدخل فيه قبا
 اذ لم يخل بحقوقها وفي الاستحسان يدخل لا يخل لولم اعمل
 ذلك خوفا من الاماخذ ولم يكن بها شرب ولا مغيث ولا طريق
 الاثرية انه يدخل في اجامة الاماخذ وان لم يخل بحقوقها
 استحسانا لان امور الناس على هذا فان وقف الارض
 بحقوقها دخل فيها الشرب والطريق قياسا واستحسانا
 ولو اوصى بامام وفيها ثمره او زرع لم يدخل في الوصية
 لانه لا يكون ثمن الاماخذ ولو وصى بامام لم يدخل الثمره
 فيه والهبة باطله ويجوز في قياسه قول من يجز الهبة
 الشابهة ان يجز الهبة في الاماخذ ويطلب في القلة ولو رهن
 ارضا فيها ثمره او زرع دخل الجميع في الرهن ويكون رضا
 مع الاماخذ وفصلوا بين الرهن والبيع والهبة اذ ازال الملك
 عن الاماخذ فاقلة لرب الارض واذا لم يزل ملكه عنه كانا
 كالشيء الواحد فلذلك يدخل في الرهن ولو اقر بارض وفيها

وفيها شجرة على راس الاشجار كان الشجر المقدر ولو كان
مضروباً كان للمفكر لو اقر بامته قد ولدت قبل ذلك ماله
المقدر ولو وقف قدره ولم يخل يفتقرها والا بكل قليل او
كثير هو قدرها دخل فيها المصنف والتميز والرحا والدا
ولو وقف ما فيها بصله الفرجس والزعفران لم يخل
الحمل والوراء في الوقف ودخل المصل ولا يدخل نصب
السكن لان جصد في كل سنة فهو كالزراع بان كان فيها
خلاف او طرما او شجر القطف والباد بجانها كان يقطع
في كل سنة لا يدخل وما لا يقطع يدخل ومكانه من شجر
ينقطع في السنين او الثلاث يدخل في الوقف والديوان
دخله في الوقف والدا اليه والزماني للوقف ولو وقف
عما ما دخل القدر في الوقف لانه مصلحة للمعام ويدخل
فيه موضع ما فيه وعلق ما به اذا كانت دخله في
الحمد وان كانت خارجة من فخذ لم يدخل ولو وقف داما
دخل الساباط والروشن فيه وان لم يذكره فان كان لله
الداما طرما ومسبل ما في داما اخرى لم يدخل وان وقف
حائوتا فكانت من الرفرف في البناء خليف الوقف ومالم
يكن في البناء لم يدخل وخوري الدياسين وقد والفلان
الذي في البناء لم يدخل في الوقف ولو قال انا ضي صدقة
موقوفه فما اخرج الله تعالى من غلاتها فهو الفقير او فيها
شجرة قايمة قال في الوقف وقوله فما اخرج الله تعالى
الحادثه ولو قال انا ضي صدقة موقوفه بجميع حقوقها
وما فيها ومنها فاني استحسن ان يجعل الفلة القايمة
كانه قال الشجرة صدقة قاموه فيما بينه وبين الله تعالى
ان يتصدق به ولا اجبره عليه وكان القياس ان لا يتصدق

ليه

به لقوله موقوفه والشجرة لا تكون موقوفه ولا يجعل
الفلة القايمة فيه في وجوه الوقف ما يحدث الله تعالى
بعد ذلك يكون في الوجوه التي وقفت عليها ولو قال انا
صدقة موقوفه بعد وفاي علي ان ما اخرج الله تعالى من
غلاتها فهي لعبد الله فان وفيها شجرة قايمة فالشجرة للشجرة
في القياس وبخلاف الاستحسان يكون الفقير على ما قسمت
وبالاستحسان يلحق وما يخرج الله تعالى من غلاته بعد
سنة الموصي يكون لعبد الله فان جصد الزرع فقال الله
زمنه لنفسه يبيد مني وقال اهد الوقف زرع الوقف
فاقول قول الواقف فان البذر له وعليه نقصان الارض
وسقدم القايمة اليه بان يزرعها للوقف ولا يخرجها من
يده وان طلب اهد الوقف ذلك لان البذر له ويقول له
القاضي استند واشترى البذر وادفع ذلك من الفلة
فان قال لا يمكنني قبيل الامساك استند بنوا انتم ثم اخرجوا
من الفلة فان قال الواقف استندت وزرع الوقف وقد
اصاب الزرع افة قد حبت وقال اهد الوقف زرع
لنفسك فالقول قول الواقف وله ان ياحد من الفلة الذي
ما انفق فان نصب الواقف وكيل فقال الوكيل زرع
لنفسى وقال الامساك زرع الوقف فالقول قول الوكيل
ويخرج من يده ويضيف ما انفق الامساك باط فيه شجرة
مشجرة قال ابو القاسم لا يباين يتناولها الفل قال ابو
الليث ان لم يكن من ساكني الرباط فالحوط ان يجتر من
واستحسانه وتعالى اعلم باب الوقف اهل
الذمة واهل الحرب والممنوع من كتاب الخصاف فان جعل
الذمي داما كنيسة فهو باطل وهو مبطل وان وقف ارضا

عليه بيعة او كنيسته او بيت نام قال وقف باطل وبيعه جائز
لانه معصيه واجبا فانه يقطع ولا يكون موبدا وكذلك
لو وقف علي اصلها او ذهبا او سراجها ولو وقف علي
الزبدان او القسيسين او قال علي ما هبان بيعة كذا او
باطل وان قال علي فقرا بيعة كذا اجاز لانه قصد به الله
الانبياء لو وقف علي فقرا المختارين كان جائزا ولو
وقف علي بيعة فاذا خربت ملبى فقرا المختارين كان جائزا
ولو وقف علي بيعة فاذا خربت ملبى الفقرا اجاز ولا يفتق
منه علي البيعة شي ويصرف الي الفقرا فاي فقيرا اعياه
جائز مسلما كان او ذميا فان قال فان خربت البيعة فهو وقف
علي مساكين اهل الذمة جائز بشرطه ويحل منه اليهود
والنصارى والمجوس فان خص فقرا المختارين بجاز بشرطه
ولم يعط غيرهم وكذلك لو كان الوقف نصرا بيا فحل
لغلة فقرا اليهود او المجوس او فقرا المسلمين بazar
لان هذا ما يتقرب به اهل الذمة وكان للذين سماهم هذا
فان قيل اليس اكفر كل ملة واحدة قتلهم ولكنهم
قوموا فيقتلون به كل مسلم اذا اوصي لجيرانه او فقرا بعدد
فانه لا يملك غير من سمي ولو وقف في ابواب البقاع ابواب
البر عند معاشة البيعة وبيت النيران والصدقة علي
المساكين فاجيز من ذلك الصدقة وابطل الباقي نصدا في
وقف وقفه وقال يقرى به بخلته الروم لم يجز لانه لا يفتق
به فان قال يقرى به قوم تحت الفوق لم يجز الدين واهل دينه
يتقربون به جائز ولو قال يفتق غلته الي اكلان الموتي
او يفتق قنونا هم جائز وصدق الي يفتق قنونا فقرا منهم ولو
قال يبيع به بيت المقدس ويجعل في مروة بيت المقدس

جائز لانه يتقرب به ويحذف تقرب به فان قال يشتري به
عبيد فيعتقون عبيد في كل سنة جائز علي ما شرط فان وقف
علي ولده وسلمه او علي قرابته او مواليه وجعل اخره
المساكين فهو جائز وسيله في قرابته ومواليه واهل
بيته سيلة المسلم فاذا كان له اب عروفا دخل واحد ذلك
الاب في اهل بيته فان اسلم ولده لم يجز من الوقف فان
شروطه من اسلم من ولده او تنود او تنصرا او جرح من
دين النصرا فيه فهو خارج من هذا الوقف فهو كما شرط
وان وقف علي قتل جيرانه وجعل اخره الفقرا اجاز وكان
لقتل جيرانه من المسلمين وغيرهم سلم وقف علي اهل
بيته وهم من اهل الذمة جائز ذمي يصدق ووقف لقتل
قال بعض احمانا يترك وما احكامه وتوضع عليه جزيه
ولا ارده من كفرا في كفرو وقال بعضهم لا يقر علي الزدقة
حري دخل داء الاسلام بامان فوقف جائز منه ذلك ما
يجوز من الذمي ولو اوصي بما فيه كراهة لانه لا يفتق
في داء الكفر لا يجزى عليه ما مرند وقف ملبى قول
ابي حنيفة ان قتل او مات فهو باطل وقال الكوفيون منه
كما يجوز من اهل الدين الذي اتحله ما جله وقف علي
المساكين او قال يجزى اوصي وجه من وجوه القرب بما
يتقرب به الي الله تعالى ثم ان دعاه الاسلام بطل الوقف
وكان سيرا ثا وكذا لو اسلم جده دنة لا ترمي النجاسة وسلا
تبطل وما كان مستهلكا مثل الفسق والحمد لله علي انسان
وسلمه اليه فهو باطل لا يبطل ولو وقف علي من سلمه ثم
علي المساكين ثم ان تد بطل الوقف لان جهة المساكين تبطل
فيجوز صدقة علي ولده فتبطل علي قول من لا يجيز الوقف

اذا لم يجعل لغيره للمساكين بابا من وقف
 عليهما الفقرا وعلي واحد جبينه ولم يشترط العمارة اذا وقف
 عليهما المساكين ولم يسم العمارة فان القاضي يبدأ فينفق
 من غلة الوقف علي عاماته واحدا له وحفر سواقيه
 واصلاح بستانه وما ما انهدم منه وما فيه المستفاد
 لفلان ثم يقسم الباقي في الفقرا وهذا مستحسن لانه لو لم
 اعمر ههنا وبه والغللة الفقرا وليسوا باعيانهم فيؤخذ
 بالعمارة فينفق عليها من غلتها الا ترى ان الامام في ارض
 يخرج يدع لهم قدرا ما بعده ويلخذ هم بالعمارة ويكون
 نصيب الامام والخراج ما فضل بعد العمارة لان ارض الخراج
 للمسلمين عامة وكذلك يفعل في ارض الوقف يستترك
 للعمارة ولا يخرج اليه ثم يأخذ الخراج ما بقي ولو كانت
 ارض فيها غلة شي ذهلها اشترى شيلا بخرسه كي لا يقع
 الخلل ويخلف بعضه بعضا ولو كان فيها ارض سبعة لا تثبت
 كسج ما فيها من سبعة ولو اراد ان يبني قرية لا كرمها فخل
 ويجوز فيها شجرها ولو اراد ان يبني بيوتا يستعملها لم يكن
 له ذلك لان غلة الاما ض لا يطلب بها لاجازة البيوت اما بطلب
 الخلل والشجر والارض الا ان يكون منفصلا بدور المصدر
 اذ ان بني فيها حصلت من اجرة بيوتها غلة وافده فيكون القوم
 يامروا الوقف ان يفعل ذلك وله ان يستلجد الجدر فيلج
 اليه فان اجتمع عنده من غلته شي كثير ولم يكن في تلخيصها
 الي الغلة الاية منزهة فله تلخيصه وصرف الغلة وجوه الوقف
 وان كان في تلخيصه منزهة بالعمارة وان شرط الوقف ان يبني
 بالعمارة صح الشرط وان جعل لولد غلة الاما من سنة كان
 له غلة تلك السنة ولم يكن عليه من عمارة الارض شي كما قال

ابو حنيفة انه لو اوصي لرجل بغلة امه منه سنة او سنتين لم
 يكن عليه سقي الخلل فان كان اوصي بغلة ثلاث سنين كان السقي
 والعمارة عليه وهذا مستحسن فان قال غلته لفلان سنة
 ثم هو لفلان ولخلفه الي العمارة استحسن ان اوصي بعمارتها
 حتى تنفي هذه الغلة لسنة فاذا صار الي الاخر عتبه من غلتها
 وان قال دام يصدق موقوفه علي ان سكننا ههنا فلان يا عا
 فان هلك فلان ثم هي للفقرا قدم الدائم علي فلان ما عا
 وعليه من ذلك ما يمنع تغييرها عنها الي التي وقفنا عليها
 عليه الزيادة فان هلك الاول فعلي الثاني الذي صار سكننا
 له ما علي الاول فان مات الثاني وصار سكننا ههنا المساكين
 انفق عليها من غلتها فان ابي الموقوف عليه ان ينفق لم يغير
 عليه وان شرط الواقف مرمتها علي الموقوف عليه جازا
 وهو علي ما قال وليس كاجازة لان المرمه علي الموقوف
 عليه وان لم ينفق فله عليه لا يبطله وان كان الواقف شرط
 ان ينفق عليها الموقوف عليه لا يجبر الموقوف ولكن توجب
 الدائم بغلته ما ينفق عليه ثم يرد الي الموقوف عليه وهذا
 مستحسن وليس بغيره فان انهدمت الدائم فقال الواقف
 عليه انا ابنيها واسكنها فله ذلك لان السكني له فله ان ينفق
 به علي الوجوه كلها ما لم يكن فيه ضرر فان مات فالبنو الورثة
 الباقية فان قال هذا الوقف تقدم قيمة البناء لم يكن لهم ذكر وكان
 لوامد الثاني رافعه الا ان يسطحوا عليه وهذا قول ابي حنيفة
 في الفصب كما لو بني دارا ثم استخفت الدائم فالبنو الباقي برفع
 الا ان يكون مع البناء ضررا له فان كان الباقي ارض حيطا
 بالاجر وادخل فيه لجد وعاء بني عليها فيقال للذي صار له
 السكني له اعزم للموثة قيمة البناء ان ثبت وزاعي قيمة يوم

يوم تقبيل الدماء اليه واللاجرت الدار وما ددت علي الوفا ثم
 قتيمة للموتة كما لو اوصي بعتة بستانه لآخر وبرقنته لآخر
 فالسقي علي صلح العلة فان ابي وسقي صلح الوقية جمع
 بما اتفق منذ ذلك في غلة السنة المستقبلة فان رضي من صلات
 السكي له برفعه لم يرفع لان فيه ضرر علي المساكين التي
 تقبيل السكي لهم الا ترى انه لو اوصي بغيره بغير اذنه وكان
 يوم مفعه ضرر لم يكن له رفعه وقيل لصلح الدار اعدم
 له قبلة الموتة فان في صلح الدماء برفعه رفع لان الضرر
 ما يقع اليه خاصة فان لم يكن للموتة التي فعلها الموقوف عليه
 عين قايمة وكانت مستهلكة مثل غسل الحيطان بالماء
 وطبخ السطح وسقي الخيل لم يكن للوصي شيء الا ترى
 لو اشترى امرا ضارح صلبا وطبخ سلوحها ثم استحققت
 لم يرجع علي البايع بقيمتها وما يكون له ان يرجع بقيمة
 ما يملكه ان يهدمه وسيلته ثم يرجع بقيمته منبيا
 الا ترى انه لو اوصي امرا ضارح انسان لم يكن له شيء ولو غصب
 ثوبا فقصره لم يكن له شيء ولو صبغ بعصف لم يكن
 لصلح الثوب هذه الا ان يعطيه ما اذا الصبغ فيه
 لان الصبغ عين قايمة الا ترى ان الصبغ كان يقول لو
 اوصي بخدمة عبده لو اوصي برفقنته لآخر وبقلة بستانه
 لو اوصي برفقنته لآخر فتمتقة العبد وما يصلحه كطعامه
 وكسوته علي الموصي له بالخدمة وسقي الخيل وما لا بد
 له من المعاشة علي صلح العلة ثم لا يرجع به علي صلح
 الرقبة ولو وصي العبد جنازة فقد اوصي له بالخدمة
 ثم مات قبل لصلح الرقبة ان ثبتت فرد علي وما شئت ما
 فداه به والا يبيع العبد في العدا وهذا قول ابي حنيفة رحمه

رحمه الله تعالى في العبد اذ لجنه وفولنا فاذا كان الموقوف
 عليهم سكي الدار جماعة فقال بعضهم يرم واوي الاخرون
 فتمت السكي بينهم يرم من شان يرم وبسكنه وسن
 اوي ان يرم ترع الفاضي حصته من يده واجده وساقه سنا
 اجرة فان استقني عنه مائة علي ماله السكي فان وقف
 داهه علي ان يسكنها ولده ونسله فكثير الا ولده فانه ينفق
 بينهم علي عدد هم فالاصاب الابن فله ان يسكنها مع شابه
 وما اصاب ابنت فلها ان تسكنه مع شابهها اذا كان جحر
 بغيره كل واحد ان يعلق علي ما اصابه فان لم يكن جحر
 فالسكي لمن وقف عليه وولعه وولعه عليه الذي
 جعل له السكي ان يسكن الدماء من يحب ويعير لانه لا يحب
 بالعام ينفق للمستعير وليس له ان يواجره كالاستعير
 ولا يواجره المعوي له بخدمة العبد وسكي الدماء ليس
 له ان يواجره وان كان ففضل فيه عن سكنه فليس له ان
 يواجره ايضا وان وقف علي استقلاله فله ان يواجره وان
 يسكن لان سكنه وسكي المستاجر لا يختلف به ابي انو
 وهو قول ابي بكر الاسكافي وقاله لا غش لبس له ذلك لانه
 بما يظهر علي البيت دين فيقضي ولو سكن لطلحق البيت
 وقد ذكر الحنف ان له لفضل له غلة داهه ان يسكنها وان
 قال علي ان يستقلها ولا يسكنها فهو علي ما شرطه فان سقط
 شيء منه بنا الداه فله ان يبيع ما هو الوقف ان يبيع ذكرا يرم
 الداه بقتنه لان المنقص لما ابدل الداه خرج عن ان يكون
 وقفا وليس كذلك البنا القاييم لا يجوز بيعه اذ لم يستند
 ليهدم ولا يبيع الخلد ابي ليضرب وكذلك ثروة الاسنان وان
 لم تضلح لسبي لا يجوز بيعه ليصلح به الباقي لانه توقف

هذه القطعة من الاء من جانه فان تجاع الغنيم بامر الوقف البناء
 القابض او التخل قد تم البناء وضرب الخاضعة القاضية ان
 شأنا لا يبيع وان شأنا المشتركة ويجوز تلك الغنيم الى المنة
 وللغنيم بامر الوقف بيع الغنيم الذي يخرج من اصل
 التخل وهو بمنزلة الفلة وكذلك السقف والفراخ الذي
 لا يخرج اليه وهو بمنزلة الشاء فان صام الغنيم الخارج
 من اصل التخل تخل يخرج من ان يكون مثل الفلة ولم يحكم
 التخل قال الا ترى ان اهل المسجد يبيعون بعض المسجد
 ويبيعون في بناءه ولا يبيعونه اصله ولا يبيعون من ثمن
 النقص والتخل الساقط الموقوف عليهم لا ينعقد في الفلة
 فان لم يكن في يد الغنيم ما يبرها به لم يكن له ان يستدين عليه
 وانما العمارة من الفلة ولو في الغنيم ان يستدين على
 الصبي لانه ان يشتري الصغير شيئا ما يوجبوا عليه زكاه
 وليس للغنيم بامر الوقف ذلك فان وقف ما على ان ينفق
 على عمارة منها ما ضل له اخبره جانه فان قال نعم تعقبتا
 من غلة اخبري فلم يخرج تلك الاء من غلة اتفق على عمارتها
 التفتت كلها من غلة الاء من الاخضر الا ترى انه لو قال لفلان
 على تمام الفدان هم كان عليه الالف كلها واسه سبحانه ونفالي
 اعلم باجـ الولاية في الوقف والولاية
 الوقف الى الوقف وان لم يشترط لنفسه الا ترى انه فتمت
 الزكاة الى مال ولو اوصي الى محل ثم مات كانت ولاية
 اوقافه الى وصيه وان لم يذكره في وصيته فهو لوصي ان يكون
 اليه وقال اقوام ليس للواقف فيه ولاية لانه زال ملكه
 عنه فاشبه الفلق الا ان يكون الوقف غير مامون على نفسه
 الوقف او وقف على قوم ولا يوصل اليهم ما شرطه لهم فان القا

ينزعه

ينزعه من يده ويوليها غيره وان كان الوقف شطآن ولايته
 اليه ليس لاحد ان يخرج منه لانه ملكه قد ضاع عنه وصار
 كالحاقط للمساكين ولو ترك الوقف عمارة وفي يده من
 غلة الوقف ما يبرها جبره القاضية عليه فان فعل والاء
 اخبره القاضية من يده وكذلك لو جعل الموقوف عليه متوليا
 وهو غير مامون فان القاضية ينزعه من يده وان كانت الفلة
 كلها لانه مرجعه الي الفلق فلا يثبت ان يخرجها وان جعل
 الوقف ولايتها لولد كانت الولاية الى من جعله متوليا
 للوقف ان يليها دونه وله ان يعزله متى شاء وان كان شرط
 انه ليس له اخراجه من الولاية فهذا الشرط باطل الا ترى
 انه لو قال فلان وكيلي في حياتي ووصي بعد وفاتي علي
 انه ليس لي اخراجه كان له اخراجه من الولاية والشرط
 باطل فان مات الوقف اعزله المتولي لانه كالوكيل الا ان
 يكون شرط ان يليها في حياتها وبعد وفاته يكون كالوصي
 بعد الموت وكذلك لو قال وكلتك في حياتي وبعد مماتي اوقا
 جعلتك وصيا في حياتي وبعد مماتي فالتباس ان يكون
 وصيا بعد المات ويؤالا مستحسانا ان يكون وكيله في الحياة
 وصيا بعد المات فان نصه الوقف متوليا للوقف واوصي
 عند موته الي اخبر ولم يسم الوقف في الوصية فوصيه
 يلي امر الوقف الذي وقفه ايضا وما كان في يده من الوقف
 مع من جعله متوليا وكذلك لو كان له اوقاف وكل واحد
 متول فوصيه ان يشاء كل واحد من المتولين في ولاية الوقف
 ولو وصيه ان يوصي الي غيره وهذا ميتا قول ابو حنيفة
 وسع وان مات احد الوصيين واوصي الي جماعة لم ينفرد
 واحد بالتصرف ويجعل نصف الفلة في يد الوصي الباقي

هذا هو الوقف الثاني
 وجود الفلحة
 احسن العاقل على التواريخ
 فان فعل فيها والا امر
 العاقل في

ونصفه في جماعة الذين قاموا مقام الهالك وان اوصا
 اليه رجل وشروط ان ليعطيه ان يوصي الي غيره فالشروط
 جابر وكذلك لو جعل الموقوف عليه متوليا فوصيته بغيره
 الا ان يكون اوصي اليه في شيء خاص فيكون وصيا فيها
 اوصي اليه خاصة ولا يلي امر الوقف ولو وقف ارضين
 واوصي في كل واحد ابي وصي فهو وصي فيهما خاصة هذا
 قول هلال وقول محمد وعلي قول ابي حنيفة والحدود الروا
 عن ابي يوسف يكون وصيا في الجميع فان قال اوصيت الي
 فلان وصيحت عن كل وصيته لي كان ولاية الوقف اليه
 وخرج المتولي من ان يكون متوليا فان قال وصيحت عن
 اوصيت به ولم يوص الي واحد نصيب القاصي من يتق به
 وان شرط الواقف ان ولاية الوقف الي فلان بعد الوصي
 فهذا الشرط جابر فان جعل الواقف الولاية الي اثنين
 او صا الى المتولي والوصي لم يكن لاحدهما بيع غلة
 الوقف ويغني علي قول ابي يوسف ان يجوز ان باع
 احدهما واجازة الاخر وكل واحدهما مصلحهما جاز فان
 اوصي احدهما الي الاخر كان له ان ينفرد به وعلى رواية
 ابي يوسف عن جابر لا يجوز له ان ينفرد به لان المبيت
 ما في بولي الا شيف ونضم القاصي اليه اخر ولو شا
 القاصي اسنده الي الاخر وان اوصي الي رجلين فابي
 احدهما ان يقبل ضم القاصي الي الذي قبل اخر اوصي
 الي رجل وصي اقام القاصي بدل الصبي رجلا فان اوصي
 الي رجل وقال اذ بلغ ابني فهو الوصي وقال هو شريك
 مع فلان في ولاية الوقف لم يجز ما فعل الي ابنه من ذلك

هذا رواية الحسن ع ابي حنيفة وقال ابو يوسف هو
 جابر وان جعل ولاية وقفه الي من يخلق منه ولده ولي
 القاصي امر الوقف مطلقا حتى يخلق ولده ويكون موصيا
 للولاية فيكون الولاية اليه وهذا استحسن وكذا لو
 اوصي الي حبي في وقفه فهو باطل في القياس ولكنني هو
 استحسن ان يبطله ما دام صغيرا فاذا اكبر كانت
 الولاية اليه واذ جعل الي غايه نصيب القاصي مطلقا
 حتى اذ لحضر الغايه مده عليه وان اوصي الي عبد جاز
 لان فضل العبد جاوز في الرق وما لا يجوز في الرقيق
 بعد الفتح ولو اوصي الي خضراني فهو مثل العبد ولو
 اخرج القاصي العبد والنصرا في ثم اسلم النصرا في
 واعتق العبد لم يكن لولده منها ولاية ولو قال ولاية
 الي عبد اسمه ثم من بعد ه الي شريك فانت عبد اسمه واوصي
 اليه رجل كانت الولاية الي شريك وكذلك لو قال الي
 عبد اسمه حتى يقدم من يد فهو كاشروط وقد قال اقول
 ان شريك اذا قدم كان شريك عبد اسمه وهذا المبيت
 بشي عندي وان اوصي الي رجل ان يشترى ارضا بعد
 موته ويقعها علي وجوه سماها جاز ويكون ولاية
 للوصي وان مات الواقف ولم يجعل ولاية الي احد
 جعل القاصي ولاية الي من يتق به فان جعل ولاية
 الي الافضل فالأفضل منه ولده كان جازا يرايلها
 افضلهم ذكر انا واثني فان صار غيره بعد ذلك فقبل
 منه جعل اليه الا ترى انه لو جعل غلبته للاخر قال
 منه ولده فكان واحد افضل كان اليه فان صار غيره
 افضله منه كان اليه فان كان اولاده في الفضل سوا

فاعلموا انهم من اولي قان مات الا فضل ولايته اليه بلية
 فان ابي الا فضل ان يقبل فالقاضي ان يعينم القاضي
 له خلا ما دام حيا فاذا مات صاب اليه من بليته في القتل
 فاذا لم يكن الا فضل موضع الولاية ولاه القاضي
 خلا ما قلنا قال ولايتها اليه ما اقام بالبصرة
 فهو علي ما شرط وكذلك لو قال الي امرأت ما تزوج
 فاذا تزوجت فلا ولاية لها فان وقفت امضا وجعل
 ولايته الي احد ثم وقفت وقفا اخر لم يكن الاول متوليا
 فيه فان قال ولاية هذا الوقف الي ولدي لا يخرج
 عنهم فلم يكن في ولده من يصلح له نصيب القاضي له
 متوليا ولا يلتفت الي قوله لا يخرج عنهم **فصل**
 من كتابه المضاف ان شرط الواقف ان متاع الولي من
 اهل هذه كالصدقة او طعن فيه فهو خارج من الصدقة
 فالشروط صحيحة ومن تناع في طلب حق له فهو خارج الا
 ترى ان الواقف لو قال متاع الولي في طلب حق فهو
 خارج صحيح الشرط ولذلك لو قال متاع امره الي الولي
 او الي فلان فان متاعه وان شأنا اخرجه فان تناع قافرة
 ثم تناع فله اخراجه وان تناع فله اخراجه لم يكن له ان يعيده
 لانه فعل ما شرطه فلا يفتضه وان اقره لم يفعل فعلا
 وانما تزكته الا ان يقول فان ربي الوالي رده فمتاع مغار
 خارجا مودة ثم تناع لم يكن له ان يخرج متاعا هو
 علي مرة واحدة الا ان يكون قال كل ما تناع فهو خارج
 والوالي مودة فيكون له مودة مرة بعد اخرى وكذلك لو
 شرط هذا الشرط لم يودي اليه الوالي فانه يصح وان جعل
 الواقف للقايم بامر الوقف ما لا معلوم كل مستعجز كما

صدقه عمر بن الخطاب عنه للوالي ان ياكل منها غير ما ثل
 مالا ويكلف القاييم بامر الوقف ما يفعله مثله وهو
 العادة به من عمامة الوقف واستغلا له ورفع غلته
 ونقر بنيه في وجوه الوقف وما يفعله الوكلاء والجرار
 فليس عليه لانه لو جعل القاييم امراة لم تكلف الا ما
 يفعله النساء فان حدث بالوالي افة مثل كجنون او هو
 العمي او الخرس فان امكنه مع ذلك الامر والنهي فالاجر
 له قايم وان لم يمكنه لم يكن له من الاجر شي فان طعن
 في الوالي طاعن لم يخرج من القاضي من الولاية الاجباية
 ظاهرة فان اخرجه فطعن عنه الاجر الذي جعله الوقف
 لقيامه وان ادخل معه غيره اجرى له المسما وان كان
 اكثر من اجر مثله وجرى له نصيبه لجر مثله

القاضي فيه للواقف ما ليس للقاضي وان صلح
 من اخراجه القاضي مودة عليه ولايته الوقف وان جعل
 الواقف للوالي ان ياكل من رايه ويجعل له اجرا فهو جائز
 وله اخراجه والاستبداد به فان جف الوالي بطلت وكيله
 وان قال الواقف يجري للقيم هذا المسجي وان اخرجه
 القاضي من الواقف او قال يجري ذلك الاولاده واولاد
 اولاده ان مات صحيح الشرط فان قال اذا حدث واحد
 من اهل هذا الوقف فبنيته هدا يودي الي مصادره فهو
 خارج من هذه الصدقة ونصيبه مردود علي اهل
 هذه الصدقة فمعد الشرط جائز فان تشكى اهل الوقف
 القيم وقالوا لا يوصل حقوقنا اليها وقالوا عمل به ما
 يودي الي الضمان فطعن القاضي فيه وعمل علي ما يصح
 عنده واذا جعل الواقف للقيم بامر الوقف ما لا فضل

القيمة فيها وجعله ذلك المال له لم يجز ان لم يكن الوقف جعل
 له ذلك واما الوصية فله ان يورث بها الوقف الى غيره
 وان كان الوقف جعل له ذلك فجعله للقيم التاجر فان
 جنة الاول جنة مطبقا بطل توكيله والجنون المطبق الذي
 يخرج به عن الامر سنة لانه نزول العقل جنة كلها وكذلك
 لو كان اوصي بوصايا او بدبر فانه يتطلل وصاياه اذ جنة
 منه ولا يبطل التدبير واما البرصام فانه لا بدوم فلا
 يتطلل به وصاياه سبل اوصي عن قيم الوقف اذا ه
 اشترى بخلة الوقف ثوبا فاعطاه للمساكين قال لا يجز
 وكلف يعمل الدرهم وسيل عن قيم وقف طالبه
 السلطان بشي فاستدان فهو عليه من ماله ولا يرجع به
 قال ابو الليث ان لم يكن له منه يد فانه يستيتق باموالهم
 ثم يرجع في الغلة عن ابي بكر في متولي وقف ادخله رعا
 في دار الوقف ليرجع في غلتها فله ذلك كالودي يتفق
 من ماله على اليتيم فله ان يرجع في ماله اليتيم ولا يعلم
 باب اجارة الوقف ودفعه من ماله
 ومما مله اذ الجدر الوقف الامانة او المتولي الذي نصبه
 او وصي الوقف او القاضي او امين القاضي الدار الوقف
 مدة معلومة او دفع الامانة من ماله بالثلث او النصف
 او الثلثين معاملة بالثلث او النصف بما يتخاف فيه
 جازا واذا كان لا يتخاف فيه او من يخاف منه على رغبة
 الوقف او مدة طويلة يخاف منه على الوقف مسخ القاضي
 العقد واخرج القاييم بالوقف عن الولاية ان لم يكن مملو
 فان كان مملونا وكان ذلك سهوا منه فسخ العقد وقدر
 على الولاية وللجدر قبض الغلة فان قال قبضت فضاغ

او فرقته على الموقوف عليهم وانكروا فالقول قوله مع
 يمينه فان كانت الاجرة والقاضي او عدل القاضي لم تتفق
 الاجارة استحسننا لانه اجرة الموقوف ولللك لم يتغير
 وليس كذلك اذ الاجرة من نفسه ثم مات فان الاجارة
 تتفق لان الملك من الال الال الوارث وان مات المستجد
 من واحد من هؤلاء او مات المزارع انتقضت الاجارة ولو
 وكله جله وكيله في اجارة دامة ففعل الوكيل ثم مات
 الوكيل لم تتفق الاجارة لانه عقد لعينه ولو مات هو
 الموكل انتقضت الاجارة لان العقد له فان كان الموقوف
 عليه هو المتولي فاجرت ثم مات لم تتفق الاجارة وان
 كانت الغلة له لانه من الغلة ما وجب في حال حياته
 وما يجب بعد موته لاخلفه فيه ووصي اليتيم اذ الجدر
 دار اليتيم واستجد له ثم مات الوصي لم تتفق الاجارة
 واذ اجزا القاييم باموال الوقف فالمرقة عليه من الغلة
 ولو دفع الامانة من ماله ففعل من ماله من ماله
 الوقف وكذلك العشر واما وجب المشي في ارض الوقف
 لان ابيه تعالى سب وصورهما فلا يبطل ذلك بوقف العا
 وشي كذا لو كان له ما يناديهم تدعى التقديق بها وحال
 الحول فانه ينفذ في خمسة دراهم عن الزكاة وبالباق
 عن الدرهم فان شرط المرونة على المستاجر مسددة الاجارة
 الا ان يبيع للمرونة دراهم معلومة سبل اوصي جدر
 عن حانون وقف عا مائة لاجراي صاحب العا مائة ان
 يستاجر بالهجرة المثل قال ترفع العا مائة ولو اجرا اكثر
 فان لم يستاجر اكثر ترك في يده بذلك الاجرة واذ اجرا
 القاييم باموال الوقف ارض الوقف لاجارة محجبة فغلب

ر

قف

عليها الا سقط الاجر فان قبضها المستاجر فلم يزرعها
فعليه الاجر واذ كانت الاجارة فاسدة فقبضها
المستاجر فلم يزرع الا ما من اوله لم يسكن الدار فلا شيء
عليه ليس يلزم الاجر في الفاسدة لكونها في يده فان
اجر الوصي وبني الدار من عليها او اذن للمستاجر في
البناء وحاصره بالجدجاء والمقاييم بامور الوقف ان يبتاع
الاجر في عملها وحفر سواقيها وتنقية حواشيها وينبغي
ان يفعل ذلك اذ كان محتاجا اليه وان اجرا جارة فاسدة
فعلي المستاجر اجرا للمثل لا يجاوز به ما في الوصي به
اما من فيها فخل اجرت رتبة الامانة والتجمل لا يمنع زراعتها
فهو جائز ولا يجوز للوصي ان يولج من نفسه ولا من
عبده وكاتبه فان اجرت ابنه او ابنته لم يجز عند ابي
حنيفة ويجوز عندهما وان اجر بعض عبيده عن ابي حنيفة
وسعه وتقدر في وجوه الوقف وعندهما لا يجوز
الا ان يولج ربهما هم او نائبه وان اجر الوصي بخنطة
او شعير حانة فلا شدة خنطة او شعير منها من رزقها
منسدة الاجارة فان اجر عبيد فاعنت الوصي العبد لم
يجز لانه لا يملكه ولو اجر سبعا من دما جاء على قول ابي
حنيفة ويوسف ومحمد وهو قول هلال والوصي ان يوكل
باجارة الوقف والوقف والقاييم بامور الوقف ان يزرعها
بنفسه ويتاجر فيها الاجر ويؤدي الاجر من الفلانة وليس
لوقف ولا القاييم بامور الوقف ان يسكن دار الوقف لجد اغير
اجر وهو من منة امانة الدار اعطيت ولا يفتى بدينه
السكنى شاو ليس للموقوف عليه ان يولج ولو وصي ان
يولج من الوقف عليه فان اجر الوصي من واحد ثم لجر

من اخر لم يجز فان وقع العقد على سبيل بعد الاجارة
الاولى جاز فان اجرة سنة بامانة من هم والموقوف عليهم
ثلاثة وهو يرجع من بعضهم الي بعض فان واحد بعد
انقضاء ثلث السنة ويخرج جد انقضاء ثلثي السنة قلت
الاجر ثلاثة اشياء ومن ثم الاول والباقيين والثلث الثاني
بين ومن ثم الثاني والحي والثلث الثالث الحي الوصي
اذ اجر في فعل الاجرة فهذا الاول سوا في القياس فغير
انما استحسن اذ قسم المجهل بين قوم ثم مات بعضهم قبل
انقضاء الاجل ان لا اراد المنة واجبوا له ان شرط
الوقف ان ليس لوارثها ان يولجها او شرط ان لا يعقد عليها
عقد اجارة او مزارعة او معاملة اكثر من ثلاث سنين او لا
يعقد عليه عقد اخوحي ينقض العقد الاول فان فعل
واحدث فيه حدثا يريده ابطاله فهو حرام عن ولاية الوقف
فهو كاسط فان قال اما ذمة السبي في صلحه وقال اهل
السبي في الفساد عمل الفاضي علي ما يصلح عنده رجل
وقف دمه علي ان يسكنها فلان مدة حياته او عشرين
او اقل او اكثر ثم بعد ذلك المساكين فهو جائز وليس له
ان يولجها وله ان يسكنها بنفسه وماله وصيفه وكذلك
العصبة بالسكنى فاذا انقضت المدة في الوصية عادت الدار
الي الوصية واذ اوقف دمه عليه ان غلبت له مدة حياته
ثم هي المساكين فله ان يولجها وكذلك الوصية وله
ان يسكنها فان كان الموقوف عليها علة فاراد بعضهم
ان يسكنها واراد بعضهم ان يولجها اموالها بالانهايو
ثم من اراد ان يسكن سكن ومن اراد ان يولجها لجر فان قال
الوقف علي ان يسكنها او ليس لهم ان يسكنوها فهو

علي ما شرط باب ————— الوقف علي الاولاد والاولاد
 الاولاد ما جعل ارضه موقوفه علي ولده ثم من بعد
 ذلك علي المساكين فهو جائز وهو الموجود بين من ولده
 ومن يحد من بعد يدخل فيه الذكور والاناث وبسبب
 فيه لانهم يدخلون في الاسم فان كان له ولد واحد فالوقف
 كله له وكذلك لو كان له اولاد فانتزعتوا ولم يبق الا
 واحد الا ترى ان ابا عبيد كان يقول لوا وصي لولدي
 عبيد الله وله ولد واحد ان الوصية له واجبة لعل
 علي من قال بان من يحد من ولده لا يدخل فيه وهو
 يوسف بن خالد فقال لو وقف علي قرابته فهو لك فان
 ويكون من القرابة الا ترى ان عمرو بن الخطاب رضي الله عنه
 جعل سهمان وقفه اقربائه وهو الان يجرى عليهم ولو
 قال علي ولده وولد ولده فان يحد من ولد الولد
 يدخل فيه فكذلك يدخل من يحد من ولد الصلب
 ومحال ان يعطى ولد الولد وقد حدثوا ولا يعطى ولد
 الصلب لانهم حاد ثون ولو وقف علي نسبه دخل فيه
 من يحد من نسبه فكذلك يدخل من يحد من ولده واري
 فصل بينهما ولو وقف علي اولاد من يحد له ولدان فالعلم
 لما وان مات واحد فللباق النصف والنصف للمساكين
 لان اقل ما يقع عليه الاسم الاولاد اثنان ولو قال علي
 ولد من يحد وهم فلان وفلان وعد خمسة لم يدخل سائر
 اولاد من يحد ومن يحد له من ولد فيه ومن مات من هؤلاء
 الخمسة قسمه للمساكين ولو وقف علي فقرا الاولاد
 عبيد الله وفيهم اغنياء فقرا فانتزعت الاغنياء واستبقى

تخلع وتغير حارة ولو الفقرا فانه يعطى من كان فقيرا يوم خلع الفقرا وهذا
 قلنا خلاف هذا ما كان قبيحاً وما اذا وصي لولد عبيد الله فانه يعطى من كان موجوباً
 يعطى الاغنياء ويخرج الفقرا
 من

من ولده يوم يموت الموصي دون من يحد لان الملك وجب
 للموجودين فلا يجوز وغلة الوقف يجب للموقوفين عليهم
 يوم تخلق الغلة فكل من كان موجوداً في ذلك الوقت دخل فيه
 ومن يحد من بعده لا يكون له في تلك الغلة شي وحقه فيها
 يحد من غلته وكذلك من يحد من يحد من ان يكون حاد ثا فان يحد
 امرأة الواقف بولد يحد يحد الغلة لا قبل من سنة اتم
 من بعد يوم جات الغلة فهذا الولد اسوة سائر الاولاد
 في تلك الغلة وكذلك لو طلق امراته وجات بولد ما بينهما
 وبين من يحد لا تلحقنا بانه كان مخلوقاً يوم جات الغلة
 وكذلك لو مات الواقف ساعة جات الغلة وجات امراته
 بولد ما بينهما وبين من يحد كان الولد اسوة لغيره بقا
 تلك الغلة لانه كان مخلوقاً يوم يحد فان كان بين موته
 وبين يحد الغلة وقت يحد علي الوصول الي اهله لم
 يكن للولد في هذه الغلة شي لانه يجوز ان يكون حاد ثا
 بعد ما جات الغلة وكذلك الوصية في جميع ذلك فان
 جات جاما بته بولد لا قبل من سنة اشهر من جات الغلة
 فادعاه المولي ثبت نسبه ولم يشترك الاولاد في تلك
 الغلة الموجودة لان تلك الغلة وجبت لهم فلا اصدقه
 في انتقام حقه الا ترى ان مكاتباً لو كان له اخ حومات
 وترك ابن عم فادعي المكاتب ولد جاما بته او ولد من امره
 حرة ثبت نسبه ولم يحد الميراث من ابن العم لا اصدقه
 المكاتب علي ابيها وما وجب لابن العم هذا قول اصحابنا في
 المكاتب والوقف قياسه ولو وقف علي ولده ومات
 الواقف ساعة جات الغلة وجات امراته بولد ما بينهما وبين
 من يحد كان الولد اسوة لغيره في تلك الغلة لانه كان مخلوقاً

يومئذ فان كان بينه موته وبين مجي اللمة وقت تقدم على الوصل
 الى امرائه يوما او يومان فجات بولد لم يكن له حصنة لا يجوز
 ان يكون نكاحا ثامنا ويلي بعد مجي اللمة الا ان يجي لا قبل منته
 اشهر من يوم جات اللمة فيه خل في تلك اللمة لانه لا يجوز
 ان يكون نكاحا ثامنا فان وقف على ولده وله امرأة طلقا فجات
 بولد ما بينهما وبين سنتين كان له حصنة من اللمة لانه
 كان يخلو قفا وكذلك الوصية في هذا كله فان وقف على
 ولده فهو لولده لصلبه ولا يدخل ولد الولد فيه فان
 لم يكن له ولد وكان له ولد فهو لولد ولده خاصة واذ كان
 له ولد لصلبه فالوقف لهم خاصة دون ولد الولد فان لم
 يكن ولد الصلب وله ولد ولد فالوقف لولد الولد لان
 المعني انا وقع لهم فان لم يكن له ولد الصلب وله ولد الولد
 فالوقف لولد الولد لان المعني انا وقع لهم فان لم يكن له ولد
 ولا ولد لولده وله ولد اسفل من ذلك دخل فيه من قريب
 ومن بعد منهم اذ كان من ينسب اليه ثلاثة ابا فصاعد او دخل
 الغريب والبعيد فيه وصا ما كالتحريم الا ترى انه لو وصي
 لولد العباس فانه يطعمهم جميعا وهو لولد الذكور دون
 الاناث كذا ذكره هلال وذكر الخصا فانه يدخل فيه ولد
 البنات مع ولد البنات فمقتل له البنت قد يروى عن ابي
 حنيفة وابي سعيد ولد البنات لا يدخلون فيه فقال
 ما وجدنا احدا يقوم برواية ذلك عنهم واما يروى عن ابي
 حنيفة انه لو وصي بثلاث ماله لولد له ولم يكن له ولد
 ولد كان له ولد ولم يدخل ولد الاناث فيه فليص
 اصحابنا قالوا الوقف بالوصية لان عامة ما قالوا في
 الوقف على قياس الوصايا وقال محمد بن الحسن يدخل

ولد الاناث فيه لانه يقال لهم ولد ولد فان وقف على ولده
 وعلى اولادهم كان الوقف لولد الصلب واولادهم ولاه
 يعطى من دون ذلك البطن لانه سمي هذينا البطنين ولو
 وقف على ولده وولد ولده واولادهم فالقياس ان
 لا يعطى الا البطون الذي سماهم خاصة ولكنني استحسن
 اذا سمي ثلاثة بطون ان اعطى من هو اسفل منهم ما تاسلوا
 فان وقف على ولده فاذا انقضوا فعلى الفقهاء فهو
 لولده فان لم يكن له ولد فهو للفقهاء لانه لما قال صدقة فهو
 وجب للفقراء وصا ما في المعنى كانه قال صدقة على الفقراء
 فان حدث لي ولد فهو لهم فان حدثت له ولد ما دالي ولده هو
 وكذلك لو قال علي فقرا فدايتي فاذا استغنوا وانقضوا
 فعلى الفقراء فاستغنوا فاللمة للفقراء فان انقضوا وبعد
 ذلك ما عليهم ولو قال صدقة موقوفه على فقير فالوقف
 باطل فان قيل فلم لا يجعل كانه قال علي ولدي ولا ولد له
 قيل لان وقف غيره عليه جائز واليجوز وقفه ووقف
 غيره علي ولد فلان ولا ولد له الا ترى انه لو وصي بثلاث
 ماله لابنه ولفلان كان لفلان النصف ولو وصي لعمدته
 ولولد فلان ولا ولد لفلان ان الثلث لعمدته ولو قال صدقة
 موقوفه علي ولد فلان وابي فلان ولد فهو للفقراء
 وكذلك لو قال علي الموتي الا ترى انه لو وصي لفلان وللموتى
 بثلاث ماله كان الثلث لفلان فان قال ابي صدقة موقوفه
 علي من يولد لي من الولد فهو للفقراء فاذا احدثوا كانت لهم
 فان قال علي ولدي وولد ولدي ولم يكن له ولد ولد فهو
 لولد الصلب فان لم يكن له ولد صلب وكان له ولد ولد فهو
 له وان كان له ولد وولد ولد فهم شركاء فيه فان قال علي

ولد عبد الله وولد من يده ولم يكن له زبده ولد قال الوقف كله
 لولد عبد الله وكذلك الوصية وكذلك لو قال لولد اخوتي
 ولم يكن لبعضهم ولد فانه قال لولدي وولد ولدي الذكور
 فهو المذكور منه ولد ولد ولد من البنين والبنات الا تربي
 انه لو قال علي ولدي وولد ولدي العترة ان يعطى مكان
 فضيلته ولد البنين والبنات فانه قال علي الذكور من
 ولدي وعلي ولد الذكور من ولدي دخل الذكور من ولده
 ودخل الذكور والانا من ولد الذكور فانه وقف علي ولده
 وولد ولده ما توالدوا وقال من خرج من مذهب الانثى
 الي مذهب المعتزلة فهو خارج من الوقف فهو كما شرط وكذلك
 ما يولد من المذهب فانه يخرج الي مذهب المعتزلة ثم عاد الي الا
 لم يرد الي الوقف ولو وقف علي من يسكن من ولده بغداد
 ومن خرج من بغداد فهو خارج عن الوقف فان عاد الي بغداد
 ما د الي الوقف ولا يشبه هذا المذهب وعند الاسكاف انه اذا
 وقف علي امر ولده ما لم تتزوج فتزوج ثم طلقها فلا شيء
 لها قال ابو بكر من خرج من بلخ سنة ولم يبلغ مسكنه ولم
 يتخذ مسكنا اخر فهو من سكان بلخ وكذلك لو قال ان خرج
 من مذهب المعتزلة الي مذهب الانثى فهو خارج عن الوقف
 فهو كما شرط ولو قال من خرج من مذهب الانثى فهو خارج
 عن الوقف فاما تدوا العباد باسمه او كانت امراة فارادت
 خروج عن الوقف لا يخرج من مذهب الانثى والاسلام
 ولو ادعى بعضهم علي بعضهم انه انتقل ومحمد هو القول
 قوله وعلي المدعي البينة ولو قال علي ولدي واولادهم
 واولاد اولادهم ما توالدوا كان له اولاد ما توالدوا ان
 وقف وخلعوا اولادهم بدخلوا في الوقف لانه قصد الي

ولده

ولده النصيبا ولو قال علي ولدي وولد ولدي وعلي اولادهم
 دخلوا فيه لان ولد من مات من ولده ولد ولده فدخل فيه
 ولده الذكور والانا وولد ولده واولاده بينهم بالسوية
 ولو قال علي ولده العموم او العيان قال الوقف للاعمور والاعيان
 منهم يوم وقف ومن عور او عمي بعد ذلك من ولده لم
 يدخل في الوقف وكذلك لو قال علي اصاغرو ولدي فهو
 للصغار يوم وقف وان حدث بعد ذلك ولد لم يدخل فيه
 لان العموم والعيان والصغار بمنزلة الاسم اذا العا
 والعموم لا ينتقل صلحيه عنه والصغار لا يعود بعد ما كبر
 فهو كما لو قال علي ولدي فلان وفلان والسكنى والفني
 والمقرضة تعود فاذا ماتت منه الصفة لم يعط فانه
 عاد الي الصفة اعطيته فانه قال علي اصاغرو ولدي فهو
 علي من لم يبلغ لحيته من ولده يوم وقف وان قال علي
 اكبر ولدي فهو علي من ادرك من ولده يوم وقف والوا
 ولو قال صدقة موقوفه علي بني وله ابنا وصا عدا
 فالوقف لهم فان كان له ابن واحد فله نصف الغلة وما
 بقي فلافقرا لقوله في اول كلامه صدقة موقوفه الا توي
 انه لو اوصي لبني فلان ولم يكن له الابن واحد ان له
 النصف وما بقي فهو ميراث عفا الموصي وان وقف علي بني
 فلان وهو اب فقبله دخل فيه الذكور والانا ان كانوا
 وان كان فلان اب صلب او قال علي بني فانه يلصيقه قال
 اذا اوصي لبني فلان فان كانوا كلهم انا تالم يدخلوا في الوقف
 وان كانوا ذكورا دخلوا فان كانوا ذكورا وانما ثانيا فيقول
 اي حنيقه القري رواه ابو يوسف وهو قول اي يوسف
 وذكره ابو الحسن في مختصره انه يلصيقه رجع الي هذا

العقول فالوصية للذكور منهم دون الاناث قال ابو لؤك
 انه لا يجس من يقول هذه المرأة من بني فلان اذا سبها
 الي ابنها فان سبها الي قبيلة قلت هي من بني فلان وعلي
 قول ابي حنيفة الذي رواه يوسف بن خالد وهو قول
 يدخل فيه الذكور والاناث قال هلال الانزي انه يجس
 ان يقال هذه المرأة من بني فلان ولو قال صدقه موقوفة
 علي لحيته دخل فيه الاضوة والاخوات قال ابنه نغالي فان
 كان له اخوة والاخوة والاخوات فيه سوا وان وقف علي
 بئانه كان للبنات دون البنين فان لم يكن له بنات وكانت
 له بنون فهو للفقرات قال علي الاناث من ولدي وعلي
 اولادهم فهي علي الاناث من ولده لصلبه وعلي اولاد
 الذكور والاناث فيه سوا فان قال علي ولدي اوبي وليس
 له ولد ولا ابن فالوقف للفقرات اذ لم يولد له ولد او بنون
 كان ذلك لهم وان قال علي ولدي الذي يسكنون داري او
 يسكنون بغداد فالوقف لمن سكن داري او سكن بغداد
 يوم يجي الفلة دون من انتقل عنها كما قلنا في قوله لفقر اولدي
 باب الوقف علي ولده واصله ما جيل
 قال ابن حنيفة صدقه موقوفة علي ولدي وسلي فالوقف
 ويدخل فيه الذكور والاناث من ولده وولد ولده الابا
 والابنات قري ولادته ومن بعدت من ولد البنين والبنات
 لحوار كانوا او مملوكين وحصه المملوك يكون لولاه وبنوه
 فيه وكذلك لو قال علي سلي فهو جائز وهو مثل الاول
 لانه السبل اسم جامع لك ان ويكون وكأنه قال علي ولدي
 ومن جددت لي من الولد وسلم ولدك لو قال علي ذمي
 فالذمي والسبل واحد فان قال علي ولدي المخلوقين وسلم

لم يدخل فيه من جددت له من ولده ويدخل فيه من جددت من
 اولاد المخلوقين لانه اضاف السبل اليهم ولو قال علي ولدي
 المخلوقين وسلم من جددت لي من ولده لم يدخل فيه
 من جددت له من ولد ويدخل فيه اولادهم لانه لم يسمهم
 وسمي اولادهم وكذلك لو قال علي ولدي المخلوقين وولد
 ولدي ولو قال علي ولدي المخلوقين واولاد اولادهم
 وسلم دخل فيه ولد ولده لصلبه فان قيل لم يدخلون
 وقد استقطم قبيلة لانه قال وسلمهم وهم من سبل ولدي
 لصلبه فهو علي سبل كل من سمي ولو قال علي ولدي المخلو
 وسلم اولادهم لم يكن لولد ولده لانه تخطاهم واضاف
 السبل الي الاولاد الاولاد ولم يضيف الي ولد الصلب ولو
 قال لربي وعمر وسلم لم يكن لولد من سبي لانه اضاف
 السبل الي عمر ولو قال لربي وعمر وسلمها دخل اولاد
 نبي وعمر وفيه فان قل سبل احد هما وكثر سبل الاخر قسم
 علي عدد الروس فان وقف داما علي ان يسكنها بناته
 ومن تزوجت فلا سكني لها فقروحت واحدة فلا سكني لها
 فان طلعتها وجها لم يبعها وكذا لك امهات اولاده فان
 قال علي ولدي لصلبي لا يخرج عنهم حتي يتفرضوا فاذا هم
 اتفرضوا فلولد ولدي وسلمهم علي ان من مات من ولدي
 لصلبي فتصبيه لولده فان ولد له فتصبيه لولده فان
 قيل البس قد قال لا يخرج عنهم حتي يتفرضوا قيل لو
 سكت عنه كان كذلك لكنه نقض ذلك بقوله كل من مات
 من ولدي فتصبيه لولده فهذا نقض لذلك وانما ينظر
 الي احد الكلام مريضة وقفت داما اليها لا مال لها غيرها
 علي ثلاث بنات لا وراثتها لها غيرها قال ابو بكر ثلثها وقفا
 عليها وثلثها وحق ملك لها قال ابو البيث هذا اذا لم يجزوا

فاذا جازوا فاجتمع وقف قص ل ولو وقف علي
 عقب من يد عقبه ولده وولد ولده ابدا ما نواله وامس
 الاولاد الذكور الذكور والانات فيه سواء لا يدخل اولاد
 البنات لان عقبه من ينسب اليه وولد البنات ينسب اليه
 اخبرني ذكر ابو بكر الخفاف باسناده عن الزهري قال
 العقبة الولد وولد الولد من الذكور وذكر باسناده عن
 سعيد بن المسيب انه قال العقبة الولد من الرجال وولد
 الولد من الرجال ليس فيه النساء وذكر باسناده عن
 عبد الرزاق بن ابي الزناد عن ابيه قال اصحابنا الواسطي
 لعقب من يد بثلاث ماله ومن يدحي وله اولاد لم يجز الواسطي
 لولد من يد لان عقبه من يعقبه بعد موته فاذا كانت هو
 حيا لم يكن الولد عقبنا قص ل ولو وقف علي
 ومن ثمة من يد ومن يدحي فلا شيء للومثله لان وارثه من
 يرثه بعد موته ولانه يجوز ان يموت قبل من يد فلا يكون
 من ومن ثمة من يد فيكون الفلانة للمفقر اذا مات فلانة من يد
 الي ومن ثمة فان مات من يد فالفلانة بيعة ومن ثمة الموجود
 علي عدد هم يستوي فيه الذكر والانثى فان مات نصف
 سقط سهمه وكانت الفلانة له كان منهم حيا يوم تاتي
 وان بقي واحد كان له نصف الفلانة والنصف الباقي
 للمساكين لان اقلها يقع عليه اسم الواسطي اثنتان فان
 قال الواسطي من يد علي قدس موارثهم فان مات وخلف
 منهم اولاد اذكر وانثا ومن وجهه وابون فالفلانة
 بينهم علي قدس موارثهم فان مات واحد منهم كانت حصته
 للمساكين ولا يرد علي الباقيين لانه اذا مات وخلف
 اثنين واثنين كانت الفلانة بينهم علي ستة اكل ابن
 سهمان وكل ابنة سهم فان مات احد الابنيين فلوردا

نصيب

نصيبه علي الباقيين كانت الفلانة بين الابن الباقي والابنتين
 علي اربعة فلا يكون علي مقدارهم موارثهم من الميت الاول
 وهو من يد ولذلك قلنا لا يرد ويكون نصيب الميت للمساكين
 واذا قال علي من يد ومن ثمة عمر وصفت الفلانة بين من يد
 ومن ثمة عمر وعلي عدد هم في اصحاب ومن ثمة عمر ومنهم
 بينهم علي قدس موارثهم ولو قال بين من يد ومن ثمة عمر
 كان لزيد نصف الفلانة ونصفها لومثله عمر وفان قال
 الاولاد من يد فان بعضهم فان بقي اثنين فالفلانة لهما
 وان بقي واحد فله النصف واقل ما يقع عليه اسم
 الاولاد واثنين فان قال علي ولد من يد وهم فلان
 وفلان وعلم حسبه لم يكن له عدا هذه الحصة واللف
 جدد من ولد من يد فيها نصيب فان مات واحد من الحصة
 فسهمة للمفقر باب الوقف على الاقرب
 او ذوي القرابة اذا قال اءني صدقة موقوفة علي
 اقرباي فليقول قول ابي حنيفة يجب لاثني فضاعدا من
 ذوي الرحم المخدم الاقرب فالاقرب فان كان له عمان
 وخالان فهو للمصنف فان كان له عم وخالان فللمصنف
 والنصف للخالين فان كان له عم وعمه وخالان فالفلانة
 بين العم والعمة نصفان وقال ابو يوسف ومحمد يدخل
 فيه كل من يحميه واباه قرابة الي اقربي ابي في الاسلام
 قبل ابيه ومن قبل امه يدخل فيه كل ولد لا بعد ابي
 في الاسلام للواقف ومعني قوله اقربي ابي في الاسلام
 اي من ادناكم الاسلام وان لم يسلم وكان ابو يوسف يقول
 من يدخل فيه كل ذري منكم محرم ولا يقربوا الا اقرب
 فالاقرب وكلهم قالوا ان قرا بنة من قبل ابيه ومن قبل

امه سوا او لو قال علي اخوتي وله ثلاث اخوة متفرقين فما
 الغلة بينهم بالسوية وهذه الحجة على ابي حنيفة في الخالين
 والعين وقال يوسف بن خالد القرابة عندنا على ولد
 اجد الذي ينتسب اليه الواقف بثلاثة ابا فيكون ولد
 ذلك لجد فيه سوا الا ترى ان الصدقة حوت على قرابة
 النبي صلى الله عليه وسلم وهم بنوها شتم والنبي صلى
 الله عليه وسلم ينتسب بثلاثة ابا اليها شتم وقال قوم
 القرابة الي اربعة ابا ولحقوا في ذلك ببعض الاشياء
 وسينوي في الاستحقاق بالقرابة علي قولهم جميعا الذكور
 والانثى والمسلم والكافر والحر والمملوك الا ان ما يجب
 للمملوك يكون للمولي الذي يكون مملوكا له يوم خلق
 الغلة والمقبول الي العبد دون المولي وبعد الفتق تكون
 له ويدخل فيه من كان له من قرابة ومن يحدث من القرابة
 ويكون لهم ما تأسسوا ولا يفضل بعضهم على بعض الا ترى
 ان السهم الذي جعله عموم في امه عنه لقرابته جار
 الي يومنا هذا ولا يدخل ولدان والولد فيه ذكورا
 كان الولد او اثنا لان الله تعالى قال في الوصية للموالدين
 والاقرنين خرج الوالد من القرابة فالولد ايجز بخرج
 منه لانه اقرب من القرابة واما ابن الابن واعد فقد
 ذكر في الزيادات انهما يدخلان فيه وهو قول محمد خاصة
 يدخل فيه من قرابت قرابته ومن بعدت ويدخل في القرابة
 ولدا البنات واليه ذهب هلال والحشاف وفي قول ابي
 حنيفة وابي يوسف لا يدخلان فيه ذكر قول ابي حنيفة
 في رواية الحسن وقول ابي يوسف في الامالي وقال يوسف
 ابن خالد لا يدخل ولد الولد في القرابة وهو اقرب من ان

يقال له قرابة ويدخل فيه القريب وولده وليس كذلك
 اذا وقف علي ولد عبد الله وله ولد وولد فان ولد
 الولد لا يدخل فيه الا ترى انه لو اوصي لقرابة عبد الله
 دخل الولد وولد الولد فيه لانهم كلهم قرابة اما اذا اوصي
 لولد عبد الله فولده ينتسب اليه وولد ولده له والدة
 اخرفت ينتسب اليه اولي وكذلك لو قال صدقة موقوفه
 علي ذري قرابتي فهو بمنزلة قوله علي اقربائي وكذلك
 او قال لقرابتي او علي قرابتي وفي قرابتي وذكر الحشاف
 انه لو قال علي قرابتي فلم يكف له الا ما جلد واحد من
 القرابة ان جميع الغلة يكون له لان الولد يسمى قرابة
 وهو بمنزلة قوله علي ولدي فانه يكون لولده ولو
 كان واحدا او ذلك لو قال علي اسبابي او علي ذري وحي
 فهذا كله سوا وهو بمنزلة قوله علي اقربائي وكذلك لو
 قال في القرابة او علي القرابة او للقرابة ولم يضيفه
 الي نفسه فهو كما لو اضاف ويكون لقرابته وكذلك لو قال
 للاقارب او للاسباب او لذري الامحام لم يضاف الي نفسه
 ولو قال علي ذري قرابتي من قبل ابي وامي او لقرابتي
 من قبل ابي وامي فهم جميعا فيه سوا فيقسم على عدده
 ورواهم كما لو قال اوصيت لبني اعمامي ولاحد اعمامي
 خمسة بنين المخذ ثلاثة وللآخر اثنان فانه يقسم على
 عددهم فان قيل لم لا يجعل كمن له قرابة من قبل
 الاب والام قيل لا يراد بذلك هذا الكلام هذا الا ترى ان
 محلا لو كان من بني هاشم وبني امية فقال اوصيت
 بثلاثي لقرابتي من بني هاشم وبني امية انه يعطى
 كل واحد منهما ويضيف علي قوله من خالفنا ان لا يعطى الا

يعطي الامن كان قريبه من بني هاشم وبني امية جميعا وهذا
ليس بشي فان قال بين قرايتي من قبل ابي ولا من قرايتي
من قبل ابي قال كصاف هذا عندني يقتسم نصفين كما لو
قال ثلث مالي بين زيد وولد عبد الله وعبد الله خمسة
سيف كان لزيد نصفه الثلث والنصف الاخر لولد عبد الله
ولو قال لزيد قرايتي والقياس ان يقع هذا على واحد
ولو كان له عم وخالات ان يكون الجميع للعم ولو الاحتسا
هم جميعا سوا وذلك لو قال لزيد شبي مني فان قال على
اقرب قرايتي فهو لا قرب القراية فان كانوا في القرب
سوا فهو لهم جميعا لا يبدخل ولد الواقف فيه لانه اقرب
من ان يقال له قراية ولو قال لا قرب الناس الى دخل فيه
ولده لانه من الناس ولو قال على قرايتي من العرب لم
يعط الموالي ولا يعطى الاقراية من العرب ولو قال على
قرايتي الذي يسكنون البصرة اعطى من كان منهم ساكن
البصرة يوم خلف الغلة ومن كان غافجا في البصرة يوم
لم يعط كما لو قال على قرايتي الفقراء فان كان غنيا يوم
تخلف الغلة لم يعط وان كان فقيرا قبله باب
الرجل يقف على فقرا قرايته وفقرا ولده وسله اذا
قال امضي موقوفه على فقرا قرايتي او فقرا ولدي وسلي
فهو جائز ويجب الغلة لمن كان فقيرا يوم يخلف الغلة
وان كان غنيا قبله ومن كان غنيا يوم يخلف الغلة فقيرا
قبله لم يكن له شي وكذا لو قال على من افتقر من ولدي
فهذا والاول سوا وقال محمد بن الحسن ويوسف بن خالد
لا يعطى من ولد فقيرا وانما يعطى من افتقر بعد الغنى
ثم قال هلال معاني كلام الناس ان يعطى الفقرا غنيا

كانوا

كانوا قبل ذلك او فقرا الاثري انه لو قال على من يسكن
البصرة من قرايتي او من اقام بالبصرة فانه يدخل
فيه من كان بالبصرة او من كان مقيما بها يوم يخلف الغلة
وان لم يكن قبل ذلك ساكنا وكذا لو قال على من حفظ
القران فانه يعطى من حفظ بعده وكذا لو قال على
من احتاج اليه من قرايتي فانه يعطى من لم يزل محتاجا
هذا معنى كلام الناس وقال قوم من ينسبون الى الفقة
انه يجب الغلة لمن كان يملو قراية القراية دون من يملك
وهذا ليس بشي لانه يقتضي انه اذا قال على فقرا قرايتي
وله قراية فقرا وقراية غنيا فاستغني الفقرا او فقرا
الاغنيا ان يعطى الاغنياء دون الفقرا وان يعتبر فقرا
يوم وقف وليس هذا معاني كلام الناس ومن ذهبهم في
الوقف وكذا لو قال على من كان فقيرا يتبع من نسلي
فكان في نسلي يتيم فقير وضامن رجلا والسبب ما لا فعل
ما يقول هو لا يوجب ان يعطى وهذا ليس بشي ومن كان
مقيما يوم جات الغلة ثم استغني بجهة في تلك الغلة ثابت
قال ابو بكر الحظاف والصواب عندني ان يراعي حال الفقة
فمن كان فقيرا عند جلي غلة غنيا عند الفقة لم يعط
شيا ومنع فيما يستقبل اذا استغني كما لو قال ثلث مالي
لفقراي فلان فاستغني احد بعد موته فلم حصنة
من الثلث واذا مات رجل من فقرا القراية بعد ما جلت
الغلة فنصيبه من الغلة ميراث عنه يفتي منه ديونه
ويبعد وصاياه ويجعل الباقي لورثته الاغنيا والفقرا
وان لم يكونا من قراية الواقف فان قال على فقرا قرايتي
فولدت امرأة من قرايته ولد الاقل من ستة اشهر ومثلها

شبهة

الغلة لم يكن له من الغلة شيء لان ملي في البطن لا يوصف ه
 بالعقر والحاجة لا ترى ان الجامل المتوفى عنها زوجها
 لا ينفق عليها من مال من في بطنها وانما ينفق عليها من
 حصتها قال اخصاف يعطى هذا الولد لانه كان مخلوقا
 في البطن وهو فقير وكذا لو قال له علي من كان فقيرا
 من ولدي وسبلي ولو قال له علي من كان فقيرا من
 قرايتي ولم يكن في قرايته الا فقير واحد فجميع الغلة
 له ولو قال له علي فقرا قرايتي فلهذا الواحد النصف
 لانه لا يقال فقرا الا قل من اثنيف فان كانت اثنيف كانت
 الغلة لهما وكذا لو قال علي محتاجي قرايتي فلهذا واحد
 النصف ولو قال علي من كان محتاجا فلهذا جميع
 الغلة ولو قال علي فقرا قرايتي فمن الفقير من كان له
 من الدراهم اقل من مايتي درهم او من الدراهم اقل
 من عشرين دينارا فهو فقير يعطى من غلة الوقف وكذلك
 من كان له مسكن وخادم وثياب واثاث لا فضل فيه ومن
 متاع البيت ما لا غني به عنه او من كان له مال كثير غاي
 عنه او دين على مفسد او جاحد ولا يبين له اوله مال
 وعليه مثله فهو لا فقرا يعطون من غلة الوقف والزكاة
 ومن كان له مايتي درهم او عشرين دينارا او كان له
 علي احد مال يقدر عليه اخذه فهذا غني لا حق له في الوقف
 والزكاة وقال يوسف بن خالد الغني خمسون دينارا
 او قيمتها وكذا لو كان له فضل متاع به عنه غني قيمته
 مايتي درهم او فضل مسكن لا يحتاج اليه يسكنه
 او كانت له ارض قيمتها مايتي درهم وان كانت غلتها
 لا تكفيه او كانت له اصناف قيمته كل واحد اقل من مايتي

ولو

ولو جفت بلغت قيمتها مايتي درهم او من مايتي درهم
 او قيمتها ولم يقبل اليه فهو لا غنيا ولا في السبيل اذا
 لم يقدر على نفقة السفر اوله مال في معصره بغيره
 دفع الوقف والزكاة اليه وان يستقر حقه خير له من
 قبول الصدقة والكتاب الذي يعمل بيده وبجيبه
 الكفاف يعطى من صدقة الوقف واكره ان يعطى الزكاة
 وجيب ان يقف بنفسه فان اخذ اجزاه فان قيل من ايتي
 افترقا الوقف والزكاة قيل لو وقف علي بني هاشم
 اعطيتهم من غلة الوقف والزكاة لا يجز لهم شيء عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الصدقة للحال الغني
 ولا الذي مره سون ولو قال علي من اخذ الخراج اليه من
 قرايتي ولم يبق من قرايته الا فقير واحد اعطى جميع
 الغلة وان بلغت قيمتها عشرة الاف درهم الا تركة
 انه لو قال اوصيت بثلاث مالي لمن كان فقيرا من قرايتي
 ولم يكن الا قريبي واحد فقيرا من يعطى وان كان الثلث
 ما لا كثير وهذا قول ابي حنيفة في الوصية فان قال
 علي فقرا قرايتي فلم ياخذ الغلة الا في حاجات
 الغلة الثانية من اصابه من الغلة الاولى مايتي
 درهم فلاحقه في الغلة الثانية ومن بقي له عند
 جمع الغلة الثانية اقل من مايتي درهم اعطى من الغلة
 الثانية ولو وقف ما جاز علي فقرا اوله عند الله
 وقال كل واحد منهما يعطى كل فقير منهم مائة لستة
 نحاس الثمان معا اعطى كل واحد من الثمان مائة
 بالمعروف وكذا لو كان الوافقون عشرة وان جازت
 الثمان في مئتين واصابه من الغلة الثانية الاولى

الاول ما يتا درهم لم يكن له من الغلة الثانية شئ لانهم
 صاها واغنيا بما في ايديهم من غلة الوقف الا ترى ان
 عطين لو اوصي كل واحد منهما بثلث ماله لغفر اولد
 عمرو فوقع عليهما بيت فاما معا ان ثلث كل واحد منهما
 لغفر اولد عمرو ولو ماتا لحدها قبل صاحبه واصابه
 كل واحد منهم من ثلث الاول ما يتا درهم لم يكن له من
 ثلث الاخر شي فكذلك الوقف مجل اوقف اما صنف
 علي ما وصفت فان وقفها معا فليس لواحد منهم الا
 قوت واحد وان وقفها وقفتين مختلفتين فلكل واحد
 قوتان ولو قال ارضي صدقه موقوفه علي فقرا قوتي
 وله قري عني وله ولد صغير فقير لم يعطى الولد من
 غلة الوقف وهو عني بخنا ابيه قال ابو يوسف استغنى
 ان اعطى من الزكاة ابنه الخليفة وقال ابو حنيفة بخور
 ان يعطى ولاد الاغنيا من وقف العقرا ومن الزكاة
 وهو اغنيا ما يبي بكر لخصاف في الزكاة والوقف جميعا
 والذي ذكره في الكتاب قول هلال ولي يوسف ومجل
 ذكره في شرح كتاب هلال قال ابو جعفر يعطى من الزكاة
 ولا يعطى من الوقف وكذلك لو كان له ابن كبير من
 او بنات مسفها او كاهن او اب فقير له ابن عني سوا كان
 الاب زما او لم يكن وجد له ابن عني او امرأة فقيرة
 لها من وج عني فهو لا يعطون من غلة الوقف لانه يوجب
 لهم التقه عليهم ولا يجوز له دفع الزكاة اليهم فان
 اجتمع المعنيان لم يعط من غلة الوقف شيئا وجعلوا
 اغنيا يعني هو لا وبهو البني وبه البنا منزله اليه
 وكذلك لو كان الام غني والاولاد فقرا فهي منزله الا

ابن

فان كان للفقير ولد فقير وللولد ولد مسفها فقرا فانه
 يجوز ان يعطى ولده لانه كغيره ولا زمانة به
 ولا ثقة له ولا يعطى اولاده لان ثقتهم علي احد ولو
 كان الزوج فقير وامراته غنية اعطى الزوج فان كان
 للقريب اخ مقبر واخت او ابن اخت او ابن اخ او عم
 او خال او حاله فانهم يعطون من غلة الوقف وان كان
 يفر من لهم التقه لانه يجوز دفع الزكاة اليهم فلم
 يجتمع المعنيان فلم يجعل ماله كمالهم والذي يدل علي
 الفضل بين الوالد وبين الولد واحد والجد وبينه
 ساير القربايات انه يفرض التقه في ماله او للدين
 والجد والجدة والزواج اذا كانوا اغنيا ولا يفرض في ماله
 ساير القربايات واذا اختلف الاديان لم يفرض الا علي
 الوالد والدين والولد واحد والجد والجدة والزواج ولا يجوز
 الشهادة هو لا ويجوز لساير القربايات قاله لخصاف
 والصواب عندي ان من يجوز دفع الزكاة اليه يجوز
 ان يعطى من غلة الوقف ولا يكون من يفرض تقه علي
 والده او ولده او غيرهما غنيا تلك الفريضة لا يصير
 المقبر غنيا يعني غيره وقد قال بعض الفقهاء يعطى
 البنت الكبيرة اذا كانت مقبره را بوهان عني وهذا ليس
 بشي لانه يفرض لها التقه علي الاب ولا يجوز دفع
 الزكاة اليها فهي كالابنة الصغيرة فان قيل ينبغي ان
 يعطى ولده الغني اذا كان صغيرا فقيرا لانه يفرض له التقه
 علي الاب لفقير فكذلك يعطى غلة الوقف لفقير ولو كان الولد
 ماله لم يفرض له التقه علي الاب قيل لو اوصي امقر اجير له
 ولم يجبر ان اغنيا لهم اولاد فقرا لم يعط اولاد الاغنيا ولم يثبت

القاضي اسماوهم ولم يحبس نصيبهم علي بلوغهم اذ لم يكن لهم
من يقبضه وكذلك الزكاة والعقود لا يعطى اولاد الاغنياء
الناس قال هلال وقد رأينا فقنا تاركين لقربى الاقربى اذ ارادوا
اثبات فقرهم اليه انه فقير ليس له احد يقره فقره فقته وكذلك
لا يعطى عبد الغني ومدبره وام ولده ويعطى مكاتبه ومن كان
اصابا لا قبل مجي الغلة ثم افتقر لم يعط من تلك الغلة شيئا
ويعطى من غلة السنة المستقبلية اذ انفق المقرطان قال
صدقه موقوفه علي الصالحات فقرا قرايتي فالصالحا
من كان مستورا ليس بمنتهك ولا صلح ربه وكان مستقيم
الطريقه سليم الناصية كاف الاذي قليل الشر ليس بمهاجر
لنبيك ولا ينادم عليه الرجال ليس بقذاف ولا معروف
بالكذب فهذا من اهل الصلاح وكذلك لو قال من اهل العفاف
او من اهل الخير او من اهل الفضل فهذا وقوله من اهل
الصلاح سواء كان وقف علي ايتام قرايته فاليتيم كل صغير
ذكر او اناثي لم يبلغ الحلم ولم يحض الجارية وقد مات
ابوه حي فان مات ابوه وجده اب ابيه حي فهو يتيم فان كان
ابوه حي وامه ميتة فليس يتيم فان لم يجتمع ولم تحضر
حسنة عشر سنة فقد ادرك والاعلام والجارية فيه سواء
وهذا قول ابن يوسف ومحمد وعلي قول ابن حنيفة في الاعلام
سبعة عشر سنة وفي الجارية سبع عشرة سنة وفي الجارية
سبعة عشر سنة وهذا ما واياه يوسف بن خالد السلمي
عن ابن حنيفة وعلي قول من فرسوا والادراك بشايد عشر
والقول قول الاعلام في الاعلام وقوله الجارية في الجارية
باب الوقف علي الاقربى بيد اب الاقربى
قالا اقرب اذ قال اما مني صدق موقوفه علي قرايتي الاقربى

قالا اقرب وحسب الاقرب قرايته اليه فانه كان الاقرب ولهد
جميع الغلة له وان زاد عليه ما يتي درهم وان كانوا اجماعا
فتمت بينهم بالسوية يستوي الذكر والانثى فيه فاذا انفق
فالغلة لمن بينهم في الاقرب في جميعه الي ابعد هم قرايته وهذا
قولهم واليه ذهب هلال وقال ابو يوسف من انفق لاقرب
وا بعد هم الي الواقف بالسوية قال هلال وهذا القول عند
ليس بشي والقول هو الاول من قولنا وقولهم فان قال بعضهم
لا اقبل سقط سهمه وكانت الغلة للباقيين ولذلك لو قال
علي قرايتي ثم الاقرب فالاقرب او علي قرايتي الاقرب فالاقرب
وكذلك لو قال يعطى الاقرب فالاقرب فضاء يعطى الغلة دون
الاصل وكذلك لو قال هو الاقرب قرايتي الي سواهما
ولو قال فقرا قرايتي بيد اب الاقرب فالاقرب فيحصلت
الغلة بيدي باقربهم الي الواقف فيعطى ما يتي درهم حي
يا يتي علي اخره فان كانت الغلة ثلثا يتي درهم اعطى الاول
ما يتي درهم والذي له مائة درهم يعطى للاخر ما يتي
ان كانوا اكثر من ذلك اساق قلنا اذ قال علي قرايتي الاقرب
فالاقرب انه يعطى الاقرب ان كان واحدا جميع الغلة لان
الواقف لم يدك غنيا ولا فقيرا فلم يكن مقصده المقرب
واسا اراد الاقرب اليه اذ قال علي فقرا قرايتي الاقرب
فالاقرب فالقياس ان يعطى الاقرب جميع الغلة ولكن
استحسننا ان لا يوزد الاقرب علي ما يتي درهم لانه اذا ذكر
المقر مقدا ادا المقر والقراية فاذ اعطيت ما يتي
درهم ذهب المقر ثم يعطى من يليه في الاقرب علي ما يتي
وكذلك لو قال علي ان ما اخراج الله تعالى من غلاتها في
للاقرب فالاقرب من فقرا قرايتي فان قال علي فقرا قرايتي

يبدأ بالأقرب فالأقرب فيعطى جميع غلاتها فانما نأخذ فيه
 بالقياس ويعطى الأقرب ان كان واحد جميع الغلة لانه
 كذلك سأل قال هلال وقد قال ناس من قضاة البصرة
 انه اذا قال علي فقرا قرابي لم يزد هم عليه لقوت لانك
 اذا اعطيت القوت فقد ذهب المقروبحن بقوله كأنه
 قال اعن الأقرب فالأقرب من فقرا قرابي فيعطى ما بيني
 وبينهم وانه قال الأقرب فالأقرب وكان اقربهم اثنين
 او ثلاثة ولا نصيب كل واحد من الغلة ما بينا وبينهم فانهم
 يتخاصمون فيه ويجتر كل واحد الغلة ما بيني وبينهم فان
 كان نصيب كل واحد من البطن الاول ما بينا وبينهم وبفضل
 فضل لا نصيب كل واحد من البطن الثاني ما بينا وبينهم
 فينضم الفضل بين البطن الثاني بضر فيه كل واحد ما بيني
 وبينهم فان ضاع بعض الغلة فانه يبدى بالبطن الاول
 فيعطون علي ما منته وما ضاع يكون منحصه من بينهم
 لانه ليس للبطن الثاني سى الا بعد ان ينتهي البطن
 الاول ولو قال علي فقرا قرابي يعطى منها الأقرب
 فالأقرب اعطى الاول ما بيني وبينهم ثم الذي يليه كذلك
 لانها قال عنها علمته انه لم يزد ان يعطى الاول الجميع
 ولا يشبه هذا قوله يعطى غلاتها فقرا قرابي الأقرب
 فالأقرب فان جميع الغلة للأقرب وكذلك لو قال علي
 فالأخوج من قرابي او علي الا فقرا لا فقرا وعلي الا فقرا
 ثم الا فقرا فقد آكله سوا قال احسنه اذا قال او حيث
 بثلث مالي للأخوج فالأخوج من قرابي وفي قرابته من يملك
 مائة وفيهم من يملك خمسين واعطى كل من يملك خمسين
 يستووا كلهم في المائة ثم ينقسم الباقى عليهم جميعا قال

الحضاف

الحضاف الوقف عندي مثل هذا ولو قال علي فقرا قرابي
 يبدأ بالأقرب فالأقرب فيعطى من غلته ما يقبضه يدي
 بالأقرب فيعطى ما بيني وبينهم يعطى الذي يليه قتل ذلك
 وقد ذكرني باب قتل هذا انه لو قال علي اقرب الناس
 الي دخل الولد فيه ولو قال علي اقرب قرابي لم يدخل
 الولد فيه فان قال علي اقرب الناس الي وبعد المساكين
 وله ابن وابوان قال ابن اولى لانه اقرب اليه من ابويه
 فان مات الابن كانت الغلة للمساكين وكذلك لو كانت
 مكان الابن ابنة فان قيل لم لا يكون الغلة بعد موت
 الابن والابنة للأبوين قيل لان اقرب الناس اليه ابنة
 ثم جعل بعد الأقرب للمساكين ولم يقل للأقرب فالأقرب
 وان لم يكن له ولد وله ابوان فالغلة بينهما نصفان فان
 مات احد هما فنصف الغلة للباقي والنصف الباقي للمساكين
 وكذلك البنون والبنات فان قيل ليس النسب إلى الابا
 قيل له ليس هذا علي النسب وهو علي القرابة والاب والام
 في الأقرب سوا ولو قال صدقة موقوفة علي قرابي يبدأ
 بالأقرب فالأقرب الي سببا ومنها يعطى في كل سنة
 ما يكفيه لطعامه وكسوته ثم يعطى من يليه في القرب
 حتى ينتهي الي من يكفيه هذه الصدقة فالوقف فجاء بر
 علي ما سأل كما انه كان له اخوات احد هما لاب وام والاخر
 لاب او لام فالذي من قبل الاب والام اولى وكذا لو كان
 الاخوة والاخوات والاعمام والعمان والاخوان والحالات
 منه كان من قبل الاب والام عنواولي من الذي يكون من
 قبل الاب والام ذكر الحضاف انما سألنا الذي من قبل
 الاب ان يكتفى معية صلبه الرجل والذي من قبل الام ان يكتفى

مع في رحم الام فليس احد هما باقرب من صلحبه ولا يكون
 هذا علي المولى يشقانه كان له جد ابواب وخوة فيقول
 من يحمل لجد ابايحي ان يكون لجد اولي وعلي القول الاخر
 يجب ان تكون الفلة للاخوة لانهم انما تكفون في رحمهم اولي
 من كان بينه وبينه الواقف حايل ابيه وابنه ابنا فالاب اولي
 لان بينه وبينه ابنا الابن دماجه ثلاثة احوال متفرقة
 وعم لام بيد ابنا لخاله من قبل الاب والام فان كانوا اخوة
 احد هما الاب والآخر لام والذي من قبل الاب اولي علي
 قوله ابي حنيفة وعلي القول الاخرهما سوا وهو قولهما
 وكذلك اولاد الاخوة والاخوان والاعمام والعات
 والاحوال والخالات من كان من قبل الاب فهو اولي من
 الذي يكون من قبل الام علي قوله ابي حنيفة وعلي القول
 الاخرهما سوا وابنا الاخ من الام اولي من العم من قبل الاب
 والام لانه اقرب والعم اولي من الخال ليد ابيه عند ابي حنيفة
 وعلي القول الاخرهما سوا ولا يعطى ولد ابي حنيفة يفرغ من
 ولد الاب ونسبهم ولا يعطى ولد جد الاب يفرغ من ولد
 اجد ونسبهم وعلي هذا اكلما ارتفعت وكذلك من كان من
 ولد اجد من قبل الام فهو علي ما وضعت ابنة الابن اولي
 من ابنة ابنة الابن لانهما اقرب وعلي هذا القياس يجرى
 اولاد الاخوة واجد من قبل الام اولي من ابنة الاخ علي
 قول ابي حنيفة وعلي قوله ابي يوسف والاد الاخوة
 والاخوان اولي من اجد من قبل الام وقوله جدهم قول
 ابي يوسف وابنة الابنة اولي من لجد من قبل الام وابن
 ابنخاله اولي من خاله امه وهذا اولنا منه دخل في
 الاصل الذي ذكرته باب الرجل يعطى
 ما في رحمته علي الفقرا فيحتاج اليه بعض ولده او ينفق

في رحمته او مرضه علي الفقرا فيحتاج اليه بعض قترته او
 بعض قتراته يشترط ما دة علي من يحتاج اليه من ولده
 او قتراته اذا قال ابي حنيفة انه موقوفه علي الفقرا او في
 ابواب البر فلينما هو اليه لم يعط شيئا ولا يبقى منه
 دينه ولا يكتفي منه ميتة وهو الفقرا وذكر الخضاف ان
 الواقف اذا احتلج اليه فله ان ياكل منه وفيما صنفت نحو
 عن ابي يوسف انه يعطى الواقف اذا احتلج ولو احتلج
 اليه ولده اعطى استحيانا والصدقة من ابواب البر
 قاله لاله انه لو وقف علي نفسه لم يجزه وهذا منه
 ولو وقف علي ولده جازا وكذا ما جازا ان يعطى عليه جاز
 ان يعطى من غلة الوقف علي الفقرا اذا احتلج قال ابو
 القاسم يعطى ولده المحتلج اذا كان الوقف في العمة
 فلا يعطى ولده وولد ولده واباه وحده من الزكاة
 والتدوير والتفاريق لانه ملك له ولو وقف لملكه
 عنه فله ان يعطيه ولو اوصى بثلاثة للفقرا لم يعط ولده
 ما كان محتلجا ويعطى ولد ولده ولو قال ابي حنيفة
 بعد وفاته علي المساكين لم يعط منه ولد ولا وامرث ويعطى
 ولد الولد لانه يجوز الوصية له لانه وصيه وذكر الخضاف
 رحمه الله انه يجوز ان يعطى وهذا ليس بوصية ولا هو
 واجب للمولى وانما هو الفقرا فن اعطيته في وجابه
 وقال بعض فقهاء البصرة لا يعطى وامرات الطاقف لانه
 وصيه ولو احتلج اليه واحد من قتراته اعطى اقل من
 ما يجزىهم لانه فقير والعقير لا يعطى من الزكاة الاقل
 من ما يتى وهو قياسي وقوله ابي حنيفة في الزكاة وهو قول
 ابي يوسف واقر بانه اخاف به من المساكين لان صدقته
 علي قتراته اعظم اجلا ولحقنا ان النبي صلى الله عليه وسلم

سبيل عنه الزوجة معطى من وجهه الصدقة فقال لها احران
 وبلغنا ان رجلا من الانبياء رخصه فاني ابواه النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال ما لنا ما له غيرهما فردها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عليهما وبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم
 صدقه من وجهه مختلفه وبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اعطى المظاهرة ما يكفونه فقال ما بين اليتيم واليتيم لزوج
 اليه من اهلي فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجعل
 ذلك فيهم قال بعض مشايخنا لا يطون نخشبة ان يحسوه
 وطيفة لهم قال ابو جعفر اننا مع الاقرب لم يطون وان
 لم يبارعوا اعطوا بعض الفلة واعطى يتيما الا جانب وان
 جاء واحد من القرابة وقال انما فقير فاعرف ذلك اعطى
 على ما وصفتنا ولا تقطع امراته وان كانت فقيرة الا ان
 يكون من القرابة وان اعطى الواقف الفقير اجاز ولا
 ضمانا عليه وليس ذلك بحق لهم ولكننا امره به ونحسن
 الاثر في امره يعطى الزكاة فقرا قرابته ولو اعطى
 المساكين اجزاه وكذلك لو قال هذه الدراهم صدقة ولا
 يعطى قرابته الواقف منعوا هذه بلده وهو بمنزلة الزكاة
 تقسم في بلد المكي ولو اعطاهم المنول لم يثبت ولو
 اعطى لولد اقل من ما يتدرهم فانقصه وقد يقمن الفلة
 اعطى ثانيا اذ لم يكن انقصه في مساد الامن اعطيه على
 الفقير هو في الحال الذي اعطيه فقير وكذلك الزكاة في
 القرابة فان كانت الفلة لا تسع الولد والاقربا يدي بولد
 الصلب فيعطى كل واحد اقل من ما يتدرهم ثم بولد الولد
 ثم بالاقرب فالاقرب منهم الى الواقف فان فضل للفقير
 المولى والحيوان ثم فقيرهم على ما يراه القاييم باموال الصدقة

ولا يعطون ما يعطى القرابة ولكف خطون على قدم ما يرى القا
 باموال الصدقة ولو مات واحد من الولد او القرابة لم يورث
 عنه ولو استغنى لم يعط ولو افتقر جدي الفلة اعطى
 ولا يشبه هذا الوقف على فقرا ولده او فقرا قرابته
 لانه اذ مات ولده منهم جدي الفلة ورث عنه نصيبه
 ولو استغنى جدي الفلة اعطى لان جعله لهم فيه
 خفا ثانيا الاثر في ان القاييم باموال الصدقة لو اعطى الفلة
 الفقرا ضمنته ولو شهد ثمانية من فقرا القرابة انه
 وقف على الفقرا جلات غنيين كانا وفقيرين ولو لم
 يخط القرابة سنة لم يعطوا ما يعطى ويعطون للمستقبل
 اقل من ما يتدرهم ولا يشبه هذا الوقف عليهم ولو جعل
 نصف الفلة الفقرا والنصف لولده ونسبه او لفقرا
 قرابته والذي يبيح لهم لا يبيحهم لم يعطوا من نصيب
 الفقرا شيئا لان الواقف على لهم شيئا معلوما فلا يراة
 عليه ولو وقف ما ضاع على الفقرا او ما ضاع على فقرا قرابته
 في عقد ينفذ لم يكف في وقف القرابة ما يعطيه اكل لهم
 الغني من وقف الفقرا وان كان العقد واحد لم يكمل الخوان
 وقف كل واحد ما ضاع على فقرا قرابته وكان واحد قريبا
 لهما اعطى من الوقفين فان كان وقف واحد لهما على المساكين
 لم يعط الاثر في سنة الا ان لا ينفيه نصيبه منه وقف القرابة
 فيكمل له انما من وقف المساكين ولو جعل الفلة للفقرا من
 ولا بنا السبيل او في سبيل الله او في الحج او في الوقاية فاقضا
 فقرا الولد او القرابة اليه لم يعطوا شيئا الا ان يكون الولد
 او القريب منهم فيكون غار ما او من اينا السبيل فيبداهم
 في المساكين على ما ذكرنا ولو وقف على الفقرا والفقرا

فلجئتم في واحد المعينين اعطيت السهمين ولو وقف علي
المساكين فلجئتم ولده او قدريه وفع الامر في القاضي
نا عطاءه او قال للقيام بامر الصدقة اعطيه القوت لم يكن
له ذلك حكما بالقوت لهم وهذا الذي رآه القاضي وله ان
يرجع عنه ولو عزله بطل ولو اعطى القاضي بغير امر القاضي
اياه غيرهم لم يثبت الا ان يقول القاضي فثبت بذلك
لهم وجعلته ثابتا لهم فيجوز ذلك ولو وقع الي قاض اخر
يركض لاف ذلك لعزاه ويجوز للقاضي الوصي ان يضعها
في مقترق قرابته وينزع من يد الوصي فيدفعها اليهم ان كان
ذلك فان دفعها الوصي الي غيرهم لم يثبت ولو كان
للقاضي امارة او للواقعة من وجع لم يكونا من القرابة ولا
يبدأ بقرابته ولده وانما يبدأ بقرابة الميت وقرابته ولده
اسوة بالمساكين ولو وقف علي ما يد ولده ماتا بطلوا
علي أنه ان احتج اليه قرابته ردت اليهم فلجئتم اليه
جميع قرابته او بعضهم وبعضهم اغنيا ردت علي اهل
الحاجة منهم وكذلك لو قال ان لجناب مواليه اليه فان قيل
يبيح ان لا يرده الا ان يحتاج جميع القربى وجميع الموالى
كما لو قال ان لجناب ولد يدي اليه ردت امة علي عمرو
ولزيد اولاد قال لم يجز جميعهم اليه لم ير علي عمرو
كما لو قال يخدم عبدي سالم وشمس يمينه ثم هو حر فانه
بعض المولى فانه العتق يبطل ثلثهما مقرر فان لانه
يقوله يرده علي عمرو ولم يقصد الحاجة فصا كما لو قال
ان ما نورا ردت علي عمرو ولا لم يورثوا جميعا لم يرده و في
مسبيلتنا فمضد الحاجة فيرده الي المحتاج وقد ماتوا القربى
منه مقبور وعتي ولو قلنا علي ما تقول لم يرده الي القربى

اصلا وليس به هذا قصد الواقف ولو اخرج جميع القربى
فردت امة اليهم ثم استحق بعضهم لم يقطع عن اهل الحاجة
وعلي ما تقول ينبغي ان يقطع وليس به هذا معاني كلام القاضي
فانه قال صدقة علي المساكين فان مات فلان فقلبي قراي
فهو كما يرد فان قيل فامضي ان مات فلان ولا منعه افلا
قبله هذا انما لم يجرى علي ما طه واسمها انه والموقوف
باب الرجل ينفق علي قرابته فيدعي
واحد انه من القربى ما يوقف امضا علي قرابته فادعي
ما جله انه من القربى كلف اقامة اليه ولا يقتل بينه الا على
الخصم وكذلك لو اخرج من كان من قاض اخر علي لده
انه قضى بانه من قرابته واراد اثباته لم يقبل الا على خصم
والخصم هو الواقف ان كان حيا لان الاصل في يده وهو يملك
اكتف فيه والمدعي عليه ما منع فهو خصم فان مات الواقف
قال الوصي الذي لا ينفق في يده وان اقر الوصي لواحد بانه
من قرابة الميت لم يصح اقراره وانما هو خصم في اقامة اليه
عليه واما ان الواقف لا يكون خصما لانه ليس بميراث وليس
في يده والواقف ولي الوصي القارم به دون الميراث وليس
كذلك اذا مات وترك ووجه عنده فصار يدي الميراث
فادعاهما مجل واحضر الميراث فانه يكون خصما وان كان
الميراث لا يرث الوديعه كما لا يرث الوقف لان الوديعه
مساكنات ويأخذ مال الميت اذ لم يبيح فان كان الميت وصيا
فا قام القريب اليه اليه علي واحد منهم جائزا ولا كلف عادة
الشهود علي الاخذ الا ترى ان احدى الوصيين خصم عن الميت
والقضا عليه فضا عن الميت وكذلك لو كان الوقف في يد ميراث
فا قام اليه علي احدها واثبت قرابته لم يجز اعلة الشهود

علي الحد فانه دعي ان مقرب واحصر قريبا للوقوف
 البيته عليه فان كان الاول اخذ شيئا من غلة الوقف فهو
 خصم لانه يدعي قبله شيئا وان لم يكن فقد شيئا لم يكن خصما
 استحسن ذلك وادى قضيته ان يقضي لقريب على قريب
 لا يدعي قبله شيئا وقد قال اصحابنا انه لو ادعى له رجل
 بثلاث ماله فاحذه او عبده فاحذه فادعي احدا انه
 ادعى له بالثلاث او بذلك العبد فان قدمه الي القاضي
 الذي يقضي الاول فمضى للثاني عليه وان قدمه الي قاض
 احده لم يقض عليه فالقضاة عندنا ان الوقف مثله
 قال هلال اما انما فاستحسن ان لا يقتل ذلك فان فمضى
 لغريم علي وادى بدعي له علي الميت فاحصر اخر الغريم
 الاول يدعي علي الميت وما لم يكن خصما لان الدين يقضي
 به علي الميت وان لم يكن ليس بخصم عنه واليد الوصية
 يقضي له علي الموصي له الاول وفي الوقف علي الموقوف
 له وهذا قول اصحابنا في الموصي له فان كان الوقف
 في يد امين القاضي فيسبغ القاضي ان يجعله وصيا للميت ويخيه
 مقامه ويحصر خصما لمن تريد ان يثبت القرابة وان جعل
 القاضي غير من يدعي الوقف خصما جاز فان احضر المدعي
 مبعولا فاقربا به قريبا الميت وان يدعي من غلة الوقف
 شي فهو خصم فان اقام البيته انه قريبا الواقف وقريبه
 من قبل امه لم يقتل حتى يفسر لان القاضي لو قضاه هذا كما
 فعله بسبب مجهول وكذلك لو قال الشاهد اخ الواقف لم يقتل
 حتى يقول اخوه لابي وامه اولاديه اولامه وكذلك هذا
 في الخال والعم والعمة والخاله وابنة عمه وابنة عمتها وابن
 خاله وابن خالته لا يقتل ذلك حتى يفسر القرابة وكذلك هذا

في الميراث لو اقام البيته انه اخ الميت وادعى له لا يعلمونه وانما
 غيره لا يقتل حتى يفسر فيقول الاب والام اولاديه اولامه والقرابة
 والميراث في هذا سواء ولو كان من اقربا الواقف غلهم لم اشيا
 ويقال للشهود احصا طوا ومولوا لا تعلم غيرك او كذا ولو
 وقف علي ولده وولده وولده ونسبه فولد البيته والبنات
 ومن قارب قرابته او بعدت به ذلك سواء فان اقام مبعولا
 البيته انه من نسل الواقف لم يقتل حتى يفسر الولاد فيقول
 ولده لصلبه وولد ابنته وابنته لا ولد له غير هؤلاء
 شهد وان له سولا له مولي عتاقه وادعى له لم يقتل حتى يقولوا
 اعتقه وهو بيك ولو شهد وان له سولا قرابة الواقف وفسر
 لم اشتم الغلة بينهم حتى يقولوا لا تعلم له قريبا غير هؤلاء
 الا ان يطول الامر فاستحسن ان اقسام الغلة بينهم واخذ
 منهم كقبلا وكذلك لو اقام البيته انه ابن الميت وادعى له اولاد
 لابي وامه وادعى له ولم يقتل الشهود لادعى له غيرهم
 يحصر الميراث الا ان يطول ذلك فيعطي استحسانا فان شهدوا
 ان القاضي يقضي بانه قريبا الميت سألهم عن تفسير القرابة
 فان فسروا شاهدان قرابته براه هذا القاضي به قرابته
 انقذه وان كان لا يراه قريبا لا ينفذه فان قال لا تقسروا
 القياس عندنا ان يقضي بالقرابة ويجعله اسوة الاقربا
 في الوقف قال اصحابنا لو شهد شاهدان ان القاضي يقضي
 بانه وامه فلان ولم يردا عليه انقذه له ذلك وقالوا لم
 هذا علي العجوة وكذلك القرابة عندنا كالوراثة ولو فسرها
 قرابة فمضى بها قاض وهذا القاضي لا يراه قريبا لم ينفذ
 ذلك ولا يقال فمضى الاول بما يختلف فيه لانه قضي بانه
 قريبا ولم يقض بانه من وقف عليه فان كان الاول قضي بانه

م

من وقف عليه القدر الثاني وان كان خلافا ما اية ان كان بعض
 الفقهاء يجيز ذلك فان اثبت واحد قربة واقام اخرا البيعة
 انه ابنه او ابنته كفتي به ولم يوجب الي تفسير القربة الي
 احتياج الاول اليه فان اقام البيعة انه اخ القدر ففتي له
 لابييه وامه ففتي له وان اقام البيعة انه اخوه لابييه نظر
 القاضي فان كان فتني لابييه بالقربة من قبل ابيه اخذ
 له ولا يحتاج الي اعادته تفسير القربة وان كان فتني الاول
 بانه اخوه لامه لم يقف للتاخي حتى يقيم البيعة انه اخ الاول
 لامه فان اقام البيعة انه اخ الاول مطلقا لم يقبل لانه يجوز
 ان يكون للاول اخ لابييه والام ولا يكون لهذا مثل قربة فلا
 يكون بيعة وبين الواقف قربة وان فتني لواحد بانه ابن عم
 الميت ففسر واقام اخرا البيعة انه ابن الذي فتني له بانه
 ابن عم الواقف جاز ذلك وكذلك بجهد والحال والامه والحالة
 فان اقر الواقف لواحد انه قريب له قربة معروفة لم يقبل
 ذلك فان لم يكن استمسكت ان اعطيه العلة ان فسروا اقرار
 الميت بذلك قال ابو حنيفة اذا اقر الرجل ان هذا اخوه لابييه
 وامه وله ابن عم معروف او مولى فالميراث لابن العم والمولى
 فان لم يكن له وراثت معروف فالمال للمقر له فالوقف عند كاذ
 فان اقر الواقف بانه قريب فان اقر في عقد الوقف قبل وان
 كان اقراره بعد عقد الوقف لم يقبل لانه الوقف وجب لقربته
 المعروفة فلا يقبل قوله في انتقام محققهم وان اقر لومى بانه
 قريب لم يقبل وان شهد اثنتان من القربان ان هذا قريب الواقف
 قبل لانهما يجوران بانفسهما الا ترى انه لو شهد ابن الميت ان
 هذا ابن الميت فان شهدا جميعا عليهما وعلي سائر الوصية
 وان شهد اثنتان لا تثبت بالقربة وشهد ذلك الاثنان لهذين

فشهد

فشهد بعضهم لبعض لم يقبل الا ترى انه لو شهد اثنتان لا تثبت
 انهما ابنا الميت وشهد ذلك الاثنان لهذين انهما ابنا الميت لم يقبل
 الا ترى انه لو شهد اثنتان لا تثبت وكذلك الوصية بالثلث ولو
 سجلان من القربان لواحد بالقربة فلم يجد لا شاركهما فيها
 في ايديهما غلة الوقف الا ترى انهما لو شهدا الواحد بانه
 اخوهما والميت وماتت سواهما فلم يجد لانه يشتركهما في
 الميراث وكذلك الوصية اخوان شهد الاخوين بالقربة
 فان كان ثبت قربة تمام الميت بشهادتهما لم يقبل وان كان قد
 ثبتت بشهادة غيرهما قبلت لانهما يجوران بانفسهما ان اقر
 ما جله من القربة بان لم يجد ق علي غلة قد غلقت وشار
 فيها جدد واستشهد بركات مات اخوه وله ابن عم فاقدر
 الكتاب بان من امواته الحرة لم يقبل قوله في الميراث الذي وجب
 لابن العم وان مات قريب له بعد ذلك ومات هذا الابن ويقبل
 الشهادة علي الشهادة وشهادة ما جله واموات علي اثبات
 القربة ولا تقبل شهادة النساء وحدهن فان اقام البيعة ان
 الواقف او القاضي كان يعطيه من الوقف ما يستحق به شيئا
 لانه يجوز ان يعطيه الواقف ما ليس له او القاضي يعطيه
 لان بعض اهل الوقف اقره بشي من العلة واسم اعلم
 باب الرجل يقف علي فقره او فقر قربة فيما
ما جله يثبت قربة وفقره اذا وقف علي فقر قربة فادعي
قريب له انه فقير كلف اقامه البيعة علي انه فقير محتاج الي
هذا الوقف ليس له احد يلزمه نفقة وهذا استحسان والقنا
ان يكون القول قوله انه فقير فان قال سلف فقير فساله
فثبت فقره بسبيل التقات فلا باس بان يدخله في الوقف
واما المحبوس في الدين شيئا لعمه بعد شهر وشهرين فان اناه

بينهما
 كهم

ن

انه فقير خلا عنه قال هلال واما تحت فنقول كلف البيه علي ه
اعداده فان كانت المسيلة موافقة للشهادة انقله اعداه
وذكر ابن كاس في ادب القاضي انه يقبل فيه معتبر عدل ثقت
انه فقير وقال الجدل لا يقبل فيه الا ما جلال وهذا مثل الاختلاف
في المكي والمنزح فاذ اقام البيه علي فقره حلفه مال
ولا احد تلزمه نفقته ولا يقدر فقره واعداده الا بعد البيه
لان الشاهد يشهد علي الطاهر ويقول لا اعلم له مالا ولا احد
تلزمه نفقته واذ شهد شاهدان بالفقر وشاهدان بالثني
ووضع ما يراه القاضي به غنيا فالغني او لا لانهم عرفوا ما
لم يعرفه شهود الاختلاف الثبت اولي وذلك لوجاهة المسيلة
مير عدلين ووضعا ما يراه القاضي به غنيا ويكون قول هذا
كالشهادة وان شهد قريبا له بالفقر قبل ويقبل من الغلة
اذ ثبت فقره قبل ان يورث الغل ويجعله القاضي فقيرا يوم
شهد الشهود انه فقير والوالد والورث ان ثبت قرابة الصغير
وفقره وان لم يكن الولد قريبا لانه مطالب بحق ولده الصغير
فان لم يكونا وكان الولد فقيرا امة او حرجا جلا يورثه فلم ان
يشترى فقر الصغير كما يكون لهم قبول الية له وهذا استحسان
وتدفع الغلة الي من يكون فيه حرجه يفتق عليه وان لم يكن شرا
له دفع الي ثقت يجرى عليه ولو شهد قريبا له وهما غنيان
لواحد بالقرابة والفقر وثبت قرابة الشاهدين به لم يقبل
وكذلك لو شهد غنيا نعت القرابة باصل الوقت لم يقبل لانه
اذ اصاب احد ولو شهد لغيره بالقرابة وثبت غنيا
من القرابة بالفقر قبلت ولو قضى بفقره ثم جاء بطلب من وقف
اخر بفقره لم يملك اعادة البيه علي الغلة وكذلك لو قضى
باعداه بالدين فهو فقير في الوقت لان القاضي قضى بفقره

فهو

فهو فقير في كل وقف الا ترى انه لو قضى لولد من ال العباس انه
فقير لقت به من كل وقف علي فقر ال العباس وكذلك لو قضى
بفقره في الوقت فهو معدم في الزكاة ولا يكون معه ما في الد
ولا يشبه اعدام الدين اعدام الفقر في الوقت والزكاة
الا ترى انه ما جلا لو كان له داء ومسكن كان معه ما في الوقت
ولا يكون معه ما في الدين وكله لضاف قال اذا ثبت فقر
ما قبل عند القاضي بسبب وقف فطالبه ما جلا بدين فقال
انا فقير هل بعد من القاضي بذلك قال نعم هذا عندنا على انه
ليس له مسكن وخادم فانه كان له مسكن وخادم لم اعد من
في الدين فان اقام البيه ان قاضي كذا قضى بفقره قبل فان
طالت المدة كلفه اعادة البيه علي فقره وهو استحسان ه
وقيل للمول المدة سنة فان طلب بعضها به بينه ما اصاب غني
بعده كحلف ما هو غني اليوم ولا يحلف ما اصاب مالا لانه قد
يجيب ثم يخرج منه بده فان قضى بفقره ثم اصاب مالا فقال
اصبته بعد عجي الغلة وقال ثما كاهه قبله فالقياس ان يكون
القول قوله ويؤ الاستحسان لا يقبل قوله لانه مطالب وهو
غني الا ترى ان احد الشريكين لو اعتق وقال كنت فقيرا يوما
اعتقت وقال شريكه كنت غنيا وهو في الحال غني ان القول قول
الشريك لانه غني في الحال وهو قول اي يوسف الاول وقوله
الاخذ القول قول المستقل لان الاصل الفقر وهو قد قوبه
الاستحقاق وان قال وهو غني كنت فقيرا يوم جات الغلة لم
يجد في الا بيته لانه لم يكن حكم بفقره وكذلك لو قرانه
كان استغني وقال افتقرت قبل عجي الغلة فانه لا يصدق
لانه اقرب بطلان الفقر وكذلك لو قال ومات مالا وعيدين
مثله فانه لا يقبل الا بيته تشهد بالدين قبل الميراث ولو

قال لم اقتض الميراث الا بعد مجي الفلة فهو منزلة الغني فان
كان الميراث غاييا عن البلد الذي هو فيه ولم يقتض منه
شيئا فالقضاء ان يعطى منه الوقف ويكون اسوة الفقراء
له مسكن او خادم يعطى من الزكاة والوقف ولا يكون مع
في الدين يتبع القاضي مسكنه وخادمه في الدين فان
اجي ماله وانتمه بالثلجية لم يعط منه الوقف ولم يخرج
من الحسب في الدين ولو كان له مال على ماله او معدوم او كان
له مال غايي فقد بينا في باب قبل هذا فان قال الشاهد
ان لا يعلم له مال لم يقبل الا ان يكون له اهل لغرضه
باب الرجل يقف على اله وجنسه
من اله وجنسه اذا وقف على اله العباس بن عبد المطلب
قاله من ينسب بابيه الذكور الى العباس ذكر كان او انثى
قربت ولادته او بعدت عنها كان او قريبا فلو كانت امه
من اله العباس وابوه من غيرهم لم يدخل ويدخل فيه
ان الواقف وابنه ولا يدخل الواقف فيه ولو كان العباس
حي لم يدخل ولو قال علي اهل بيت العباس فهو مثل العباس
ولو قال علي بنسبي فجنسه من ينسب بثلاثة ابا ذكور الى من
ينسب اليه الواقف ذكر كان او انثى وابن انثى وابن اخته
وخاله لا يكون من جنسه اذا كان ابوه من قوم اخرين وكذلك
اذا قال اهل بيتي فاهل بيته من ينسب بابيه الذكور الى اجد
الثالث والجنس والاول منزلة اهل البيت ولو كانت الواقعة
امراة لم يدخل ولدها فيه اذا كان ابوه من قوم اخرين وكذلك
لو قال الجني ولو قال علي اهل عبيد امه فهو علي امراته حتى
عند اي حبيبه قال هلال وكنت استحسن فيجعل الوقف
على جميع من يعوله من يجمعه بينه من الاحرار دون المالك

ولا يدخل فيه وامه المومي اذا كانت وصيه ولا يدخل عبيد
فيه فان كان من يعوله في بيت لخدم يدخل فيه فان كان له
امراة واحدة احدى هاتين احدى بالبرية والاخرى بالبصرة وكل واحدة
ولده من غيره ينفق عليهم معها فانهم يدخلون في الوقف
ولو قال علي عيال عبيد امه فهم الدين نفقتهم عليه فان
قال علي حشم عبيد امه فالحشم الذين يعولهم سوى
ولده وقربائه وقد قال بعض اصحابنا الحشم بمنزلة العيال
باب الوقف على الموالي رجل الاصل
وقف علي مواليه فالوقف جائز والفلة لنا اعتقهم ولنا
يعتق من قبله بعد الوقف ولنا يعتق بونه من امهات
والاداه ومدبره ولنا اعتق بعد موته بوصيه مونا
كان الموالي او كافرا ذكر كان او انثى ويدخل فيه اولاد مواليه
لانه لا مولي لهم غير الواقف فان اعتق عبيد له ولد ولدت
امراة حرة دخل الولد من الوقف وان اعتق امه لها ولد
من عبيد دخل في الوقف ولدها فان اعتق العبد جارا لولا
ولم يكن للمولد من الوقف شيء ومولي العتاقة ولد مولي العتاقة
او مولي من مولي المولاة فان لم يكن له يوم وقف مولي عتاقته
وله ابن مولي عتاقته وله مولي مولاة فالفلة لهم الا ترى
انه لو وقف علي ولده وله ولد وولد مولده لصلبه اولي
فان لم يكن فالفلة لولد الولد وهذا قول اصحابنا في الوصية
والوقف قياسية وقوله علي موالي وفي موالي ولو لم يسم
وكذلك لو قال للموالي فهو لواليه وان لم يصفهم اي نفسه
ولو قال علي موالي لذي بيتي اعتقتم ووليت نعمتكم او اناسم
العتق مجي لم يدخل ولد المولي فيهم لانهم ولدوا احرار ولم
ينسبهم عتقه ونعمته ولا يدخل مولي ابنه فيه وان مات

ابوه ووصته ولاهم لانه يجوز ان يكون الابن من قبيلة اخرى
وموالي الموالي يرجع ولاهم الي قبيلة الوافق فيها مقصود
قال هلاله استحسن ان يجعل لموالي ابيه ان لم يكن له موالي
عليه قياس موالي الموالي ولو كان قال علي من يرجع ولاءه
الي رجل من ربه ولاءه وان كان الابن حيا لم يدخل لانه
ولاه لم يرجع اليه ولا يدخل الذي اعتق الوافق فيه ولو
قال علي موالي وله مولى واحد او مولاة واحدة فلها النصف
والاثنتين فصاعدا الجميع وهذا قول اصحابنا في الوصية
ولو قال علي موالي واولادهم وفيهم امرأة فانت وبرت
ولدا فان لم يكن الوافق شوطا من مات منهم ونصيبه
الي ولده من نصيب المرأة الي جميعهم هكذا في ابوالقاسم
ولو قال علي موالي وله موالي وموالات دخلوا فيه كما
لوقال علي اخوتي فانه يدخل فيه الاخوة والاختوات
فان قال علي موالي واولادهم ونسبهم فهو كما لو قال
وبدخل فيه ابنه مولاة لانه من ولد ولده وان كان
ولاه لقوم اخريف وكذلك لو كانت امه مواليه وابوه
من العرب لانهم اولاد مواليه والنسل ولد الذكور والانثى
فان قال علي موالي ونسبهم الذين يرجع ولاهم الي من
لم يدخل فيه من كان مولا لقوم اخريف فان قال علي موالي
ونسبهم الذين ينسبون اليهم الذكور الي موالي دخل
فيه من ينسب الي مواليه بابيه وان كان ولاده لقومهم
لانه كذلك شوط ولو قال علي مواليه وموالي ابيه حيا
ويعطي ان كان مولا لاهلها وان لم يكن مولا لاهلها
قال علي موالي اخوتي لم يجب ان يكون اخوته كلهم اعتقوا
عبد اقد ذكرنا انه لو اعتق وقف علي مواليه دخل فيه

امهات اولاده ومدبروه ولو اوصي لمواليه لم يدخلوا في
الوصية لان الوصية يجب لمن كان مولي يوم مات الموصي
حدث ولاهم بعده والوقف يجب لمن كان مولي يوم يخلق
الفلة وقد كان الاثري انه لو اوصي لولد عبد الله وجب
لولده يوم يموت الموصي دون من بعده ولو وقف علي
ولد عبد الله كان لولد عبد الله يوم يخلق الفلة وكذلك
لو قال صدقة موقوفة بعد وفاتي دخل فيه امهات
اولاده ومدبروه ولا يشبه الوصية فان اقد الوافق لو
اشمولاه ولا يعرف له ولا دخل في الوقف الاثري انه لو
قال علي ولدي فاقول لحيي انه ابنه ولا يعرف له نسب
انه يدخل في الوقف لانه ثبت نسبه ولو كان الموالي لخذوا
الفلة فيما مضى لم يرفع عليهم ولم يصدق علي ما مضى
ولكن علي ما يتنازع الاثري ان جاءته اوجات بولد
فقطعه جلد يده فغلبه نصف القيمة فان اقد بانه ابنه
ثبت نسبه ولم يكن علي الفاطم الا نصف القيمة ولو قال
علي موالي وموالي والذي لم يدخل معتق جده فيه ولو قال
علي موالي اهل بيتي لم يعط موالي امراته واخواله الا ان
يكونوا من اهل بيته ولو قال علي موالي ال عباس لم يعط
موالي العباس ولا يعطي الاموالي ال العباس الصليبي
من بيت العباس ولو قال علي موالي وقد اعتق هو ولحقه
عبد الله لم يدخل في الوقف لانه جميع ولله ليعط له ولو
قال علي من يرجع ولاءه الي وقد كان اعتق ابوه عبد
موسى فهو ولحقه دخل في الوقف لانه اخوه مولا له لم
يكن له ولد اخر وفي الاول لا يجوز ولاءه ولو قال علي
ولدي وقد جاءته بنته بنته وبنته بولد فادعياه دخل

في الوقف لانه ابن لكل واحد منهما يورث من كل واحد ميراثا
 تاما وولد العبد المشترك ليس كذلك جاء به بين خليف
 جاته بولد فادعياه ولكل واحد من الابوين مولي اعنته
 وقد وقف علي مواليه دخل الولد مع هو لا ومع مولا
 فياخذ حقه من الفرقتين ولو قال علي مولي وموالي مولي
 لم يعط مولي المولي الا ترى انه لو قال علي ولدي وولد
 ولدي لم يعط البطل الثالث وان سمي الفرقه الثالثه
 اعطي الفرقه الرابعه ومن كان اسفل منهم الا ترى انه
 لو قال علي ولدي وولد ولدي واولادهم اعطيتهم ما
 تناسلوا ولو قال علي مولي الذين يلزمون ولدي عن
 لزمهم دخل في الوقف ومن تركه المزموم فلا حق لهم فان
 عاد عاد حقه وكذلك لو قال علي من سكن البصره ولو
 قال علي مواليه وله مولي اعنتوه وموالي اعنتهم لم
 يكن لهم في الوقف شي وكانت الفله للعقرا الا ترى انه
 لو اوصي لمواليه كانت الوصيه باطله وما جمع الثلث الي
 الوصيه وما وصي بشريين الوليد عن ابي يوسف عن مطرف
 عن الشعبي انه قال لا ولا الا الذي نفعه وهو قول ابن ابي
 ليبي وعثمان البتي مجله وقف علي امهات اولاده وله
 امهات اولاد اعنتت وامهات اولاد لم يعنتت فالفله
 لمن لم يعنتها وتنتق بونه لانه اللواتي اعنتت موليانه
 وقد اخذون باسم وصي بشريين الوليد عن ابي يوسف
 انه قال العتاس في هذا علي وجهين احدهما ما قلناه والو
 الثاني ان الفله لمن يعنتق بونه وان لم تكن له ام ولد الا فله
 عتقت بونه فهي لمن فصد

اعني هذه صدقه علي سالم مملوكه من يد فباعه زيد
 فالفله لسالم تدويه معه لان الوقف لسالم والقبوله اليه
 دون المولي وهو في الفله دون الامهات فمن ملك سالما
 وقتصد وث الفله فالفله له فان باعه من يده من الواقف
 بطل الوقف عن يده وعن سالم وكانت للسكاكين لان
 وقفه علي مملوكه لا يصح ولو وقف علي مملوكه ومن
 جده علي السكاكين كانت الفله للسكاكين ولم يكن
 لسالم فان باعه الواقف لم يكن لسالم ومولاه شي لان
 الوقف بطل عن سالم قال الحضاف هذا قول بعض فقهاء
 البصره ولا يحفظ من اصحابنا في الوقف علي مملوكه
 شي والمحموظ عن اصحابنا انه لو اوصي لمملوكه ثلث
 ماله او جزءا وسهم فانه يعير مدبرا لانه اوصي له بعين
 ما قبضته وان اوصي له بالمال او بعرف كانت الوصيه باطله
 لانه لم يوص له بشي من ماله فانه وقف علي ام ولد
 من يده ومدبره ومكاتبه جاني وما وجب لمدبره ومكاتبه
 قبل عتقها يكون للمولي وما يجب بعد عتقها يكون لهما
 وما يجب للمكاتب وهو الثلث يكون له فانه عتق كان له
 وان عتق فهو لمولاه باب الوقف
 علي الجيران ان اوقف علي فقرا جيرانه صح وكذلك لو قال
 لفقرا الجيران او لفقرا جيرانا والجار هو الملازم سواء
 كان الساكن مالكا او غير مالكا في قوله ان يحنضه ومن قد
 وقال محمد في الزيارات جاءه اهل مسجده وكذلك رواه
 احمد بن محمد بن يادة عن ابي يوسف لان الجيران هم الذين
 يتجمعهم محله واحده بعد ان يكون المسجد ان يحنضه ان يحنضه
 فان بناه ما بينهما او كان المسجد عظيم فاهل كل مسجد

جيران دونه الاخرين وقال هلال الجاني من سمعه النبا
 وروي عن علي بن ابي طالب ع في ابع عنه انه قال لا
 صلاة لجار المسجد الا في المسجد فقتل له ومنجار المسجد
 قال من اسمعته المادي قال الجاني عندنا علي ما قال علي
 ولو وجد قتيلا بين قريتين قريعتان فكان ما بينهما سوا
 فالقسامة عليهما وان كان بين القتيلا وبين القريتين
 اكثر من ان يسمع منه القدا فلا شيء علي القريتين في حمل
 اصحابنا هذا الحد القريب ويعتبر في القدا الصوت الواجب
 ويدخل فيه الجاني مسلما كان او كافرا ذكر كان او انثى
 حرا كان او مكاتبيا صغيرا كان او كبيرا ويقسم لالا علي
 عدد داء وسهم لا يفضل بعضهم علي بعض فان فضل ضمت
 ولبيست كذلك اذا وقف علي الفقرا فان الوصي يعطي
 فقرا القراية فان اعطي بعضهم لم يضمن لانه اوصي الفقرا
 والمساكين فاعطي الفقرا لم يضمن وفي مسيلتنا لو
 اعطي غير الجيران ضمن ولا يدخل فيه عبيد الجيران
 ومدبروهم وامهات اولادهم ولا يدخل فيه ولد الواقف
 لانه اقرب من ان يقال له جاني وكذلك ابوه وجدته ونحوه
 والقياس ان يعطي ولد الولد اذا كان الجيران فقرا وفي
 الاستحسان لا يعطوه لان معاني كلام الناس على غيرهم
 ولا يعطي فقرا قرايته اذ لم يكونوا جيرانا ويعتبر فقرا
 جيرانه يوم تقسم الفلة وان كان غنيا قتل ذلك ولو
 كان الواقف علي فقرا قرايته اعتبر فقرا القراية يوم
 تخلف الفلة لان الجوار يتحول وينقطع والقراية لا تتحول
 ولا تنقطع ولو تحول الجيران بطل ولم يتبعوا في القبايل
 فان قال قائل يتبعونه قبل لو وقف علي فقرا مسجل الجاني

او فقرا سجن البصرة فمات واحد منهم لم يعط وارثه شيئا
 وعلي قياس قول من خالف ما ينبغي ان يعطى وامر الناس
 على خلافه والذي يدل علي ان الجوان يعطى القراية
 الاثري ان مسلما لم يخالوا قولا بانه وهو نصراني يام
 لم يبيع الاقرا لم يخالوا لاجنبيه ثم تزوجها صبي الاقرا فمات
 القراية غيرها ويجب للجيران جازم التي كان فيها دية
 التي تحول عنها بيعت داء بعد موته ولم يبع اشقل الوارث
 او لم يتخلوا وان كانت له داء اخرى للفلة لم يضمنت
 اليه فان كانت امراه فغيره للجيران داء زوجها التي
 يتولها البهادر ونجيران داء ايها التي تحولت عنها وكذلك
 الرجل اذا تحول الى داء امراته فان لم يتحول وكان يختلف
 اليها فغيره لجيران داءه دون داء امراته ولو تحول
 فغيره الى داء ايها او ابنته لم يعتبر هذا التحول وهو
 محموله الزاير والحيث ولو كان له داران في كل دار له
 من وجهه فالجيران الدائم وان مات في لحدها وان
 كان لحدها بالكوخه والاهلي بالبصرة بصري تحول
 الى مكة فان اتخذ مكة داء فالفلة للفقرا جيرانه بمكة
 وان لم يتخذها داء فالجيرانه بالبصرة ومن تحول من
 حواره بعد موته واتخذ دارا مساها قبل فسمته الفلة
 لم يعط لانه ليس بجاني فان اقد الواقف لو لحد انه من فقرا
 جيرانه اعطي وان قال علي فقرا لجيرانه بعد وفاتي ولم
 يعلم من جيرانه لم تقسم الفلة حتى يشهد الشهود
 علي المنزل الذي توفي فيه فيعطي جيرانه ذلك المنزل
 فان ادعى جازم انه فقير طفا ان يقيم اليه علي فقره
 ولو اوصي لجيرانه ولده فهو كالواوصي لجيرانه فان قال

الواقف او الوصي اعطيت الفلة مقرا الجيران قال يقول
قوله مع يمينه وان يجد ذلك الجيران ولو قال عليه فقرا
فلان قد كثر قبيلة وهو نال فيها فالقياس ان يكون
لغيرهم واستحسن ان يعطى سكاك تلك القبيلة منه
العرب والموالي لان معاني كلام الناس في وصاياهم
عليه اذ ان قال علي مقرا بني فلان وفلان ذلك اب
قريب كالنجد او كاليث اعطى العرب دون الموالى بعد
فيه بالقياس باب الرجل يقف على قوم
فلا يقبلونه او يقتل بعضهم بعضهم دون بعض من اجل قال
ابي صدقة موقوفه علي عبد الله فقال عبد الله
لا اقبل بطل صدقة ولم يكن له ان يقبل بعده وكانت الفلة
للمفقرا قال صدقة موقوفه وسكت وكف لك لومات
الموقوف عليه قبل القبول فهو منزلة منه ولو قال قبلت
واخذ غلته سنة او اخذ بعض غلته ثم كان رده باطلا
كما لو وصي لرجل ثلث ماله فلهذ بعضه فهو مقبول للكل
لما لو قال ابو جعفر السند واني يجوز رده الموقوف في
الستقبل لان له حقا وليس له ملك وابطال الحق جازمه
كالشفعة فان قال الموقوف عليه قبلت سنة ولا اقبل
ما سوى ذلك او قال لا اقبل سنة واحدة واقبل ما سوى
ذلك او قال اقبل نصف الفلة ولا اقبل النصف او قال الوصي
له بالثلث قبلت نصف الثلث ولا اقبل النصف فهو كما
قال وما لم يقبل في الوقف فهو للمفقرا وما لم يقبل في الوصية
عاد الي وصيه الوصي فان قال علي فلان وفلان ولدتها
ميت فالفلة للحي وان قال بين فلان وفلان فلان النصف
وهذا قياس ما قلنا في الوصية ولو قال ثلث مالي لزيد

ولرجل

ولرجل سماه مجهول لا يعرف فلزيد نصف الثلث وكذلك لو قال
والابني فلم يجز الوصي له لانه ولو قال علي زيد وعبد
ما عاشا فأتى احد هما فللهذا النصف وقوله ما عاشا لا يتناول
حصته الباقية وذكر الحنفيا انه مروي عن زرارة لو وصي ان يري
عليه زيد وعمرو من ثلثه كل سنة درهم فأتى احد هما بطلت
الوصية للمفقرا ايضا وان قال لعبد الله ومن بعده لزيد فاتي
عبد الله ان يقبل فهو لزيد الا ترى انه لو مات عبد الله
كانت الفلة لزيد وماله منزلة ماله وان قال لزيد لا اقبل
فهو لعبد الله فاذا مات عبد الله كان للمفقرا فان قال علي
عبد الله ومن بعده فاذا اهلكا فلي للمفقرا فان اهدىهما نصف
الفلة للمفقرا لانه لا وجه لتخصيب الميت فيكون للمفقرا ولو
قال وقفت علي زيد وعمرو ما لو وقف باطل وكذلك لو قال
وقفت ما بقي مني هذه او ما بقي هذه فالوقف باطل ولا يقال
يجبر الميراث علي ان يبينوا ما اذا وصي بعبد لزيد او عمر
مزوي عن ابي حنيفة ان الوصية باطله ومروي عنه وهو
قول ابي يوسف انه يجيز الوصية يعطون العبد ابهما شافا
ذكر الحنفيا الحنفيا فان وقف علي ولده وسلسلة فابي
واحد منهم ان يقبل فيجمع الفلة للباقين من ولد عبد الله
وجعل من لم يقبل كالميت ولا يشبه الوصية لو وصي بثلث
ماله لا ولا لعبد الله وهم اربعة فابي واحد ان يقبل
عاد لتخصيته الي وماله الميت ولم يجعل للباقين لانه لو قبل
في الوقف ثم مات ما دنت حصته الي الباقين من الوصية
لو قبل واحد ثم مات لم تزد الي الباقين وكان لتخصيته للوصي
فالوقف يجزي علي من بقي والوصية لا تجزي فان قال ولد
عبد الله كلهم لا يقبل فالوقف للمفقرا فان ولد لعبد الله

ثم

بعد ذلك او ظهر نسل فقبلوا ردة اليهم فان قال لا قبل لي
ولا لنسلي جازا ردة في حقه ولم يجز في حق نسله وولده وان
كان الولد صغيرا فان بقي من ولد عبد الله واحد استحق
الجميع لانه يستحق الاسم وهو ولد عبد الله وان اقال علي
عبد الله ومن يدعي ان احدهما ان يقتل او مات قبل القول
والباقي النصف وقد ذكرنا انه لو قال لولد عبد الله فأت
احد هم او ابي ان يقتل انه يرد نصيبه علي الباقيين هـ
باب الرجل ينفق علي وجوه كيف تقسم
الغلة واذا قال انا مني صدقة موقوفة علي عبد الله وزيد
فالغلة بينهما نصفان فان مات احدهما فللباقي النصف وما
بقي فللعقرا فان قال علي ولد عبد الله وهم فلان وفلان
فالغلة بينهما فان مات احدهما فنقصت للعقرا وليس كذلك
اذا قال علي ولد فلان وسكت فأت واحد فالغلة للباقي
منهم لانه يدخل في اسم الولد فان قال علي ما يد وعمر وزيد
منها الثلث او قال لزيد منها مائة درهم فلزيد مائة مائة
لأن سكت عنه وكذلك السبيل في كل شيء سمي به يعطي صاحب
المنية ما سمي له والباقي للذي لم يسم له قال الله تعالى
وربنا ابراه قلامه الثلث فيكون الباقي لمن سكت عنه وهو
الاب فان قال لزيد النصف وعمر والثلثان فنقسم علي سبعة
بخبر ما يد بثلاثة وعمر واربعة فان قال علي ما يد وعمر
لزيد منها مائة وعمر وما يتان فنقصت الغلة فنقسم لهما
بينهما الثلثان فان زادت الغلة علي المسمي كان الزايد بينهما
نصفين يقسم علي عدد الدروس لا علي المسمي فان قال صدقة
موقوفة لزيد منها مائة درهم وعمر وما يتان اعطي كل واحد
ما سمي له والعقرا ان قوله صدقة موقوفة يقتضي

ان يكون الغلة للعقرا فان قال فلان منها كذا اعطي ما سمي له
والباقي للعقرا وفي المسئلة الاولى جعل الجميع لزيد وعمر
ولو سكت كان بينهما نصفين فان سمي كل واحد شيئا كان له
المسمي والفضل بينهما نصيبين وكذلك الوصية الا ان الفضل
الذي في الوقف يرجع الي العقرا وفي الوصية يرجع الي الورث
ولو قال اعطي من غلاتها ما كان فقيرا من قرايتي في كل سنة
ما يكفيه في طعامه وسوته ففضل فالفضل للعقرا لانه
لم يجعل للقدابة الا التقه فان قال لزيد منها مائة درهم
وما بقي فلمعمر فلم تكن الغلة الامائة فهو لزيد وكذلك
لو كانت الغلة الف درهم ففضلت الامائة فهي لزيد وكذلك
الوصية وكذلك لو قال ينصف ق عني كل سنة مائة درهم
والباقي لمعمر فاضاع فهو منحصنة عمر وكذلك لو قال ينج عني
حجة او ينفق شهرة ولو قال يعطي كل واحد من قرايتي ما يكفيه
بالمعروف فخاصوا منه بقرب التكبير بما يكفيه وللصغير
بما يكفيه وذلك يختلف والاقوات والتقات تختلف لان
تفقه الصغير والكبير تختلف فان نقصت الغلة فنقسم
بينهم وان زادت فالزيادة علي عدد الدروس لقوله في اول
كلامه للعقرا قرايتي وكذلك لو قال اوصيت بثلث مالي للعقرا
قرايتي اعطي كل واحد ما سمي له والفضل علي عدد الدروس
ويظن اني من كان فقيرا يوم تخلق الغلة واسقط من
استغني منهم او هلك ولو قال فما فضل فهو للعقرا لانه
نقل الفضل عن القراية الي الفقرا لا ترى انه لو قال ثلث
مالي لقرايتي يعطي كل مائة درهم في فضل للعقرا فالفضل
للعقرا لانه سجع عن الفضل فجعله للعقرا فان قال صدقة
موقوفة لعبد الله المساكين فهو علي الغلة دون الاصل

فان قال الفقار مبيته فهو لفقرا الفارصيف فان قال للفقار مبيته
 وفي سبيل الله فنصف الفقرا الفارصيف ونصف في سبيل الله
 فان قال لعبد الله وللمساكين فنصف عبد الله ونصف
 للمسكائين وفيه قول اخر ان لعبد الله الثلث والثلثان
 للمسكائين وهذا قول صحيح ولو اوصي للمسكائين فاعطى واحد
 جائز والا فضل ان يعطى اثنين وعليه قول محمد لا يجوز ان
 يعطى اقل من اثنين ولو قال لفقراي وللمسكائين ضرب لكل
 واحد من الفقرا مائة وللمسكائين مائة وعشرين للمسكائين
 مائة وهذا عندنا قبيح ولو قال لليتامى ولجيرانى
 ومواليي وللمسكائين ضرب لكل واحد منهم وعليه القول
 الاخر للمسكائين مائة قال هلال وهذا عندنا قبيح ولو
 قال لعبد الله وللفقرا والمسكائين فالفقرا والمسكائين نصف
 واحد وفي هذا اختلاف عندنا فان قال لوجوه الصدقات
 فهي للفقرا والمسكائين وفي الرقاب والفا مبيته وفي سبيل
 الله وابن السبيل فاما سهم العالمين والمولفة قلوبهم
 ذهب وسهمهم مردود في الصدقات علي السهام فكذلك
 في الوقف وليس لوالي الوقف ان يزيد بعضهم علي بعض
 فان قبل في الصدقات لو وضعها في نصف واحد جاز قبل
 ما خص الفقرا في ذلك ولم يبلغنا انها مخصصة في الوصايا
 والارواق فان الاسكاف اذا وقف علي ساكني داما مختلفه
 يعطى لكل واحد شئ معلوم وكان لواحد بيت في الرباط وله
 هناك شئ وهو يخرج بالتمام بكتيب لم يخرج وطيفته اذا
 بعد من المختلفه وان اشتغل بكتابة ثلث من الفقه فله ان يلحق
 وطيفته وان اشتغل بغيره لم يبيعه فانخرج الي مسيره
 ثلاثه ايام لم يأت بما مضي من الوطيفه وانخرج الي الكركاف

اقل

اقل من خمسة عشر يوما تستحق ان يكون وطيفته علي حاله
 فان قال علي وجوه الصدقات ووجوه البر ضرب الفقرا والسا
 بهم وللرقاب بهم وللفارصيف بهم واسبيل الله بهم
 ولا في السبيل بهم ووجوه البر ثلثه اسهم ووجوه البر
 اقله ثلثه وعليه القول الاخر للفقرا والمسكائين سهمان فان
 قال للفقرا والفا مبيته وفي سبيل الله واجح وسمي لكل وجه
 دس اتم مساهة فدارت الفلة فسمت علي عدد الوجوه وقال
 اصحابنا في الوصايا ينظر الي كل من سمى منه في اطرافهم فيضرب
 لكل واحد منهم ويضرب لكل وجه من الوجوه التي لا يطاها
 بهم وكذلك الوقف علي قبا من الوصايا فان قال صدقه
 موقوفه لعبد الله مائة درهم ولزبد ثمانيه درهم
 فان كانت الفلقة مسميه فسمت علي عشره لعبد الله سهم
 ولزبد تسعة فان قال لعبد الله مائة درهم ولزبد مائتي
 درهم لعبد الله فيعطى مائة درهم وان فضل شئ كان لزبد
 وكذلك الوصية فان قال انا ضي صدقه موقوفه لعبد الله
 نصفها ولزبد منها مائة درهم اعطي لعبد الله نصفها واعطى
 لزيد من النصف الباقي مائة درهم والفضل للفقرا وان لم
 يكت الفلقة الاما بة فهي لزبد ولا شئ لعبد الله الا ترى انه
 لو قال لعبد الله ولزبد منها مائة درهم ولم تكن الفلقة
 الاما بة اى اعطيا كلها لزيد فكذلك اذا قال نصف الفلقة
 لعبد الله وان كانت الفلقة مائة وخمسين فلزبد منها مائة
 درهم وما بقي لعبد الله وفيها قول اخر اذا قال قال الصدق
 الاما من غلاتها فلزبد من عبد الله منها النصف والعمر وما
 في كل سنة فلزوجه الاما من مائة ضرب لزيد بخمسين ولزبد
 بما بقي يكون ما يعيب عموما بة فان كان نصيب عمر مائة

مائة اعطى من يد المصدق واعطى عسرا مائة والغفل من التصديق
 الباقى للفقر وان قال وقف علي فلان وفلان فان ما رت
 احدهما ولم يكن له وامر فهو للباقى منهما فان احدهما
 وترك اسراة كان نصيبه للمساكين لانه جعله للباقى ان لم
 يكن وامرته والمرأة وامرته وان كانت لا تحوز الميراث فيكون
 نصيب الميراث للمساكين لان الوقف اصله للمساكين وكذلك
 ما اشبهه فان قال لزيد الف درهم كل سنة وامر وقوته لسنة
 فمات زيدا وجازت الغلة وبلغت ثلاثة الاف درهم فلم يرد
 قوته لسنة والغفل يكون نصيبه لغيره والباقى يبيع حصته
 من يد الفقرا باب وقف المدين مريض
 وقف امرأته على الفقرا او وصي ان يوقف بعد موته والامال
 له عيونه فهو جائز من الثلث فيكون ثلث الاموال وقفا وثلثاه
 للورثة فان كان عليه دين مستغرق فالوقف باطل وان كان
 غير مستغرق كان ثلث ما بقى بعد الدين وقفا فان كان الارض
 الموقوفة ما ايد على الثلث فلجاء الوارث بها فان اجازها
 بعضهم جائز ثلث المال وحصته من اجازتهم فان لم يجيزوا مرد
 الثلثان الى الورثة فان ظهر له مال يخرج الاموال من الثلث
 ما د الثلثان الى الورثة وقف فان كان الوارث قيمة الثلثين
 باع الثلثين بدينار والقاضي عليه جاز بيمينه وضمن الوارث
 قيمة الثلثين فيشتري به امرأته ويكون وقفا على ما شرط
 الوقف وكذلك لو كان عليه دين فبيعت الاموال ثم ظهر
 له مال فبذرا والاول سوا وكذلك لو وصي بجميع ماله فرد
 الثلثان الى الورثة ثم ظهر له مال فان كانت قيمة الاموال
 الف درهم فبيعت الف وحسب ما به او تسعها به ثم ظهر
 للميت مال يشترى الوقف امرأته بالثلث ولم يبق له في القيمة وان

وقفها

وقفها او وصي بوقفها وله مال لسرهم مات ولم يبق له الورثة
 ما حال لهم حتى ضاع المال يكون الوقف في الثلث ويطلب في
 الثلثين فان وصي ان يوقف عنه امرأته معلومة او وصي
 ذلك بوصا باصريه في الثلث الموقوف بقيمة الاموال ولا هذا
 الوصا يا بوصا يا هم وليس الوقف كالعتق والتدبير فيبين
 بهما لان التدبير يد عن العجاجة انه يبدأ بالعتق وفي التدبير
 عتق ولو قال غلة امرأتي بعد موتي لولد عبده امرأته او قال وقف
 علي ولد عبدي امرأته ولم يقل صدقة موقوفه ولم يجعله لغيرها
 للفقرا كانت الغلة لولد عبده امرأته المخلوقين يوم يموت المو
 دون من لم يخلق فان انقضوا يرجع الى وراثته الوقف لانه
 وصيه وليس بوقف وقوله وقف باطل لانه الوصية لمن لم يخلق
 لا تحوز وكذلك لو قال لعمسوها بعد وفاتي علي ولد فلان
 وكذلك لو قال في مرضه صدقة موقوفه علي ولد فلان ونسبه
 فاذا انقضوا فهي لورثتيه او قال اصله لورثتي فالوقف باطل
 لانه غير موصى به حقيقة شرط ما جوعه الى الورثة ويكون وصيه
 للمخاوتين من ولد فلان دون من يحدث لان يجوز في الوصية
 ما لا يجوز في الوقف الا تزمه انه لو قال في حياته غلة ارضي
 لعبدا امرأته سنة لم يجز وكانت هبة ان سلمها جائزا ولو وصي
 به صح ولو قال ذلك في مرضه لم يكن وقفا ولا وصيته ونورته
 عنه وان كان في وصيته فهو جائز وكذلك لو قال بعد وفاتي
 لابيعة فهو مشد الاول ولومات ما جمع الى وراثته الوقف ولو
 وقف امرأته وشروطها ما دها فالوقف باطل وفي الوصية
 لو قال علي ان ياتي انا بطلها واييها اواردها الي ملكي فالوقف
 جائز لان له ذلك وان لم يشترطها ولو قال امرأتي صدقة
 موقوفه او وقف امرأتي على ولد عبدي امرأته وجعل لغيرها للفقرا

صح الوقف وكان المخلوقين من ولد عبد الله ولم يخلق من نسله
 لانه الوقف عليه من لم يخلق جابر لانه لا يوجد ميراثا والوصية
 ترجع الي الورثة بعد اخذ من الموصي له بالقلعة ولو قال ارضي
 بعد وفاتي موقوفه علي المساكين صح لانه لو قال بجبابته
 كان جابرا مريضا وقف ام منه علي ولد عبد الله وهو جابر
 من ثلثه لم يكن له الرجوع عنه فانه قبل الوقف في المرض
 وصحية ولو اوصي ان يوقف عنه بعد موته كان له الرجوع
 عنه فلم لا يكون له الرجوع في هذا قيل التدبير وصية
 ولا يكون له الرجوع فان قيل التدبير يقدم علي سائر الوصايا
 فهو كما افترق والموقوف بجابر سائر الوصايا قيل لو جعل ارض
 مسجد ارض مرضه وصلوا فيه واوصي بوصايا واوصي في ارض
 البو فان احجاب الوصايا بجاهل المسجد وابواب البرقا
 اصاب المسجد وابواب البرج جبر الي المسجد ولا يكون له
 الرجوع عنه المسجد مريض وقف وقفوا له ماله كثير قبل
 ماله قبل موته او بعد موته فثلث الامنه وقف وثلثاه
 للورثة فان لم يكن له ماله فاصاب ما لا يخرج من ثلثه جميع
 الامنه وقف مريض قال اما في صدقة موقوفه علي
 ولدي فان اجهت سائر الورثة او ابرار الميراث جاز الوقف على
 ما شئت له وكذا ان وقف علي لحيي وهو لا يخرج من الثلث
 من ائتم مائة جاز علي ما وقف عليه فان لم يجز او ماتت
 مرضه لم يبطل الوقف لان مرجعه الي الفقرا وكانت الامنه
 وقفات الثلث وتقتسم القلة بين ولده الموقوف عليهم
 وبين سائر الورثة علي قدر موارثهم من الوقف فان
 مات بعض الورثة والموقوف عليه في القلة لجميع الورثة
 ولو مات من هلك علي قدر موارثهم من الوقف فان قال علي

ولدي

ولدي بالسوية فان اجهت واحدا كما ذكرنا لم يجز وانتم
 المذكورين مثل خط الاثني فان كان للواقف امرأة فلها الثلث وان
 له والدا فلها السدس لان الوقف في المرض وصية والقر
 للورثة لا يجوز فتقسم القلة منحة الميراث فان اقرضوا
 الاولاد الموقوف عليهم كانت القلة للفقرا ولا شيء للمراة
 والوالدين لان جهة الوارث انقطع وبقيت جهة الوقف
 علي الفقرا الا ترى انه لو اوصي لابنه ولاحيي بالثلث للحيي
 نصف الثلث ونصف الثلث الذي يكون للابن بين الورثة
 جميعا مريض قال اما في صدقة موقوفه علي ولدي وولد
 ولدي وسبيي واوصي بذلك بعد وفاته ولم يجر الوارث
 كانت القلة بين ولد الصلب وولد الولد والنسل علي عدة
 رؤسهم فا اصاب ولد الصلب كان بينهم وبين سائر ورثته
 الواقف علي ذرايفه انه نقالي وما اصاب ولد الولد والنسل
 بينهم بالسوية فالوقف عليهم في المرض جاز فان مات بعض
 ولدا الولد وحدث ولد اخر اعتبر عددهم يوم تعلق القلة
 فان اقرض ولد الصلب كانت القلة لولد الولد وولد سائر
 الورثة مريض قال اما في هذه صدقة موقوفه علي من
 احتاج من ولدي وسبيي ويطلق كل واحد ما يسع نفقته
 فان لم يكن له ولده ونسله فقير فالقلة للفقرا فان كان
 ولده ونسله مقيورا منحت القلة بينهم علي عدد رؤسهم
 بقدر لكل واحد منهم ما يكفيه لنفقته ونفقة ولده وامراته
 وخادمه بالمعروف لطعامهم وادامهم وكسوة سنه لانه
 لا يكون فقيرا الواقف حل بصلته خاصة ثم ما اصاب ولده لصلبه
 تقتسم بينه وبين جميع ورثته الواقف علي ذرايفه اعم
 نقالي فان اخذ منه بعض ما اصابه والباقي لا يكفيه لم يكن

لان الوصية لغير
 الوارث جاز

يكن له ان يرجع فيها احباب ولد الولد لانه اوصي لم يمت له وقد
 اخذه ذلك الحضاف انه ان كان ما يصبه لا يمت له نعمته كيد له
 من غلة الوقت ما يسمعهم لتفقتهم ومن كان غنيا من ولده
 لصلبه لم يبط شيئا ومنهم بين الفقراء منهم علي عدد وسهم
 فانه قال صدقة موقوفه علي وشي فابي الوفاء ان يجيز
 ولا مال له غيرها فاشلت منها وقف علي الوفاء وسف
 بعد هم علي المساكين والثلثان لجميع الوفاء سطلق لهم
 لا وقف فيها وان خرج من الثلث كانت الثلثة جاء به علي جميع
 وفي ثلثه علي قدر موايتهم فانه انفقوا فعلي المساكين
 وان اوصي بوقف اءنه بعد موته حدث فيها ثمة في حياة
 فالشركة ميراث للوفاء فانه حدثت الشركة بعد موته الوصي
 فالشركة والثلثة والثلثان في الوقف ولذلك لو وقف ارضا
 في مرضه اوصيته وفيها ثمة يوم وقف فالشركة للوقف
 وكذلك الوصية فليحدث من ثمة قبل موته الوصي لا يدخل
 في الوصية وما يحدث بعد موته يكون للموصي له واسد اعلم
 باب ما في يدي من اجل اقربائنا
 صدقة موقوفه فالاقرباء يجاز علي ما اقرب لان الامام في
 في يده ولا احكم بان المخر هو الوقف ولا غير صحي في ذلك
 فانه قال بعد ذلك انا وقفها فالقول قوله الا ان تأتي بيته
 بخلافه ولولاية الوقف اليه لا يني لا اعلم له والبا غير فلا
 انزع من يده ولو نزعنا لفتين بانه لم يكن له ولست اتفق
 به فانه شهد الشهود انه كان في ملكه يوم اقر جعلت المقد
 هو الواثق وجعل كانه قال اءني صدقة موقوفه عبد
 في يدي من اجل اقران جعلته هو ولم اثبت الولا منه لان
 لم يثبت العتق الي نفسه والولا يفا ما وللاية الوقف لان العبد

خرج من يده باقراره والامام في لم يخرج من يده فاجعل
 وللاية الامام في اليه فان شهد الشهود انه قال اعتقت
 هذا العبد جعلت الولا له لان العتق تقدم قبله فان قيل
 ان جعلتها وقفا بقوله جعلت الولا يتفاه حمله الواقف
 لانها في يده والملك في الظاهر له قيل للجعله واقفا لانا
 لم نعلم ذلك وجعلت الولاية اليه لانها في يده فلا تنزع
 من يده فان اقربائنا وقف عليه وعلي ولده ونسله
 لم يجعله الواقف لان امور الناس ان يكون الوقف عليهم
 من قبل غيرهم فانه ادعي اخذ انه وقف عليه فصدقة
 المقر صدق في حصته ولم يصدق في حصته ولده ونسله
 فاذ امارات المقر جلد اقراره لانه سقط سهمه وكذلك
 لو قال هو وقف علي ان ولايته الي او علي ان اصراف
 غلته بولي او علي ولد فلان علي ان يني افضل بعضهم
 علي بعض فهو جازر علي ما قال لا يني وصدقة في يده فاقرا
 فيه بجازر حتى يثبت خلاف ذلك قال الحضاف فانه قال بعد
 ذلك انا وقفها علي هذه الوجوه والسبل كان القول
 قوله الا ان يثبت الشهود بخلافه فيكون علي ما شهد
 به واستشهد حاله فقال فانه يقول لو قال هو وقف علي
 وعلي ولدي وسلي اجماع واقفا وسيطل وقفه علي
 نفسه فانه قال لا يجعله واقفا ويجعله وقف فقد ترك
 قوله وان قال هو وقف علي المقر فانه احتاج اليه
 واحد من قرائنه فلا اعطي كل شهرد هما والمقر من قرا
 فلان فانه قال لا يجعله وقف ولا يجعله واقفا فقد ترك قوله
 وان قال لا يصح الوقف خروج من امور الناس وابطل كل
 وقف في يدي من اجل وهو من قرائنه الواقف فابي شي افتح

من هذا اذ قال وقفها فلان وهو ميت عليا نولائها الي
فان صدقة ابن الواقف ولا وراثته له غيره او كان له وارث
اخر واقدر مثله كان وقفا باقرا لا ابنت والقياس ان لا
يكون ولا يثبتها اليه وان لا يقبل قوله الابن وقوله في الولا
يا استحسب ان اجعل له الولاية فان محمد بعض الورثة
ان يكون له الولاية لم يثبت الولاية له فان شهد اشنان
من الورثة علي الولاية قبلت وسميها دة الوارث والابن
فيه سواء فان لم يكن للمقر له وارث لم اخرجها منه بده ولم
اجعلها لبيت المال اذ في يدي ما جل قال هي وقف
وقفها فلان لو جعل معروف فانه اقدر فلان بذلك او
به واثمه بعد موته بان اقترانه فانه انكرا بطلت الوقف
فان قال هذه الاما من موقوفه والذي علي المقر او
قال وقفها والذي وكانت الاما من له او قال اوصي والذي
بان توقف فهو حايير ان لم يكن علي ابيه دين ولم يوصي
فالقيا من ان لا يكون ولا يثبت اليه لانه اقربا للواقف غيره
والكفي استحسب ان اجعل الولاية اليه وكذلك لو قال
اوصي بولائها الي استحسب ان اجعله وصيا اذ لم يكن
لابيه وارث غيره فانه كان علي الابن او اوصي بوصية
فان قضا الدين وانقضا الوصية فهو حايير وان لم يقض
دين يمع بقدر الدين والوصية ثم جعل الباقى وقفا علي
ما اقربه فان كان لا يبيد وامثا اخذ فاقرب مثل ما اقربه
فهو حايير وان قال محمد وقال هو ميراث فنصيب المقر وقف
ونصيب الحامد ميراث وهذا بعد العلوم والثاني سبيل
ابو حنيفة عن ما جل ما تتركه ابيين في يد احدتهما فيصير

يقول

يقوله وقفه اي علي وقال الاخر هو وقف علينا قال وقف
عليهما لانهما متقاربا انما كانت في يد ابيهما فان قال وقفها
جلي فهو وقوله وقفها والذي سواء فان قال هي وقف
علي والدي في يد الوارث الاخر قال اقترام حايير وليس
الوارث الاخر شي بل وانما ان يكون هو او غيره ووقف عن
والده حتي يثبت انها كانت للميت فيكون نصيب الحامد
ميراثا له فان ثبت ان المقر هو اياك جعلته متصرفا
فيها عن ابيه وتكون الولاية له لانها في يده وكذلك
لو قال هذا العبد حرعت اي فهو حر ولا يكون الولاية
ولا لا يبيد حتي يثبت ان الملك كان له او لا يبيد فيكون
الولاية له الملك وكذلك لو قال عن فلان ما جل
عربي فهي موقوفه علي ما فسدت ويفصل بين قوله
عن اي ومن اي او من فلان او عن فلان علي ما ذكر
اذ اقال وقف من فلان ففلان هو الواقف واذ اقال
عن فلان احتدل ان يكون الواقف غيره ولو قال كان هذا
العبد لا يبي اعقته استحسب ان اجعلنا في الزام الاب
الولا بقوله الابن ولو قال موقوفه علي والذي فهو
حايير واه نصيبه منه لانه منهم فان ثبت ان المقر كان
هو اياك جوزه له ما يجوز ان يقفه وابطلت ما لا يجوز
له وقفه فان قال وقف من قبل فلان بن فلان لم يصح في
علمته بشي حتى يحضر فلان او وامثا فيقر به فالوجه حكم
اقترانه فان قال وقف من ما جل لم يبيد مستثمت عليها لانه
ليس هناك من يتصرف فان قال بعد ما قطع الكلام وقفها
فلان وسماه لم يقبل لانه فلان لو قال لم اقصه بطلت الوقف
وقد ثبت الوقف فلا يقبل ما يورث في ابطاله وانما يقبل قول

جلي

المقر ومقنا فلان اذا كان متصلا ولا يكون الولاء للمقر
في القياس لانه اقربان الواقف غيره ولكنني استحسن
ان جعل الولاء له فان اقر المقر له بالوقف على الوجه
الذي اقر به صاحب اليد وصدقه صاحب اليد بانه هو
الواقف كما ان المقر له فترضة من صاحب اليد لانه لا يرثها
عنه بانه من يد رجل اقر بها فلان وكله بها او لصغير
وهو وصيه لم يتصدق القاضي له ولم يترعها من يده لانه
لو حضر القاي وبلف الصبي وصدق صاحب اليد كان هو
القاضي ترع من يده بغير حق وحكم على صاحبه وهو
غايب باخراج ملكه من يده وكيله وليس كذلك اذ اقال هذه
الامانة التي في يدي وقف من غيري فان القاضي يترعه
من يده في القياس لانه للمساكين والقاضي ولي به ولو
قال لا مائة في يده هذه وقف ولا يثبنا القاضي فلان
لم يصدق في القياس ولم يذكر هلال الاستحسان وقال
غيره من اصحابنا بصدق ويكون ولايته اليه وكذلك لو
قال ولاها القاضي ابي ومات ابي واوصي الي صدقة موقوفة
على كذا هذا كله سواء والقياس ان لا يقبل وتوقف الفلة
حتى يتبين اصلها عنده قال هلال فان قال قائل هذا لجا
فتدل فاقول لو قال موقوفة على ولدي وسبلي او قال
دفعتها الي ابيها القاضي والقاضي يقول لا ادري كيف
امره فان قال هذا القاضي لا يقبل قوله وان قال يقبل
مقد قاس قوله قال هلال وان قال لا مائة في يده ولا يثبنا
للقاضي او ولاها والذي لم يقبل قوله الا بینه الا اني هو
استحسن ان كان من الواقف العتيق ان التوم فان لم يظهر
غير اقراره الزمته حكم اقراره وامرته بقبض الفلة

فان قال ولا يثبنا القاضي فلان فلان فلان او لو يثبني ابي
ودفعنا الي وهي لفلان اليتيم وهذا القاضي لا يجتنب
انه ولاه وانه لليتيم لم يقبل قوله في القياس وفي القياس
يثبني القاضي فان لم يظهر شي اخر يرفع الي المقر لم يكن
الوقوف المتقادم ينظر الي ما يجده منه رسومها ودوا
القضاء وبجانبه عليه فان لم يجد ثابتي فان لم يظهر شي
وقوم يقولون انها واقف علينا ولا نأخذ لهم امضاء
عليه ولم يدع حجب وهذا المستحسن في القياس ان
يجلوا على التثبت عند تسمع فريضة كل فريق يقول
وقفه فلان علينا ما جمع الى ومثله فان قالوا لم يقفه
وهو ميراث لنا فالقول قولهم وان قالوا هو وقف على
احد الغريبين جعلته لهم دون الغريب الاخر هذا اذا
ثبت ان الملك كان للواقف فان لم يثبت لم ارفع من يده
القاضي لانه لو ادعى اصحابه يده غيره واتهم اليتيم
انه وقفه لم يستحقه شي لثبني بغيره الشهود انه وقفها
وهو ما يك فان قال مستضي القاضي الذي كان عليه
هم لهذا اليتيم هو مستضي الف درهم من ثمن هذه الامانة
الوقف قبل قوله قياسا واستحسانا لان الزمناهم التي
يدفعها ملكه وان كانت درهم بعينها او سائرا وعروض
قبل قوله ولا يشبه العقارات فان ابا حنيفة قال وعقار
في يد قوم اقروا بانه ميراث وطلبوا من ثمنه لم يقسم بقوم
وما سوى القاء يقسم بقولهم ولو قال هذه الامانة
كانت في يده فلان او وصي الي وهي صدقة موقوفة لم يقبل
قوله مستضي بخبر رواه فلان وكذلك لو قال او وصي الي فلان
وكانت في يده وقد كانت في يد فلان قبل ذلك او وصي بها

بن

لهم

الي فلان الذي اوصي به الي فالقول قول وامر الذي
 ذكره اوصي الي ولا يخل قوله انها كانت في يد فلان
 ووصي به الي لانه بدا فاقرب اليه فملا يقبل قوله
 انها كانت في يد غيره اما ضيق ايدي ومنه اقروا ان
 اباهم وقفوا علي شئ وطسوها قبل قولهم ونقد علي
 تلك الوجوه فان ساء بعضهم وجوها وبعضهم وجوها
 احدا محلي حصته كل واحد علي ما اقربه ونصب القايغ
 فيما يقسم غلة كل واحد علي ما اقربه فان كان في الورث
 صغيرا وغايب وقف نصيب الصغير حتي يولد ونصيب
 القايغ حتي يرجع فان اقر بعضه الورثة ان والدهم وقف
 علي ثلاثة اولادهم ونسبهم وانكو بعضهم فنصيب من
 اقربا لوقف علي ما اقربه ونصيب الجاهدين ملك لهم
 ولا يدخل الجاهد في نصيب الموقوفين الغلة وان كان الموقوف
 اقربا ان الغلة لجميعهم استحسن ذلك وادع القياس
 واجعل ما احده الجاهد من الغلة كالنصيب لانهم اخذوا
 من غلاتها مثل حصصهم من غلة الوقف وبذلك ولد
 الجاهد مع عنهم فيما اخذوا من غلة الوقف اذا اطلبوا
 ذلك واقروا بالوقف ولا يبطل حقهم بانكاهم والادهم
 فان باع الجاهد ون بعض حصصهم ثم جمعوا الي نقد بق
 الموقوف بالوقف صدقوا علي ما بقي في ايديهم ولا يقبل
 قولهم في طلبه عوا الا ان يصيد قلم المشتري فان كذبهم
 عزم الباعه فتيمة ما باعوا فيشتري به ارض فتكون موقوفة
 مع ما بقى علي ما اقروا به وان كان بعض الباعه موقوفة
 دخل مع الباقي في غلة الوقف لانهم اقروا له به وجميع
 هو في نصيبهم وليس كذلك اذا اقربا من لولاه فقال

المقوله ليست لي ثم قام لي لم يكن له الا ان يجد المقدر
 لا اقروا لانه لما جده عاد الي ملك المقدر فلا يحدد ملكه الا
 باقروا جده بد وبخا الوقف لا يجوز ان ملك المقدر حقيقي
 موقوف فاعليه فان اقر الي اقروا هو فوق علي
 مضيقا عليه صدق ولا يصحير نصيب المقدم من الغلة
 فضا حيا لزمه من الغلة وان الغلة فتبطل الاصل
 فلا يصحير فضا حيا بالغلة ولو قال اوصي اي تك بالثالث
 فقال لم يرعي لي ثم جمع الي نقد بقة اخذ الثالث لان
 المقترا قد يثني فعله ابوه فلا يبطل ذلك ولو قال اخذ
 اخي فكذلك ثم جمع الي نقد بقة اخذ نصيبه بغيره
 من الميراث قال للمضاق انهم ان لي بغيري ذلك عين
 عين بغيره نصيبه من جمل وقف وقف علي من يد وولده وسله
 ما قدر يد بانه وقف عليه وعلي نسبه وعلي فلان فان
 ما يحدث من الغلة يقسم في اصاب من يد ابنته الموقوفة
 فيه ولا يصحير من يد غيرها نصيب ولده ونسبه فان ا
 عات من يد بطل اقول له وكان ثمة الغلة لولده من يد وسله
 ولم يكن للموقوف شئ وكف كذا فاما الموقوف علي من يد
 ومن بعده علي المستألف فان الموقوف يملكه بغيره
 الغلة فاما حيا فاذ مات من يد كانت الغلة للميراث كيمي
 ويبطل اقول له وبان ذكره المضاق في هذه الدنيا بغيري
 علي ما ذكرت اوصي وعبد في يد بغيره جمل اقروا به بان الا
 وقف وقفها ابوه وان الميراث حرم ما في الميراث ولا وامر
 له غير هذا الامن نقدا اقروا به وكان الامن وقفها والجد
 حيا فان كان سلفه من الميراث لم يقدر نصيبه ملك له فاني
 قال اوصي اي ان هذه الامن وقف صدق هو فوقه ولا وار

له غيره كانت الامراء وقفان خرجت من الثلث فان
كانت بقيت علي الحبث ديت يدي به يقضي ثم يجمل الامراء
وقفات ثلث ما بقي فانه قال لا يي مال كثير لم يجمل
الي كان القول قوله وهذا اول سوا يكون وقفا
من ثلث المال الذي وصل اليه امراء وعبد في يد رجل
اقر اخذنا الامراء وقف والعبد حذر ثم ملكه بشمل او
غيره نقد اقرا به في ملكه وكانت الامراء وقفوا والعبد
عدا واذا ولي القاضى مالا ماضيا لم يجز اقراره فيه
فان قال ادعي فلان وفلان هذه الامراء قولاني القاضى
امرهما الخصوم منهما فاقربه لاحدهما لم يجز لا ترى انه
لو قال ولا يي القاضى امر هذه الامراء وهي موقوفه
او هي لي لا يقبل قوله ولو امره القاضى ان يبيع شيئا
للبيتم فباع ثم اقرب به فيهما باع لم يجز ادعي
علي بيتم شيئا فنصب القاضى قضايا خصم عن البيتم
فاقربها ادعي لم يجز امراء في يدي مالا اقربها وقفا
ولم يرد ثم سئل عن الوجوه فسمي مالا لم يقبل منه
في القياس وتكون القلة للمفقير وتكفي استحضار
بغير ذلك فانه كان حين سمي سبيلها ثم سمي غيرها او
ما اد او نقضه او قال بيد ابطلان قبل فلان المقرر له
جانب الاول ولم يجز الثاني فان اقربها بوصية لفلان
بعد فالق استحضرت ان قبل ذلك وادع القياس فيه
شاهدان شهد عليه باقرا بين مختلفين في وقف في
يده واحد الاقرا بيني ولي فهو ولي والثاني بالجل فان
فان وقت احدي البيتمين ولم نوقت الاخرى فالوقت
اولي فان لم نوقت واحده منهما حكم بالاقرا بين وجعل نصفه

علي

علي احد الاقرا بين والنصف علي الاقرا بين الاخر فان
مات احد هما كانت القلة للباقي منهما لا يي قضيت بالقلة
لكل واحد منهما فاذا لم يبق مني خاصية كانت القلة
له وكذلك ان شهد شاهدان انه قال علي ولد فلان
وشله وشهد شاهدان انه قال علي ولد فلان اخذ
وشله ولم يوقت القلة بينهما نصفان وان كان سطر
احدهما اقل عدد امنا الاخر فان بقي من احدهما فقرعتين
واحد والفريق الاخر كثير فالقلة نصفان نصف المولى
ونصف للفريق الاخر ومن هلك منهم فنصيبه لولده
ماتت سلوا وباعه المتوفيق حكي ابو بكر الحصاف
عن الحسن بن ميا لمسايل منها موبقت اقرب به ام
في بده فقال دفعها الي من يقر وعني او كان في بده
امراء فاقربتا مالا لهما وقفا علي الفقرا
والمساكين فانه لا يجزى المقر علي ان يكون من جميع
المال وكف يكون من ثلثه فان لم يكن له مال غيرهما كان ثلثا
للموتة وبصرف ثلثه الي ما ذكرناه لما لم يقف الي واحد
جعل كانه هو الذي وقفها فيكون من ثلثه وقال المرصيف
هذه الدراهم دفعها الي فلان او قال هي لفلان او هذه
الامراء وقفها مالا علي فلان وفلان بصدق وبصرف
الي ما سمي ويكون من جميع المال ولا يكون من الثلث
وكانه ذهب الي انه يجعله لا اقرا من قبله ولو اقرب به
لواحد بعينه بشي فانه يجوز من جميع المال ولو قال وقف
علي للمساكين او اقربان بصدق او بصرف الي حج او غيره
فانه يكون من الثلث كذلك هذا ولو ان المرصيف قال في رضى
يؤيد ان مالا وقفها علي فلان ومن بعده علي المساكين

كان اقراهما جازلا وكان موقوفا علي ذلك الرجل ومن بعده
علي المساكين قال ابو بكر والفتيا من عندي علي قوله الاول
ان الامام من يكون موقوفا علي فلان فاذ اقامت فلان رجح
ثلاثها الي الوارثه وكان ثلثها وقفا علي المساكين قال
ابو بكر مريض قال كنت متولي وقف فاستهيكنت غلته او كان
عليه مائة لم اورد بها قال ان صدقه الوارثه في الوقف
يعطى من جميع المال وفي الزكاة من الثلث وان كذب الوارث
فكله من الثلث والموصي ان يجعل الوارث ما يعلم انه كان
استهلك من غلة الوقف قال ابو الميثاق قال بعضهم اجواب
فيها واحد لانه لم يفرق لسان بعينه فاصنه عند ابي يوسف
لانه يقول لو قال عندي لقطه فانه يصدق من ثلثه مريض
في يده اما من اقربان جلا وقفا عليه وعليه ولده
ويسلمه كان وقفا علي المساكين ولا يصدق فيها يدعيه
لنفسه ولده لان الوقف يكون للمساكين فاذا اقربه ثم
ادعي لنفسه ولده شيئا لم يصدق الا بينه وبينه كذلك
اذا اقربه لغيره فانه يصدق لانه بمنزلة الشاهد لغيره فاما
دعواه لنفسه لا تقبل مريض قال ابو حنيفة في بيع دونهما
الي جلا او استلجدهما من اجل يملكها لم يتحقق له ولم
تشرع من يده لانه لم يفرقه لاحد بحق وليس كذلك الوقف
لان اصل الوقف للمساكين وهو حق الله تعالى وقد اقر
بالحق لغيره فاذا ادعي لنفسه لم يصدق ذكر مسابيل مس
هذا الحديث بخلاف علي ما قلناه ان شأ الله واسداه لم
فصل في يد الامام من اقربان مس
وقفا علي المساكين او في الفرواوسمي وجها يتقرب
به المسلمون الي الله تعالى جازا اقراهما ويجوز علي الوجوه

التي سماها فان كان الاقرا في مرضه والامام يخرج
من ثلثه فهذا والاو سوا وان كان لا يخرج من ثلثه جازا
اقراهما في قدما الثلث منه فان اقرا سلهما وقفا علي البيع
او سمي وجها لا يتقرب به المسلمون بطل اقراهما واخر
الامام من يده وجعلت لبيت مال المسلمين وان كان الاقرا
في مرضه وهو يخرج من ثلثه فهو كذلك وان لم يخرج من ثلثه
فقدما الثلث يجعل لبيت مال المسلمين وان اقرا في ميا
وقفا جازا اقراهما فيها يجوز وقفه وبطل فيها لا يجوز
وقفه وقد بينا ما يجوز منه وما لا يجوز في باب وقف
اهل الذمة وما بطل اقراهما فيه يخرج من يده ويجوز له
بيت مال المسلمين لانه لم يسلم ما لهما علي ما ذكره مس
الفصل بين الصحة والمرض ومن باب اخذ لابي بكر المصفا
ما جلا وقف ما في يد غيره سنة خمس مائة وما بين ما قد
صاحب اليد انه اشتراها للواقف بامره وادي الثمن مس
ماله سنة تسع واربعمائة وما بين فان اقرا الواقف انه اشترى
له بامره فهو وقف وان محمد الامر كان القول قوله مع يمينه ولازم
بغيره وقفا لان الشراء اقربانه تقدم منه ماله الثمن منه ماله
فكان له ان يفسده الثمن ولا يثبت الشراء فلا يصح وقفه
وكذلك لو لم يقبل المشتري انه نقد الثمن من ماله وادعي انه
اشترى بامره لانه مدعي عليه الرجوع بالثمن وهو يخرج
قال القول قوله مع يمينه ولا يثبت الشراء فان قال اشترى الواقف
بامره واديت الثمن مظلوعا عليه وقال ابراهمة من الثمن كانت
الامام وقفا لانه لا يلزم الواقف موته وقد اقر الواقف بانه
وقفا وكذلك لو اقرا المشتري بالشراء بعد موت الواقف ومحمد
الوامث الشراء فهو يجوز علي ما ذكرت من حياة الواقف ومحمد

وبابه التوفيق ومن باب آخر لا يبي كذا الحضاف
 ارض في يدي رجل اذ عاها اخر فاقام صلح اليد ان
 جلا من المسلمين وقفها علي المساكين جعلها للقاضي
 وقفها ولم يدفع صلح اليد خصوصاً للمدعي بهذا الاقرار
 وجعل المدعي فان اقر له او نكل عن اليمين لم يبطل الوقف
 وغرم قيمته الا ان كان للمدعي وليس كذلك اذا قال صلح
 اليد الا ان كان له او دعيها فانه لا يدفع للمدعي
 عن نفسه ويجعل فانه اقر للمدعي او نكل عن اليمين سلم
 اليه فان حضر المعزله الاولى عليه وقيل للمدعي
 خاصه انه ثبت لان الاقرار صامت مستهلك بالاقراء
 بالوقف فلا يسلمها الي المدعي ولم تضر مستهلكه بالاقراء
 للفاييد فلذلك يدفعها الي المدعي ولو قلنا بالوقف كان
 كل اقترابا من يده انا وقف اراد ابطالها باقراره لغير
 ابطالها وهذا لا يجوز فانه قال صلح اليد وقفها رجل
 واقام المدعي اليه انا له حكم له والاقراء بالوقف
 فان اقترابا من جلا ممدروفا وقفها وحضر ذلك الرجل
 فاقترابا بوقف كان خصما للمدعي علي ما فسرت فان سمي
 صلح اليد مقوما وقال هو موقوف عليهم كانوا خصما
 للمدعي فانه اقر القوم للمدعي انه ملك له قبل اقرارهم
 علي انفسهم في القلة فان ماتوا كانت القلة المساكين
 وانه المدعي وان اقر واحد عن الموقوف عليهم للمدعي
 او نكل عن اليمين صدق فيما يصيبه من القلة ولم
 يصدق في حق غيره ولا في حق المساكين فانه كانت الارض
 في يده قيم والمساله عليهما لهما فهو خصم للمدعي شمع
 بينه عليه ولا يستخلص القيم لانه لو اقر به لم يمتنع

وكذلك

وكذلك امين اقامي فاجعلها الواقف في يد رجل ولم
 يوله لم يكن خصما للمدعي فان عقيب منه غلب كان له
 الطلب بالرد الي يده ويجعل القاضي باليه لغضتها
 ولا افوجتها من يده امة في يد جلا اذ عاها اخر فقال
 صلح اليد ان جلا حراد برها واستولدها واودعها
 لم يدفع لخصوصه عن نفسه ويجعل للمدعي فانه اقر
 له او نكل عن اليمين فالتبنا ان يقبل اقراره للمدعي
 لانه لم يثبت فيه تدبير ولا ولادة ولا يدري بموت
 من يعقبا فان كان صلح اليد اقران فلان فلان فلان
 وهو رجل مشهور بدورها واستولدها فحضر المقادير
 له فاقترابا لغيره والا ستلاد ثبت وان جدد ذلك كما
 ملكا له فان كان صلح اليد اقترابا الجار يخرجه اعتقها
 بجل من المسلمين لم يبيال عن دعوى المدعي انه لا يقبل
 اقترابا بعد ذلك لغيره الا ان يعقمت المدعي اليه انا له
 منقضي له بها ويبطل اقراره بالعتق فان لم يكن للمدعي
 بينه وبينه القاضي ان يجعله ماله عليه قيمتها
 وهي كذا خلفه فان نكل عن اليمين الرمة القيمة للمدعي
 وقد ذكر الحضاف في هذا الباب مساييل وهي من مساييل
 الدعوى وذكر مساييل هي من مساييل ما سبق بيانه والله
 التوفيق باب عقيب الوقف رجل
 وقف انا اود اراو وقفها الي رجل ولله العظام به
 محمد المدفوع اليه فهو صاحب ويجوز الا ان كان من يده
 والمخمس فيه الواقف فانه كان الواقف ميتا وجا اهل الوقف
 يطالبون به نصب القامي خصما بجاسم فيه فانه كان رجل
 نقص قيمه ما كان من نقصان بعد محله لانه كان حيا

ت

بالحكم غاصب وبغيره ما تقدم منه فإنه يحبسها من الواقف
 ومن مالها غاصب فعليه ان يرد على الوقف فإنه ابي
 غصبه عند القاضي حبسه حتى يرد فإنه كان حصل الوقف
 فحق غرم النقصان وحضر في المبرمة الوقف وعمره ما تقدم
 ولا يقسم بين هذا الوقف لانه صميم في الوقف دون الز
 وليس هذا بقلة فإنه كان الغاصب اتفق عليها في ابارها
 وكريها وسواقيها وتتبعه خرابها فهو متطوع ولا يرجع
 بشي مما اتفق به من الدام وطيف سطوحها فإنه يمكنه
 اخذه لخدمه وضمت النقصان وان لم يقدم على اخذه
 فلا شيء له وان كان غرم الام من شجر او بني بنا قتل
 له اقلعه فإن كان قلعه ينقص الام من قلع وضمت نقصان
 الام من فان صاحب المتولي من الغرم على شي جاز اذا كان
 فيه صلاح الوقف وكذلك العماره فإن كان الغاصب اراد
 حيطانها او ادخل اجدا عليها سقوفها وبجاف من قلعه
 ذهابه الحائط لم يطلع واعطى قيمته من غلة الوقف فان
 لم يقدم الغاصب على رد الام من والداه ضمت قيمتها
 يوم غصبها قاله الخصاف على قوله من يرى النقصان فإن
 اخذ القيمة ما يتبعها فإن ما دث عليه الام من دث
 القيمة وعادت الام من وقفها فان اراد الغاصب حبس
 الام من حتى يرد عليه القيمة لم يكن له ذلك لانه الوقف
 لا يكون له هناك لو كان المقصود بدمر ما لا يكون
 الغاصب حبسه اذ اظهر المدبر ومبعض من اباقة على ما
 اخذ منه من القيمة فاما كان قيمتها يوم غصبها الغرم
 ثم غصب من الغاصب غاصبه وقيمة القان اتبع العقيم
 به الغاصب الثاني ولا يشبه هذا المالك الا ان يكون الثاني

غير

غير ملي والخط لاهل الوقف اتباع الاول فإنه يتبعه وياخذ
 منه القاد ياخذ الاول من الثاني العتق فإن ظمير الارض
 سادت الى الواقف وما وكل واحد ما اقدم من القيمة فإن
 ضمت الثاني وكان معه ما لم يكن له ان يرجع عليها الاول فإنه
 اخذ القيمة من الغاصب فضا عنه في يده فلا شيء عليه والقول
 قوله مع بينه فإن ظهرت الام من وما دث الى الواقف يرجع
 الغاصب عليه بالقيمة ولا يرجع به العقم على احد في القبا
 وفي الاستحسان يرجع في غلة الام من قبل اهل الوقف
 فإن استوفى كان ما فضل من الغلة لاهل الوقف لانه فبض
 القيمة لهم لانفسه كالوكيل اذ اصناع الثمن من يده
 واستحسن المبيع وما جمع عليه بالثمن فإنه يرجع على
 الموكل لانه قبض له فإنه قيل لم لا يرجع عليهم اذا كان
 قبض لهم قيل لان الوقف لهم ولغيرهم من المساكين
 وليسوا باعيانهم فيرجع في الغلة اذا كان قبض القيمة
 من الغاصب فاشترى بها امضا بدها من الوقف ثم
 ما دث الام من الاول وعادت وقفا وباع الارض الثانية
 وكان في ثمنها نقصان عن القيمة فهو على القارم بامواله
 قيا سا واستحسانا لان الام من الاول لما دث كان مستورا
 الام من الثانية لنفسه فالنقصان عليه والزيادة له فان
 كان فوق غلة الام من التي اشترى بها على اهل الوقف
 ما جمع عليهم فعنهم ذلك في المسئلة الاولى اذا كانت القيمة
 صاعقة لم يكن ثم شرا اذا وقف ارضا وشط ان يستبدل
 بها شيئا عاها وقبض الثمن فضا وما دث الام من بعيب
 بقضا فإنه يضمن الثمن من ماله ويبيع الام من في الثمن
 الذي ادري فإن كان فيه نقصان كان عليه وليس كذلك

شبهة

الغصيب اذا امتنع المتولي القيمة وصناعت ثم ردت الاءض
 فالقيمة على المتولي ولا يتاع الاءض فيه لان الارض الذي
 شاط ان يتاع يبطل الوقف فيه اذا بيع وما لم يشترط فيه
 ان يتاع لا يبطل الوقف فيه ابد ا فلا يتاع الداء والاءض
 اذا كانت وقفا فغصيبها غاصبه وعدم البناء وضرب الشجر
 وضمف القيمة ثم ظهرت الداء والنقص فانه يرد الثروة
 الى الوقف والنقص والشجر المقطوع الغاصب ويرد حصة
 الثروة على الغاصب لان الثروة لا تنقل عن الوقف والبناء
 والشجر قد ينقل الا ترى ان البناء لو اهدم بيع اذا كان فيه
 حظ للوقف والثروة اذا انقطعت لم تباع وان جني على الشجر
 والبناء بيد الغاصب جاز واخذ الغاصب منه قيمته والفاء
 معدوم لم يكن المتولي ان يضمن الجاني لان الجاني سلم القيمة
 الى من كان في يده يوم جني عليه فانه كان الغاصب ربح الارض
 فالرماع له وعليه نقصان الاءض وتجعل في عمارتها فان كان
 الغاصب لغيره التخييل او الشجر شيئا عدم قيمته مثله ورفق
 في الوجوه التي سلبها الوقف فانه اعلنت الارض في يد الغاصب
 وتلف فلا ضمان عليه ولو كان ثمره فتلغ قبل ان يصر
 او بعد ما صر فيها فهو ضامن لانه غاصب الثمرة مع الاصل
 انه ضيف يدي رجل اذ عين قوم ان قلنا وقفها عليهم وهو
 ملك لها يوم وقفها واقاموا البيعة عليه فذبحها وقفا
 عليهم فان اقاموا البيعة انه وقفها وكان ملكا يوم مات
 قضي بالملك ولم يقض بالوقف لانه يجوز ان يكون وقفها
 وليست له ثم ملكها فكيف تكون وقفا وتكون ملكا يوم مات
 باب الشهادة على الوقف شهد

باطلة

باطله لانهم لم يبيعوا ما شهدوا به ولم يبيع الحاكم ملككم به
 وهو مجهول وهو كالمبيع الا انه يكون ارضا معروفة يبيع
 شهيدا عند يدها فيقضي بالوقف وكذلك لو قال لم
 يجد هاتين ولكن اعرف احداهما والشهادة باطله وذكره
 الخفاف وكذلك لو قال حدد هاتين وشيئا والشهادة
 باطله فان شهدا بانه اقترع عندنا انه وقف ارضه هذه
 او داه هذه ونحن جيرانه وعرف حدوده ولم يجد
 لنا قاضي احيى الشهادة واقول للشهود سمعنا من دماض
 بما سمعتم وكذلك لو قال اشهدنا في الارض وهي فيها
 فلم يجد هاتين فالشهادة جازية اذا كانا يعرفانها وكذلك
 لو قال لا اداننا على حدودها ولم يسم لنا فانه يقبل وكذلك
 لو قال ارضه كذلك او سموا حدودها ونحن نعرف حدودها
 فبطلت فان شهد اعلي حدود وقال لا اعرف احدودها
 فالشهادة جازية ويكلف مدعي الوقف ان يبين بشهود
 يعرفون تلك الحدود ولو قال لم يكن له بالبصرة الا تلك
 الداء فالشهادة باطله وان حد داهات ثلاثه حدود
 وقال انما اقر لنا بهذه الثلاثة جازية الشهادة وقال
 رفر لا يجوز ان قيل كيف يحكم بالحد الرابع قال الخفاف
 اجعل الحد الرابع بان الحد الثالث حتى ينتهي الى حد الحد
 الاول اعني بجاذب الحد الاول فانه حد هاتين الشاهدان بحد
 فالشهادة باطله فانه قال احدهما وقف ارضه يمكن
 كذا وكذا الاخر موضع اخر فالشهادة باطله فان شهد
 احدهما انه وقف يوم الجمعة وقال الاخر يوم الخميس
 او قال احدهما وقف بانكوفة وقال الاخر بالبصرة م
 فالشهادة جازية وقيل الشهادة على الوقف المتيق

بانه وقف وان لم يهدف وجوهه استحيانا ويكون الفقراء
ولذلك قيل في الشهادة بالاستفاضة انه يقبل وحكي
ابو الليث عن ابي جعفر انه يقبل قال وبه يأخذ ويجوز
الشهادة على الاوقاف المشهورة فان شهد احدها
انه وقف فيه بحته وقال الاخر في موضعه فالوقف جائز
من الثلث وذكر الحنفية ان الشهادة باطله لا يني اجملة
وقفا في الموضع فالحق دين بطل الوقف فذلك ابطالها
فان شهد احدهما انه وقف فيه بحته وشهد الاخر انه
جعلها موقوفه بعد موته فالشهادة باطله وان كان
يخرج من الثلث لان هذه وصيته وهذا وقف في الحقيقة
فهما مختلفان وكذلك ان شهد احدهما انه وقفه وقفا
باتا وشهد الاخر انه وقفها ان دخل الدار فالشهادة
باطله وان شهد احدهما انه وقفه على الفقراء وقال
الاخر على المساكين فالشهادة قبايزه وقد اجتمعا فان
شهد احدهما انه وقفه على الفقراء وقال الاخر على
اعمال البرجاء ثلث الشهادة والفلة للفقراء الا ترى
انه لو اوصى بثلث ماله لابواب البر فصرفه الوصي في الفقراء
كاشعائرا وان شهد احدهما انه وقف على الفقراء
والمساكين وفي ابواب البر كان الفقراء سهم والمساكين
سهم ولا ابواب البر سهم لانه سمي لكل واحد سهمها
ولو اراد الفقراء ان يذكروا ابواب البر وان شهد احدهما انه
وقفها على الفقراء والمساكين وشهد الاخر انه وقفها على
الفقراء والمساكين ببعضها وفقروا ثلثته فهذا لا يشبه
ابواب البر لانه انما شهد للفقراء والمساكين ببعضها الا ترى
انه لو اوصى للفقراء والمساكين وفقروا ثلثته اني انظر

الي عدة الفقراء القراية فاضرب لهم في الثلث بعددهم
واضرب للفقراء والمساكين بسهمين فان كان فقروا
القراية عشرة انفس كان له عشرة من اثنى عشر والفقراء
والمساكين سهمان فكذا لك يقتسم الوقف فاصاب الفقراء
والمساكين جعلتها لهم وما اصاب القراية لم يستحقوه
لانه شهد لهم شاهد واحد ولا يصير ما يصيب القراية
للفقراء ايضا لانه لم يشهد لهم الا الشاهد الواحد الذي
شهد بجميع الفلة ولكن يوقف ذلك حتى يبين الحال فيه
وان قيل فيما جعلته وقفا على الفقراء بقوله في ابتداء
كلامه صدقة موقوفه قيل له فما تقول لو شهد واحد
انه وقف على ثريد ومن بعده على الفقراء وشهد الاخر
انه وقفه على عمرو ومن بعده على الفقراء فان قال
بوقف ذلك فقد جمع عن قوله وان قال يجعل للفقراء
فقد حصل لهم واجمع الشاهدان على ان الفلة ليست
لهم اليوم فهذا موضع شبهة شاهدان شهدا انه
وقفها على الفقراء وشهد اخوانه وقفها على الفقراء
وقرايته ووقف واحد فالوقف الاول لانه ليس له ان
يغيره وان لم يكن توقيت منسمة الفلة وضربت الفقراء
بجميع الفلة وللقراية بعددهم فان شهد احدهما
انه وقف هذه الاماكن وشهد الاخر انه وقفها
جانب النصف الذي اجتمعا عليه وبطل النصف وكذلك
ان قال احدهما على فقراء القراية وقال الاخر على
فقراء حبرائه فالفلة للفقراء اظهر من شهادتهما قولهما
صدقة موقوفه وبطل ما اختلفا فيه وان قال لصدقتها
وقفها على عبد الله وقال الاخر على ثريد فالشهادة

جابره علي الوقف والقلعة للفقر ولو قال لحد هما علي عبد
 وقال الاخو علي عبد الله ومن يد فان لجيزت الشهادة
 علي الوقف واجعل لعبد الله نصف القلعة والنصف الاخر
 الفقرا وان قال لحد هما علي عبد الله وقال الاخو علي
 عبد الله وولده منه بعده قال الوقف علي عبد الله ولا
 يكون لولده وكذلك تطالب ما اجتمع عليه ثبت وما اختلفا
 فيه لا يثبت ويكون ذلك للفقر ان تطرأ الي عدد وللعبد
 فتقسم القلعة علي عدد هم وعلي عبد الله فما اصاب عبد
 اعطيته واجعل ما بقي الفقرا فان شهد لحد هما انه وقف
 علي الفقرا وشهد اخوانه وقفها علي قوم باعيانهم
 ثم من بعد هم علي المساكين لم تجز الشهادة فان شهد
 لحد هما انه وقفه علي مساكين اهل بيت فلان وشهد
 اخوانه وقف علي اهل بيت فلان سجل اخرون علي المساكين
 جازت الشهادة ويجعل بين فقر اهل بيتها نصفين ثم
 علي المساكين فان قال ارضي موقوفه علي عبد الله وولده
 فانقرض ولد عبد الله فالقلعة كلها لعبد الله وكذلك لو
 لم يكن لعبد الله ولد فالقلعة كلها لعبد الله الا ترى انه
 لو قال اوصيت بثلث مالي لعبد الله ولو شهد انه وقف
 حصته من هذه الدار وما وراءها عند ابيه من هذه الدار
 لم تجز الشهادة في القياس ويجوز في الاستحسان قال
 اصحابنا لو قال وصيت لك حصتي من بعد العبد لم يجز قضي
 بسبب حصته وكذلك الوقف في القياس سجل ادعي
 كرميا في يدي سجل فزعم المدعي عليه انه وقف الكرم
 قال ابو القاسم اذا اراد المدعي ان ياخذ العتمة ان نكل
 فله ان يجلفه فان اراد ان ياخذ الكرم لم يكن له ان يجلفه

قال ابو بكر اذا وقف ارضا واخطا في ذكر حد بن فان كان
 الذي ذكره في الجانب لم يكن يلي الوقف وذلك لحد
 ارضا اخوي جازا الوقف ولم تدخل ارضا غيره في الوقف
 وان كان الذي سمي لا يوجد في ذلك الجانب ولا بالعبد
 منه فالوقف باطل الا ان يكون مشهورا مستقيما
 التجديد ارضا في يدي سجل يدعي انها له اقام تقوم
 اليه ان فلانا وقفها عليهم لم يستحقوا شيئا لانه قد
 يتفق ما لا يملك وكذلك لو شهد المشهود انه وقفها وكانت
 في يديه لانه قد يكون في يده وديعة او غصبا او غير ذلك
 وكذلك لو قالوا كانت في يديه الي ان مات وفيه شافق
 فان قتلوا شهدوا لانه كان في يد ابيه حتى مات قيلت
 قيلت معناه مات وتوكلها ميديا فان شهدوا ان فلانا ه
 وقفها عليهم وهي في يدي وامرات الواقف يقول ورثتها
 عنه فقي بالوقف وكذلك ان كان في يد وصية ولا يكون
 الخصم فيه الا وامرات او وصي فان اقلعوا اليه علي
 صلحبه التذان فلانا وقفها عليهم وهو يملكها فقي ه
 بالوقف عليهم ولا يحتاج الي ارضاء وامرات الواقف
 ولا وصيه فان كان الواقف نجبا وهو يجحد الوقف
 فشهدوا علي اخوانه بالوقف حكم به وتخرج منه يده
 فان حضروا جل من عد صف الناس فاقام اليه علي
 اقوامه بانه وقف علي المساكين والواقف يجحد قضي
 بالوقف علي المساكين فان شهد انه وقف عليهما او
 علي احد هما او علي اولادهما او علي سبائهما او ابويهما
 او علي قرابته وهو من الغدابة او علي ال عباس وهو
 من ال عباس او علي مواليه وهو من الموالي فالشهادة

باطلة لانهم يشهدون ان لا تقسمهما اولاد اولادها فان قيل
 لانه الشهادة اعتقدت في الوقف فلا يقبل وان شهد
 انه وقف علي المساكين وعلي فقرا جيرانه وهو من
 الجيران قبلت الشهادة وهما متفرقان لان القرابة
 لا تزول والحيوان لو تخلصوا انقطع اجوارهم وانما نظر الي
 الحيوان يوم تقسم الفلة والى القرابة يوم تخلق الفلة
 الا ترى اني لا اعطي من الحيوان من افتقر بعد مجي الصدقة
 ولا من تحول واعطي القرابة بحيث كان وذكر الخصال فانما
 لو شهد انه وقف علي جيرانه وهما من جيرانه ان هذه
 الشهادة باطلة وعند محمد في الوصية للحيوان ان شهادة
 الجاه لا تقبل الا ترى ان ابا حنيفة قال في مريض اقر
 لابنه وهو نصراني قال اقرنا مجازير ولو سلم قبل موت
 ابيه بطل اقراره ولو اقر لا مرداة ثم تزوجها لم يبطل
 الاقرار ففصل بين القرية وميت من لا يكون قريبا
 يوم يقر ويقال لمن يقول اذا شهد بانه وقف علي فقرا
 الجيران وهو من الجيران لا تقبل الشهادة ما تقول ثبت
 شهد انه وقف علي فقرا مسجد الجامع وهو من اهل
 مسجد الجامع او علي فقرا فقرا كذا وهو من اهل فان
 قال هو جازير فقد ترك قوله وان قال لا يجوز فهذا
 قبيح فان شهد انه وقف عليهما او علي قوم اخرين
 فالشهادة باطلة كلها لانه لا يجعل الي بعضهم شي الا
 ويشي به فيه فهو يثبت لنفسه شيه فان قال لا تقبل
 ما جعلنا فيها فشهد انها جازيرة للباقيين يعطونها
 لهم ويجعل حصه الشاهد للمقرا فان شهد انه وقف
 علي قرابته وهو من قرابة الواقف فالشهادة باطلة

قبلا

قبلا او لم يقبل لا ينفذ او قيلت اجرت لاولادها الذين
 يجدر ثوبه ولا تقبل شهادته اولده الذي خلق والذري لم
 يخلق ولو شهد انه وقف علي فقرا قرابته وهما غيبان
 يوم شهد الم تجز الشهادة لانهما لو افتقرا كان لهما
 حصه الا ترى انها لو قال وقف علي الفقرا من اهل
 البصرة وعليها ان افتقرا لم تقبل الشهادة على الشهادة
 وشهادة الوحال مع النسي في الوقف جازيرة فان شهد هذا
 علي شهادة شاهد بانه وقف علي قرابته والاولاد
 من القرابة لم تقبل لانها لو حضروا وشهد الم تقبل وكذلك
 لو كان الاولاد ميتين لم تقبل ايضا لان شهادته لنفسه
 لا تقبل سواء كان حيا وميتا وان كان الاخران من القرابة
 لم يجز ايضا شاهدان شهدا علي ارض مراح انه جعله
 مسجدا او مقبرة او سقاية او خانة السبيل ثم جمعوا
 عن الشهادة فالسجد مسجد علي حاله وكذلك المقبر
 والسقاية ويضمن الشاهدان قيمة الاماكن المشهورة
 عليه يوم قضى القاضي عليه وكذلك لو شهد انه وقف
 علي المساكين او علي فلان ثم علي المساكين فان جازير
 واقام البيعة انه وقف علي من يد ثم علي المساكين وثبت
 بحمد ذلك او يدعي واقام المتنوع البيعة فان الحاكم يحكم
 به فان كان ما يدعيه جعلته له ومن بعده للمسكين
 وان كان ما يدعيه وقف عليه فالقلة للمساكين
 فانما جمع المشهور ومنه فثبت المشهور عليه سيل
 ابو جعفر عفا باع ارضا ثم اقام البيعة انه كان وقفها
 تقبل بمنزلة مشهور شهد واعلي عتق الجارية قال ابو
 الليث وبه نأخذ وقال بعض الناس لا تقبل ولا نأخذ

يا رجل يقف ارضك علي ان يعطى
 غلته من شأ اذا قال اني صدقة موقوفه لله تعالى
 ابد علي ان اعطي غلته من شئت قال لو تغلبنا يز وقد خرج
 منه ملكه وله ان يعطي الغلة من شأ الا ترى انه لو قال
 ثلث مالي فلان يعطيه من شأ ثم مات الموصي فقد خرج
 الثلث من ملكه وللوصي ان يعطيه من شأ وهذا قول
 ابي حنيفة في الوصية وقولنا وليس للموصي ان يأكل من
 غلته فان قيل لم لا يأكل وقد قال اعطي غلته من شئت
 قيل ليس يعني نفسه لانه يكون معطيا لنفسه الا ترى
 انه لو وصي بثلث ماله الي رجل يعطيه الوصي من شأ
 لم يكن له ان يأخذ لنفسه لانه يكون معطيا لنفسه ولو
 لامرأته طلعت اي ساهي ان شئت لم يكن لها ان تطلق
 نفسها ولو قالت امرأة لرجل من وجني لك شئ لم يكن له
 ان يزوجها لنفسه ولو جعل غلته لولد مجاني لانه يكون
 معطيا ولده لانه لو قال اوصيت بثلث مالي الا فلان يعطيه
 من شأ فانه يجوز ولو قال خذ غلته لحيث شئت او لحيث
 حيث شئت فجعلها لنفسه او وضعها في نفسه قال لو وقف
 باطل بمنزلة الذي وقفها علي نفسه فلا يجوز ولا يشتر
 هذا قوله اعطي من شئت ثم جعلها لنفسه فان الوقف
 لا يبطل لانه لا يكون معطيا لنفسه فلا يكون به واقفا
 عليا بنفسه وان قال ضع مالي حيث شئت او جعلها لحيث
 فجعلها لنفسه جائز لانه لا يكون معطيا بنفسه ويكون واقفا
 عند نفسه وجاعلا لها ولو قال جعلت غلتي لولدي
 وسبلي قال الغلة لولده وسبله ماتا سلوا وهو كالو
 وقف علي ولده وسبله وان قال الواقف جعلت غلته

لغلان ما عاش جائز ولم يكن له ان يرجع عنه ويجوز له
 الي غيره وجعل كانه سماه في الوقف وقف عليه وفقد
 انقطعت مشيئته في غلة هذه الصدقة مادام فلان حيا
 الا ترى انه لو قال اوصيت بثلثي الي فلان يعطيه من شأ
 فقال للموصي بعد موته الموصي شئت ان اعطي فلانا لم يكن
 له ان يرجع عنه ويعطى غيره لانه لما قال قد اعطيت فلانا
 فقد ملكه فلان ساعته جعله له وهذا قول اصحابنا
 في الوصية وقولنا فرق ابو حنيفة رضي الله عنه
 في الوصية بين لفظ الوضوع والاعطاء فقال في الوضع
 له ان يضع الثلث عند نفسه اذا كان محتاجا ولا يجوز في
 لفظ الاعطاء ولو قال اعطوا الحد عبيدي بعد موتي فلان
 ان يمتنعوا بها شأ وان قالوا شيئا ان يمتنع هذا لم يكن
 لهم ان يرجعوا عنه ويمتنعوا الا حد فان قيل لم لا يكون
 هذا مثل الهبة لا تتم الا بالقبض قيل هذا بمنزلة من
 وقف عليه وسماه في الوقف وكذلك الوصية لو قال
 يعطى فلان ثلث مالي من شأ فقال قد شئت ان اعطي
 فلانا جائز وان لم يقبضه ولم يجعل كالهبة وكذلك الوقف
 فان مات الذي جعل الواقف الغلة له عادت مشيئته وله
 ان يجعلها الي غيره لان شرط المشيئة في جميع ما اخرج
 الله ابداءا وانما انقطعت مشيئته في بعض الغلة فله ان
 شأ وفيها لم يكن منه مشيئة فيه الا ترى ان الوصي فيها
 ذكرنا لو اعطي لحد النصف كان له ان يعطي النصف الا حد
 من شأ الا ترى انه لو قال جعلت غلتي لفلان هذه السنة
 انقطعت مشيئته في تلك السنة ومشيتته فيما بعد السنة
 عليهما لها ولو مات الواقف قبل ان يجعل غلته لولده كانت

العلة للمعقرا لقوله ابتداء صدقة موقوفه والموقف في
 حياته ان يجعل العلة لغني وان قال في الابتداء صدقة
 موقوفه الا ترى انه لو قال علي ان اعطي علمتها من شئت
 من قرايتي وفي قرايتي الغني والعقير فله ان يعطي الغني
 من قرايته وكذلك لو قال علي ان اعطي من شئت من هؤلاء
 او من شئت في هذا او لو قال جعلتها لاهل الدنيا اغنياءهم
 وفقراهم فالغنياء ان يكون باطلا لكونهم سواهم سبغ
 الابتداء فوقف علي اهل الدنيا اغنياءهم وفقراهم فانه
 يكون باطلا الا ترى انه لو قال او صيت بثلثي لاهل الدنيا
 كانت الوصية باطله فكذلك الوقف ولو وقف على الاغنياء
 ولم يشترط المشيئة كان باطلا لانه لم يجز لهم ولو قال علي
 ان اعطي علمتها في ولدي فاعطي جميعهم لم يجز في القياس
 لانه علي بعضهم دون بعض وفي الاستحسان يجوز
 يلخص وقوله علي ان اعطي علمتها من شئت او نصبت او
 هويت او نصبت سوا وهو علي ما وصفت ولو قال علي
 ان يعطي فلان علمتها من شأفه وجازيrole ان يعطي من شأ
 في حياة الواقف وبعد وفاته استحسانا وكأنه قال
 يعطيها في حياتي وبعد ما يتي والقياس ان لا يعطي بعد
 حياة الواقف فانه مات الذي جعل اليه المشيئة فالعلة
 للمعقرا وهو بمنزلة قوله امخني وقف علي المعقرا الا ان
 اعلان ان يعطي علمتها من شأفه ولم يجعل اليه المشيئة
 ان يعطي ولده وسنله ويعطي ولدا الواقف وسنله
 وليس له ان يعطي نفسه ولا يخرج المشيئة من يده
 بقوله اعطيت نفسي فان قيل اذ اعطي نفسه فقد
 انقطعته مشيئته قيل له فاقول فيمن قال لمده اوقف

اي عبيدي شئت فاعتق نفسه اله ان يعق بعد ذلك
 غيره فان قال نعم فقد ترك قوله وكيف يبطل مشيئته
 وقد شأ غيره وجعل له فيه المشيئة فان جعل علمته
 للواقف فالوقف باطل وكذلك لو جعل علمته للواقف
 وهو بمنزلة قوله جعلت علمتها لنفسي او سنة لم يقبل
 لنفسي ثم سمي بعد ذلك سبيلا فالوقف باطلا لانه
 لا يكون وقفا في هذه السنة فلا يكون وقفا بعد هاهنا
 ويصير كانه وقفا بعد انقضاء سنة فلا يجوز والفصل
 بين قوله علي ان يعطي فلان من شأفه او يبيع او يجعل
 ما ذكره فاقبل هذا فان قال علي بني فلان علي ان اعطي
 علمتها من شئت منهم فله ان يعطي من شأ منهم فان قالت
 لا اشان ان اعطي احدا منهم فالعلة لهم وقد ابطال مشيئته
 وصالحا كانه لم يشترط لنفسه مشيئة وقال صدقة علي
 ابني فلان وسكت فذلك لهم الا ترى انه لو قال او صيت
 بثلث ما لي للمعقرا علي ان يعطي فلان من شأ منهم فقال
 فلان لا اشان ان اعطي احدا منهم ان التلث للمعقرا وقد
 بطلت مشيئته فيه فكذلك الوقف وكذلك لو مات
 الواقف فالصدق له بني فلان لانه لما مات بطلت مشيئته
 فانه قال جعلت العلة لابن فلان دون اخوته فجاء ولم
 يكن له ان يجوله وله ان يفضل بعضهم علي بعض وان
 يحرم بعضهم فانه مات ذلك الابن فمشيئته ثابتة علي
 ما ذكرته في الباب الاول وله ان يعطي جميع بني فلان في
 الاستحسان وفي القياس ليس له الا ان يعطي بعضهم
 دون بعض فانه مات فلان الذي جعل العلة له فمشيئته
 ثابتة بعد ذلك فانه قال جعلت لعير بني فلان فذلك باطل

والقلة لبني فلان والقياس ان يبطل مشيئته وفي الاصل
يعطى علي قيا من الباب الاول وكذلك لو قال علي قرا بني
علي ان اعطي من شيئت منهم فهو جائز وهو بمنزلة قوله
علي بني فلان ولو قال صدقه موقوفه لله تعالى ابد علي
ان اعطي علمتها من شيئت من بني فلان ثم قال لا اشأ ان
اعطي بني فلان وكذا اعطي غيرهم فقد بطلت مشيئته
وليس له ان يعطي غيرهم والوقف علي المقدر لقوله
صدقه لله تعالى ابد او فيه سائر موقوفه الي غيره فاذا
لم يصرف او مات فهو للمقرا وكذلك لو انقضى بنو فلان
فهو للمقرا فان قال وصفتها في بني فلان وسلمها جازت
مشيئته في فلان وليس لاولادهم ونسلهم شيء لانه
شأن المشيئة فيهم خاصة دون اولادهم فان قال علي
ان يعطي فلان علمتها من حب فقال فلان جعلتها لبني تميم
فالوقف باطل كانه سمي لبني تميم في غلة الوقف فان قال
علي بني فلان علي ان يعطي علمتها من شأن بني فلان
فقال فلان جعلتها لبني تميم فالوقف جائز لبني تميم
وقوله لبني تميم باطل ولا يشبه هذا الاول لانه جعل
المشيئة في بني فلان فمشيئته في غيرهم باطل وفي الفصل
الا والاصل له المشيئة مطلقا فان جعلها لمن يجوز عليه
الوقف جائز وان جعلها لمن لا يجوز فالوقف باطل وكان
سماه في عقد الوقف باب الوقف

او تسعة اعشاشها او جميع الغلة الا انها ولها
لواحد واحد منهم جان ولا يكون له الرجوع عنه وبصير
كانه شراط في اصل الوقف هكذا فان كان وقف على ثلاثة
اخوة ثم قال فضلت فلانا علي اخوتي بنصف غلة هذه
الصدقة كانت له ثلثاها وللأخوين الثلث يكون له النصف
بالتفضيل والنصف الآخر بينهم اثلاثا يكون له السدس
مع النصف فله الثلثان فان جعل جميع الغلة لواحد لم
يجز وهذا القياس وليست بالتفضيل ولا بد ان يعطى
كل سجل شيئا فشيئا الا ترى انه لو اوصى بثلث ماله الي فلان
يعطي ولد فلان علي ان له ان يفضل بعضهم علي بعض
ولا يجزى واحد منهم فلا يعطيه شيئا وكذلك لو قال علي
بني فلان وسلمهم علي ان لي ان افضل بعضهم علي بعض
فله ان يفضل من الولد والنسل ما شاء علي ما ذكرنا فان
قال لا اعطي بني فلان وسلمهم واعطي غيرهم لم يكن له
ذلك لانه لم يجعل لنفسه مشيئة في غيرهم وقد انقطعت
مشيئته فقام وصاى الوقف عليهم جميعا لانه ابطال مشيئته
التي جعل لنفسه في التفضيل فكانه لم يشترط مشيئته
عند الوقف ولو قال علي ان لي ان اخص بفلان من شيئت
فجعلها لواحد جاز لانه اذا اخص واحد ولم يعط الباقيين
فهو لخصنا من فاذا اخلصت فلانا فخصيتا فهو
جائز فاذا امان فلان عادت مشيئته وهو بمنزلة قوله
خصصت به فلانا هذه السنة فاذا انقضت السنة عادت
مشيئته واذا اخص واحد واشتبه لم يكن له ان يجعلها
الي غيرهم فاذا قال لا اشأ ان اخص واحد فالقولة كلها
لهم وقد انقطعت مشيئته فان خص واحد ثم عادت

مشيئة ولو قال علي ان احدم من شئت فخرهم الارجلان وليس
 له ان يخرجهم جميعا في القياس لانه قال من شئت منهم وفي الاحتسا
 له ان يخرجهم جميعا وقد خرجوا من الوقف وليس له ان يرد ها
 عليهم ولو صام الوقف للمفقرا الا ترى انه لو قال علي ان احدم
 من شئت فخرهم جميعا وجب ان يكونوا وليس له ان يعيد في
 اليهم لانهم جميعا وانقطعت مشيئته وكذلك لو قال احدم منهم
 هذه السنة فليس له في غلة هذه السنة حق وهي الفقرا
 والمشيئة له فيها بعد ذلك فان مات في السنة او قال انقطعت
 مشيئتي هذه السنة فغلة هذه السنة للمفقرا وما بعد ذلك
 لبني فلان وهو بمنزلة قوله عليها للمفقرا هذه السنة وما
 بعده ثا من بعد ذلك فهي لبني فلان فان مات قبل ان يكرم
 احد امهم والغلة بينهم جميعا فان قال احدمهم حيا في الغلة
 حيا للمفقرا فان مات كانت الغلة لهم ولو قال علي ان امنع
 من شئت فهو بمنزلة قوله احدم من شئت وكذلك لو قال
 احدم من شئت منهم فاحدم واحد منهم او جميعهم جازا
 الغلة للمفقرا فان احدم واحد اسم اراد ان يدخله لم يكن
 له ذلك فضاء الوقف علي الباقي لان له المشيئة في الترخيع
 وليس له المشيئة في الارخال ولو قال اخرجت فلانا من غلته
 وفيها غلة فهي علي الغلة الموجودة وهو في الغلان الاخذ
 اسوة شوكايه وان لم يكن فيها غلة فقد خرج من غلته
 ابد الا ترى انه لو قال او صيت لفلان بغلة ام حتى ثم مات
 وفيها غلة فله تلك الغلة وحدها وان لم يكن فيها غلة اعطيت
 غلته ابد وكذلك الوقف وهذا قول ابي حنيفة في الوصية
 وقولنا ولو قال اخرجت فلانا او فلانا فقد اخرج احدهما
 وله المشيئة في بقيته فان مات قبل ان يبين فتنت الغلة

علي

علي عدد من لو خذ جهم ومنه يلهي في سهم واحد وقيل لهما
 اصطالحا فخذ الضيق والوقوف ابد الا ترى انه لو قال لفلان
 او لفلان ان احدمهم وحلف لهما فان اصطالحا لفلان وان لم يصطالحا
 لم يلحقه او لو قال اخرجت فلانا لابل فلانا فقد خرجا جميعا
 ولو قال علي ان ادخل من شئت فله ان يدخل من احب وليس
 له ان يخرج منهم احدا لانه شرط الادخال ولم يشترط لفلان
 الا ترى انه لو قال فلان ادري في ان تاذن له في التجارة فله
 ان ياذن وليس له ان يحرم ولو قال علي ان ادخل فيهم من
 شئت فهو حايير علي ما قال فان مات قبل ان يدخل احدا فالغلة
 لهم وله ان يدخل من احب وليس له ان يخرج فان قال ادخلت
 فلانا في غلته ابد فهو كما قال وان قال ادخلته سنة لم يكن
 دخلا الاسنة واحدة وان ادخل فيها غنيا او فقيرا جاز ولا
 يكون له ان يخرجها فان قال علي ولد عبد الله علي ان لي ان
 ادخل فيه ولدني يد له لم يكن له ان يدخل فيها غيره ولدني
 وله ان يدخل فيها ولدني يد لهم ويكونونه اسوة لولد عبد
 الله فان قال لا اشأ ان ادخلهم فقد انقطعت مشيئته فيهم
 ولو قال ولد عبد الله فان وقف بعد وفاته علي ولده
 وولد ولده ونسله وهي تخرج من الثلث فاذا انقرضوا
 فللمساكين وثلث الغلة علي ولده ونسله علي عدد
 الوروس فالاصابة ولد الولد والنسل فهو لهم بالسوية وما
 اصابه ولد الصليب فهو بينه وبين ساير الوروس لا كور مثل
 حظ الاشقيت وتدخل الوروس فيها اصابه فتلصق منه لان
 الوروسية لولد الصليب لا يتخونها لانه وامرث فلو كان بعض
 الوروس قد مات كان نصيبه لو كان حيا بين ورثته علي
 مقداره مولد يثمنهم فان مات واحد من ولد الصليب قسمت الغلة

جهم

شبكة

علي عدد ولد الصليب فما كان نصيب الهاك لو كان حيا فهو
لولده وولد ولده ونسله وما اصاب ولد الصليب فهو
بينهم وبين جميع ورثته الميت علي قدر موارثتهم قلت
فياخذ ولده منه هذا الوقف من جهتي قال نعم ^{فياخذ}
سعي الوقف لذلك من والدهم انقطع وصاحب الولد
وصيته من قبل الوقف وهم تجوز الوصية لهم فيصح
الوقف في الوصي عليهم ويكون بينهم بالسوية وما صار
لايهم في حياته من الفلة يقتضي دينه منه ويكون الباقي
ميراثا بينهم فياخذون من جهتي فان قال بعد وفاتي
وقف علي ولدي وولد ولدي وسلي فلجاء الوارثه
قال الوقف جائز علي ما شرط والاقسم فتسمة الميراث فان
قال ما بقي موقوفه بعد وفاتي علي فقرا قراي لم يدخل
ابنه وصيرته من قرايته فيه والمعي عندنا وقع علي قد
الدين لا يرتونه قال اصحابنا لو قال اوصيت بالف درهم
في قرايتي لم يدخل الولد والولد فيه وليس من القراية
وولد الولد من القراية قال يعقوب عندنا بالبحر لا يدخل
ولد الولد وهم عندنا اقرب من القراية فان وقف علي
المقرا وقال من احتاج من ولدي وولد ولدي ونسلي فهو
له فاحتاج بعض ولد الولد فهو لهم وما اصاب ولد الصليب
فهو ميراث وما اصاب ولد الولد فهو لهم علي ما سمي الميت
وما ذكر منه هذه الجنس فهو يجري علي هذه المعنى فان قال
علي ان يعطي من كان مقيما من ولدي وولد ولدي ونسلي في
كل سنة ما يكفيه بالمعروف واجاز الوارثه والامام في ح
منه الثلث قال الوقف جائز فان قصرت الفلات عن كل ما سمي
بدي بولد الولد فما فضل كان لولد الصليب والاجاز الوارث

من تجوز له الوصية كما لو قال ان مات فاعطوا هذا الاضي مائة
درهم من ثلثي واعطوا ابني ثلثي مائة درهم واجازت الورثه
فقص الثلث عنهما فانه بيد ابنا الاضي والاجاز الابن
الاضي الثلث فان فضل من الفلة شيء كان لولد الصليب
لا يستأثر لهم الوارثه فيه لان الوارثه قد اجازوا لهم الوصية
فان لم يكن له غير هذه الاموال فلا حظ له الوارثه بدي بالثلث
فيكون لولد الولد والثلثان لهم وبين ولد الصليب
بضرب ولد الصليب ما سمي بينهم وبضرب ولد الولد ما
بقي لهم لان الثلث جاء لهم من غير اجازة والثلثان وقف
علي الاجازة فيقتسم علي ما قلنا وان قال ما بقي صدقة
موقوفه بعد وفاتي علي وجوه سماها وسمي اهلها
ثم وقفها علي وجوه سماها غير الوجوه الاولى فالفلة هم
بينها نصفين كما لو وصي بثلثه لرجل ثم اوصي به لآخر
فانه يكون بينهما نصفين وكذلك لو قال علي ما بيد ثم
قال بعد ذلك علي عمرو فهو بينهما فان مات احدهما لم
يرجع نصيبه الي الآخر وكان للمفقرا الا انه جعل لآخرها
للمفقرا فان قال ما بقي صدقة موقوفه علي ولدي وله
ولد وولد ولد فالفلة لولده سواء كان واحدا او اكثر
ولا شيء لولد ولده انقص ولد الصليب او لم ينقصوا
فان لم يكن له ولد للصليب يوم وقف وكان له ولد وله
فهو لهم الا ترى انه لو قال اوصيت بثلثي لولد فلان ان الوصية
لولده للصليب روت ولد وله فان لم يكن له ولد وكان
له ولد ولد فهو لهم وقد قال قوم من الفقهاء ان الوقف
ولد الصليب فالفلة لولد الولد ما تناسلوا فيقال لهم لو قال
علي ولدي فاذا انقضى فاعطوا فلان فاقض ولده وامواله

ولد فان قال لا اعطيه فقد ترك قوله اليسوا هم الولد اذا لم يكن
 له ولد الصليب وكذا لو قال فاذا اتقوضوا فللفقير افعلى
 الخوي وبقال اذا مات ولد الصليب كلهم وقيل ترك كل واحد ولدا
 فان قال ما ترك كل واحد ولده قيل ينبغي ان يفتقر كل واحد
 ان يقسم بينهم على عدد رؤسهم كانه سواهم وتعالاهم حاجة
 الناس في وقوفهم الى ان يقولوا فهو لولده وولد ولده وهو
 لهم وان لم يقولوا هذا فان قال يريد به التاكيد فيل ينبغي
 على قياس قولك انه اذا لم يكن له ولد لصليبه وكان له ولد
 ولد وولد اسفل ان يعطى الاعلى دون الاسفل كما يعطى ولد
 الصليب دون ولد الولد وباسه التوفيق وبه الحمد والمنة
 قال ابو القاسم لا يجوز ان يجعل من تراث سواه المدينة الا
 ان يكون اهدم ولا ينقطع به سبيل ابو بكر عنما نوت بين
 شريكين وقف احد هما نصيبه فقال لا يضرب لوج الوقف
 بغيره في شريكه الا ان ياذن له القاضي عن اي القاسم في
 رجل وقف امرأته ثم غرسها اشجارا فان كان من غلة الوقف
 فهو للوقف وان غرس من مال نفسه فان ذكر انه غرس
 للوقف فهو للوقف وان لم يذكر شيئا فهو ميراث عنه وسيل
 ابو القاسم قال جعلت نزل كرمي او غلة كرمي كوما بغير
 الكرم وقفا لان النزل بغير وقف الكرم وكذا الغلة
 وعنه في مريض قال اخرجوا نصيبى من مالي بنقد في ثلث
 ماله لان ذلك نصيبه عن نصيب بن يحيى في دياح الكهنة
 امر الكهنة سبيل ابو القاسم عنما نوت وقف مال علي بن
 ملوك وقال ذلك الخانوت علي بن نوت اخرجت قطعت الخوا
 وطلب صاحب الملك اصلحه فان كان يريد القيم من غلة

الوقف

الوقف شي اخذ بان يرد ما ماله منه الى حد الوقف وان لم يكن
 في يده غلة ففع الى القاضي ليستد في عليه في اصلحه رجل
 وقف شجرة باصلها وينتفع باوراقها وزو ترك وصرف
 الرمي الى ما وقفه عليه وان لم ينتفع باوراقها قطع
 ونصه في ان اذا خاف القيم على الوقف من وارث او سلطان
 روي عن ابي يوسف انه يجوز له ان يبيعه قال ابو الميث
 لا يجوز هذا القول لانه خرج من ملك الادمين اذا وقف
 وقال تحرق غلته الى منتفعه المسجد قال ابو القاسم لاه
 يشتري جنانا له وليست فيها منتفعه للمسجد وسيل عن رجل
 حفر مقبرة فبئر النفسه مدفون فيه اخو ميتة قال لا يكره
 له والمسيح ان لا يوصف الذي حفر القبر اذا كان في المكان
 سمه سبيل ابو بكر عمت قال ما في هذه السبيل واهل تلك
 المدينة لا يجهلون منه الوقف ولم يبين انه اراد به الوقف
 قال يكون ميراثا من علي بن احمد قال اذا جعل داره رباها
 فهو افضل من ان يشتري بثلثه عبيد ابيعتقه قال ابو الليث
 ان وقف علي عماراة الرباط فهو افضل والا فافضل افضل
 وان تصدق بثمن الدار على المساكين فهو افضل من القنف
 سبيل ابو القاسم عن مقبرة المشركين هل يجوز ان يجعل
 مقبرة للمسلمين قال ان لم يكن بقي من اثارهم شي جاز
 وان كان عظامهم باقية فلا بأس ان تبنى وتدفن كان
 موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم مقبرة للمشركين
 فبنيت واتخذ مسجد سبيل ابو بكر عمت استلجوا من ضا
 وقفيه وبني فيها نوتا ثم بنى على الغلة فان كان القيم
 لجدته كل شهر فللقيم فسبح الاجارة عند انقضاء كل شهر وان
 كان ففع ابنه لا يغير بالامانة ففعه المستلجرو ان كان

بضمه غم القيم لا فتحة من الغلة الوقف ويكون البناء
 الاصف وقف وقفا وسيل ابو جعفر عن صبيحة في يد رجل خاص
 وصبيحة في يد غايب ادعي رجل ان الصبيحتين وقف عليه وعلى
 اولاده وقفه جده فان شهد الشهود بذلك الوقف وانه
 وقفها وقفها واحد ايدها بغير وجهها وموتها وتصرفها
 في عناية كل واحد منهما فقي بوقف الصبيحتين وان شهد
 بوقفين متصرفين لم يقف الا بنصيب الحاضر وسيل عن
 امر اصبحت ارضها مقبرة ودفت فيها ابنا والارض حال
 يرغب عن دفن الموتى فيها فسادها قال لا تقبى مقبرة
 ولها بيعها والمشتري ان يامر برفع الميت سيل ابو يوسف
 عن مرتد ايدفع الي مرتد بدينهم قال لا ولكن جعفر
 له حفيوه ويلفن فيها قال ابو جعفر لا ينبغي اخراج الميت
 عن القبر فيغير عذره والعذر فيه ان يكون دفن في ارض
 مضمونة ونحوه وقال لا يحكم بالوقف بوجوده كعقيق
 فيه خطوط عدول وحكام قد انقضوا ولا بان يكون لوح
 منسوب على باب خانوت ينطق بالوقف ما لم يشهد الشهود
 بدلو اشتري رجل من غلة المسجد للمسجد غلة قال محمد بن
 سلمه يجوز قال ابو الليث هذا الحسنان وفي القياس
 لا يجوز ينبغي ان يشتري بامر القاضي ولو اشتري خانوتا
 يستقل ويبيع عند الحاجة فهو اقرب الى الجواز سيل ابو
 عن مباطا كثر دوابه وعظمت موتها قال ما لا يصالح
 لها مباطا له بيع وصرف منه في مصالح الرباط والمحتاج اليه
 وما كان منها لسبيل ما ربطت لا يجبي بيعه وكذا ان لم
 يجتج اليها اهل ذلك الرباط فلا بأس بان يرسل ما زاد على
 قدر الحاجة الى ادين مباطا الى ذلك الرباط محجور عليه وقف

وقف

وقف لا يجوز هكذا قال ابو القاسم وقال ابو بكر لو اذن
 له القاضي بانه سيل ابو بكر وقف وقف على هاتين المسجد
 اتخذ القيم من ذلك شرفا ونقش المسجد قال لم يجوز له ذلك
 وهو مباطا وسيل ابو بكر وقف وقف على اصلاح ما اندرس
 من المصالح قال الوقف باطل لانه ليس من اوقاف الناس
 ما جمل وقفه دارا على مسجد عليا ان ما فضل من عمارته
 فهي للمفقروا فاجتفت غلة كثيره قال ابو بكر وابو جعفر
 لا يصرف الى القفرا ولكن يوضع لغلة المسجد والدار تحتها
 اليه وقال ابو الليث لا يصح عندي انه لو ائتمعت ما يملك
 عماره الدار والمسجد منه لو ائتمعت اليه صرف الزيادة
 لا تقفوا ما جمل بني في اصف الوقف بنا فان موثقي بني
 ان يكون وقف كان وقف وان لم ينو لا يصير وقفها هكذا
 قال ابو بكر وكان ابو جعفر يقول لا بد من وقف لان وقف
 البناء وحده لا يجوز قال ابو الليث يقول اي يكون له
 لان البناء يصير وقفه على وجه البيع رجل استاجر
 دارا وقفه فربطه دابة في الرواق في موضع لا يربطها
 ضرب منه بيب عليه ضما نه هكذا قال ابو القاسم وسيل
 ابو القاسم عن رجل وقف صبيحة على فقير المسلمين
 وله ابنه محتاجه وابا اولاد محتاجون قال ان كان الوقف
 في الصبيحة جاز ان يصرف اليهم وان كان في الموضع لا يجوز ان
 يصرف الى الابنة ويجوز ان يصرف الى اولادها

هذا الخبر انتهى اليه كلامه
 رحمه الله واعاد علينا وعلى المسلمين
 من بركاته وصلى الله على
 سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
 وسلم امين

وكانت الصلوات في كل يوم
 في يوم الاحد في شهر
 ربيع الثاني سنة ١٠٢٠